صناعة الإنسان
وبناء الأوطان

الدكتور
صالح الفهدي

الحقوق محفوظة للمؤلف

مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر
مسقط - سلطنة عمان

الطبعة الأولى
١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

إن القيمة الأولى في نجاح أي مشروع اقتصادي هي الإنسان. ليس الاقتصادُ إنشاءَ بنكٍ وتشييد مصنعٍ، بل هو قبلَ ذلك تشييدُ إنسانٍ، وتعبئةُ الطاقاتِ الاجتماعية في مشروعٍ تحرِّكهُ إرادُة حضارية

مالك نبي

المُقَدِّمَة

لم أجدُ باباً للفصل بين صناعة الإنسان وبناء الأوطان، فالأخيرةُ نتيجةُ الأولى، والأوطانُ بعدَ قيامها لَن يستقيمَ لها ركنٌ، ولن تستقر لها ركائز إلاّ بإيلاءِ الشأن الجليل لصناعةِ الإنسان.

هذه ليست فرضيّةٌ للتجربة والاختبار، وإنّما هي نتيجة خَرَجْتُ به موقناً لا يخالجني الشكُّ أبداً فيها، إذ أنني ما رأيتُ دولةً تقدَّمت تقدُّماً أصيلاً، ولا مجتمعاً إنسانياً تحضّرَ تحضُّراً راقياً إلاّ وكانت صناعةُ الإنسان هي أساسهُ القويم، وباعثهُ الحقيقي على النهوض والبناءِ والتقدّم في ركبِ الأمم المعاصرة التي استوعبت معنى المَعاصرةِ والتحديثِ وتمكّنت من أن تجعل لنفسها قدْراً عالياً بين الأمم.

دروسٌ تَردُ بين دفتيِّ هذا الكتاب هي من الأهمية بمكان لأنها تستندُ على تجاربَ واقعية للدّولِ والأفراد لأمم معاصرةً نشهدُ نهضتها، وتقدّمها في ميادينَ وحقولٍ مختلفةً. فما أحرانا أن نستلهم تلك التجاربَ الواقعية التي أحالتً الأقوال أفعالاً، والعزائم أعمالاً فحققت العزّة والمنعةً، والسموّ والرِّفعة.

وإنّه لا غنى لنا ولأبنائنا في أن نتدبّر الأُسسَ التي قامت عليها دولٌ كانت مجهولةً منذ أمد ليس بالبعيد، فإذا بها تنهضُ بعزيمة شمّاء؛ نهضةً ذات مَكنةٍ وشكيمة في فترةٍ يسيرةٍ في عمرِ التاريخ الإنساني.

تجاربٌ علينا ألا نتبصَّرَ فيها ونتدبّرَ وحسب، بل وأن تكونَ لنا منارات نستهدي بها، فكما نفيدُ نحنُ الآخرين بما حبانا الله من مآثرَ ومناقبَ، فإن علينا –في المقابل– أن نستفيدَ من جلائلِ النّعم، وفرائد المنجزات التي وُهِبَتْ لغيرنا، هذا إن أردنا السيرَ في ركابَ التقدّمِ بأصالةٍ أمينةٍ، وخطى مكينةٍ، وأُسسٍ متينة.

إنَّ الشعوب الأصيلة هي التي تقدّمُ الفعلَ على الثرثرة، وتُعلي المنجزَ الماثلَ المشهودَ على الأمجاد الغابرة، وتُقْدم على عظائمَ الأمورِ ومعاليها بقوةٍ لا يثنيها الوهنُ، ولا ترهقها العزيمة. لهذا لا بدَّ لها أن تنظرَ بحصافةٍ وكياسةٍ إلى بواعث الحضارات الإنسانية، ومصادر السموّ الإنساني الفريد لكي تمضي وقد تزوّدت – إلى جانب عزيمتها وإرادتها– بالخبراتِ الناجحةِ، والتجاربَ المشهودة.

سائلين الله أن يكلّل المساعي المخلصة لنفع الأمّة بالتوفيق والسداد، وأن يجعلَ من هذا الجهدِ موردَ نفعٍ، ومصدرَ فائدة لكلِّ صاحبِ بصيرةٍ وإرادة.

وما توفيقي إلا بالله
عليه توكلت وإليه أنيب

د. صالح الفهدي

المؤلف

الإنسانُ: رأسُ المالِ الأكبر، ومحرّك التنمية

كنتُ أنظرُ من نافذةِ الطائرةِ وهي تقتربُ من مطار سنغافورة فأكادُ لا أرى أرضاً لها عمقٌ جغرافي، إذ أنّ كلّ ما كنتُ أراه هو عبارةٌ عن مجموعة جزرٍ صغيرةٍ ومستنقعات مائية مشتتة..!! هذه هي سنغافورة الدولة/المدينة التي أبهرت العالم بنهضتها احتفلت في التاسع من هذا الشهر بالذكرى الخمسين لاستقلالها عام ١٩٦٥م، ومن المفارقات القَدرية أن القائد (لي كوان يو Lee Kuan Yew) الذي قاد سنغافورة منذ استقلالها رئيساً للوزراء، ووزيراً أول، ومستشاراً قد ودّعها هذا العام بعد أن رافقها في مسيرة النّماء والتطوير لخمسين عاماً..!! قصّة بلد أشعُر بكثيرٍ من الغرامِ نحوه منذ سنوات بعيدة، وأتوقُ لمعرفةِ المزيدِ عن أسرارهِ التيً نقلته من العالمِ الثالثِ إلى العالم الأوّل. أسرارٌ تستحق أن نتوقف عندها، وأن نتمعّنها مليّاً، وأن نتعلّم من دروسها.

كيف لا نتعلمُ منها وأكبر قوّتين صاعدتين في العالم: الصين والهند بجلال قدريهما، وسمو مكانتهما قد هرعتا لتتعلما سر النهضة السنغافورية، وأُسس نجاحها..؟!

هذه الدولة/المدينة التي فُصلت عن (أو طُردت بالأحرى) من ماليزيا لم تكن تملكُ أيّة موارد طبيعية أو أيّة مقوّمات دولة في بداية استقلالها فكانت التوقعات تشير إلى أن الفشل حليفها وأنّها ستتردّى في الفقر والنزاعاتِ كالصومال أو هاييتي..! قال «لي كوان يو» عنها في كتابه(من العالم الثالث إلى الأول):»سنغافورة لم تكن دولة طبيعية، بل من صنع البشر، محطة طورها البريطانيون لتصبح مركز محورياً في إمبراطوريتهم البحرية العالمية، ورثنا الجزيرة دون أرض داخلية، قلباً دون جسد»..!

ويصف البروفيسور كيشور محبوباني (Kishore Mahbubani) عميد كلية لي كوان يو في محاضرة ألقاها للسياسة العامة حال بلاده في محاضرة ألقاها بإمارة أبوظبي: «إن استقلال بلاده في العام ١٩٦٥ لم يكن سعيداً عليها لأن سنغافورة لم تكن دولة وإنما مدينة تم اقتطاعها من ماليزيا وإذا أخذتَ واقتطعتَ مدينةً من أرضها فلن تكون لها حياة. اتفق قادة البلدين في العام ١٩٦٠ على أنها لن تنجح كدولة وستواجه الفشل نظراً لعدم وجود أرض ولا موارد ولا نفط أو غاز أو معادن، إضافة إلى أن سكانها المليوني نسمة منقسمين من الناحية العرقية بين الصينيين الذين يشكلون غالبية السكان والماليزيين والهنود).

ما هو السرُّ الذي كان وراء المعجزة السنغافورية لتتحوّل هذا الدولة/المدينة من دولة فقر ونزاعات إلى واحدة من أكثر الدول دخلاً في العالم وهي تشتري الماء والرمل من ماليزيا لتكبس به شواطئها، ولتزيد به مساحتها التي لا تتعدى الـ(٧٠٠كم) وهي أقل بكثيرٍ عن مساحة شبه جزيرة سيناء البالغة في حدود (٦٠ ألف كم)..؟!!

أرى أن سرّها الأوّل هو بناء الإنسان، بناء القادة..! لقد ركّزت على رأس المال الحقيقي لنهضة الأوطان.. الإنسان وحده القادر على تعويض الدولِ عن الموارد الطبيعية التي تفتقدُ إليها تماماً كما حدثَ لليابان. ولكي يُبنى الإنسانُ بناءً سليماً فقد «اختار لي كوان يو كثيرًا من الشخصيات الأكفياء للعمل في الحكومة لتوفير فريق عمل ناجح من الدرجة الأولى لصنع القرارات وتنفيذها»[1]. يقول لي كوان يو مؤسس سنغافورة:»كلما زادت المواهب التي أستخدمُ أصحابها كوزراء ومدراء وحرفيين متخصصين كلما تنامت فاعلية وكفاءة السياسات التي أتّبعها وتحسّنت النتائج».

إن بناء الأوطان لا تقومُ به إلاّ الكفاءات المخلصة التي تترجم الأفكار الخلاّقة ترجمةً عمليّة في أرض الواقع، وفق معاييرَ واضحةً وشفّافة، ولكي يُبنى الإنسان بناءً

(١) عزام الدخيل علومهم « نظرة في تعليم الدول العشر الأوائل في مجال التعليم عبر تعليمهم الأساسي»،دار النشر: الدار العربية للعلوم ناشرون الطبعة: الأولى ٢٠١٤

صحيحاً كان لابد من نظام تعليمي متميّز يكون قادراً على تشغيل العقل الإنساني بصورة فاعلية، وتوجيهه نحو الإبداع والإبتكار والجودة في العمل. يقول كيشور محبوباني: » يتسم النظام التعليمي في سنغافورة بخصائص فريدة، أهمها التّخصص والإهتمام بالمعلم باعتباره أهم عنصرٍ في العملية التعليمية. لقد جعلت التعليم من مهن الدرجة الأولى وحددت رواتب عالية للمعلمين باعتبار أن المعلم هو الوسيط الرئيسي والمهم في تزويد الطلاب بالمعارف والخبرات والمهارات المطلوبة حيث أن فهم الطلاب واستيعابهم وقدرتهم على تطبيق تلك المعارف مرهونٌ بما يبذله المعلم من جهد وما يستخدمه من أساليب واستراتيجيات في الفصل حتى أصبح الطلاب في سنغافورة اليوم يسيطرون على معظم المسابقات العلمية في العالم.. لقد استثمرت سنغافورة في التعليم أكثر من أي قطاع آخر».

ما أثار إعجابي أنّه تزامناً مع احتفالات سنغافورة بالذكرى الخمسين لاستقلالها يظهر الدبلوماسي والأكاديمي كيشور محبوباني بإصداره الذي عنوانه» هل يمكن أن تعيش سنغافورة Can Singapore survive» الأمر الذي يبدو متناقضاً في ثقافتنا إذ كيف يُطرح مثل هذا السؤال المُقلق في وقتٍ يفترَضُ أن تعمّ فيه الأفراح جميع الأرض السنغافورية..؟! إنّها – في نظري– قيمة البراجماتية أي النظرة العملية نحو المستقبل لا النظرة الضبابية الغائمة..! ومع ذلك فإنه والدبلوماسي المخضرم Tommy Koh يتفقان على أن العامل الأعظم للتفاؤل بالمستقبل يكمنُ في رأس المال البشري الذي أسسّته سنغافورة في أرضيّة صلبة عمادها الأنظمة التعليمية، ودعم المواهب، وتحفيز الإبداعات، وتمكين القدرات، وتحفيز الكفاءات.

إن بناء الإنسان بناءً علمياً ممنهجاً دفعه إلى ترسيخ ثلاث قيم أساسية في بناءِ الدولة السنغافورية هي: الجدارة/الجودة والبرجماتية والنزاهة/الأمانة.. يقول البروفيسور محبوباني عن النزاهة/الأمانة:»أن قادة سنغافورة كانوا اشخاصاً يتمتعون بالنزاهة، لقد

حدّدوا معايير للنزاهة. إن قبول أي مسؤول في أي منصبٍ على رشوة فإن ذلك يعرّضه للسجن، وحين يحدث أمرٌ غير طبيعي فإن ذلك يعني وجود مسؤولين غير طبيعين».

الدرسُ العظيم الذي نستلهمه من سنغافورة في ذكرى اليوبيل الذهبي لاستقلالها هو أن الأوطان لا تفتقر بفقدان الموارد الطبيعية وإنّما بفقدان الإنسان الكفوء المخلص الذي يبني وطنه بجودة وفاعلية ونزاهة وأمانة..!

تقييم التنمية البشرية: السؤالُ والوسائل

هل نجحنا في تنمية الإنسان؟! أو بمعنىً مقارب: هل نحنُ ماضون في الطريقِ الصحيح لتنمية الإنسان؟ سؤال على كلّ دولة أن تسألهُ في كلِّ فترةٍ كما تجري المسح السكاني كلّ عقد من الزّمان..! ذلك لأنّ نجاح كل دولة بنجاحها في تنمية الإنسان تنميةً حقيقيةً.. أقولُ حقيقية لأن هناك تنميةً في المقابل «غير حقيقية» وأضربُ بها مثالاً: التدريب غير الممنهج وغير المُفصّلcustomized الذي تقوم به جهاتٌ حكومية كثيرة غايته الطاغية استنفاد الموازنة المخصصة للتدريب، وتحقيق رقم ما في مجال التدريب، وفي المقابل تحقيق رغبات البعض في السفرِ إلى الخارج للتمتع بإجازة مدفوعة المصاريف والعلاوات..! أمّا الفائدة الحقيقة فقلّما يكترثُ بها أحَد، لأنه لا يوجد تقييم لعائد التدريب، كما أن الأنظمة العملية جامدة لا تتيح المجال للتغيير ..!

قبل السؤالِ تأتي النيّة: هل نسعى فعلاً لتنمية الإنسان؟ ثم تأتي الخطة المبنيّة على أُسسٍ واضحة المعالم والخطوات والغايات، بعد ذلك تأتي الإرادة التي تشكّل القوّة الدافعة للتنفيذ على الواقع، ثم تأتي المتابعات والتقييمات والمراجعات، وتأخذ العملية مسار الدائرة لتبدأ من جديد، مصحوبةً بالتحديث الأفضل في كلِّ طورٍ من أطوارِ البدء.

وإذا كانت الدول تعوّل على الإنسان في نهضتها، ووضعها الحضاري، وتقدّمها، بل وإعادة إنتاج ثقافاتها، وتجديد هُوياتها فإن عليها أن تولي اهتماماً عظيماً بتنمية الإنسان تنمية أَصيلة، فالصروحُ المادية الباذخة لم تكن في يومٍ من الأيام دليلاً على الإهتمام بالإنسان، ولا شاهداً على الحضارة التي تعني في مفهومها الإنساني العميق «الحضارة كل حضور يحرّك الواقع نحو معياره، بكل تحيّزاته، وأنساقه المعرفية، كما يحرّك المعيار ليؤصل التزام الواقع به»[٢] ولا يمكنُ لهذا الحضور الذي «يحرّك الواقع» أن يتم إلاّ بالإنسان الواعي، المدرك لأبعاد التحريك، وضروراته، وأهدافه. وهنا يفرّق الفيلسوف مالك بن نبي رحمه الله بين «الحضور» و»التواجد» وهذا التفريق أمرٌ مهم على كل أمّة أن تعلمه جيّداً، فتواجد الأمة في نظره يعني أنها مكتفية بذاتها، منغلقة على نفسها، أو مفعولاً بها، غير مؤثرة فيما حولها، ولكنها لن تكون «حاضرة» إلاّ إذا خرجت من حيّز «الوجود» إلى حيّز «الحضور» وما يعنيه ذلك من الشهود والوعي والتأثير، وطرح رؤية للعالم، وتجاوز الذات، ومحاولة الإسهام بـ «فاعلية» في «تحريك الحياة» فالحضور مشاركة وتأثير وفاعلية، وليس انفعالاً وتلقّياً، أو تكراراً، واجتراراً، أو انغلاقاً، وتقوقعاً»[٣]. أهمية هذا الكلام تنطوي في ضرورة التفرقة بين «الحضور» و»التواجد» وهذا أمرٌ مفصليٌ على كلّ أمّة أن تدركهُ جيداً، وتحدّد موقفها منه كي لا يلتبس عليها الأمرَ فتظن أنها في موقع «الحضور» وهي في الحقيقة في موقع «التواجد»..!

وفي الواقع لا يمكن أن تنهض مدرسةٌ دون معلّم لبيبٍ حذقٍ يستطيع أن يحرّك عملية التعليم فيها مع توافر الإمكانيات المتاحة الأخرى، ولا يمكنُ أن تقومَ وزارةٌ من الوزارات دون أن يكون على رأسها وزيرٌ يمتلكُ القدرات القيادية اللازمة لتحريكها نحو فاعلية التأثير الذي يقتضيه «الحضور»، ولا يمكنُ أن تنشأ أُسرة تشكّل نواةً سليمة لمجتمعٍ قويم دون أن يكونُ على رأسها أبٌ وأم مؤهلانِ لإدارتها

(٢) قيم الإسلام الحضارية: نحو قيم إنسانية جديدة، د. محمد عبدالفتاح الخطيب، كتاب الأمة، قطر ١٤٣١هـ

(٣) مشكلة الثقافة، مالك بن نبي، ترجمة عبدالصبور شاهين. ١٩٨٤م ص٢١ وما بعدها.

بصورة ذات منهجية واعية بأسس التنشئة السليمة، ولا يمكنُ أن يقوم مستشفى دون أطبّاء أكفاء يتمتعون بقدراتٍ متميزةٍ في معالجة المرضى.

القضيّة إذن في تنمية الإنسانِ ليست بناءُ مدرسةٍ أو جامعةٍ أو كليةٍ أو وزارةٍ أو مؤسسةٍ أو مستشفى، بل القضيةُ هي: هل الإنسان الذي وضع «لتحريك الحضور» في هذه المؤسسات يتمتّع بالكفاءات اللازمة ليقود زمام الحراك نحو «الحضارة»..؟!

إن تنمية الإنسان تعني تفعيل القوى الذاتية للإنسان بالتفكيرِ والتدبّر وهذا يتطلب دفعه لشحذ تفكيرِه، وإشغال عقلِه، ومواجهةِ الواقع بكل ألوانِه، وتمايزاته. وهو الأمر الذي ابتكرته الدول المتقدمة في مجال التعليم ومنها سنغافورة التي تصدرت أفضل الأنظمة التعليمية في العالم خلال تقييم (برنامج تقييم الطلاب الدولي PISA) لعامي ٢٠١٥/٢٠١٦، إذ كانت إحدى المبادرات التي أنتجت التفوق على المستوى الدولي مبادرة «تعليم أقل، تعلّم أكثر» وهو ما يعني تقليص دور المعلم، وتنمية دور الطالب وذلك بمنحه مساحة أكبر لإعْمَال عقله: بحثاً واستقصاءاً واستنباطاً ونقداً وتحليلاً.

تنمية الإنسان تعني أن يكون قويم الشخصية، راسخ المباديء، متزن الفكر، قادر على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، يستطيع تحديد الإتجاهات المُثلى التي تحقق له أفضل النتائج، لا تستفزّه المواقف، إذ يسيطرُ على ذاتِه، وعواطفِه، وانفعالاته، وأهوائه.

تنمية الإنسان تعني صناعة إنسانٍ مؤثرٍ في صياغة الأحداث لا مؤثرٌ عليه، مغلوبٌ على أمره، مقادٌ حيثما يريدُ الآخر، تابعٌ إلى حيثُ تقتضي رغبات ووجهات قوى أخرى. إنسانٌ يمتلك الجرأةَ في أن يغيّر مجرى الحدثِ بما يمتلكه من معرفةٍ وثقةٍ ذاتية وخبرةٍ في مجالِ الحياة.

تنمية الإنسان تعني أن يكون الإنسان منفتحاً على الثقافات، قادراً على التعاطي بإيجابية معها، والإفادة منها، لا متقوقعاً في أفكاره، منغلقاً في نطاقه الفكري، منطوياً على مسلّماته وقناعاته.

تنمية الإنسان تعني أن يمتلك مهارات تفيدهُ في واقعه، لا نظريات وفرضيات يردّدها ليلَ نهارٍ من أجلِ أن يفرغها في ورقةِ امتحانٍ؛ مهارات تنفعه لأجل صنع أساس حياته القادمة، وبناءِ طموحاته، وتفعيل أفكاره في ميادين الواقع بما تحملهُ من تحديات وصعوبات. يقول تشي جيفارا «قيمة الإنسان فيما يضيفه للحياةِ من أفعالٍ لا أقوال».

تنمية الإنسان تعني توجيه الإنسان نحو المستقبل، وتفكيره في الطرق التي تؤدي به نحو تغيير النمط الذي يعيشه، لا أن يركنَ إلى ماضيه، ويستنفر قواهُ في الإجترارِ، والتكرارِ فلا يحرّك ساكناً وإنما يعود بنفسه القهقرى، الأمر الذي يصيبُ الأمّة بالجمودِ، ويعطّلها بالخمود..!

تنمية الإنسان تعني تحفيز الإنسان ليكون مبدعاً أصيلاً لا مقلّداً تابعاً، مبدعاً يعتمدُ على عقلهِ، وجهده، وعزيمته ليقود ذلك إلى الإبتكار المتجدد، فما ضيّع البشر والأمم سوى التقليد، وما التقليدُ في أصلهِ إلا تبعية المغلوب للغالب والإنبهار به بحسب تعبير إبن خلدون..!

تنمية الإنسان تعني أن يكون إيجابياً في تفكيره، لا سلبياً سوداوياً في نظرته نحو البشر، والكون والطبيعة وكل شيء. الإيجابي وحده الذي يستطيع أن يرى الضوءَ آخر النفق، والفجر في الدجن، والأمل في تراكم المحن. أما السلبي فهو الوبالُ على أمّته، القاتلُ لآمالها وطموحاتها، الوائدُ لأحلامها وتطلعاتها، المعيقُ لطاقاتها وكفاءاتها.

تنمية الإنسان تعني اضطلاعه بالتفكير في القضايا الكبيرة ذات الإرتباط بالتطوير والتقدم والتحديث وترك توافه الأمور التي تقلّل من شأنهِ، وتحجّم من قدراته، وتعطّل من كفاءاته، وتأخر من أوقاته.

تنمية الإنسان في ترسيخ القناعة العظمى لديه بأنه لا يوجد ما يسمى فشلاً لمن يمتلك الروح الوقادة للمحاولة والعزيمة المتوثبة للتقدم، وإنما تلك تجربة يجب التعلم منها. أما الفاشل فهو الذي يعيدُ نفسه كلّما تعثر، ويدفن نفسه في كل حفرةٍ يقعُ فيها..! يقول مايكل جوردان »لقد فشلت مرات عديدة ولذلك أنجحُ الآن«

وليس عصيّاً علينا أن نقيس ما إذا كنّا في الطريقِ الصحيح لتنمية الإنسان أم أننا نواجه إخفاقات واختلالات في هذه الغاية الأولى لكلِّ أمة. وأداةُ ذلك عندي هي الواقع ليس سواه، فليس من برهانٍ أعظم من الواقع فهو الذي يدلِّل على نجاحِ أو فشل كل فكرة أو ادعاء.

لنقيّم أدائنا التعليمي من خلال مخرجاته ومدى قدرتها على مواجهة الواقع، والإبتكار، والإبداع، وصنع القرار، والقدرة على التأقلم في ميادين العمل لا من خلال الحقائب الطافحة بالكتب، والساعات الطويلة للتعليم، وعدد صروح مؤسسات التعليم، أو رونق البناء.

ولنقيّم أدائنا الإقتصادي لا من خلال المصانع والمناطق الصناعية والمشاريع بل من خلال نسبة الإسهام في الناتج الوطني، والقدرة عل استقطاب الإستثمار، وتشجيع المؤسسات في مختلف مستويات على الأداء والفاعلية بتسهيل وتيسير الإجراءات الخاصة بالمصالح المرتبطة بها، ومن خلال مستويات البطالة.

ولنقيّم وضعنا الإجتماعي لا من خلال الوزارات القائمةِ، ولا المرافق الخدمية بل

من خلال مستوى المعيشةِ، ومعدّل الجرائم والجنح، والإستقرار الأسري، والتربية السليمة.

ولنقيّم وضعنا الشوروي ليس على صعيدِ أعداد المترشحين والمرشحين بل في النضج المجتمعي لمفهوم الشورى، ومعايير الترشّح، وقدرة المجالس الشورية في إحداث التأثير على صناعة التشريعات الوطنية والقرارات المصيرية.

ولنقيّم وضعنا الأدبي والفني ليس بعدد الفعاليات والمناشط بل بالأثر الذي تخلّفه في الناس من رقي في الذائقة، وسموٍ في الأدب، ورقة في الأحاسيس، وتهذيب في الأسلوبِ واللغة والحوار.

ولنقيّم أدائنا الإعلامي ليس على مستوى المؤسسات والوسائل الإعلامية وإنّما على مستوى التأثير الإيجابي في تعديل السلوك، وخدمة الهوية الوطنية، ومعالجة قضايا الوطن، ومدى المساحة الممنوحة للتعاطي الإعلامي للقضايا ذات الأهمية القصوى للمجتمع.

ولنقيّم منهجنا الديني ليس بالخطبِ ولا الندوات أو المؤتمرات وإنّما في تأثير ذلك المنهج أو الخطاب على واقع الناس؛ الواقع الممتد من إماطة الأذى إلى الإرتقاءِ بالمعاملة والأخلاقيات.

لنقيّم كل جانبٍ من جوانبِ حياتنا تقييما عملياً لا يتقصّد الأرقام وإنما المحتوى وفاعلية هذا المحتوى في حياةِ النّاسِ، حينها سنستطيعُ بكل موضوعيةٍ أن نجيب على السؤال الذي طرحناه: هل نجحنا في تنمية الإنسان؟! ونعرف ما هو وضعنا في سلّم «ماسلو» للحاجات الإنسانية..!

سؤالٌ مؤرّقٌ كهذا يبدو للوهلة الأولى مسطّح الفكرة، إلاّ أنه سؤالٌ جوهريٌّ تحتاجُ إلى الإجابة عنه كل أمّة تقصدُ التنوير، وترمي إلى التطوير. ذلك لأن السؤال –بعيداً عن سياقه الفلسفي– سؤالُ تقييمٍ لفعاليةِ القوى البشريّة في أثرِ المجتمع.

هذه السؤال دفعني للحديث عن المشروع النهضوي الذي يُعدُّ أول أهداف الدولة بمفاهيمها العصرية آلا هو مشروع «صناعة الإنسان». هذا المشروع الذي يشكّل عصبَ النهضةِ لأي مجتمعٍ حديث، هو الذي ترتبطُ به وعليه مصائر الشعوبِ والأوطان.

أقولُ في البدء: «على قدرِ أهل العزم تأتي العزائمُ» فإن المخرجات بقدرِ المُدخلات، وأن الثمرَ بقدرِ الغرس، وعلى قدرِ الأهدافِ تحدّدُ نوعية الإنسان الذي يناطُ عليه مسؤولية التعاطي مع التطورات والمتغيرات التي ستمرّ بها الدولة في مختلفِ مراحلها التاريخية.

وعلى قياس المنظمات التي تحدد نوعيّة الوظيفة والفردِ المناسبِ لها، فإن البناءَ الأشمل والأعم للدولة يعتمدُ على الرأس البشري الذي يعدُّ أهم رأس مالٍ على الإطلاق في بناءِ أيّ مشروع على أي مستوىً كان. لهذ ظهرت علوم إدارة وتنمية الموارد البشرية في جامعات العالم فأسست هذه العلوم لمشروع «صناعة الإنسان».

إن هكذا صناعة لتستوجبُ تأسيس دعائمَ لا غنى عنها في الأُطر المختلفة؛ روحيةً، ونفسيةً، وتربويةً، وثقافيةً، واجتماعيةً، وسياسيةً، واقتصاديةً. فعلى صعيد العلم المؤسس لصناعة الإنسانِ إدارياً تختزلُ علوم الموارد البشرية بتزويق لافتاتٍ تعلّقَ على أبوابِ المكاتبِ بعد أن انتزعت منها سابقاتها المعنونة بشؤون الموظفين،

وكأن الأمر سيّان..! هذا يستبقي الحال على وضعه؛ تغيّرت العناوين على الأبوابِ ولم تتغير العقليات التي ستظل تديرُ بذاتِ الأفكارِ ، وتتعاطى مع ذات القضايا الإدارية الرتيبة؛ إجازات الموظفين، عقوبات التأخرِ ربع ساعةٍ عن الدوام، تصاريح الإستئذان الموقّعةِ من وكيل الوزارةِ، التقارير السنويةِ الباهتةِ، رفع المذكرات للوزير، التعديل في مسودات الرسائل المكرورة وهكذا..! في حين أن علم الموارد البشرية هو استراتيجي، تخطيطي يوائمُ بين الإستراتيجية العامة للدولة أو الوزارة وبين مستوى الكفاءة والقدرة التي يجب أن تكون عليها القوى البشرية لكي تضمن تحقيق الأهداف الإستراتيجية. لكن اختيار الكفاءات يعتمدُ على مستوى القيادات التي عُيّنت لإدارة المؤسسات ويمكن قياس مستوياتها بنوعية القوى البشرية التي حقنتها في أوردة العمل المؤسسي، إلى جانب الأهداف الإستراتيجية، والثقافة التنظيمية السائدة، وطرق الإدارة المتبعة وأدواتها وما إلى ذلك. وما لم تهتم الدولة بوضع القيادات الكفوءة المنتقاة بعناية في المناصب القيادية المناسبة فلن ترتجي ناتجاً حقيقياً يسهم في تقدّمها وازدهارها. يقول مالك بن نبي في كتابه «شروط النهضة»: «المسألة هي أنه يجب أولاً أن نصنع رجالاً يمشون في التاريخ، مستخدمين التراب والوقت والمواهب في بناء أهدافهم الكبرى» هي إذن صناعة الإنسان القائد الذي يمتلك العناصر اللازمة لكي «يمشي في التاريخ» لا أن يقف ويجمّد أمّةً ووطنا معه..!

ويشكّل الإبتكار أساساً في صناعة الإنسان كيف لا وهو العنصر الرائد الذي يُطلق القدرات الكامنة إلى فضاء لا نهاية له. إن الثقافة التي تعيق الإبداع هي ثقافة متقوقعة، ساكنة. منذ يومينَ دخل عليّ إبني ذو الخمسةَ عشر عاماً قائلاً: أطلبُ منك أن تكتبَ في عدم اكتراثِ المدرسةِ بالإبداع، واسترسل قائلاً: لا توفر المدرسة للطالب الوسائل التي تهيأُ له إطلاق خياله، وممارسةَ إبداعاته. لم أجبه وإنّما فتحتُ له محاضرةً ألقاها التربوي الإنجليزي السير كين روبنسون Ken Robinson وعنوانها: كيف تقتل المدارسُ الإبداع؟! أقول: لا يمكن لأيّة دولةٍ أن تنمو، ولا لأي مجتمعٍ أن

يتطور دون إتاحة المجالِ للإبداع والإبتكار كي يزدهر، وأن يصبح ثقافة مجتمعية. ولا غرابةَ في أنْ يرفعَ مؤتمر القمة الحكومية الثالثة الذي عقد مؤخراً في دبي الإبتكار شعاراً للتقدم والتطور العصري. قال كين روبنسون المشارك في المؤتمر: «نحن كائنات مختلفة وحاجاتنا متنوعة ومن حق كل منا أن يحصل على التعليم الذي ينفعه ويمكنه من الإبداع بدلا من التعليم الذي يضره ويجبره على الاتّباع».

التعليم إذن قرينُ الإبداع وما لم يكن كذلك فلا نفعَ فيه، لأنه علمٌ يقيّدُ المواهب، ويعيق إطلاق الخيالات، والتصورات.

إن توجيهِ الإنسانِ ثقافياً ليس خطأً كما يحسبهُ البعض فالتوجيهُ في تعريف مالك بن نبي هو «بصفة عامة قوةٌ في الأساس، وتوافق في السيرِ، ووحدةٌ في الهدف» وما لم يكن هناك توجيهٌ مترابط العناصر فلن يتحرّك في مجرى التاريخ وإنّما يرواحُ مكانه. لكن إن لم يقوم التوجيه على عناصرَ ذات صلابةٍ تعليميةٍ، تربويةٍ، نفسيةٍ، ثقافيةٍ، تنمويةٍ، إجتماعيةٍ، ويُقاسُ وفق معايير تقبل التقييمِ والمراجعة، كما يُتابعَ عن كثبٍ فلن يحقق أهدافه. فالتوجيه الإقتصادي لا يعودُ بنفعٍ إن تخلّف عنه توجيه الوعي المجتمعي، وتوجيه التعليم.

إن الخلل الذي أصاب الإنسان في مجتمعاتنا هو الإزدواجيةِ وهذا يعودُ إلى خلخلة في نظم صناعة الإنسان، فالإزدواجية تتجلى في مناحي الحياةِ المختلفة وعلى صُعُدٍ مختلفة مما نتجَ اضمحلالٌ في الشعورِ بالمسؤوليةِ، وتفوقٌ للتمظهرِ الزائف والإعتناءِ بالشكليات. هذا الخلل هو أحد نواتج صناعة الكلامِ التي تغلّبت على صناعة الإنسان.

وصناعة الإنسانِ ترتكزُ على القِيم لأنه لا يمكنُ صناعةُ إنسانٍ دون قيم فاعلةٍ ومؤثرة، تعمل على موائمة التوازنات النفسية والفكريةِ والأخلاقية والشهوانية في شخصيته. يقول الامام محمد الحسيني الشيرازي، في كتابه (فقه المستقبل): «القيم

هي التي تسمو بالإنسان فوق الواقع، وتجعله متطلعاً، واعياً، مدركاً لمهام مستقبله، فالقيم تخرج الإنسان من أفقه الشخصي المحدود، بل تخرجه من نصفيّة نظرته المحلية والموضعية وشبهها إلى إطلاقية نظرته الإنسانية، لتشمل العالم الذي يعيش فيه». وللقيم أثرها على الواقع لأنها النسغ الذي يمدّه بالمعاني الإنسانية السامية، يكملُ الإمام الشيرازي قوله:»عندما يتحقق التكامل بين الواقع والقيم تذوب الصراعات، وينتهي التنافس غير المشروع، وتعم العدالة، ويسود السلام، ويعلو صوت الحق، ويعيش الناس في طمأنينة وأمن، ويزدهر المستقبل يوماً بعد يوم»

في ظل المعطيات الإنسانية والواقعية التي تنبأُ عن استفحالِ الإزدواجية فإن صناعة الإنسانِ تعاني من اختلالاتٍ يمكن تلمُّسها في التعليم إن أُختزل السّعي العلميُّ الدؤوبُ للشهادةِ والألقاب وليس لتحصيل المعرفة. إن كان لملء أوراق الإمتحانات، لا لإطلاق العنان للقدرات. وفي بيئات العمل إن ساد فيها التواكل والمحسوبيات وانتشر الإهمال والرشواتْ، وفي تشدّق من ينظرُ إليهم كقدواتٍ بالقيمِ دون تطبيقات. وفي العملية الشوروية إن أصبحت من أجل الأموال والوجاهات لا من أجلِ العمل الوطني، وفي العمل التطوعي إن قام لأجل الظهور الإعلامي لا من أجل العمل الإنساني، وفي الدّين إن رجحت كفّة التمظهرِ على حسابِ التجوهر، وفي المناصب القيادية إن كانت لمجرّد ملء منصبٍ شاغر دونَ أن تكونَ لقيادةٍ أصيلةٍ لمنظومة عمل، وبناء استراتيجية وتحقيق أهداف. وفي الثقافةِ حين تنعدمُ فيها التوازنات وتحلُّ الأهواءُ كشعارات، وفي الحراكَ الأدبي إن كان أثره على الأرض ضئيلاً أو منعدماً، وفي الإعلامِ إن صادرَ قيم الحق والخير والجمال وأحلّ محلّها قيم السوقِ ومغريات الإبتذال، وفي الندوات والمؤتمرات إن كانت مجرّد تظاهرات أكثر منها علاجاتٍ لمعضلات. وفي السياساتِ غير المثمرةِ، والخُطبِ غير المؤثرةِ. وفي الألفاظِ الخرقاءِ والسلوكياتِ الرعناء، وفي الأهدافِ الصغيرةِ المحدودةِ، وفي الأمنيات الحالمةِ المعدودة، في المذهبياتِ المقيتةِ والطائفياتِ البغيضةِ، والعصبيات

العتيقة، وفي كل فاشلٍ مؤيّدٍ يبتعثُ لنيل شهادةٍ عليا، وفي كل مبدعٍ مقيّدٍ يُرى على أنه خطر محتملْ..! وفي كل تكلّفٍ وتحذلقٍ بالوطنيةِ.

هذه وشُبهها تناقضاتٌ إذا إتسع فيها الخِرقُ على الراقعِ فإن السؤال: أين هو الإنسان؟ سيغدو مُشكلاً حضارياً لأن صناعة الإنسان تغدو حينها مجرّد صناعة كلام، وهدرُ وقتٍ، وإعاقةُ أمّةٍ عن الحضارةِ، لأنّها تفتقدُ إلى عوامل الدافعية الأصيلة: الرؤيةِ البعيدةِ، والنيّةِ السديدةِ، والإرادةِ العتيدةِ، والإبتكارات المفيدةِ، والإبداعات المُجيدةِ.

ركائز سياسية

القائد الذكي هو الذي ينظر إلى حصيلة القدرة المجتمعة،
ويأخذ بعين الاعتبار المواهب الفردية، ويستخدم كل رجل حسب قابليته
ولا يطلب الكمال من غير الموهوب».
Sun Tzu

يضربُ ستيفن كوفي Steven Covey مثالاً يفرّقُ فيه بين القيادي والإداري فيقول: تخيّل أن شركة تقطيع أشجار أتت بمئة عامل ليبدأوا في قطع الأشجار في غابة ما. وبدأ منظم العمال يوزّع العمال في الغابة، ويرتب مواقعهم، ويحدِّد لهم ساعات العمل وساعات الراحة. وبعد العمل لأكثر من يوم أتى مدير الشركة واعتلى قمّة أعلى شجرة في الغابة ليراقب سير العمل، فكانت المفاجأة أنه صاح بأعلى صوته: إننا نقطع في الغابة الخطأ، ليست هذه هي الغابة التي أتينا لنعمل فيها..!

منظم العمّال في هذه القصّة البسيطة هو الإداري الذي يهتم بتوزيع الموارد وتنظيم العمل، ولكن مدير الشركة يمثل القيادي الذي يُعنى بتحديد المسار، وترتيب الأولويات، ومتابعة الاستمرار في الطريق الصحيح، ويالله، كم نحن بحاجة إلى قياديين..!!"

السؤال الذي يجبُ أن نطرحهُ بكل مسؤوليةٍ وأمانة هو: هل نحنُ بحاجة إلى قيادين أم إلى إداريين أكثر؟! أمّا ستيفن كوفي فيقول: إننا بحاجة إلى القياديين أكثر من حاجتنا إلى الإداريين. ويستأنس بمقولة بيتر دراكر Peter Drucker "الإدارة هي فعل الأشياء بشكل صحيح، بينما القيادة هي فعل الشيء الصحيح".

ما أحوج أمّتنا إلى القيادي البارع الذي يتحلّى بميزات القيادة الطموحة، المتوقدة التي تميّزه بحسنُ التصرّف فيما يُلقي على كاهله من مسؤوليات، وما يقع في نطاقه من مواردَ.

نحنُ بحاجةٍ إلى القيادي المخلص الذي يضعُ مصلحة وطنه في الإطار الأسمى، والنطاقِ الأوسع، والمدى الأرحبِ، والمنظور الأبعد. فلا يقدّم المصلحة الضيّقة فوق الوطنِ، ولا يُعلي المطمحَ الشخصي فوق الغايات العليا.

نحنُ بحاجةٍ إلى القيادي الذي يُحسنُ اتخاذَ القرار، ويسبرُ أغواره قبل اتخاذه، ويتحمل نتائجه بعد اتخاذه. قياديٌ مقدامٌ لا يرى في السكونِ مأمناً له، ولا في الركودِ مخلداً للراحة. قيادي مبادرٌ للتغيير يقودُ مجتمعه نحو التقدّم مستفيداً بكل ما تجودُ به العلوم العصرية من هِباتٍ وإمكانات تُسهم في الإسراع بعجلة التنميةِ وتسهيلِ الأداء. يقول Steve Jobs: "التجديد هو ما يميز القائد عمن يتبعه".

نحنُ بحاجةٍ إلى القيادي الملهم للآخرين، الصانع للقادةِ، بما يكلّفهم إيّاهُ من مسؤوليات، وما يفوّضهم به من واجبات، وما يحفزّهم عليه من مبادرات التحديث والتجديد. يقول Larry Page المدير التنفيذي لجوجل:"عملي كرئيس هو التأكد من أنَّ الجميع في الشركة لديهم فرص كبيرة، وأنهم يشعرون أن وجودهم له أثر ملموس و يعود بالخير على المجتمع".

نحنُ بحاجةٍ إلى هؤلاءِ أكثر من الإداريين الذين لا يقودون، وإنّما يقادونَ من قِبل آخرين، فتركَدُ بسببهم المنظمات، وتخملُ المؤسسات، وتتبلّدُ الهيئات..!

إنني حين ألتمسُ من كل مسؤولٍ ملامح القيادةِ أقول له دون مواربةٍ: إننا بحاجةٍ إلى آخرين مثلك، أولي عزيمة، وأصحاب قرارٍ. أقول ذلك بيقين عميق إن القيادةَ هي فن اتخاذ القرارِ، وفطنةُ النفس، وقوة العزيمة. الوطنُ لا يتحرّك قدماً إلاَّ بالقياديين الذين أضحوا من الدرر النفيسةِ التي تُنضدُ في العقودِ المبهرة على النحور والتيجان..!

نحن بحاجة دائمة إلى القيادي القدوة الذي يرى فيه الآخرون مثالاً يُحتذى به في حمل الأمانة، وخدمة الواجبِ بتجرّدٍ تامٍ من أيّةِ مآربَ لا تتناغم مع مصلحة الوطن. في منتصف مايو من عام ١٩٧٨، خاطب جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم –حفظه الله ورعاه– كبار رجال الدولة قائلاً:"عليكم جميعاً أن تكونوا قدوة ومثلاً يُحتذي، سواء في الولاء والمواظبة على عمله واحترام مواعيده، أو في سلوكه الوظيفي داخل مكان العمل أو خارجه، وفي حسن الأداء وكفايته".

توسّم مزايا القادةِ في البشرِ ليس صعباً، فإرهاصات القيادةِ تظهرُ في بعض الأفرادِ، في أمورٍ يسيرةٍ يسهلُ الحكمُ فيها بنا يمتلكون من مواهب، وما يتمتعونَ به من قدرات. أمّا أن تُعرف تلك السمات ولا يُلقى لها بالاً فذلك إخلالٌ في حقِّ الوطنِ، وإهمالٌ في واجباته السامية. وفي هذا الشأن يقول Sun Tzu :"القائد الذكي، هو الذي ينظر إلى حصيلة القدرة المجتمعة، ويأخذ بعين الاعتبار المواهب الفردية، ويستخدم كل رجل حسب قابليته ولا يطلب الكمال من غير الموهوب".

لقد تفكّرتُ وأنا أقرأ كتاب "حياة في الإدارة" للراحل الدكتور غازي القصيبي رحمه الله، تفكّرتُ في قصّةِ إقالتهِ من وزارةِ الصحّة عام ١٩٨٤م لوشاية الواشين، غيرة المغرضين لدى الملك فهد بن عبدالعزيز رحمه الله، فنشر قصيدته التي عنونها "رسالة المتنبي الأخيرة إلى سيف الدولة" وفيها يعاتبُ الملك وهو عتابٌ يعدُّ تجاوزاً لا يغتفر في بعض الأعراف..! لكن ما أعجبني هو تجاوز الملك لهذه الحادثة بعد زمنٍ قصيرٍ تقديراً منه لهذه القامة القيادية العظيمة للدكتور غازي القصيبي فأعاده في مناصب عليا حتى توفّاهُ الله..!

لا يمكنُ إذن التفريط في القيادات العظيمة التي تعدُّ من أعظم ثروات الوطن بل هي أعظمها على الإطلاق، لأن التفريطَ فيها يفسحَ المجال للإداريين كي "يتقمّصوا"

دور القياديين، وهو تقمّصٌ مشوبٌ بالزيفِ، محفوفٌ بالتزلّف، مزخرفٌ بالمظهريةِ الخادعة..!

فلا يحسبُ نفسه قيادياً ذلك الذي يُقصي كل صاحبِ قدرة، وسمةِ قيادة..! لا يحسبُ نفسه قيادياً ذلك الذي يتعجرفُ في قرارته، ويتنطّعُ في أوامره، ويتعالى في أخلاقه..! لا يحسبُ نفسه قيادياً ذلك الذي يتباهى بما أنجزَ قولاً ولا يُرى له فعلٌ..! لا يحسبُ نفسه قيادياً ذلك الذي يتشدّقُ بالوطنية وقيمها العليا وهو يتغوّل في ميادينِ المصالحِ الشخصية..! لا يحسبُ نفسه قيادياً ذلك الذي لا يتقنُ فنّ القرار، ولا يحسنُ التصرّف، ولا يجيدُ الثقة، ولا يعرفُ التفويض، ولا يترسّم المستقبل، ولا يقدّر الكفاءات..! فما ذلك إلا إداريٌّ هزيلٌ لا يصلحُ حتى لقيادةِ نفسه..!!

مجتمعاتنا بحاجة ماسة إلى قياديين أصيلين يقودونها نحو المستقبلِ بفكرٍ مستنيرٍ، وعزمٍ قديرٍ. هؤلاءِ هم أساسُ البناء، وقادةُ التغيير، وبناةُ الأمجاد. أمّا لمن يسأل: فأينَ هم؟ أجيبُ: أولئك لا تخطئهم البصائر، ولا تُعمى عنهم النواظر، لكن إن آمنت بهم الضمائر، وأيقنت بهم السرائر..!

الشورى: الحاجة إلى الوعي المجتمعي

ليس الهدفُ من الشورى أن تدفعَ مغمورينَ ليصبحوا وجهاءَ في مجتمعهم، يحملون ألقاباً شرفيّةً بعد أن كان البعضُ منهم مجهولاً في أدنى الواجبات الإجتماعية..!

أخبرني أحد أعضاء مجلس الشورى أن امرأةً اتصلت به وطلبت منه أن يُوصلَ رسالةً لها إلى إحدى الجهات، فردّ عليها قائلاً: إن هذا ليس هو دوره، وأن ما يمكنه فعله هو ضمان وصولها هي إلى الجهةِ المعنيّة.

حين يُختزلُ الفهمُ المجتمعي لعضو مجلس الشورى في وظيفة «ساعي البريد» وحينَ ترفدُ صناديقُ الاقتراع من لا يملكون الكفاءةَ التي تؤهّلهم لهذه المهمّة الدقيقة والعميقة، ذات الأثرِ والبعد على مستقبل الوطن فإنَّ العمليّة بأكملها تحتاجُ إلى مراجعة..!

إن الشورى ذات قيمة عُليا من قيم الوطن لأمرين مهمين: الأوّل أنّها أضحت سلطةً تشريعيّة الأمرَ الذي يعني أنّها أهمُّ سلطة بين السلطات الثلاث التنفيذية والقضائية، والمعنى يُجليه الوصفُ في كلِّ سلطة. أمّا الثاني فإنّها تتعلّقُ بمواصفات وسمات معيّنة لا تتوفرُ في أيِّ إنسانٍ وإنّما في أُناسٍ وهبهم الله الحكمةَ، والرأي السديدَ، والخبرةً والتجربة، والرؤية الواسعة، والنظرَ المتعقّل في مجريات الأمور وعواقبها. يقول سيدنا علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه للأشتر النخعي عندما ولاه مصر: »وليست تصلح أمور الناس، ولا أمور الولاة إلا بصلاح من يستعينون به على أمورهم، ويختارونه لكفاية ما غاب غيهم، فاصطف لولاية أعمالك أهل الورع والعفة والسياسة والصق بذوي التجربة والعقول والحياء من أهل البيوتات الصالحة وأهل الدين والورع، فإنهم أكرم أخلاقاً وأشد لأنفسهم صوناً وإصلاحاً وأقل في المطامع إسرافاً، وأحسن في عواقب الأمور نظراً من غيرهم فليكونوا عمالك وأعوانك«.

فإن وصلَ المجتمع إلى اختزالِ عضو مجلس الشورى إلى مجرّد «ساعي بريد» يوصل الرسائل من المواطن إلى جهةٍ ما، وإن وصلَ به الحالُ إلى سطحيّة الاختيارِ، وإن وصلَ بالمترشّح لهذه الوظيفةِ الوطنيّة الرفيعة إلى مساومات ماليةٍ، ودفعِ رشاوى من أجلِ الحصولِ على منصبٍ فإن الأمرَ برمّته يحتاجُ إلى إعادةِ نظر..!

ليس الهدفُ من الشورى أن تدفعَ مغمورينَ ليصبحوا وجهاءَ في مجتمعهم، يحملون ألقاباً شرفيّةً بعد أن كان البعضُ منهم مجهولاً في أدنى الواجبات الاجتماعية..! وليس الهدفُ منها أن تنشئ سعاةَ بريدٍ لإيصالِ الرسائل للحصولِ على المساعدات، واستخراج القطع السكنيةِ وغيرها من المصالح..! وليس الهدفُ من الشورى أن

تبعثَ ذوي ألسنة حداد، قادرينَ على سلق المسؤولين وإطلاق الكلمات الطنّانة، والرنّانة في وجوههم، أو يمتلكون قدرة اللحن في القولِ والتسويف في وجه كلِّ مواطن..! وليس هدف الشورى شغل الكراسي البرلمانية وحسب..! بل إن هدف الشورى أن ترسم للوطنِ خطاً دقيقاً في كل تفاصيل التنمية في عالم المعرفة، ذلك العالم الذي أصبحَ اقتصاده ليس اقتصادَ وفرةٍ ماديّة وإنّما اقتصاد مَعرفة..! تلك المعرفة تحتاجُ إلى ذهنيات متوقّدة، وعقليات متوهجّة، ونفسيات خلاّقة، وأفكار مبدعة، وإن لم تتوفر هذه المعايير – إن جاز لنا التوصيف– فإن خللاً سيصيبُ عملية الشورى.

هدفُ الشورى هو أن يكون للوطنِ مرجعياتٌ وطنية/شعبية حكيمة لا تمثّل القبيلة، ولا المذهب، ولا غير ذلك لتكون ممثلاً حقيقياً لكلِّ المواطنين. هدفُ الشورى أن يستندَ الوطنُ إلى أصوات الحكمةِ في حراكه التنموي، وإلى رشدِ العقلِ في بنائه التاريخي، وإلى حنكةِ السياسةِ في وجوده الحضاري.

إننا في عالم يحتاجُ فيه كل وطنٍ إلى العقولَ المنفتحة التي «تفكّر عالمياً، وتعملُ محليّاً»، إذ أصبح العالم مترابطَ العلاقات، متأثرَ الصلات، إن اهتز أوّله تردّد صداهُ في آخره..! عالمٌ لا يعترفُ إلا بالمنافسين الشرسين من الأوطانِ التي أصبحت كالشركاتِ العابرة للقارات؛ الأوطان التي تقودها الكفاءات من أبنائها والتي تمتلك سمات القدرة على مواجهة المتغيرات، والفهم الدقيق للمجريات، والتفسير الحصيف للاتجاهات. لهذا فإن عملية الشورى إن لم تدفع إلى القبة البرلمانية أناساً يحملونَ هذه السمات البارزة، والقدرات الرفيعة فإنها تعاني من إشكالية يجب معالجتها، ولا يمكنُ المضي قُدماً في ظلِّ معاناتها من خللٍ واضحٍ، وإشكالٍ بيِّن.

إن أوّل شروط الشورى هي الوعي الإجتماعي بقيمة الشورى وهذا لا يتأتّى بتطوافٍ للجنة إعلامية قبيل الانتخابات، وإنّما هي عملية تأسيسية تبدأُ في البيوت والمدارس ومختلف المؤسسات الحكومية والاجتماعية. عمليّة ترتكزُ على مجموعةٍ

من القيم، وتنمو عليها وفق منهج واضح مثل قيم التسامح والتقدير للآخر، والحوار معه، والاحترام للرأي، وسعة الصدر، وقيم أخرى يطول الحديث فيها. وحين يكون المجتمعُ مؤهلاً للشورى وفقَ هذه العملية التأسيسية فإنّه يدفعُ إلى المجلس بمن يرى فيهم الكفاءة، دون اعتبارٍ لانتماءٍ قبلي، أو مذهبي، أو طائفي أو جنسي أو عرقي..

لقد نالت المرأةُ في مجتمعنا نصيباً وافراً من التعليم حتى أصبح الجيلُ الحاضر من الفتيات يفوقُ الشباب في طرق التفكير، والنظرة، والرأي..! لا أقولُ ذلك عبثاً وإنّما عبر مشاهداتي عن قربٍ في زياراتي للجامعات والكليات والمدارس والتجمّعات المختلفة.. ومن هذا المنطلق فإن غياب المرأة عن الشورى يعدُّ واحداً من أكبر الإشكاليات المجتمعية. هذا الأمر جعل إحدى الأكاديميات تقترحُ نظام الكوتا (quota) وهو ما يعني حصّة من كراسي المجلس تخصص للمرأة من أجل إسهامها في التنمية وصنع القرار كما هو الوضع في فرنسا والمغرب والأردن والسودان وغيرها من الدول. إنَّ هذا الاقتراح لم ينشأ من فراغ وإنّما هو إفرازُ ثقافة تسود المجتمع الذي لا زال الانتماء القبلي والتحيّز الجنسي الذكوري مسيطراً عليه في دولة المؤسسات..! الوطنُ يحتاجُ إلى المشاركة الفاعلة للمرأة وقد أثبتت كفاءتها، وقدرتها في مناحي عديدة، فإن لم تدفعها صناديق الاقتراع إلى سدّة البرلمان بحجّة الاستقواء الذكوري على مصادر القرار، أو القدرة على الدفع المادي للناخبين، أو غير ذلك من الأسباب فإن هذا الأمر لا يجب أن يمضي دون وقفة مراجعة سريعة، من أجل تلافي هذه الإشكاليات في الدورات القادمة.

إن وجودَ عضو للشورى لا يفقهُ أبجديات الشورى هو عبءٌ ثقيلٌ ليس على المجلس وحده بل على المجتمع بأسره..! فقد أصبحَ صاحبَ شأنٍ رفيع، يحملُ لقبَ" سعادة" وربما أرفد لاحقاً بلقب "الشيخ" كم أضيفت "المشيخة" لكل من لبس العمامةَ وهو قبل ذلك لم يكن له من الصيتِ، والشأنِ، والفكرِ ما يذكر..!

وأصبحَ يقرّعُ الوزراءَ والمسؤولين على عدم مقابلته إن جاءهم دون موعد ليطلبَ مصلحةً ما..!

لقد تواصلَ معي بعض المرشّحين لمجلس الشورى من ولايات مختلفة، جلستُ معهم لصياغة أفكارٍ، وإيجازِ عباراتٍ، واختزالِ خبرات، فاحترمتُ منهم هذا المسعى الجديد الذي رأيتُ فيه احتراماً للمجتمع الذي يأملون في دعمهم لهم. إنهم لا يملكون المال الذي (قد) يعوِّض به البعضُ نقائص في سيرته، لكنّهم يريدون أن يُحسنوا تقديم أنفسهم، وأفكارهم لكي تكون جسر عبورٍ لهم في اختيارات الناخبين.

ومع ذلك لمستُ فيهم ذلك القلقَ الداخلي من أن منافسيهم يملكون الإغراءات التي يقدّمونها لكسب أصوات الناس، وقد صدقوا في ظنّهم فلم يفز أغلبهم..!

إن وضع معايير محدّدة، ورفعَ السقفِ للكفاءات المطلوبة لعضوية مجلس الشورى هو أمرٌ بالغُ الأهمية، فالبابُ المفتوحُ دون معايير ثقافية وشخصية -إلا النوادر- قد دفعَ كل من أرادَ أن يرشّح نفسه من مواضعَ تكاد تكون مجهولة الصيت اجتماعياً وثقافياً إلى قبةَ مجلسٍ يمثلون فيه مجتمعاً فيه من الكفاءات والقدرات ما تفوقه علماً وفكراً..! وقد يسأَلُ سائلٌ لما لا يرشح أصحاب الكفاءات والقدرات أنفسهم لمجلس الشورى.. أقول ما قلته سابقاً لمن سألني ذات السؤال: حين تكون الكفاءة هي المعيار الأعلى فإن أصحاب الكفاءات عندها سيقدمون على خوض غمارَ المنافسات، لأنّهم يعلمون تماماً أن من ينافسهم صاحبُ كفاءةٍ إن تقدّم عليهم ففي ذلك مصلحة للوطن، أمّا أن يخوضوا في سباقٍ لا يفوز به إلا جامعو أكبر الأصوات، ودافعو أكثر الأموال فإن الأجدرَ بهم ألا يقدموا على كذا عمل..!

بإيجاز، الشورى ثقافة وطنية لا بد لها أن تتجذّر في المجتمع بعمق لكي تحقق أهدافها لبناء الوطن، والحفاظ على مكتسباته، وصيانة منجزاته، ورسم طريق

مستقبله، ووفقاً لهذا المفهوم فإن الاعتناء بها تربوياً وتعليمياً وعملياً أمرٌ لا حياد عنه فهذه المساقي وحدها التي تضمنُ نشأةَ مجتمعٍ يعي قيمة الشورى، وأهميّة ممثل المجتمع، وقيمة التشريع.

السلطة: التكليف والمسؤولية

«الوظيفة تكليف ومسؤولية قبل أن تكون نفوذا وسلطة»

جلالة السلطان قابوس بن سعيد

تفاجأ مديرُ المدرسةِ برجالٍ ثلاثةٍ يقفون على رأسه وهم يطلبون بالاسم أحدَ معلّمي المدرسة، ليسوقوه مقيّد اليدينِ لسببٍ مجهولٍ لا يعرفهُ غير صاحبُ السلطةِ الذي أرسلهم..! ترجّاهم المدير بأن يحفظوا للعلمِ مكانته، وللمدرسةِ سمعتها، وللمعلمِ كرامته، فأذعنوا على مضضٍ، وكبّلوا يديهِ خارج سور المدرسة، واقتادوا المعلّمَ الذي غشيه هولُ الصدمة إذ لم يعرف الجُرمَ الذي اقترفه، ولم يجد جواباً عن سبب تكبيله، واقتياده إلى جهةٍ غير معلومةٍ. إلاّ أنه ما إن مثُل أمام شخصٍ ما حتى كشفَ السر..! لقد كان ذلك ولِيّ أمرٍ طالبٍ أرادَ أن يعرّفه بقوة سلطته التي تجرّهُ كالمجرمِ إن هو أطالَ صوته على ابنه..!

السلطةُ ميدانُ اختبار للإنسان، فهل هي التي تفسدُ الإنسان أم هو الذي يفسدها..؟! جواب ذلك عند الروائي الأمريكي William Gaddis إذ يقول:" إن السلطة لا تفسد البشر، ولكن البشر هم الذين يفسدون السلطة"، وصدقُ ذلك قد بيّنه جلالة السلطان حفظه الله إذ يقول:"الوظيفة تكليف ومسؤولية قبل أن تكون نفوذاً وسلطة". إن الاصطلاح الدارج للسلطة هو النفوذ والهيمنة والاستبداد أكثر من المسؤولية والتكليف ويرجع ذلك إلى السبب الذي وضّحه غاندي بقوله المؤثور:" كثيرون حول السلطة.. قليلون حول الوطن".

الثقافة المتجذرة في مجتمعاتنا تقدّر – في الأغلب – قيمة الإنسان بما يملكه من مال أو نفوذ أو منصب يمارس فيه أقصى القدرات السلطوية التي يمكنها تحقيق المصالح كما يرى ذلك المتزلّفون والمتملقون لهذا لا غرابةَ أن يقول أحدهم لمسؤولٍ حين سأله وهو يغادر مكتبه إن كان في خاطرِه شيء أن يجيبه:"الحاجة داعية ما دمت على ذلك الكرسي"..! لقد عبّر بما هو شائعٌ من نظرةٍ نحو صاحب السلطة، كما أنه ليس غريباً أن ينفضَّ الازدحامُ من مجالس أصحابِ المناصبِ إن هم تركوها فَجُلُّ الجلاّس من طلاّب المصالح الذين لا تؤمن بوائقهم ساعة حصولهم على مبتغاهم..!

أمّا الوطنُ فهو على المحكّ عند ملاّك السلطة، والمتحكمين في زمام القرار لأن الأكثرية قد عكست المفاهيم فصارت تمارسُ التسلّط – بطريقةٍ أو بأخرى– كلّ بحسبِ ما يمتلكُ من سلطات وإن كانت مجرّد لباسٍ يدلّ على جهةٍ أمنية، أو سيارةٍ تحمل اسم هيئةٍ رقابية..!!. في الغرب يسمّى موظفو القطاع الحكومي "Public servants" أي "خدم الشعب" وهذا المصطلح هو نفسه الذي وردَ في خطاب جلالته لكبار رجال الدولة عام ١٩٨٧ حين قال :"وهناك أمر مهم يجب على جميع المسؤولين في حكومتنا أن يجعلوه نصب أعينهم، ألا وهو أنهم جميعاً خدم لشعب هذا الوطن العزيز، وعليهم أن يؤدوا هذه الخدمة بكل إخلاص وأن يتجرَّدوا من جميع الأنانيات وأن تكون مصلحة الأمة قبل أي مصلحة شخصية، إذ أننا لن نقبل العذر ممن يتهاون في أداء واجبه المطلوب منه في خدمة هذا الوطن ومواطنيه، بل سينال جزاء تهاونه بالطريقة التي نراها مناسبة".

هذه هي المفاهيم السليمة التي يجب أن تصوّب مفهوم السلطة، وتسدّد وجهتها لأن السلطة إن فرَطَت من عِقْدِها، وانفلتت من عِقَالها، صارت مفسدةٌ مطلقة، وفي هذا السياقِ يصحِّح سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم صاحب الأفكار المستنيرة في وضع أُسس البناء الحكومي السليم قائلاً :"الحكومة ليست سلطة

على الناس، ولكنها سلطة لخدمة الناس، لذلك فإن مقياس نجاح الحكومة هو رضا المتعاملين معها" وهذا ما يؤكّد عليه السياسي الأمريكي James P. Hoffa بقوله:" موظفو القطاع العام هم العيون والآذان على الأرض للمجتمعات التي يخدمونها".

إن معظم المشكلات بل وأكثرها خطراً ناجمٌ عن سوء استخدام السلطة، والانفرادِ بها، والاستقواء عبرها بمقدرات البشر ومصائرهم وموارد الأوطانِ وتنميتها من قِبل الذين ينظرون للسلطةِ على أنّها أداةٌ للاستبداد، ووسيلةٌ للاستعباد..!. هؤلاءِ هم الذين يقوّضون بنيانَ الأوطان، ويمزقون عرى جبهاته الداخلية، ويتلفون منجزاته الأكثر تأثيراً في تاريخه. ولننظر إلى التاريخ لنرى كيف أن فساد السلطة هو الذي محق الأوطانَ من الوجود، وشرّد البشر في متاهات التغرّب وألقاهم في أفواهِ الموت والعذاب. يقول رجل الأعمال Malcolm Forbes :"من يستمتعون بالمسؤولية غالباً ما يحصلون عليها، أما من يحبون مجرد ممارسة السلطة فغالباً ما يفقدونها". المصيبة أنّهم حين يفقدونها فإنّهم لا يتضررون وحدهم بل تتضرر أمّةٌ بأسرها، فكم من قرار لمستبدٍ دفعت أجيال تلو أجيال أثمانه المؤلمة. ومع ذلك فإن أغلب من يفقدون السلطة لا يتأثرون بل يعيشون ويتنفسون وإن كان قد أفسدوا في استخدام سلطاتهم.

الجميعُ – بحسب الثقافة المتأصلة– يمارسُ التسلّط بما يملك من مساحات وقدرات، فالأبُ متسلّط، والمعلّم متسلط، والمسؤول في العمل متسلّط، وبل ويصل التسلط عند عالم الدّين وهكذا دواليك .. هي ثقافة عامة لم ينفذ من مصيدتها إلا الذين التفّوا حول الوطن، وأعلوا كلمته، ونظروا للسلطة على أنّه مسؤولية وتكليف، أو عرفوا الله حق معرفته وآمنوا بأن "رأس الحكمة مخافة الله". في أحد المشاريع التجارية البسيطة اقتحم مجموعة من الموظفين الصغار وكأنّما كان اقتحامهم على عصابة مافيا..! كانوا مزهوّين بالسلطةِ لأن لديهم أمراً من رئيس فريقهم بالمخالفة،

أفهمهم صاحبُ العمل بالمنطق وشرح لهم كأنّما يشرح لطلاّب صغار ضارباً لهم الأمثلة لكي يفهموا الخطأ الذي وقعوا فيه، لكنّ مكابرتهم السلطوية ليس لها آذان فتسمع وإنّما لها صوت حاد يجب أن يخترق آذان الآخرين..!

الإشكاليةُ هنا تقع حين يخادعُ المجتمعُ نفسه إذ يعلمُ أن ثقافة الفساد تتفشى فيه ويمكنُ أن يمارسها، بل يمارسها بصورةٍ ما لكنّه ينتقدها من جانبٍ آخر، ويبدي تذمّرهُ وسخطه واشمئزازهُ منها..! ما أخبث هذا التمثيل، وما أمكرَ هذا الدّور..!. في العراقِ يظهرُ نائب في البرلمان العراقي ليعلن على الهواء فساد الطبقة السياسية "الجميع فاسدون من لابس العقال إلى لابس العمامة إلى الأفندي"..! هذا التصريح جاءَ بعد ثلاثة عشر عاماً منذ الإطاحة بدكتاتور العراق..! ما الذي غيّرته طبقة السياسيين الذين تشدّقوا بالديمقراطية والشفافية ومحاربة الفساد إذن؟! إن لم يجز التعميم فإن التغليب جائز لأن تقرير الشفافية في عام ٢٠١٥ يدلّل على ذلك..!.

بعض المجتمعات لا تدرك أن الفساد السلطوي ثقافة ضاربة في جذورها، تنخرُ أُسسها، وتنحتُ أركانها، وإن تظاهرت بغير ذلك..! فتصبحُ صورة الدكتاتوريّة نسخة تتوزّعُ على أفراد المجتمع بنسبٍ مختلفةٍ. ما يشجّع على حدّة شهوة السلطة هو تدريسها في كتب الأعمال في الجامعات.. يقولDavid Bergsteinالرئيس التنفيذي لمجموعة Cyrano في مقالته "لماذا تفسد السلطة": "إن كتاب The 48 Laws of Power للمؤلف Robert Greene :"هو في حقيقته دمج للكتب الكلاسيكية في الحرب مثل كتاب "الأمير" لمكيافيللي الأمير وكتاب "فن الحرب" لصن تسو، ومع ذلك فهو كتابٌ يدّرس لتخصصات الأعمال، ويتضمن عبارات مثل : "اخفوا نواياكم "، "كلّف الآخرين للقيام بعملك واحصل أنت على المكافأة"، و "تظاهر كصديق ، واعمل كجاسوس"..!!

ما لم يعِ المربّون والمعلّمون والمسؤولون ورجال الدّين وأعضاء البرلمانات والمجالس الاستشارية وغيرهم المفاهيم الشفّافة والمثل العليا لمعنى وقيمة السلطة فلن تتلاشى

كثقافة، وستظلُّ راسخة باعتماد المجتمع وموافقته الضمنية، وإلاّ فما معنى انتقاده انتهاك السلطة من ناحية وبحثه عن مداخل الواسطة من ناحية أُخرى..؟! وما جدوى تذمّره من السلطة وهو يسعى من أجل نيلها؟!.

وكأي إشكالية اجتماعية نعودُ في الجذور إلى التعليم فأعظم ما يعززه التعليم في نفس المتعلم القيم الرفيعة التي تقي الأغلبية من الوقوع في المحظورات، ومكامن الخطر، وعلى رأس تلك القيم الصدق. يقول Thomas Jefferson مؤلف إعلان الاستقلال الأمريكي: "لا يستطيع رجل صادق أن يشعر بأي نوع من أنواع المتعة في ممارسة السلطة على مواطنيه". أما المفهوم العام للسلطة فيجب أن يصحّح ليأخذ مفهوم الراعي الأمين والمسؤول الصادق القابل للمحاسبة والمسائلة، وألا يُقرن صاحب السلطة بالأسطورة، يقول وزير الخارجية النرويجي بورغ بريندە: "ليس بالضرورة إن كنا وزراء أن نكون مختلفين، إن ذلك خطأٌ وخطير، بالعكس يجب أن نكون مثل الآخرين من المواطنين نعيش مثلهم ولا نختلف عنهم، يجب أن نتقرب من عيش المواطنين".

إن الوطن مرتهنٌ بقدر المفاهيم المتعلقة بالسلطة فإن عدلت أمن واطمئن الوطن وإن انحرفت خاب وخسر.

الشراكة: قاعدة الضمان والبناء الحقيقي

«في عالم يزداد تعقيداً، فإن مشاركة المواطنين تعدُّ أمراً حاسماً لرسم السياسات».
المنظمة الأروبية للتعاون الإقتصادي(OECD. 2009)

استهلّ رئيس إحدى اللّجان المجتمعية خطابه بقوله: أبلّغكم عتاب وكيل الوزارة على اللجنةِ لعدم فاعليتها في المجتمع، فردّ عليه أحد الأعضاء: بل أرجو أن تبلّغه

عتابنا نحن أعضاء اللجنة عليه لعدم تطبيق أيٍّ من التوصيات التي تضمنتها محاضر اللجنة، فهل نحنُ مجرّد سعاةٍ نوصلُ الرسائل من وإلى الوزارة، أما أننا نمثّل المجتمع تمثيلاً حقيقياً؟!.

العلاقة بين المواطن والحكومة علاقةُ مصيرية إن هي سارت في مسارٍ واحدٍ تآلفت وتوثّقت عُراها، وإن هي تباينت في توجهاتها ومساراتها تمزّقت الوشائج، وتقطّعت الوصائل. الحكومةُ إنّما هي مديرةُ السياسة الوطنية، ومدبّرةُ المصيرِ الشعبي، وقائدة المسيرة الحضارية، فنجاحها مرهونٌ بخلقِ شراكةٍ فاعلةٍ مع المجتمعِ أفراداً ومؤسسات. أما المواطن الحقيقي فهو ذلك الذي يمارسُ دوره الأصيل في المواطنة من أداء الواجبات والتعاطي بإيجابية مع شتى القضايا الإجتماعية، يعتوره الشعور بأنه والحكومة كلاً متجانساً، متناغماً. من هنا تتحقق المعادلة الوطنية القائمة على متلازمة الحقوق والواجبات. هذه العلاقة وحدها هي التي تضمن الوحدة الوطنية الماضية قدماً إلى تحقيق الأهداف والبرامج الذي وضعت من أجل التنمية. وليس غريباً أن يضع جلالة السلطان حفظه الله ورعاه مبدأ الشراكة أساساً لحكم البلاد ويوضّحه بصورةٍ جليّة مخاطباً المواطنين عام ١٩٧٠: "كما تعلمون أنه بدون التعاون بين الحكومة والشعب، لن نستطيع أن نبني بلادنا بالسرعة الضرورية" ويضيف قائلاً: " إن الحكومة والشعب كالجسد الواحد، إذا لم يقم عضو منه بواجبه اختلّت بقية الأجزاء في ذلك الجسد. إننا نأمل أن نكون عند حسن ظَنّكُمْ كما نأمل كذلك وفي نفس الوقت أن تكونوا عند حسن ظَنّنَا". هذا القول لا يحتاجُ إلى مزيد من التبيان في أن القضيّة هي حقّ وواجب، وأخذ وعطاء، وهي أجمعها في نطاق الجسدِ الواحد يقوم بجميع أعضاءه لإنجاز أهدافٍ موحّدة.

إن أهم عنصرٍ للشراكة بين الحكومة من جهة وبين المواطن والمجالس التشريعية ومؤسسات المجتمع من جهةٍ أُخرى هو المصارحة، والمكاشفة والشفافية المبنية على أساس وطنيٍّ خالص، لا تشوبها شوائب المصالح الشخصية، ولا تكدرها

الإختلافات أيّاً كان نوعها. هذا العنصر يعتبرُ دليلاً على رغبة الحكومة لنهج طريقٍ واضح، كما يعدّ إشارةً على مدى جدية الحكومة في تفعيل العلاقة مع المواطن والمؤسسات الأُخرى تشريعية أو اجتماعية أو اقتصادية.

وفي حديثنا المشترك حول قيمة الشراكة قال لي سعادة توفيق اللواتي عضو مجلس الشورى:"إن فكرة الشراكة هي لازمةٌ من لوازم العلاقة البينية بين الحكومة من طرف وبين المواطن والمجالس التشريعية وغيره من المؤسسات من طرف آخر، وقد أكّد على هذا مولانا حفظه الله ورعاه في أكثر من خطاب، لكن كيف يمكن تحويل هذه الرؤية إلى برنامج وخطة عمل؟! هذا هو التحدي. الشراكة تحتّم طرح أسئلة جوهرية في كيفية إدارة الموارد، والإنفاق، وتقييم الأداء، والنتائج، والاختلالات الاقتصادية، وما يشوب سوق العمل من إشكاليات، فضلاً عن تزايد مستوى البطالة، وغير ذلك من القضايا الوطنية. الشراكة ليست مواسم وانتقاء بل مبدأ دستوري يُعنى بالحقوق أولاً قبل الواجبات..الشراكة تعني التكافؤ بين الأطراف ولكن ألا يحق للشريك أن يتساءل عن الأسباب التي أوصلتنا إلى مرحلةٍ ما ويقيِّم أداءه إن محسناً أو مقصراً؟! ألا يحق للشريك أن يسأل ماهي نتائج صرف أكثر من مليار ريال على التعليم الاساسي؟ أليس من حقّه أن يسأل ماذا حققت الخطة الخمسية الثامنة مقابل كل ما صرف.؟ أليس من حقه أن يسأل لماذا لدينا ٦٠ وزارة وهيئة في دولة عدد سكانها ٤ ملايين ونصف"؟!.

نعم الشراكة ليست مجرّد كلمة تقال، أو شعارٌ يرفع، أو حوارٌ يثار؛ الشراكةُ رابطٌ وثيق بين الحكومة والشعب أفراداً ومؤسسات. أمّا مقتضيات هذه الشراكة فهي الحوار والاستماع والأخذ بالرأي السديد وليس تجاهله أو الإعراض عنه، والمشاركة الحقيقة في صنع القرار والمصير من أجل خلق قاعدة أكثر ثباتاً، وأدوم نفعاً.

إن عضو المجالس التشريعية والبلدية، والكاتب، والمحلل الاقتصادي، والباحث الاجتماعي، والمخطط الاستراتيجي، والشاعر والفنان، والناقد، والمواطنُ في عمومه يمثلون صوتاً اجتماعياً نافذاً ومؤثراً يستشرفُ آفاقاً، ويعبّر عن تطلعات، فإن أصاخت لهم الحكومة آذانا وإن أخذت بأفكارهم البنّاءة، وإن طبّقت أفكارهم الخلاّقة فقد أوفت بعهدها في الشراكة، وإن هي تجاهلت أصواتهم، وأدبرت عن نداءاتهم فقد أوهنت عُرى العلاقة، وأضعفت وشائج التواصل ووسّعت الهوّة بينها وبين الطرف الآخر..! وفي هذا النطاق تؤكد المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (OECD, 2009) بأنّه:"في عالم يزداد تعقيداً، فإن مشاركة المواطنين تعدَّ أمراً حاسماً لرسم السياسات. إن صنع القرارات الصائبة تتطلب المعرفة والخبرات والآراء و القيم من الشعب. كما أن تنفيذ القرارات الصعبة يعتمد على موافقة المواطنين ودعمهم. فإن لم يعِ المواطنون ويشاركون في صنع القرار بأنفسهم فإنه من السهولة فقدان الثقة"(٤).

قال لي ذات مرّة أحد الوزراء بأنّه طبّق مقترحاً كنتُ قد اقترحته في أحد كتاباتي حول أهمية التواصل بين قمّة الهرم والقاعدة من الموظفين الصغار، فأصبح يلتقي في يوم محدد من الأسبوع بأحد الموظفين الصغار من مختلف الولايات وهو أمرٌ حمدتهُ عليه، وسعدتُ به قائلاً له ليت كل مسؤول يأخذ بالمقترحات الإيجابية التي تخدم مبدأ الشراكة.

إن الحكومة التي لا تدرك أهميّة الشراكة بينها وبين المجتمعات لا تستطيع أن تحقق أهدافها في التنمية الحقيقية لأنها ستغدو طرفاً واحداً يعمل، في حين يبقى الطرف الآخر مجرّد متلقٍ للخدمة، متفرّج للأعمال، ناقدٍ لها..!! أمّا التي تشركُ المجتمع أفراداً ومؤسسات في مفاصل التنمية فإنها ستستفيد بلا شك من مؤازرتهم في تقوية دعائم الإنجازات التي تحققها، مما يجعل تلك الإنجازات أكثرُ قوةً وتماسكاً

(٤) OECD, 2009, Focus on Citizens: Public Engagement for Better Policy and Services.

ونفعاً. الحكومة التي تشرك مواطنيها فعلياً ستخفف الحمل على كاهلها، لأنه لا يمكنُ لحكومةٍ ما على ظهرِ الأرضِ أن تضطلع بدور التخطيط والبناءِ والتعمير وفي الوقت ذاته تمارس الرقابة والضبط..!. الحكومة التي تشرك المواطنين والمؤسسات في القرار تعلّمهم حل مشكلاتهم ومواجهتها بالأساليب الملائمة. الحكومة التي تشرك مواطنيها تزيدُ من وعيهم الاجتماعي، فتصبح قيمة المواطنة ذات أثرٍ وعمق في أنفسهم مما يجعلهم مبادرين إلى الحفاظ على مكتسبات الوطن، وحماية مصالحه، والحفاظ على ماله العام من أن تطاله يد الفاسدين، أو يد المبذرين. إضافة إلى ذلك أنها تهيئ المواطنين ليكونوا صنّاع حلول إيجابية، وليسوا مفتعلي مشكلات سلبية، ومساهمين إيجابين بدل أن يكونوا معثّرين. يقول الدكتور فاضل محسن: »إنّ التنمية إذا كانت تعني فيما تعنيه الارتقاء بالإنسان والحياة لأي مجتمع والنهوض به نحو آفاق جديدة وتحقيق التطور المرتجى وتوفير كل ما يحقق الرفاهية للفرد والمجتمع، فإنّها لم تعد حكرًا أو واجبا تضطلع به الدولة ومؤسساتها فحسب، بل أضحت واجباً على أفراد المجتمع«.

لكن من المؤسف أن بعض المؤسسات الحكومية لا تدرك قيمة الشراكة مع المجتمع أفراداً أو مؤسسات (جمعيات، أندية، مجالس، قطاع خاص)، ولهذا تعامل بعض المؤسسات الحكومية المواطن على أنّه «طالبُ مصلحة» تقضى من الحكومة، ولا تنظر لكونها «مقدّمة خدمة» للمواطن، لهذا لا يجدُ الكثير من الموظفين – بسبب هذه الثقافة – أن في الأمرِ بجاحة من ململة المواطن، وترداده، وإعياءه، وتعجيزه، وتعطيله..!! وهو ما يجعل البعض لا يراها بأقل من مذلّة وإهانة حتى يحلف مقسماً بالله بأنّه لن تطيء قدمه تلك الجهة مرّة أُخرى وأنه سيقطع كل رابط بها..!! كما أن البعض يتنازلُ عن طموحاته، وأحلامه التي أرادها أن تكون إسهاماً للتنمية..!!. كما أن بعض المؤسسات الحكومية لا تدرك قيمة الشراكة بينها وبين المواطن فإذا بها تترصّد أخطاءه، وتترقب عثراته، وتتحيّن زلاّته، فإذا بها تضخّم التوافه، وتوسّع الخرق على الراقع..!! فما هكذا تكون الشراكة بين المؤسسات

الحكومية وبين المواطن الذي هو عمادُها، وأساس وجودها. وقس على ذلك معاملة بعض الجهات الحكومية لمؤسسات القطاع الخاص، أو مؤسسات المجتمع المدني التي تعيبها الطلبات والتأخيرات والتعقيدات دون مبرر يذكر..!

ذات مرّة اشتكى أحدهم لأحد الوزراء على دوائر في وزارته تترصّد كل خبرٍ في صحيفة يصدرُ عن نشاط اجتماعي فتلاحق القائمين به تأنيباً وترهيباً فقال الوزير: كان عليهم أن يتصلوا بكم للتشجيع والمؤازرة وليس للتهديد والوعيد..!! وفي المقابل هناك من المواطنين من لا يدرك قيمة الشراكة بينه والحكومة فإذا به يغلظ في سخطه، ويلذعُ في نقده، ويبخسُ في حكمه، كما يعمّم خطأ موظّفٍ على الحكومة، ويشخصن كل جهة، ومصلحة..! فلا ذاك ولا هذا يجوزان إنّما التكافؤ والعدل والحكمة والإنصاف هي المعايير والمباديء التي يجب أن تحكم ميزان الشراكة، وأسس التعاطي بينها. يقول برودي وآخرين(٢٠١١)[٥]: «إن المشاركة الإيجابية للمواطنية يمكن أن تدعم التطبيق الفاعل للديمقراطية وتشريعات الحكومة والتطبيق الناجح للقوانين ونتائج الإنجازات الاجتماعية. أمّا البرامج القائمة على المشاركة الضعيفة فإنها تقود إلى القرارات الفاشلة، وعدم المشاركة الشعبية».

إنّما الدورُ الأكبر على الحكومة في تفعيل مبدأ الشراكة بإتاحة المجال أمام المجالس التشريعية بأن تشترك معها في وضع وتقويم وتقييم السياسات ومراقبة الأداء والنتائج وتنشيط المراقبة والمحاسبة والمساءلة في أجواء من الشفافية التامة. عليها الدور الأكبر في الإصغاء لهذه المجالس التي وجدت لتعضيد عملها، وتقويم أدائها، وتحسين خدمتها، وتسهيل عملها، والإسهام في رسم سياساتها. وعليها الدور الأكبر لإشراك المواطنين بالحوار معهم وإشراكهم فعلياً في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بمصير أمّة وأجيالها القادمة.

(٥) Brodie, E; Hughes, T; Jochum, V; Miller, S; Ockenden, N; & Warburton, D, 2011, Pathways through ?Participation: What creates and sustains active citizenship

الاتزانُ في التعامل مع الأمورِ فلسفةٌ ظاهرةٌ في الدبلوماسية العمانية،
وقد تجلّى ذلك في النظر المعتدلِ غير المنفعلِ في القرارات
نحو القضايا المعقّدة، والمواقف المتباينة.

إذا كانت السياسة –ضمن تعريفاتها الشهيرة– هي فنُّ تحقيق الممكنِ، فإنَّ أعظمَ الفضائلَ أن يكون هذا الممكنُ صادراً عن مباديءَ راسخة. إذ ليس من الهيِّنِ في عالمِ السياسةِ أن تحافظَ الدُّولُ على المباديءِ، حتى لتصبحَ أركاناً سميكةً ترفعُ سقفَ الدولة، ومناهجَ تصنعُ لها تاريخ أمّتها، وما يتميّزُ به شعبها من خصال.

حين أرى الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجيّة، وهو يطأ مناطقَ الصراعِ الملتهبة، والحربُ تدوِّي أصواتها من كل ناحيةٍ في الفضاءِ المحيطِ فإنني كمواطنٍ عماني أشعرُ بالفخرِ نحو الدبلوماسيّةِ العمانية. هذه الدبلوماسية التي اتّصفت بالشمائلِ الأصيلة للشخصيةِ العمانية التي توارثت خصائصَ محدّدة تتميّزُ بها عن سائرِ الشعوبِ، كما لكلِّ شعبٍ فضائلهُ ومميِّزاته. هذه الدبلوماسيّة وإن كانتَ قد استنارت بفكرٍ نيِّرٍ لجلالة السلطان حفظه الله ورعاه، فإن الفلسفة العميقة إنّما تمتدُّ جذورها، وتستمدُّ أصالتها من الشَّخصيةِ العمانية التاريخيّة، ومن التاريخ العماني التليد.

لم تكن الدبلوماسية العمانية لتقوم إلاّ على قناعات عميقة بالمباديء التي اختطت بها طريقها الذي غدا واضحاً للجميع، يقول جلالة السلطان حفظه الله ورعاه : «وكما هو شأننا في الالتزام بقيمنا ومبادئنا في رسم السياسات الداخلية وتنفيذها فإننا لا نحيد عن المبادئ السياسية، والثوابت الأساسية، التي انتهجناها في مجال العلاقات الخارجية. فمواقفنا نابعة من قناعاتنا، وهي تعبر عن صدق توجهاتنا، ووضوح رؤانا، وواقعية تعاملنا مع مختلف القضايا والمشاكل الدولية والإقليمية».

وبناءً على هذه القناعات فإن الممارسة الميدانية، العملية لا تقومُ على عباراتٍ

خالدة، أو جمل تؤطّر في البراويز وإنّما على مقوّماتٍ ملموسةٍ على الأرضِ ذات عمقٍ فلسفيّ تشكّلُ الأخلاقُ قاعدتهُ الرصينة.

إحدى أهم فلسفات الدبلوماسية العمانية تقومُ على السّمت، وهو لغةً السكينة والوقار وتلك خصائصُ الشخصية العمانية التاريخيّة، أمّا السّمتُ في الدبلوماسية العمانية فقد تجلّى في الإيقاع المضبوط لإدارة الأحداث، وممارسة فنِّ الممكنِ وفقَ قاعدة الاحترام المتبادل للأطراف ذات الصلة، فالسّمتُ أكسبَ السياسةَ العمانية التقدير ظاهراً أو باطناً، مما مكّن رجالاتها من لعب دورِ الوسيطِ المُرتضى في الخلافات العالمية، والحروب الدولية، والصراعات الإقليمية، والنزاعات الأهلية.

الاتزانُ في التعامل مع الأمورِ فلسفةٌ ظاهرةٌ في الدبلوماسية العمانية، وقد تجلّى ذلك في النظر المعتدلِ غير المنفعلِ في القرارات نحو القضايا المعقّدة، والمواقف المتباينة. التوازنُ في النظرِ، والفكرِ ينتجُ الحكمة، والتعقّل، والقدرة على القراءةِ المتفحّصةِ لبواطنِ الأمورِ، ومحرّكاتِ الأحداث. يقول المتنبي:

وَوَضْعُ النّدى في موْضعِ السّيفِ بالعلى .. مضرٌّ كوضْع السيفِ في موضع النّدى

إن اتخاذ مواقف سياسية محايدة ليس أمراً هيّناً في عالم السياسة الذي تتجاذبه الضغوطات، وتناوشهُ المصالح، وتستقطبه القوى المؤثّرة..! ليس هيناً على الإطلاقِ لكن إن تمتّعَ الطرفُ المحايدُ بصفة معيّنة فإنه سيجدُ من المبررات ما يقنع الآخرين من مواقفه المتّزنة؛ هذه الصفة هي الشفافية وحُسن النوايا وهذا ما اتّسمت به الدبلوماسية العمانية.

إنكَ وأنت تشعرُ أو تدركُ أن الإنسان القائم بالوساطة بينكَ والطرف الآخر يتّصف بالشفافية وحسن النوايا فإن ذلك مما يُسكنُ في نفسكَ الارتياحَ، ويشيعُ فيك الطمأنينة، ويحظى لديك بالقبول. ولم يكن للدبلوماسية العمانية أن تتمكن من لعب دورِ الوسيطِ في أيّة قضايا لولا الشفافية وحُسن النوايا. من يدرسُ علم

السياسةِ يعلمُ يقيناً صعوبة الشفافيةِ وحسن النوايا فكم هي تعريفات السياسة التي تُلصق بها الدهاء، والمكر، والخديعة، والقدرة على المناورة..! تشارل ديغول مثلاً وهو سياسيٌّ فرنسي شهير يقول: «بما أن رجل السياسة لا يصدق أبدا ما يقوله، فإنه يفاجأ إذا ما صدقه أحد»، لكنّ الأعمالَ لا الأقوال هي التي تثبتُ الخطأ الذي وقعَ فيه هذا الفهم غير المؤسس على الشفافية وحُسن النوايا، فقد بُني على المصالحِ أيّاً كان ثمنها وطريق تحقيقها..!!

كنتُ مشاركاً ذات مرّة في حلقة تلفزيونية في إطارِ ندوةٍ وطنيّة، حين قال أحد المشاركين جازماً: كلُّنا يعلمُ أن السياسة بلا أخلاق..! حين واتتني الكلمةُ قلتُ إنني لا أتّفق مع هذا التعميم المُطلق لتجريدِ السياسةِ من الأخلاق، وضربتُ أمثلةً على السمات الأخلاقية للسياسةِ العمانية داخلياً وخارجياً.

وميّزة الشفافية وحسن النوايا مكّنت عمان من القيام بدورٍ محايدٍ، يتّصفُ بالتوازنِ، والعقلانية في أحداث الجزائر الطائفية التي كان أحد أطرافها ممن ينتسبون إلى المذهب الإباضي، وهو دورٌ يلقى الترحيب من النظام الجزائري لأنه يعلمُ يقينا أن عمان لا تنحازُ لطرف دون آخر، وهذا اتّباعٌ لمنهج الله في الأرض» (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنَّكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون»(المائدة/٨).

وإذا كانت «الدبلوماسية هي فن تقييد القوة» كما يقول هنري كسنجر فإن الدبلوماسية العمانية تعي تماماً أن ذلك الهدف يحتاجُ إلى إعمالِ الحكمة، والعقلانية. وإضافة إلى ذلك فإن تبعات المصالحة، واستقرار الأمن، وشيوع السلام، يستلزمُ التضحيات، لهذا فإنها – الدبلوماسية العمانية– تبادرُ طواعيةً بتقديمِ ما تعينها عليه امكانياتها في إعادة الإعمار، أو تعويض الخسائر أو ما شابه ذلك.

لقد آمنت الدبلوماسية العمانية بأن الأفعال هي التي تتكلّم لا الأقوال لأن الأخيرةَ أسهلُ من شربةِ الماءِ كما يقال فكم سمعنا تهديداتُ برلمانات في دولةٍ مغلوبةٍ على أمرها بقصفِ دولةٍ عظمى في عقرِ دارها..! الجملُ الجاهزةُ مطروحةٌ في محلاّت الخطاطّين..! لكن ظهور النتائجَ دون ضجيج، وبعد معالجات هادئة فذلك أدعى للإعجاب، وأجدرُ بالتقدير كما حدث في الاتفاق النووي الإيراني مع الولايات المتحدةِ والدول الأوروبية.

وحدثٌ تاريخيٌّ كهذا يقودنا إلى خصيصة أخرى من خصائص الدبلوماسية العمانية وهي النفعُ العام، فما كانت عمان لتُقدمَ على أمرٍ لمجرّدِ تحقيقِ مصلحةٍ محدودة عليها وحدها، بل أنها تقدّم منفعة الآخرين قبل منفعتها، وترجو عمومية الخير للجميع، فاتفاق كهذا من شأنه توجيه السياسات إلى التنميةِ أكثر من إدارة الصراعات في المنطقة وهو توجّه لصالح دول الشرقِ الأوسطِ وشعوبها، يقول جلالته: »قد أثبت النهج الذي اتبعناه في سياستنا الخارجية خلال العقود الماضية جدواه وسلامته بتوفيق من الله، ونحن ملتزمون بهذا النهج الذي يقوم على مناصرة الحق والعدل والسلام والأمن والتسامح والمحبة والدعوة إلى تعاون الدول من أجل توطيد الاستقرار وزيادة النماء والازدهار ومعالجة أسباب التوتر في العلاقات الدولية بحل المشكلات المتفاقمة حلاً دائماً وعادلاً يعزز التعايش السلمي بين الأمم ويعود على البشرية جمعاء بالخير العميم«.

إن من يظنُّ أن دور الدبلوماسية العمانية مقتصرٌ على نقل الرسائل فقد جانبه الصواب إذ ما كانت عمان لترضى لنفسها أن تلعب دور ساعي البريد، ولا مكانتها التاريخيّة تسمحُ لها بذلك، إنّما كانت ناصحاً، بل ومؤسساً لتفاهمات قائمة على مباديءَ راسخة لا توهنها عواصف النزعات، ولا تميلها أهواءُ الانفعالات..!

وإن من يظنُّ بأن عمان تنأى بنفسها عن الصراعات والخلافات ليس دقيقاً في توصيفاته، لأنّ النأي هو الابتعاد عن الشيءِ وعمانَ كانت ولا تزال قيد شعرةٍ من كل الأطرافِ، بل وأسهمت في كلِّ محاولةٍ لرأبِ الصدعِ، وإيقافِ النزيف.

إن الدبلوماسية العمانية تقومُ على البرجماتية العقلانية، لا على الطوباوية العاطفية، فهي تتعامل مع التاريخ، والجغرافيا، والاقتصاد، والثقافة، والسياسات لا مع التكهّنات والتنبؤات الانفعالية. هذه الخصيصة العمليّة هي فلسفةٌ حاضرةٌ في كلِ شأنٍ تكون طرفاً فيه.

السياسة البرجماتية هي التي دفعت عمان لطرح مبادرات التعاون منذ بواكير النهضة العمانية الحديثة، يقول جلالته أبقاه الله: »التعاون الشامل بين دول المنطقة في شتى المجالات الدفاعية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبما يتناسب مع ظروف كل دولة ليس مجرد رغبة تخفق بها القلوب، وإنما هو ضرورة لازمة لا غنى عنها وواجب حتمي لا محيص عنه إذ بدونه لا يمكن تحقيق الأهداف المنشودة التي نسعى إليها والتي ينبغي أن نعمل بكل جد ومثابرة للتغلب على ما قد يصادفها من عقبات تحول دون بلوغها أو تؤخر الوصول إليها«.

لا يمكنُ إذن قراءة الأحداث بناءً على مواقفَ ظاهرة، ولا يمكنُ إصدار الأحكام دون إحاطة بجميع العوامل، ولهذا فإن الدول العظيمة هي التي استوعبت الدرس جيّداً – وأوروبا هنا تحضرُ مثالاً قائماً – لهذا فإنها تتجاوزُ كل الخلافات ماضياً وحاضراً، وتتفادى أيّة نزاعات مستقبلية وذلك بتوحيد المصير المشترك، وربط مصالح الشعوب لكي تصل إلى الشعور بكيان واحد ينتفي عنده الخصام ويحلّ بديلاً عنه الوئام.

أعودُ إلى القولِ بأن ترسيخ المباديء المُثلى في السياسة ليس أمراً هيّناً في ظل تقلّبات المصالح، وتغيّر الأولويات بالنسبة للدول ولكن أثبتَ هذا النهج فاعليته على مدى الزمن، إذ أن العالم أضحى يبحثُ عن الصوت الهاديء، والسياسة الحكيمة، والرأي المتعقّل، فقد أُهدرت أعمار الشعوبِ وثرواتها في الفتنِ، والنزاعات الداخلية والخارجية، لهذا كانت الدبلوماسية العمانية أشبهُ بالمنارةِ التي ترشدُ السّفنَ من فوق بحرٍ متلاطمِ الموجِ، متقلّب الأنواء.

وَمَنْ تَكُنِ العَلْياءُ هِمّةَ نَفْسِهِ .. فَكُلُّ الّذِي يَلْقَاهُ فيها مُحَبّبُ

كما لا يُغني الإيمانُ شيئاً دون العملِ، فإن المعرفةَ لا تنفعُ دون إرادة. الإيمانُ بالشيءِ قاعدةٌ أساسيّة لكنّه يبقى مبتوراً دون عمل «الإيمانُ ما وقرَ في القلبِ وصدّقهُ العمل» حديثٌ شريف. أمّا المعرفةُ فهي كذلك منطلقُ الوعي والإدراك لكنّها مشلولةٌ دونَ إرادة.

لا تعوزنا المعرفة عن كثيرٍ من المشكلاتِ، بل وندركُ – في بعض الأحيان– طرق حلّها، وأساليب تقويمها، وهنا الحيرةُ التي تتجسّدُ في السؤال: لِمَ لا نبادرُ إذن للعلاجِ ونبتدرُ للحل؟! إنّها الإرادة..! هذه هي المعضلة الحقيقية: إننا لا نملك الإرادةَ الكافية لتحقيق ما نعرفه..! محصورون في دائرةِ الكلام، ومحشورون في صندوق ما يجب وما لا يجب لكننا لا نمتلك المحرّكات الدافعة التي نحتاجها لتحقيق كل ما نعتقدُ بصحّته في سبيل التغيير نحو الأفضل. يقول فينس لومباردي: «الفرق بين الإنسان الناجح والآخرين ليس نقص القوة أو نقص العلم ولكن نقص الإرادة».

وهنا أودُّ أن أضرب مثلاً على الكوريين الجنوبيين في المعرفةِ والإرادة، إذ أن كوريا الجنوبية خرجت من الحرب العالمية الثانية دولةً فقيرة، يعمل أغلب سكانها في قطاعِ الزراعة، لكن المعرفة والإرادة هي التي حوّلت كوريا الجنوبية إلى دولة صناعية ليرتفع دخلها القومي من ٢،٣ مليار دولار مع بداية الستينات، إلى ١٤٤٩ مليار دولار عام ٢٠١٤، كما ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي من ٨٧ دولارا، إلى أكثر ٣٥،٤٨٥ ألف دولار أمريكي في ٢٠١٤..!!

السرُّ في نهضةِ كوريا الجنوبية وتحوّلها من دولةٍ فقيرةٍ إلى دولةٍ عملاقةٍ اقتصادياً هو في أمرين: المعرفةُ والإرادة..! أمّا المعرفة فإنّ هذه الدولة تنفق ٧,٦٪ وهو ما يعادل ١١,٣ مليار دولار[٦] من مجموع ناتجها القومي أي أنها أكبر دولة تنفقُ على التعليمِ في العالم..!

أمّا الإرادة فهي القوةُ الدافعة للأفكار كي تحوّلها إلى واقع ملموس، يقول غاندي «لا يمكنك عبور البحرِ بمجرّد التحديق فيه»، الإرادة هي الحصان الذي يقودُ عربة الأفكار إلى مقصدها، وما لم تتمتع الأمّة بإرادة قوية فلن تنهض لها حضارة، ولن يعلو لها بناء.

سألتُ مسؤولة في جامعة من الجامعات وقد زارت كوريا الجنوبية: ما الذي أعجبك في الكوريين؟ قالت: حبّهم وهمّتهم العالية للعمل، فقد رأيتُ رجلاً مسناً وهو يحملُ حقيبته على ظهره، يجدُّ الخطى إلى عمله، يقول لنا: إن علينا مهمّة كبيرة في إعدادِ هذا الجيل إعداداً مناسباً لتقدّم كوريا الجنوبية وازدهارها. هذا الكلام يذكرّني بوصيّة رجلٌ كوري جنوبي يُدعى شونج مون لي Chong Moon Lee حين أوصى بألاَّ يرث أبناؤه سوى القليل اليسير من ثروته بعد موته، فهو يرى أنه أعطاهم فرصة نيل تعليم ممتاز الأمر الذي يكفيهم..! إنه يرى أن التعليم بالنسبة لأبنائه أثمنُ من المال لهذا خشي أن تفسدهم الثروة فاجتهدَ في تعليمهم..!

إنّ كوريا الجنوبية لم تكتفِ بالعلم وحسب وإن هي أولتهُ اهتماماً منقطع النظير بل كانت حازمةً لا تعرفُ اليأس، صامدةً لا تعرفُ الاستسلام فتقدّمت في التكنولوجيا بعد أن حلَّلت ما تملكه من إمكانيات وقدرات وما يحتاجُ له الآخرون من متطلبات وضرورات فمضت وفق خطّةٍ واضحةٍ طموحةٍ. هكذا هي الأمم التي تقدّس العلم والعمل تمضي في تقدّم مطّرد، وفي سيرورةٍ حثيثة.

(٦) «Korea (Republic of)». United Nations Development Programme. Retrieved December 4, 2013.

قال لي أحد المسؤولين وكنّا نتحدّثُ عن فاعلية رؤيةٍ استراتيجيةٍ وطنيّةٍ بعيدة المدى: ليست المشكلةُ في الرؤية وإنّما في التطبيق، وتفسيري لذلك هو أن الإرادة هي التي تحوّلُ الرؤية النظرية إلى واقعٍ ملموسٍ بقراراتٍ حاسمة، ومتابعاتٍ حازمة، ومحاسباتٍ صارمة..! هذا هو مكمنُ السرِّ؛ فما قيمة أن يكون لديك معرفة أو رؤية أو علم ولا تمتلكُ الإرادة الفاعلة للتطبيق، يقول عالم النفس الأمريكي ويليام جيمس: "إن الإنسان يجب أن يشاهد صحة رأيه أو خطأه في تجربته العملية، فإن جاءت هذه العملية التجريبية موافقة للفكرة كانت الفكرة صحيحة وإلا فهي باطلة". قيمة الفكرةِ دائماً في التطبيق وليس في الفكرةِ ذاتها، ولهذا يُخطيءُ كثيرون حين يخشون على سرقة أفكارهم من قِبل آخرين لأن السرّ ليس في الأفكار ذاتها بل في طرق التطبيق على الواقع..! كم من يملكُ فكرة فيأتي من يقلّدهُ أو يسرقُ – حسب زعمه – فكرته لكن التطبيق هو الذي يميّز بين الأفكار حين تمتزجُ فيها عواملَ أُخرى لا تصبح الفكرة معها إلا أحدَ عناصرها فقط ..!

ما هي المشكلةُ التي تسببت في وَهَن الإرادة في ثقافتنا.. الوهن الذي أنتجَ التسويف والتأخير والبحثِ عن الوساطات، والإعتماد على الآخرين؟ لا شكّ بأنها مجموعة عواملَ نفسية (ضعف الهمّة والملل والإكتئاب) وجسدية (الخمولُ والدّعة وضعف الجسد) وفكرية (فقدان الرؤية والتخطيط) بل واجتماعية (فقدان التشجيع والمؤازرة وانتشار ثقافة الإحباط والحسد) وسياسية (الاستبداد والقمع وتقليص الحريات) لكن ذِكرَ هذه العوامل مجتمعة لا يعني أنّها تأتي دفعةً واحدة، أو أنها تشكّل مزيجاً يفقد الإنسان إرادته إنّما هي في كثيرٍ من الأحيان تأتي فرادى بحسب الطبائع والظروف. الإنسانُ الذي يتمتّع بعلوّ الهمّةِ، وبعد النظرِ، وقوة النفس تراه صاحبُ إرادةٍ متوفّزة، وعزيمة متحفّزة لا يهدأ له بال، ولا يسكن له حال إلا أن تتحقق طموحاته، وينال آماله. يقولُ الشاعر:

وَمَنْ تَكُنِ العَلْياءُ هِمّةَ نَفْسِهِ .. فَكُلُّ الّذي يَلْقَاهُ فيها مُحَبّبُ

وليس من سبيلٍ لعلاجِ هذه المعضلة -معضلة ضعف الإرادة- إذا أردنا أن نُقبلَ على العملِ والإبداعِ سوى بإعادة برمجة الذات الإنسانية وإخضاعها لبرنامج فعّالٍ، برنامج يحرّرها من الخوف من الفشل، والتردّد في القرارِ، ويعيد تشكيلها إيجابياً لترى الإيجابيات لا السلبيات، وترصد الفُرص لا المشكلات، وتتخيّل النجاح لا الفشل. إننا لا يمكنُ أن نمتلك الإرادة إن لم نكن إيجابيين، فأكبرُ محبّطٍ للإرادة هو التفكير السلبي، والخوفُ من الفشل..! وتغيير ذلك يستوجبُ أو ما يستوجبُ اكتشاف الذخائر النفسية، والمواهب والإمكانيات الإنسانية، فهي أساسُ الإيمان بالنفس وقاعدة الثقة بقدراتها. بعدها يكون الانتقاءُ المناسبُ للكلمات الإيجابية التي تصنعُ الأفكار الخلاّقة. هذا الخطّ يتزامنُ مع خطٍ آخر هو الاهتمامُ بالجسد وقدراته لتفعيل ما نردّده دائماً "العقلُ السليم في الجسمِ السليم" والذي غدا شعاراً فارغاً عندنا دون تطبيق..!

إن المعرفة والإرادة توأمان لا ينفكّان عن بعضهما إذا ما شائت الشعوبُ أن يكون لها شأن، والأوطان أن يكون لها كيانٌ بين سائرِ الأوطان المتقدّمة. أمّا الشعوب التي تدمنُ ترديد كلمة "بُكرة" و"يمكن" وتكثرُ من اللاءاتِ، والمستحيلات، والاحتمالات، فقد حكمت على نفسها بالقعودِ، فإذا طالَ القعود فلن تسعفها القوائمُ فيما بعد على النهوض والحِراك..! إنها سنّةُ الحياةِ التي لا يعقلها إلاّ العاقلون الذين يحفرون آثارهم على الصخر، لا أولئك الذين يغوصون بأجسادهم في الرّمال..!

القرارُ هو ركيزةُ كل شيءٍ فبهِ يتقدم الإنسان والأوطان
وبه يتأخران..!

زار المليونير الشرق آسيوي إحدى البلدان وهو يحملُ في يدهِ حقيبةً تضم ما يقاربُ الأربعمائة مليون دولار من أجلِ الاستثمار، التقى بعدد من رجالِ الأعمالِ، وغيرهم من ذوي العلاقةِ في الاستثمار، يقولُ راوي القصّة: التقيتُ به بعد ذلك في جلسةِ عشاءٍ وكلّي أملٍ في أن يبشّرني بقراره الإيجابي ففاجأني بأنه كان يبحثُ عن أصحابِ القرارِ النافذ، أولئك الذين لا يفوّتون الفرصة السانحة التي تقع بين أيديهم لأنهم مخوّلون باتخاذ القرار ثم لأنهم أهلُ كفاءةٍ وجدارةٍ باتخاذه..! يواصلُ محدّثي بالقول: للأسفِ اتجه هذا المليونير ليحط رحله في بلدٍ تلتقطُ كل فرصةٍ للاستثمار بسرعةِ القرار وتبسيط الإجراءات..!

القرارُ هو ركيزةُ كل شيءٍ فبهِ يتقدم الإنسان والأوطان وبه يتأخران..! ولا يقيّمُ أي قائدٍ أو وزيرٍ أو مديرٍ أو مسؤول بأحسنِ مما يصدرُ منه من قرارات؛ لأنها تنمُّ إمّا عن حكمتهِ وحنكتهِ وإدارته الفذّة للمسؤولية، وإمّا عن تهوّرهِ، وتعسّفه، وعدم استشارتهِ لأهل الخبرةِ والرأي الحصيف..!

أمّا القرار السديد فهو ذلك الجريءُ في طبيعته، ونفاذه، المبنيُّ على الرؤيةِ الواضحةِ للنتائج، المسنودُ بالأسبابِ والمبررات المنطقية، المقنعة. في حين أن القرار المتهوّر هو ذلك المهزوز الضعيف البناءِ، الغير واضح النتائج ولا المعقبات، والغير مرتكزٍ على قاعدةٍ صلبةٍ من القناعات المنطقية وشتّان بين الاثنين..! الأوّل يؤدي إلى البناءِ والتعميرِ والنماءِ والتقدّم، أمّا الثاني فيؤدي إلى التقهقر، والفشلِ، والضياعِ والتشرذم..!

ولا شك بأن أعظم ما يحتاجهُ بناءُ الأوطانِ هو القرار الإيجابي الحاسم الذي يدفعها قُدماً نحو التطوير والإعمار والتنمية والتحديث. ولأجلِ ذلك فإنه يتحتّمُ على صانعي القرار أن يراعوا جملةَ أمورٍ في اتخاذ القرار السديد ومن ذلك عدمُ المحاباةِ لفردٍ على مصلحةِ وطن وإن كان ذلك الفردُ من المقربين لصانعي القرار. يروي لي كوان يو مؤسس سنغافورة أنه اضطر إلى اتخاذ قرار باستبعادِ أحدِ كبار المسؤولين في حكومته، وقد كان صاحبه ومن المؤسسين لحزبه ورفيق دربه، إلاّ أنه أعلى المصلحة الوطنية فوق كل هذه الأسباب الشخصية وذلك بسبب بعض السلوكيات الشخصية المشينةِ من ذلك المسؤول، فخشي الرئيس أن يضرّ بتلك السلوكيات الحزبَ والحكومة، بل والتوجّه العام لبناءِ سنغافورة فأقاله من منصبه الرفيع قائلاً :»إن ذلك كان أصعب قرارٍ في حياتي»..!!

إن ما يسمّى بـ»المشكلات المزمنة» هي في اعتقادي بسبب القرارات غير الحاسمة، وغير الجريئةِ لحلّها، فيكون ذلك إما بمهادنتها بالمسكّنات، أو بالترقيع، فهي مثل المرض الذي تكوى طبقة الجلد فوقه فيفقد طبيعة الشعور بالمرضِ وهو تحته يزدادُ انتشاراً وفتكاً..! لهذا تبقى المشكلاتُ تورَّثُ من مسؤولٍ إلى آخر كما هي..! إذ أننا نعلمُ عن مشكلاتٍ مزمنةٍ ظلّت معلّقةً لأزمنةٍ عديدةٍ دون حلّ ليس لأن الحلول قد نفذت ولكن لأنه لم يتصدّ لها صاحبُ قرارٍ حازمٍ، حاسمٍ ينهي «مشكلاتها المزمنة»..!

يذكرني هذا الأمر بحربٍ وقعت في الجاهلية بين قبيلتي داحس والغبراء استمرت زهاء الأربعين عاماً بسبب خلافات على الكلأ والمراعي والماء، أدّت إلى قتل الأعداد الغفيرةِ من الطرفين وفي الأخير أقدم شريفان هما الحارث بن عوف وهرم بن سنان فأنهيا هذه الحرب الطويلة بقرارٍ منهما وذلك بدفع ديات القتلى من الجانبين فانطفأت نار حربٍ أحرقت الأخضر واليابس طوال أربعين عاماً ..!!

الأمر الذي أجدُ له شبيهاً في عصرنا الحاضر حيث وقّعت الحكومة الكولمبية اتفاقاً مع حركة القوات المسلحة الثورية (الفارك) يضع حداً لصراع دموي استمر اثنين وخمسين عاماً، أسفر عن عشرات الآلاف من القتلى والمفقودين والنازحين..!

في المثالين لم يكن للحرب أن تنطفئ إلاّ بقرارٍ صادرٍ من صنّاع قرارٍ واجها النتائج المترتبة بحزمٍ وثبات، ففي المثال الأوّل دفع الشريفان أموالهما لإنهاءِ الحربِ وإنقاذ أرواح، وفي المثال الثاني واجه الرئيس معارضة الكثيرين من شعبه لهذا الاتفاق ولكن مضاءُ الهمّةِ، وقوة الشكيمةِ، وصلابة الإرادة كانت هي عوامل رئيسة لاتخاذ مثل هذه القرارات المصيرية التاريخية في حياة الشعوب والأوطان.

إن أساس كل قرارٍ حكيم هو قائدٌ حكيم، ومسؤولٌ حصيف، يمتلك القدرات والإمكانيات والعوامل الشخصية لاتخاذ قرارات ذات أثر ونفوذ فكلُّ إنسانٍ يمتلكُ من الكفاءةِ والقدرات في جانبٍ لا يمتلكها غيره، فإن سُدِّدَ نحو المرمى الصحيح وجدَ لنفسه ميداناً يكشفُ فيه عن قدراته وإمكانياته فأفادَ المسؤولية التي أُنيخت على كواهله، أمّا إذا اختير لهذه المسؤولية من ليس أهلاً لها فإن قراراته لن تخدم ما ائتمنَ عليهِ من المسؤولية، بل سيعملَ على عكسِ ما هو مؤمولٌ منه ومرتجى..!

ولهذا رفض النبي صلى الله عليه وسلم تولية أبي ذر الغفاري رضي الله عنه في المدينة قائلا: »يَا أَبَا ذَرَ إِنّكَ ضَعِيفٌ وَإِنّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ، إِلاّ مَنْ أَخَذَهَا بِحَقّهَا، وَأَدّى الّذِي عَلَيْهِ فِيهَا«.. وفي هذا المعنى يقول شاعرُ العرب الحكيم ابوالطيب المتنبي لسيف الدولة:

إذا أنتَ أكْرَمتَ الكَريمَ مَلَكْتَهُ/وَإنْ أنْتَ أكْرَمتَ اللّئيمَ تَمَرّدَا

وَوَضْعُ النّدى في موْضعِ السّيفِ بالعلى/مضرٌّ كوضْع السيفِ في موضع النّدى

وإذا عُيّن قائدٌ أو مسؤولٌ في منصب ما فإنّ القرارات ستكونُ رهنَ نواياه وميوله وإراداته وعزيمته وأهوائه فإمّا أن يفكّر في المصلحةِ العليا للوطن، فلا يجدُ غضاضة في الإقدام نحو ما يصلحُ وطنه، وتملي عليه المسؤولية الوطنية من عملٍ فيه صلاح مجتمعه، وخير أمّته، غير ناظر إلى نفسه في كلِّ ذلك وإمّا أن يفكر بأنانية مقيتة في نفسه ومنصبه فلا يتخذُ القرارات الحاسمة لأنه يخشى على نفسه من الإضرار فيؤثر السلامة، ظنّا منه أن السلامة هي في الانكفاءِ والانزواء والتقوقع والمشي في الظلِّ كي لا يحدث ضوضاءَ فتسمعه الآذان، وتبصره الأعين فيفقد مزاياه، ويسقطُ من علياه..!!

لهذا فإن الإنسان والمجتمعات والأوطان عامّة رهن القرارات التي تصدر، فهي التي توجّه دفّة الإقدام أو تضغط على مكبحِ الإحجام، بحسبِ النوايا والإراداتِ والاتجاهات لصنّاع القرارات العليا.. فكمَ من قرارٍ أضاعَ أمّة، وهدّم أمجادها، وكم من قرارٍ بناها ورفعَ أركانها.

الاستفادةِ من الآخرين: إثراءٌ لا يقدّر بثمن

لا يهم ما هي المشكلة التي تواجهها سنغافورة،
هناك أحدٌ ما، في مكانٍ ما قد أوجدَ حلاً لهذه المشكلة.
لنقم بتطبيق هذا الحل على سنغافورة»

Goh Keng Swee

في عام ٢٠١٣ عيّنت بريطانيا محافظ البنك المركزي الكندي مارك كارني مسؤولاً عن إدارة السياسات النقدية ومراقبة القطاع المصرفي لمدّة خمس سنوات نظراً لنيله إشادة عالمية في مواجهة الأزمة المالية العالمية بفضل قراراته السريعة والجريئة للحد

من الآثار الاقتصادية التي تعرضت لها كندا، وسريعاً ظهر ذلك في تعافي الاقتصاد وتحقيق النمو وعودة التوظيف إلى مستواه قبل الأزمة.

يقفُ المرءُ أمام هذه الخطوة التي اتخذها وزير المالية البريطاني أوزبورن، ولم يجد البرلمان حججاً مقنعة للاعتراض عليها، يقف فيسأل: ما الذي حدا ببريطانيا العظمى وهي تملكُ من الكفاءات ذات الخبرات الكبيرة إلى أن تستعين بخبير كندي ليرأس البنك المركزي البريطاني فيكون الأكثر نفوذاً في بريطانيا في قيادة اقتصادها، واتخاذ القرارات التي يراها مناسبة لواحدةٍ من أعظم بلدان العالم من أجل اقتصاد يتنامى بصورة مضطردة..؟!! لا شكّ أن الخروجَ من التقليدَ هو ما يجبُ أن تفعلهُ كل دولةٍ تطمحُ إلى النماءِ والازدهار والتطور، إذ يعتبر كارني أول محافظ أجنبي يرأس البنك المركزي البريطاني منذ ٣١٩ عاما..!

هذا يدفعنا للتساؤل: لمَ لا نستفيدُ نحنُ أيضاً من الخبرات العالمية في مجالات الاقتصاد أو السياحةِ أو المشاريع التنموية أو غيرها من المجالات ذات الفعالية والتأثير على مستقبل أوطاننا..؟! أم أننا نتمسك بالاستمرارِ في كل شأنٍ وإن كنّا لا نملكُ فيه الخبرة الكافية والكفاءة الملائمة؟! هذا سؤال علينا أن نفكر فيه مليّاً قبل الاندفاع في الإجابة غير المتعقلة فيه..

لقد تغيّرت المعايير وأصبحت الكفاءة أيّاً كان منشئها أو جنسها هي الفيصلُ في الانتقاءِ حتى ظهر مصطلح "اقتناص الرؤوس Head Hunting" الذي يعني التنافس على جذب الكفاءات الملائمة أينما تكون وبأي ثمن. إن بعض الجوانبِ تحتاجُ إلى الخبرات العالمية الحذقة التي تستطيع أن تتعاطى مع شؤونها لسعةِ علاقاتها، وتراكم خبراتها ولهذا فإن إبقاءِ هذه الجوانب تحت إدارة لا تتمتّع بالكفاءة بحجّة التوطين لا يخدم التنمية الشاملة في الوطن خاصّة في بعض القطاعات التي تشكل

رافداً اقتصادياً واعداً كالصناعة والبنوك والسياحة والتجارة والتعدين والنفط والطاقة والتخطيط وغيرها. لهذا فإن أهمية تقييم السياسات العامة وطرق الأداء في القطاعات التي يعوّل عليها الوطن أصبح أمراً لا مناص منه.

أما الاستفادة من تجارب الآخرين فتلك قيمة من القيم التي غدت أساسية في معيار البناء والتطوير في سائر الأوطان، وما نفع بلدان مثل سنغافورة وماليزيا وغيرها إلا استفادتها من تجارب الآخرين .. يقول كيشور محبوباني وهو دبلوماسي سنغافوري سابق: "قال لي الدكتور جو كينج سوي Goh Keng Swee لا يهم ما هي المشكلة التي تواجهها سنغافورة، هناك أحدٌ ما، في مكانٍ ما قد أوجدَ حلاً لهذه المشكلة. لنقم بتطبيق هذا الحل على سنغافورة" ويعقّب قائلا: إن نسخ أفضل الحلول أمر كل دولة تستطيع فعله، ولكن الإخلاص هو الذي يصعبُ تطبيقه.

إن ما ساعد الكثير من الدول في تقدمها ونمائها هو استفادتها من تجارب الآخرين التي لم تكن تحتاج إلاّ إلى الإرادة والإخلاص، مع التأكيد هنا بأن نجاح التجربة مقيدٌ بعوامل متعددة، ولا يمكنُ نسخ تجربةٍ من وطنٍ لآخر كما تنقلُ الشجرة من أرضٍ لأُخرى فعوامل الطقسِ والتربة والعنايةِ وغيرها من المؤثرات جميعها عوامل تسهم في نجاحِ التجربة أو فشلها..!

ما تحتاجهُ الأوطانُ في بدايات نهضتها وبنائها هو القيادات الصالحة ذات العقليات العلمية، والذهنيات المتوقدة، المنفتحة على التجارب، والإرادات الفذّة، والطموحات العالية، هذا هو أساسُ البناءِ والنهضة، فالذي أبقى الكثير الكثير من دول العالم الثالث في تخلفٍ، وتأخر، وفوضى تاريخية هو الفساد حيث تتبوأ القيادات الفاسدة مراكز السلطة في هذه البلدان لخدمة مصالحهم، أمّا الوطن وشعبه فهم في طائلةِ الفقرِ يتكفوفون أدنى وسائل العيش للبقاءِ أحياء، في حين تحيا الطغمة الفاسدة في رفاهية غامرة..!!

إن المسافر منّا ليشاهدُ كيف وظّفت الدول قدراتها، وإمكانياتها ومواردها لخدمة أوطانها فيسأل: ألا نستطيع نحن أن نفعل مثل ذلك؟ ما الذي يمنعنا أن نفعل ما هو أفضل لخدمة قطاع السياحة وبلادنا تمتلكُ طبيعةً نتغنّى بجمالها وتنوعها كل يوم..؟! ما الذي يمنعنا من الاستفادة من أبجديات يسيرة لتشكّل بالنسبة للدخل القومي عائداً كبيراً ..!! ما هي الاستفادة التي نراها ماثلة في القطاع السياحي وما هي المرافق التي يمكنُ للمرءِ أن يشهدَ على روعتها وإبداعاتها في استفادتها من العوامل الطبيعية ..؟! لقد كتبتُ كثيراً في الماضي عن السفينة "صحار" وعبّرتُ عن حزني أمام مسؤولين عن وجودها منذ خمسة وثلاثين عاماً في دوّار قصر البستان تلهبها الشمس بأسياطها..!! لقد ناديتُ بأن توضع هذه السفينة التي مخرت البحار إلى ميناء كانتون بالصين عام ١٩٨٠ في متحف بحري يجسّد تاريخ عمان البحري ولكن ليس من مجيب..! لكن أنظر في المقابل أين وضعت سنغافورة السفينة "جوهرة مسقط" التي أهدتها لها عمان بعد أن انطلقت في ٢٠١٠ من ميناء السلطان قابوس عبر بحر عمان وبحر العرب وخليج البنغال ومضيق ملقا، سالكة الطريق الذي سلكه العمانيون القدامى منذ ١٢٠٠ عام مهتدية بالنجوم تماماً كما هو العرف في الماضي حتى ألقت مرساتها في ميناء «كيبيل بيه» بسنغافورة لتستقر في متحف بحري شيّد خصيصاً لها ..!! هذه ستشكّل مصدرَ دخل لدولة سنغافورة أما السفينة صحار الراسية في الدّوار فتأكلها الرِّمة حتى تتآكل عوارضها، وتخرُّ ساريتها التي لها قصّة مجيدة لو رآها أصحابها في الهند على حالتها هذه لقضوا حزناً عليها..!!.

لقد أصبحت الاستفادة من الكفاءات العالمية، والدول الأخرى أمراً جديراً بالعناية والاهتمام، إذ لا يمكن لدولةٍ ما أن تعزل نفسها بحجّة أنها تملك الحل لمشكلاتها، أو طرق الاستفادة من مواردها لأن الاستفادة من الآخرين يختصرُ الطريق أمامها

ويرفدها بالحلول الحديثة التي توصل إليها غيرها. يقول Andreas Schleicher مستشار الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD :"إن البيانات التي تجمعها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يمكنها أن تساعد الدول على التعرف إلى مواضع القوة والضعف في التعليم. لكن ما هو الطريق الأفضل لمعالجة المشكلات؟ بدلاً من الإجراءات المقترحة فإن المنظمة تفضّل أن تقدم لصنّاع القرار صورة عامة لما يفعله الآخرون وإلى أيّ مدى نجحت مبادراتهم".

ليس من العيب أن تستفيد الدول من كفاءات ذات قدراتٍ مشهودة في مجالات مهمة، بل إن ذلك يعدُّ من الفضائل، ومعلومٌ أن المسلمين الأوائل لم يستنكفوا عن الاستفادة من غير المسلمين في إدارة شؤون الدولة، يقول أ.د. أحمد بن عمر الزيلعي:" وحفظ لنا التاريخ الإسلامي الموثوق أن خلفاء بني أمية، وخلفاء بني العباس، ومنهم صحابي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكاتب الوحي معاوية رضي الله عنه، وصفوة من الخلفاء التابعين، وتابعي التابعين من أهل القرون الثلاثة الأولى المفضلين علينا بنص حديث النبي صلى الله عليه وسلم فيهم، نجد أن كثيراً من هؤلاء الخلفاء قد استعانوا على نطاق واسع بأهل الكتاب، وبلغ من سماحة الإسلام ان بعض هؤلاء الكتابيين بل والصابئة، وهم وثنيون، من تقلد بعض مناصب الدولة العليا، ومرافقها المهمة، ومنهم من أنيطت به مسؤوليات محددة في دار ضرب العملات الإسلامية".

علينا أن نتوسّع في نظرتنا نحو الكفاءات والتجارب للاستفادة القصوى، وألا نتحيّز إلى أمرٍ ليس فيه منفعةٍ تخدمنا..! لقد تقهقر الأداء في بعض المؤسسات لأن من وضع على رأسها لا يملكون الكفاءة المناسبة، ولو أن أجنبياً وضعَ على رأسها يتمتع بكفاءةٍ عالية لكان خيراً لها.. كما أننا شهدنا في فترة من الفترات حين صدرت قرارات بعدم التجديد للوافدين كيف أقفرت الأسواق، وخلت البنايات

السكنية، وأصبح البحثُ عن العامل أشبه بالدرة في الأصداف..!! هذا هو عالمُ اليوم، عالم انتقال المعرفة الذي علينا أن نرفع إليه أبصارنا لنستفيد من كفاءاته التي تجوب البحار والأجواء بحسبِ المغريات التي تقدّم لها، ونستنفع من تجاربه الناجحة التي بوأت بعض دوله المصاف العليا من التقدم والازدهار.

صناعة السلام: أعظم إنجازات السياسة الحضارية

«إذا لم تتمكن من إيجاد السلام داخل نفسك،
لن تجده أبداً في أي مكان آخر»
مارفين غاي

عمانُ صانعةُ السلام. وصناعةُ السلام أجلُّ وأعظمُ صناعةٍ على وجهِ الأرضِ في الوقتِ الرّاهن. وإنّ من أبرزَ ما سيخلّده التاريخ عن عهدِ جلالة السلطان قابوس– حفظه الله ورعاه– هو صناعته للسلام.

إن وراءَ صناعة السلام فلسفة عميقة تمتدُّ بجذورها إلى النفس الإنسانية في منابعها الصافية التي لم يكدّرها بعدُ أي مكدّر خارجي، يقول (مارفين غاي): «إذا لم تتمكن من إيجاد السلام داخل نفسك، لن تجده أبداً في أي مكان آخر» وهذا ما نجدهُ في الشخصية العمانية المسالمة كثقافةٍ ضاربةٍ في العمق إذ هي شخصية متصالحةٌ مع ذاتها، متسالمةٌ مع نفسها، الأمر الذي انعكسَ على نظرتها للعالم. وليس صحيحاً ما يبرّره من يحدث القلاقل والبلابل للآخرين بأنّهم قدّموا الذرائع، ومهدوا للأسباب، وإنّما الصحيحُ هو أنه لم يصنع السلام في نفسه، لهذا نظر إلى العالم بقتامةٍ وبؤس فخافَ على مصيرهِ من أن يُقضى عليه وهو في ذلك واهمٌ مخادع..!

إن الذي يستشعرُ السلامَ في نفسه، يعيشهُ في واقعه، وعندها يصبحُ مبادراً لأجلِ أن يعمّ السلام ليس في وطنهِ وحسب بل وفي سائر أصقاع الأرض، أمّا ذلك المضطربِ في نفسه، الغير متوافق ذاتياً في جوهره فهو المَوقدُ للفتن، المشعلُ للحروب، المنشغلُ بالتفاهاتِ من الأمور..!

أمّا عمان فهي في الأصلِ ذاتٌ وطنيّةٌ مسالمة مع التسليم بالقولِ بأنّه لا يوجدُ على ظهرِ الأرضِ مجتمعٌ متجانسٌ كليّةً لكنّ هناك سمةٌ غالبة تطبعُ الروح الجمعية للوطن وهذا ما حدث مع العمانيين الذين تآلفوا مع بعضهم على اختلافهم وهنا تقعُ الرؤية الفلسفية الثانية للسلام والتي يقول عنها الدالاي مايا :» السلام لا يعني غياب الصراعات، فالاختلاف سيستمر دائماً في الوجود .. السلام يعني أن نحلَّ هذه الاختلافات بوسائل سلمية عن طريق الحوار، التعليم، المعرفة، والطرق الإنسانية».

كنتُ مشاركاً ذات مرّةٍ في حلقة نقاشٍ تلفزيونية مع مفكرين عرب، حينما قال أحد المشاركين: معلومٌ دون شك أن السياسة لا تقوم على أخلاق..! بعده أبديتُ وجهة نظري المختلفةِ إذ قلتُ: إن كانت هذه المقولة واقعيّة في عالمٍ لا يؤمنُ بالأخلاقيات فذلك صحيح، أمّا في عالمنا فهذا أمرٌ لا يستندُ على دليل، فالبرهانُ الأوضحُ لدينا هو الذي يثبتُ على أنّ السياسة التي تطبّقها عمان قائمةٌ على الأخلاق؛ انظر إلى اتفاقيات السلام التي وقّعتها عمان مع سائر جيرانها الذين كان بعضهم في يومٍ من الأيام أعداءً، انظر لمنطلقات السلامِ الذي تبنّته من أجلِ عيشٍ وفاقٍ دائم مع الآخرين أولاَ ينطلقُ ذلك من أخلاقيات العيش الإنساني المشترك المصير..؟! انظر إلى سياسةِ العفو والتسامح في الداخل والخارج من أجل استتباب السلام.. أولاَ يستندُ ذلك على قاعدةِ الأخلاقيات المثلى؟!.

صناعةُ السلامِ هي أرقى صناعة على وجهِ الأرضِ لأنّها لا تصدرُ إلا عن نفسٍ زكيّةٍ، تحترمُ نفسها، وتقدّر الإنسانية على اختلافاتها، وتسعى إلى تحقيق غاياتٍ عُليا لشعوب الأرض على قاعدة الإحترامِ المشترك وعدم التدخّل في شؤون الغير، وهذه هي العبارة التي نشأنا ونحن نتلقاها دائماً من رجل السلامِ جلالة السلطان -أطال الله في عمره-.

أما الفلسفة الثالثة للسلام فهي أن صناعة السلامِ لا يمكنُ أن تتم بإخضاعِ الآخر كُرهاً وإذلاله قسراً كي يتوائمَ ويتكيّف مع سياسةِ القوي الذي يدّعي صناعة السلام..! هذا أمرٌ لا يتحقق حتى بين الأبِ وأبنائه، أو بين المعلّم وطلاّبه..! لقد أثبتت التجارب العلمية والنفسية والإجتماعية أن سياسة الإكراه والإذلال لن تصنعَ أحراراً بل تخلق عبيداً حاقدين لن يلبثوا عند الفرصة المواتية حتى يثوروا ثورةَ انتقامٍ وثأر..! يقول ألبرت إينشتاين:» لا يمكن المحافظة على السلام باستخدام القوةِ.. يمكن تحقيق السلام فقط من خلال التفاهم مع الاخرين». لقد تمسّكتُ عمانُ بهذه الفلسفة منذ نشأة الدولة العمانية الحديثة وجعلتها شعاراً لا تغيّره الأهواءُ ولا العلاقات ولا المصالح إنّما شكّل بالنسبة لها مبدأً من مباديء وجودها كدولةٍ أصيلةٍ، ضاربةٍ في القدم.

فحين كان الآخرون يرون أن تحقيق السلامِ لا يكون بغير القوّة كانت عمان ولا تزال ترى غير ذلك، لأنّها تؤمنُ بأن تحقيقَ السلامِ بالتقتيلِ والتدميرِ والإذلال قد يوصل الآخر إلى الاستسلام ولكنه لن يوصله إلى السلام، وستظلُّ قضيّة الدّم والثأر تتوارثها الأجيال عقب الأجيال..! فالقوي كما يقول فولتير «ليس من يكسب الحرب دائما وإنما الضعيف من يخسر السلام دائما».

لقد نظرت عمانُ دائماً إلى الجانب الآخر من الإنسانية، الجانب النفسي والعاطفي والأخلاقي، الجانب الذي يمكنُ أن يخضع بالحبِّ والإحترامِ ويستثار بالقوةِ

والإذلال..! نظرت لهذا الجانبِ فرأتهُ هو المنفذ الأمثل لصناعة السلام مع الآخر، فإذا بعدوِّ الأمس يصبحُ الصديق الحميم لا بالمالِ ولا بالسلطة وإنّما بتقدير الذات، واحترام الفكر، وخلق الحوار الإنساني على قاعدة « «إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ» «(الأنبياء/٩٢)، وعلى دعائمِ التاريخ والأرض المشتركَين لا على وقعِ رصاص، ودويِّ المدافع..!

أما الفلسفة الرابعة لصناعة السلام فهي أنّه الإيمانَ بالسلام لا ينطلقُ من موقف ضعيف، ولا نفس متخاذلة، مستكينة، تداري عن ضعفها بإيمانها بالسلام، وإنّما ينطلقُ من قوة الموقف، وسلامةِ المبدأ، وشكيمة النفس، يقول جلالة السلطان قابوس حفظه الله ورعاه :»إنّ السلام الذي نؤمن به ليس سلام الضعفاء الذين لايقدرون على ردِّ العدوان والمحافظة على كيان الدولة واستقلالها وسيادتها، وإنما سلام الاقوياء الذين يعدون للأمر عدته كما أمر الله»

وهذا ما يجعل صناعة السلام مرتبطة بالحرية، إذ لا يمكن أن نتصوّر شعباً مسالماً غير حر، لأن السلام إن لم يرتبط بالحريّة كان مسكَنةً وذلّة وذلك لا يمكنُ أن يسمّى سلاماً..!

لهذا فإن صناعة السلام ليست مجرّد أقاويلَ أو شعارات إنّما هي إرادةٌ فاعلة، وشكيمةٌ متوقّدة لا تغيّرها التقلبات ولا توهنها المتغيرات، فالدّول التي تزعمُ صناعتها للسلام عن طريق استخدام القوّة مع قدرتها على تحقيق السلام بغير بالقيم الإنسانية المثلى لَن تجني سوى العواقبَ الوخيمة التي ستدفعها أجيالها المتلاحقة..! أمّا الدول التي أوقدت الضوء في الظلام، وحملت غصون الزيتون في وقت الهجير فإن أجيالها سينعمون بالعيش الهانيء الرغيد.

لقد أصبح العالم يموج بالفتنِ والصراعات التي لو نظرَ إليها العاقل من أعلى كوكب الأرض لرآها تافهة المعاني، حقيرة الأهداف، لأنه لا يمكنُ لغايات كريمة أن تتحقق بإشعالِ فتنةٍ، ولا بافتعالِ سخيمة..! لهذا فإن العاقل الحكيم هو الذي يتبصّرُ في العواقب، وينظر في الآثارِ، ويتمعّن في النواتج فيتخذ السلامَ منهجاً ومذهباً، يقول جلالة السلطان قابوس المعظم:» إن السلام مذهب آمنا به، ومطلب نسعى إلى تحقيقه دون تفريط أو إفراط" ومعنى الإفراطُ والتفريط هو أن السلامَ فضيلةٌ بين رذيلتين: الضعف والبطش..!

هكذا سعت عمانُ دائماً إلى صناعة السلام، فبرعت فيها لأنها لم تتخذها رياءً وتملّقا، وإنما اتخذتها منهجاً ودستوراً، فأقامت العلاقات على أسس الإحترام المشترك، وأنشأت التفاهمات على قاعدة عدم التدخل في شؤون الغير، وقرّبت الشعوب على أساسِ العيش الإنساني، فما كان تحريرها للأسرى والرهائن، وما كان الاحترام والتقدير من العالم بأسره لأدوارها السياسية الرزينة إلا وفقاً لنتاجِ هذه الصناعة العظيمة .. صناعة السلام..

ركائز دينية

إن قياسُ كل ما يستجدُّ من مواقف بناءً على متغيرات الحياة على ما عايشهُ السلفُ ليس دائماً هو القياسُ الحصيف، فالحياةُ لا تسلكُ سبيلاً واحداً، ولا تتّبعُ أنماط عيشها، وصورمواقفها أُطراً مكرورةً ذات نسقٍ واحد، وإنّما هي في تغيّرٍ دائبْ، وتلوّنٍ مستمر. أمّا التوقّف بحجّة "البدعة" فذلك مما يحتاجُ إلى المراجعة لأن الأمّة قد جمدت طاقاتها، وحجّمت إبداعاتها، مخافة ارتكابُ بدعة ليست من الدّين..! وهناك تعاريفُ لطيفة أوردها الدكتور عدنان إبراهيم في معرض تعريفه عن البدعة يجدرُ بكل مهتّمٍ أن يستمع لها.

الشاهدُ هنا أن الإتيانَ بما يتوافقُ بل ويخدمُ الدّينَ لا يمكنُ حجرهُ، وسدُّ بابه بحجّة أنّه لم يؤتَ في زمنِ النبي الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام والصحابة رضوان الله عليهم، فهذا يعني تعطيل لعمل العقل، وجمود للفكر الذي ناله ما ناله من العطب بسبب عدم الإنتاج والتقوقع في دائرةِ الماضي، وما قيل في المسائل السابقة، في حين أنّ متغيرات الحياة العصرية أخذت نمطاً متسارعاً لا يمكنُ مقارنته بالماضي مما حدثَ في العصور الماضية. يقول الكاتب زاهر المحروقي في مقاله"جمود الفكر الإسلامي": "إنَّ توقف الاجتهاد أدى بالمسلمين أن يمنحوا العقل إجازة مفتوحة، وهذا بدوره غيب الضمير؛ فعاش المسلمون في الماضي ونسوا حاضرهم ومستقبلهم، فقدسوا آراء الأشخاص ورفعوها إلى مرتبة «المقدس»، فلا يجوز نقد أقوالهم ولا تصرفاتهم، وعندما ظهر من يدعو إلى تنقيح السنة النبوية الشريفة مما لحق بها من الأذى فإذا هم يقابَلون بالحرب وكأنهم خرجوا من الملة».

الإشكاليةُ أنه لم تتجمد حركة الاجتهاد فحسب، بل وغابَ الفكرُ المجدّد إلا عن القلة الذين لم يسلموا من الكلام الجارحِ ممن تحسبهم الأمّة دعاةَ صلاحٍ، وبرٍّ وتقوى ..!!.

إن أكبر إشكالياتنا هي أخذ الدين مأخذاً مظهرياً، والتعاملُ معه على أنّه دينُ الهيئة أكثرُ من دينِ التعاملاتِ والأخلاق..!!. فإذا بالأحاديث التي تُروى في مسائلَ مختلفة تطلقُ في عموميتها ولا تقيّد بالأسبابِ، حتى أصبحت ثقافةً متأصلةً ينافحُ عنها البعضُ بتزمّتٍ وتشدد وهو لا يعرفُ الحكمة من وراءها..! فقد سألتُ يوماً أحدهم عن أمرٍ فقال: يقول الشيخ الفلاني كيتَ وكيت.. فسألته: وأنت ماذا تقول؟ ولا أقصدُ حكمه في الأمر، وإنّما تفسيره وقناعته فيه، فقال: أنا أتّبع ما يقوله الشيخ..! وهذا ربما لا يريدُ سماعه حتى الشيخ نفسه لأنه رجلٌ مجتهدٌ ينظرُ لأمرٍ ما بحسبِ التوصيف، وصيغةِ الكلامِ والسؤال فيقول فيه رأياً قد خفي عنه بعض جوانبه فلم يطّلع عليه، أو نقصته المعرفة فيه.

أخذ البعضُ في مقاضاةِ الآخرين والحكم على عباداتهم لأوهنِ حجّة فهاهو واحدٌ يأمرُ الناسَ بعد قضاءِ الصلاةِ بإعادتها لأنّ المأموم –وليس الإمام– قد ثنى بنطاله الذي هو في الأصلِ دون الكعب..!! إنه هنا –وهذا ظنّه– لم يكتفِ بإعادةِ صلاته وحده، وإنما أحرجَ الإمام والمأمومَ وشكك المصلين في صلاتهم، وربما يكون سبباً في إشعالِ فتنةٍ، ووغرِ صدور..!!

وما من شكٍّ في أن عدم إدراك حكمة الشرع، وأولويات الدينِ نقصٌ في الحكمة ومجافاةٌ للشرع ذاته الذي يُعلي النفس البشرية منزلةً رفيعة، ويحاول جاهداً أن يدرأ عنها الحدود بالشبهات ..!. وقد وقعت في أحد المساجد مشاجرة كادت أن تتحوّل إلى ما لا يحمدُ عقباه، والسبب أنّ أحداً ممن حسب الصلاحَ في نفسه، والتقوى، والورع دفعَ مصلياً عن موضع المأموم(المصلي الذي يقف وراءَ الإمام مباشرةً) بطريقةٍ فجّة، كتمها الأخيرُ حتى انقضت الصلاة فقامَ هائجاً، منزعجاً من فعلِ ذلك الرجل، حتى دخل معه في سجالٍ حامٍ بأسلوبٍ متشنّج..!! لقد بدا واضحاً أن ذلك بفعل تراكمات نفسيّة كتمها الرّجلُ لأنه تعرّض لموقفٍ مشابهٍ من رجلٍ آخر..أمّا السببُ فليس ظاهراً يمكنُ تبريره..!

فمنذ متى كان الدّين ذريعة للتقاتلُ والتناحر على أتفه الأسباب وهو الذي يدرأُ الحدود بالشبهات على أعظم المعاصي..؟!! منذ متى كان الدّينُ سيفاً مسلطاً على رقاب الناس لرأي اجتهدوا فيه بحسنِ نيّة دون أن يمسّ أركان العقيدة..؟! ومنذ متى كان الدّين ذريعةً للعَنتِ والشدّة والغلظة في مندوبات الأمور، والمختلفَ عليه بين النّاس..؟! هاهو الفكرُ المتزّمت الفظُّ الذي لم يدرك سماحة الإسلام ولطفه قد نشر الكراهية في العالم، ليس في غير المسلمين فحسب -وهذا هو الأنكى- بل أنّه نشرَ الكراهية والبغضاء في ديار المسلمين .. أولئكَ الذين ألّف الله قلوبهم به..!» وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (الأنفال/٦٣). لقد بغّض هؤلاء دين الله إلى الناسِ بشنيع صنائعهم، وفضيع نكاياتهم، حتى رأى الشيخ محمد الغزالي رحمة الله عليه في كتابه »مشكلات في طريق الحياة الإسلامية: »أنَّ انتشار الكفر في العالم يقع نصف أوزاره على متدينين بغضوا الله إلى خلقه بسوء كلامهم أو سوء صنيعهم» وقوله هذا قبل ظهور داعش..!

المدهشُ أنّ بعض العلماء وعلى رأسهم من يسمّون بـ»علماءُ الفضائيات» مزدوجون في دعواتهم فهم من ناحيةٍ يتحدّثون عن سماحة الإسلام ولطفه، ومن ناحيةٍ أُخرى يتشدّدون في أتفه الأمور، ولا يجدون حرجاً في إبداء الصلافة والجلافة والعتوّ مع أقربِ الناسِ إليهم..! حتى تخرّجت على أياديهم أجيالٌ مستنسخة الفكر لا تتحدثُ إلاّ بقولِ من قالوا، وترديد ما سمعوا، فليس لها فيه رأي، وهي أقربُ ما تكون إلى السيوف المصقولة التي أنّى يدفع بها تمضي دونما سؤال حتى ألقيَ بها إلى ساحات الإقتتال الطائفي، والاحترابِ المذهبي، والتناحر الجهوي..! هؤلاءِ هم خطرٌ على الأمّة التي يكفيها ما جناهُ هؤلاءِ عليها من كراهية وبغضاء إلى جانبِ مستبدين من حكّام شدّوا الخناق على شعوبهم وتمتّعوا هم بالنعم الوفيرة، فأضحت شعوبٌ بين سندان البغاةِ من حكّامها، وسندان التطرف من علمائها..!!

الأمّة لا تحتاجُ إلى اجتهادٍ فحسب بل وتجديدٍ في العقليات التي تنظرُ للدينِ نظرةً ذات سعةٍ في الحجى والإدراك، وبصيرةٍ ذات فطنةٍ ونباهةٍ في المعرفة. المصيبةُ أنّ هناكَ من يوظفون الدّين بحسبِ أفكارهم واتجاهاتهم، ويقصرون التفاسيرَ بحسبِ ما يشاؤون هم لا بحسب حكمة التشريع، ومقاصدِ التكليف..! وهي ما يصفها الكاتب لؤي صافي بـ «النزعة النصوصية» ويقصدُ بها الحرفية في الفهم والاقتصار في الفهم على ظاهر النصوص دون النظر إلى مقاصد الشارع ودلالات النص، وقد أدت إلى حصر الفقه والفكر في إطار تاريخي كما أدت إلى تغييب الرؤية القرآنية ويقصدُ بها الكليات والمقاصد التي أرادها الله عز وجل وأرادها رسوله صلى الله عليه وسلم عندما يعني عمل وقاد وأسس وفعل.

يقولُ في كتابه «إعمال العقل ص١٢٧»: «على الرغم من إصرار منهجيات الفقه الأصولية على إعطاء الكتاب اليد العليا [جعل السنة تبعاً له]، إلا أن الممارسة العملية خلال القرون المتأخرة قد قلبت سلم الأولويات رأساً على عقب، فجعلت الرأي السائد المقبول عند الجمهور حَكَماً على اختيار نصوص السنة وتحديد دلالاتها والسنة المخيرة حَكَماً على عملية اختيار نصوص الكتاب وتحديد حكمها، حتى إننا نجد من الفقهاء من يقول صراحة: الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب، والسنة قاضية على الكتاب» وفي هذا يقول الشيخ محمد الغزالي: » هجر المسلمون القرآن إلى الأحاديث ثم هجروا الأحاديث إلى أقوال الأئمة ثم هجروا أقوال الأئمة إلى أسلوب المقلدين ثم هجروا أسلوب المفكرين وتزمتهم إلى الجهال وتخبطهم».

لا يمكنُ أن تتناقل الأجيال الإرث الفقهي دون تمحيصٍ وتدقيق وتنقية، فذلك مما أنتجَ أمّةً خاملة الفكر، جامدة الطاقات، لأنّها تعاملت مع نصوص منجزة، وتفاسيرَ محقّقة، ومذاهبَ مكتملة، وفقهٍ مؤكّد..! وهي مع ذلك في المقابل ترى الحياة في تجدّدٍ مستمر، وتغيّرٍ متّصل لكنّها لا تستطيع أن تُقدمَ على تغيير، أو تبدي

رأياً لأنها تلقّت المعرفة معلّبةً جاهزة فما عليها إلاّ تطبيقها بحرفيّتها الظاهرة، لا بحكمة مقاصدها الباطنة على النّاس في كثيرٍ من الأحوال..! لهذا استقت العقليات المتحجرة من الكتب التي قدّست مضامينها حتى فاقت تقديس كلام الله المنزل فإذا بتلك الكتبُ تغدو مراجعَ للأمرِ والنهي لها، ومصادر لتحديد الحلال والحرام لا كتاب الله، ومنابع لقتل البشر، وتدمير الأوطان، وتشريد الأبرياء..!!

إننا حين نتحدث عن التجديد فإنه لا يفهم من ذلك الدعوة للنيلِ من أصول الدين ولكن تنقيته مما لحق به من الأفهام التي عُدّت أحكاماً قاطعةً، وتشريعاتٍ جازمة، وتفاسير محقّقة، ومروياتٍ مؤكّدة، كما نعني به إظهار قدرة الدين على التعاطي مع متغيرات العصر وقضاياه بلغةٍ عصرية، وفكرٍ متفتّحٍ يتمتّع بالأصالة الفكرية في الاجتهادِ والتجديد.

إن مجتمعاتنا بحاجة إلى الإصلاح الديني الذي يسبق الإصلاح السياسي وهو ما يؤكّد عليه المفكر الدكتور محمد شحرور في قوله «لا يمكن أن يكون الإصلاح سياسي قبل الإصلاح الديني، فالعقلية التقليدية الموجودة عند الناس لا تقبل أي إصلاح سياسي».. وكيف يكون أي إصلاحٍ ديني إذا اعتقد الدعاة والعلماء والمسؤولون عن المؤسسات الدينية بأنه لا حاجةً إلى الإصلاح والمراجعة..؟! يقول الشيخ محمد الغزالي: »إنما فسدت الرعية بفساد الملوك ، وفساد الملوك بفساد العلماء ، فلولا القضاة السوء والعلماء السوء لقلّ فساد الملوك خوفاً من إنكارهم».

لهذا فالأمة اليوم بحاجة إلى دعاةٍ مستنيرين، وعلماءَ مجدّدين، وفقهاء محدثين، يفتحون أبواب الاجتهاد ويتركونها مشرعةً للكفاءات الأفذاذ، ويُعملون في تجديد الخطاب الديني، وإعادة النظر فيما تناقلته الأجيالُ من فقه يقبل الظن والحمل على وجوهٍ أُخرى.

لقد دلّ تداول مقالي السابق «علّموهم» في دولٍ عربية على أن الناس تتوقُ إلى تغيير الخطابِ الديني، ليحملَ خصائص الإشراقِ والتفاؤلِ والحبِّ والرحمة أكثرَ من الشدّةِ والغلظةِ والصلافةِ والبجاحة، وهذا ما يجب أن يحثَّ على تشجيع الاجتهاد وفق الضوابط الشرعية ولكن برؤى تجديدية مستنيرة فقد أصبح ذلك فرضاً على الأمّة بعد أن رُزءَ الإسلام ممن يزعمون انتسابهم إليه أكثر من رزءِهِ بأعداءه..!

الإسلام الحضاري: الفهم الجوهري والبناء العصري

«العلم هو أعظم ما قدمت الحضارة الإسلامية إلى العالم الحديث»

«بريفولت» في كتابه «تكوين الإنسانية»

في مؤتمرٍ عُقدَ بمدينةِ نيوكاسل بالمملكة المتحدة عام ٢٠١٠م، وبعد أن فرغَ البروفيسور الماليزي من محاضرته قُلتُ له: إننا في العالم العربي نفتخرُ بتجربتكم ونعتبركم مثلاً رائعاً لتفعيل القيم الإسلامية بصورة حضارية من أجل التقدم والتطوير.

لقد وقع العالم العربي بين انشغالين: الأول مثّلته أصواتٌ علمانيةٌ لادينية تدعو إلى فصلِ الدين عن الدولة، والآخر مغالٍ متطرّف: يريدُ إرجاع الأمّة إلى الوراءِ قروناً مديدةً حتى في شكلِ العصِّي التي تحملها..!! وفي الطرف الجنوبي الشرقي كانت ماليزيا تبرهن للعربِ وللمسلمين بل وللعالمِ أجمع نجاح مشروعها "الإسلام الحضاري" الذي ارتكزت عليه في نهضتها، وتنميتها لتوصل رسالة للعرب الذين نزلت الرسالة في مواطنهم، أهلُ اللغةِ التي جاء بها الوحي المُنزل مفادها أن الإسلام

ليس مجرد شعائر دينية تقام بل هو منهج تطبيقي، عملي للحياةِ في عموم مناحيها وقضاياها. يقول رئيس وزراء ماليزيا عن مشروع الإسلام الحضاري أنه "جهد من أجل عودة الأمة إلى منابعها الأصيلة، وإعطاء الأولوية للقيم والمعاني الإسلامية الفاضلة لكي توجه الحياة وترشدها" هذا المشروع ارتكز على عشرة مبادئ: الإيمان بالله، وتحقيق التقوى، والحكومة العادلة والأمينة، وحرية واستقلال الشعب، والتمكن من العلوم والمعارف، والتنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة، والأخلاق الحميدة والقيم الثقافية الفاضلة، وحفظ حقوق الأقليات والمرأة، وحفظ وحماية البيئة، وتقوية القدرات الفاعلة للأمة.

ولم يأتِ هذا المشروع اعتباطاً لأمّة أرادت أن توائمَ بين إسلامها وبين نهضتها الاقتصادية، وثورتها الصناعية بل إنّه جاء وفقاً لما قاله عبدالله بدوي خليفة مؤسس ماليزيا الحديثة مهاتير محمد "لنهضة وتقدم المسلمين في الألفية الثالثة، والمساعدة على دمجهم في الاقتصاد الحديث، كما يصلح لأن يكون دواءً للتطرف والغلو في الدين لأنه يشجع على التسامح والتفاهم والاعتدال والسلام».

وحينما كنتُ أبحثُ عن السبب وراءَ ضعف تطبيق القيم الإسلامية في مجتمعاتنا لفت نظري البعض إلى حقيقة أن مؤسسات التدريب في الدول العربية تعتمد على المناهج الإدارية الغربية، ولا تستقي من المدرسة المحمدية ما يعينها إيماناً روحياً، وإدارةً تطبيقية..!

هذه هي مشكلتنا.. نظنُّ أننا مفلسون وأننا لا نملك من المقوّمات والذخائرِ ما يعيننا على المنافسة والتقدّم الحضاري بغير تطبيق نموذج الإدارة الغربية..! يقول «بريفولت» في كتابه «تكوين الإنسانية»: «العلم هو أعظم ما قدمت الحضارة الإسلامية إلى العالم الحديث، ومع أنه لا توجد ناحية واحدة من نواحي النمو

الأوروبي إلا ويلحظ فيها أثر الثقافة الإسلامية النافذ، وهذه الحقائق مؤداها أن الإسلام بناء حضاري»[٧]

ذات مرّةٍ حضرتُ إحدى الدورات الإدارية في دولةٍ عربيّة، وكان المحاضرُ يستعرضُ هرم ماسلو للحاجات الإنسانية Maslow Hierarchy" فنظرَ لي زميلٌ عربيٌّ مشارك قائلاً ووجهه يتهلل إعجاباً: انظر لهذا الهرم الذي تفتّقت عنه عقليّة هذا المفكّر الغربي والذي لا نجدُ له نظيراً عندنا..! قلتُ له ببداهة: بل يوجد.. قال: كيف؟ قلت: في سورةِ قُريش التي سبقته بنحو ١٤٠٠ عام فاقرأها لترى فيه الحاجات الإنسانية من توفير الله لقريش الأُلفة الاجتماعية، والفرص الاقتصادية، وتجنيبها الخوف والجوع..! بل إن ماسلو قد وضع الحاجة لتحقيق الذات كأسمى الحاجات والله سبحانه وضع الإيمان به كأسمى الحاجات الإنسانية التي تعقبُ نعمه التي أنعمها على عباده "فليعبدوا ربَّ هذا البيت" (قريش/٣) والإيمانُ هو الذي يمنحُ مسوّغات تحقيق الذات الإنسانية، وهو الرّافد لشعورها بذاتها..!!

أقول هذه هي مشكلتنا التي تجاوزتها ماليزيا بوضع مشروع"الإسلام الحضاري" وهي التي لم يتجاوز ٦٠ عاماً على استقلالها بعد أن كانت كمستعمرة بريطانية..! نظرنا للإسلام فشغلنا الحديث عن الشعائر الدّينية، والمسائل الهامشيّة حتى أصبحنا نسمعُ عن الفتاوى الغريبة المخجلة التي يخرجُ بها بعض (علماءُ) الأمّة لكي يحرجوا المسلمين بها أمام العالم..!! فإن ظهر من يقول إننا بحاجة إلى مشروع إسلامي متجدِّد الرؤى، عصريُّ التوجهات، تأتيه الاتهامات الفوريّة بأنه مبتدعٌ في دينه، أو أنّه يروّج للإتيان بدينٍ جديد..!! لهذا تراجعت الأصوات المستنيرة التي تغارُ على دينها، وتريدُ تفعيل القيم التي جاء بها موائمةً بين أصوله وعلوم العصر من أجل تفعيل المُثل والقيم الإسلامية لتعزيز تقدم الحضارة الإسلامية..!

(٤) معالم الحضارة في الإسلام وأثرها في النهضة الأوروبية، عبدالله ناصح علوان، دار السلام، القاهرة،ط٤، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م،ص١٠٥-١٠٧ بتصرف.

ماليزيا التي تعلّمت من اليابان طرق النهضة الإقتصادية، لم نتعلم منها كيف استطاعت أن تتفوق بمشروع "الإسلام الحضاري" أن تصل لهذه المرتبة الحضاري المتميّزة من المكانة الاقتصادية والسياحية والدينية، حتى ترى -نتيجة مشروع الإسلام الحضاري- كيف يؤدي الحجاج الماليزيون مناسك الحج وهم بأروعِ نظامٍ، وأمثلِ هيئةٍ عن الغالبية العظمى..!!

إن أحد الأسرار وراء هذا المشروع يكمن في أن من يقف وراءهُ أُناس عرفوا بالاعتدال والوسطية وهذا أمرٌ رئيس، منهم وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف محمد زين الذي وصف المشروع في الكلمة التي ألقاها أمام المؤتمر العالمي حول قضايا الإسلام الحضاري:"الإسلام الحضاري هو مدخل لتجديد المجتمع المسلم، ويقدم منهجًا جديدًا وصحيحًا لفهم الإسلام في الوقت المعاصر، وعليه فإنَّ الإسلام الحضاري هو جهدٌ لإعادة دور الحضارة الإسلامية التي تقوم على القرآن والسنة، ولا يمكن أن ينحرف عن العقيدة الصحيحة"(٨)

ما أردتُ قوله من خلال استحضار مشروع «الإسلام الحضاري» الذي تبنّته ماليزيا هو أن الإسلام ليس ديناً يستعصي على التطويع والتوظيف والمرونة وإنّما هو مطواعٌ، مرنٌ يمكنُ تكييفه مع مقتضيات العلم والتطور العصري مع المحافظة على عبادته الوقفيّة، وأُسسه الأصيلة، ومبادئه القويمة.

وحين يتحدّثُ المرءُ عن تجديدٍ في الفقهِ فليس ذلك «أُلعوبة» كما يعتقد أحد الخطباء فهذا كلامٌ بُني على الإطلاقِ والعموم، وإنّما هناك من يأمل مخلصاً في إعادة النظرِ في حقائق معيشية لكي لا يكون الإسلام مختزلاً في المسجدِ، وينفصل عن سائر شؤون الحياة بمعاملاتها، واخلاقياتها، وسائر مصالحها وشؤونها.

لقد أرادت ماليزيا أن تضربَ للعربِ مثلاً فصدَقت به قولاً وأحسنت به عملاً

(٨) كلمة ألقاها أمام المؤتمر العالمي حول قضايا الإسلام الحضاري. انظر مقال:الإسلام الحضاري.. مشروع النهضة الماليزي، محمد شريف بشير.

إذ جمعت بين القيم الإسلامية الأصيلة وإنتاج المعرفة والتعليم وأحدث تقنيات المعلومات، وذلك عبر بناء الإنسان وبعيداً عن التحرّر من القيود الأخلاقية كما هو حادثٌ في الغرب. لقد نظر مهاتير محمد ناحية العالم الإسلامي فتعلّم دروساً عميقة أوردها في وثيقة الخاصة بفلسفة النهضة منها ما رآهُ أن سبب التخلف في العالم الإسلامي هو السلوكيات الجاهلية التي كانت سائدة قبل ظهور الإسلام كالصراع وبروز الاختلاف، أمّا الدرس الثاني فهو إهمال العالم الإسلامي للعلوم الاجتماعية والعلمية والاشتغال بالمسائل الفرعية في الدّين..!

أمّةٌ غير عربيّةٍ عرفت كيف تنهضُ بالإسلام وترتقي، وأُمم عربيّة جهلت أنفسها الطريقَ إلى نهضتها الحقيقية بالإسلامِ .. وشتّان بين أقوالٍ وأفعال..!

منهجيات متطرّفة: الإنحرافُ مصدر الشرور

ما أحوج مجتمعاتنا في هذه المرحلة التاريخية تحديداً إلى
دعم القيادات المعتدلة، والوقوف إلى جانب القيادات الصالحة

بعدَ الانحدار الأخلاقي الذي شرّعت له أمريكا بقانون زواج المثليين الذميم، والمخالف للفطرة الإنسانية، نقعُ نحنُ بين تطرّفين: الأوّل؛ إباحي، متهتّك، لا تقرّه إنسانية تقوده «إمامةُ» العالم أمريكا، والثاني: غلّو، متوحشّ لا يقرّه دين تقوده داعش..! نحنُ إذن بين حضيضِ الشهواتِ، ودماءِ الغزوات، بين الإباحيةِ المجاهرة المنفلتةِ من عقال الشرعة الإنسانية، وبين الوحشية الإنسانية الدموية..!

لم نسمع عن موقف تنديدٍ للقانون الأمريكي الذي شرّع اللّواط وجعله قانوناً وضعياً ليشهد على انتكاسة الأخلاق الإنسانية، وخساسة النفس البشرية..! صمتٌ مطبق

حتى لا تغضب «إمامةُ» العالم التي إن آمنت بشيءٍ فعلى العالم أن يؤمن به طوعاً أو قسراً..! وقريباً ستبشّر الدّول الإسلامية بفتحِ ملفّات زواج المثليين لأنها بندٌ من بنودِ اتفاقية حقوق الإنسان..أي إنسان نعني؟! سيحتاجُ هذا إلى تعريفٍ جديد..!

وفي المقابل لا نجدُ المواقفَ الحازمة التي تكفّر الجماعات الإرهابية التي تقتلُ باسم الإسلام وتخرجها من ربقةِ الإسلام صراحةً، بينما قد يخرج البعضُ من الدّين دون أن يريق دمَ إنسان..! حيثُ أن بعض العلماءِ يترددون في تكفيرها رغم الجرائم البشعة، وسفك الدماء، وإزهاق الأرواح، وخراب الأوطان، وترويع الآمنين، وكأن ما تفعله داعش من أصنافِ الإرهاب لا يرقى إلى مرتبة الخروجِ من ملّةِ الإسلام..!! لا أكاد أفهمُ هذا الأمرِ من بعض العلماءِ..! أكلُّ هذا التنكيلِ والتشويه بالإسلام وأهلهِ لا يصلُ إلى التكفير..؟ إذن فما هو التكفير؟ وما معنى قوله تعالى:"ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً"(النساء/٩٣) في حين أنهم يكفّرون مخالفي فكرهم العقيم، وعقيدتهم الضّالة، لكن لا يجوز – في رأي البعض– تكفيرهم..!! وهم الذين ينطبق عليهم قوله تعالى"فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله"(آل عمران/٧).

ما الذي تفعلهُ الدول العربية في الخفاءِ ولا تعلمُ به شعوبها غير التنسيقات الأمنية والتحالفات العسكرية؟! أمّا ما هو أهم فقد تُرك شأنه، ولُزمَ فيه الصمت، وأقصدُ به العقلُ الإنساني، والنفس البشرية، تعليماً وتثقيفاً، ووعياً وترشيداً..

فإن كانت وزارات التعليم تتحرّكُ في الخفاءِ لتصحيحِ الأفكار العقيمة، والمناهجِ السقيمة، بإنشاء دوائرَ أو أقسام أو مناهج فمن الذي أُوكلت إليه هذه المهام؟ هل أُوكلت لأشخاصٍ يحملون بذور الفكر المتطرف ذاته، والمنهج المنحرف نفسه ليعيدوا إنتاجها بصورةٍ أخرى؟ أم أنّها أُوكلت لعلمانيين بينهم والدّين قطيعة

ليسعدوا بالغنيمة التي جاءتهم على طبقٍ من ذهب من أجل أن ينشروا أفكارهم المنقطعة الجذور مع الإيمانيات؟ أم أنّها أُوكلت لأصواتٍ معتدلة تعي المقاصد الدينية وتتفهم حكمة العقيدة في التشريع فتوائم بين المقاصدِ والأحكام، وتعيدُ بناء الفهم المعتدل للدين، بعيداً عن شكليات الفهم، وسطحيات التفكير؟!

لا نسمع إلا همساً وكأنّ الدول العربية قد استسلمت لمصيرها على ما تملكه من قدراتٍ، وثروات، وقلّلت من الأمرِ، وهو جدُّ خطير، لا يمكنُ السكوت عنه بل يتوجب المبادرة لتصحيحه تصحيحاً شاملاً، وذلك بشذب وتهذيب ما علق بالمذاهب من أفهامٍ منحرفة، وتفسيرات معوجّة، وميراثٍ عقيم، ونشرِ العدالة الاجتماعية بتحسينٍ سبل العيش الكريم للمواطن، ومساواته مع الآخرين في فرصِ التعليم والصحة والعمل والإسكان وكل ما يتعلق بحقوق مواطنته وإنسانيّته، وإدارة شأن الدول إدارة حكيمة تحذر الوقوع في الفساد المالي والإداري والأخلاقي، وإعلاءِ شأن المواطن كيلا يشعر بالدونية والضيم فيُستقطب من قبل الجماعة المتطرفة.

أين هي برامج الدول العربية في مواجهة التطرف المتوحش، أو الإباحية المنفلتة؟! أين هي البرامج الإعلامية التي تنشرُ القيم الإنسانية الرفيعة؟ أين المشاريع الفكرية التي تهدف إلى رفع الوعي بالحياةِ، والعلم، والعمل، والعلاقات مع النفس والآخرين؟ أين هي البرامج الدينية التي تهدف إلى تعزيز الوازع الديني في القلوب، وتنوير النفوس بفضل الإيمان على الإنسان، وتبسيط الدين وارتباطه بسعادة الإنسان في حياته وآخرته؟ أين هي البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى تثقيف المجتمع، ورفع درجات الوعي لديه بالسعي إلى تحقيق الأفضل للإنسان وللوطن؟ أين هي البرامج الاقتصادية التي تهدف إلى رفع مستوى المعيشة لدى الفئات التي تعاني من مكابدة العيش، ومشقّات الحياة؟

أمرٌ عجيب ألا يثير الأمرُ حراكاً واسعاً على صعيدِ التعليم، والفهم الفقهي، والتنمية الإنسانية عامة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإجراء البحوث المعمّقة للأسباب التي تقود الشباب إلى التطرّف المقيت، أو الانسلاخِ المبتذل.

إن الأمم لا تنهضُ ولا تتطور بغيرِ قاعدةٍ صلبة، وهذا ما فعلته اليابان التي علينا نحن العرب أن نتعلّم منها، ونأخذ عنها أُسسها التي قامت عليها، فهي دولة تندرُ فيها الموارد الطبيعية، وليس فيها عمق جغرافي أمّا ٨٥٪ من أراضيها فتقع في دائرة البراكين..! إنّما وضعت لها أساساً واحداً للنهوض جعلها مثلاً عظيماً لكلّ شعوبِ العالمِ وهو بناءُ الإنسان. يذكر الدكتور حسين حمّادي في كتابه "أسرار الإدارة اليابانية"إلى أنّ القرار القومي بعد الهزيمة المذلة لليابان في الحرب العالمية الثانية "يكون بالتوسع الرأسي من خلال إنسان اليابان وعقله، وليس بالتوسع الأفقي باستخدام السلاح الياباني"..! وهذا ما حدث، ولكن الإنسان لا ينمو بغير قِيم، ولا يتأسس بغير أخلاق فتم إدخال "مادة السلوك والأخلاقيات بتناغم في جميع المواد المدرسية ونشاطاتها بالإضافة لبرنامج متخصص في الأخلاقيات يقدم ساعة كل أسبوع على مدار السنة وفي جميع السنوات الدراسية". ويزيد «Edwin O. Reischauer»في كتابه "اليابانيون" على ذلك بالقول: "إنّ سر نهوض اليابان هو المورد البشري وتنمية هذا المورد العظيم، مما جعل اليابان تتقدم على الصعيد العالمي في نسبة العلماء والمهندسين (٦٠,٠٠٠ لكل مليون نسمة)، وينخرط نحو (٨٠٠,٠٠٠) ياباني في مراكز الأبحاث والتطوير، وهذا العدد تجاوز ما لدى بريطانيا وألمانيا وفرنسا مجتمعة معًا».

في حين أنني أرى كأحد المهتمين بتعزيز القيم أنّ ما يحدثُ في مجتمعاتنا فيما يتعلّق بالقِيم وتطبيقاتها المنهجة، لا يمكن أن يرتقي إلى مشاريع أو برامج فعلية، وإنّما هي مبادرات أفرادٍ أو جماعاتٍ متطوعة تدفعهم الغيرة على مجتمعاتهم، فكم هي المشاريع والبرامج والدراسات التي لم تلتفت إليها المؤسسات المعنية الزاعمة

اهتمامها بالقيم الإنسانية..! فما أسهل التصريح لدينا وما أصعب التطبيق..!!.

وهناك أمرٌ مهم جعلته اليابان في سلّم قائمة القيم التي اعتمدتها بينما أهملتها الكثير من الدول العربية ألا وهو دعم القيادة الوطنية الصالحة والوقوف وراءها..!!. فما أحوج مجتمعاتنا في هذه المرحلة التاريخية تحديداً إلى دعم القيادات المعتدلة، والوقوف إلى جانب القيادات الصالحة لتتولى زمام الأمور فيها، ولترعى مصالحها، ولتدير شؤونها بعقلٍ منفتح، وقلبٍ متسامح، وفكرٍ مستنير، بعيدٍ عن الغلوِّ المتطرف، والابتذال المتهتّك.

ركائز أخلاقية

«إن نظام القيم المبني بجودة عالية هوالبوصلة،
وهو بمثابة دليل لتوجيهك في الاتجاه الصحيح عندما تفقد طريقك» .
إيدو كوينكان Idowu Koyenikan
"الثروة للجميع"

يروي ديل كارنيجي في كتابه "دع القلق وابدأ الحياة" عن شجرةٍ عملاقة يقارب عمرها أربعمائة عام تحدَّت العواصف والأعاصير والزلازل طوال هذه القرون ولكن اجتمعت عليها بعض الهوام(حشرات صغيرة) وحولتها الى ركام حيث نخرت تلك الحشرات الصغيرة هذه الشجرة العملاقة وحولتها إلى مجرد أنقاض، شجرة استطاعت الصمود في وجه أعتى الأعاصير والعواصف ولم تستطع أن تصمد أمام جموع تلك الحشرات الصغيرة".

الشاهدُ من هذه القصّة أن ما لا تهدّه المحن الكبرى، والدّواهي العظمى، قد تسقطهُ صغائرَ الأرزاء، وتوافه الأشياء..! كنتُ ذات مرّةٍ مشاركاً في إحدى الندوات التي تناقشُ القيم العمانية، وبعد أن تحدّثتُ عن الإشكاليات والتحديات الواقعية التي تواجهنا، تحدّث المشارك الآخر فأخذته نصرةُ القيم على النظر إلى الواقع، فإذا به يتحدّث عن أصالةِ قيمنا، وعراقةِ تقاليدنا، وسمو خصالنا، الأمر الذي بدا وكأنّه دحضٌ لما حسبه من زعم جاء على لساني..! فأجبتُ بالقولِ موضّحاً: إن حديثي عن التحديات والإشكاليات التي تواجهها لا تقلّل من قيمة الإرث المعنوي الذي شكّل لحضارتنا قاعدةً تاريخيّة ذات أمجاد، لكننا لا يجب أن نصبحَ ونمسي على هذا الاعتقاد الذي لا تتخللّه غائلةٌ، ولا تشوبه طائلة..! فالواقع بصغائره، وتوافهه يعمل – كما عملت حشرات الأرضِ مع تلك الشجرة المعمّرة– على نخرِ القيم الأصيلة التي تربّى عليها المجتمع، فتظهر صادمةً في أحوال الضعف الاجتماعي،

والوهن السياسي، والاعتلال الأمني، والضمور الاقتصادي، والاضمحلال الفكري..!.

لم نكن نتحدث عن ضعف القيم العليا في مجتمعنا ولكننا فعلنا ذلك في مطلع هذا القرن الواحد والعشرين خاصّة مع تدفق التيارات الجارفة التي خلطت الكثير من الزّيف، والغثث، فكان من شأنِ ذلك زعزعة "الشجرة الأصيلة المعمّرة" عبر ما تتغذى عليه الأجيال من شوائب تلك التيارات وأوضارها. وحين تحدثنا في فترةٍ سابقة عن القيم انبرى لنا حفنة ممن رأوا في ذلك تهديداً أمام نواياهم الخبيثة لـ"نخر" الأركان السميكة للإرث الحضاري المتمثّل في القيم العليا..! يقول جلالة السلطان قابوس حفظه الله ورعاه في العيد العاشر المجيد:" كنا فقراء في كل شيء، لكن كنا أقوياء في أصالتنا وعقيدتنا وفي عزمنا وإصرارنا على النجاح رغم كل العراقيل والعقبات التي كانت تعترضنا».. هكذا كان للأصالة والعقيدة دورٌ رائدٌ في تغيير التاريخ، أمّا اليوم فعلينا أن نقرَّ بأن ثمّة العديد من الإشكاليات الجسيمة تواجهنا في بناءِ القيم العليا، وصيانتها، وترسيخها، لأننا نتقوّلها دون ممارسةٍ فعليّة بارزة، ونتفاخر بها دون تطبيقٍ عملي حازم..! لم تعد تلك الإشكاليات متعلّقة بالصورة الفضائية التي تتكالبُ بغثيثها وسمينها من كل حدب وصوب، ولا بالأفكارِ المزوجة بالسموم السياسية، أو الأهواءِ الشبقة المنحرفة، ولا بالشعارات الخاويةِ التي تتقصّد الانحطاط القيمي للإنسانَ وحسب، بل وأصبحت ماثلةً للعيانِ في شيوع التقليد الأعمى، وفي اضمحلال الوازع الديني، وفي نضوب النضارة الأخلاقية، وفي ظهور البؤر النتنة للنزوات المقيتة..!

يحدثُ كلّ هذا دون أن يستشعر المجتمع فداحةِ ما يحدثُ استشعاراً واعياً لما يخبئه جبل الثلج، إنما يجاهدُ الغيورون من أبنائه بين الفينة والأخرى وبلمحات خاطفة عبر بياناتَ احتجاجية لبعض الظواهرِ التي تنخرُ في «شجرة القيم الأصيلة» ثم تتبخرُ تلك البيانات الاحتجاجية لأنها لا تتحوّل إلى برامج واقعية، وسياسات ممنهجة تتبناها الأُطر الرسمية التي تمتلكُ الموارد اللازمة للتقييم والتقويم..!

كيف تنخرُ هذه الحشرات الصغيرة «شجرة القيم الأصيلة» التي توارثها المجتمع وصقلت على قالبها هُويتها، وسبكت بها خصوصيته، وعرفت بها مميزاته وفضائله؟! يحدثُ ذلك بطرق غير محسوسة من التوافه صعوداً إلى العناصر الكبرى التي تشكّل الشخصية الإنسانية، والتي يعبّر عنها المهاتما غاندي خير تعبير في هذا التدرج الهرمي بالقول: »معتقداتك تصبح أفكارك، أفكارك تصبح كلماتك، كلماتك تصبح أفعالك، أفعالك تصبح عاداتك، عاداتك تصبح قيمك، قيمك تحدّد مصيرك«..! إذن فالقيم هي التي تحدّد مصير الإنسان ولكن ذلك يعتمدُ على المدخلات الأولى وهي المعتقدات التي تعني الحكم الذي لا يقبل الشكّ فيه..!

إنّ بناءَ الإنسان يستلزمُ أول ما يستلزم تزويده بالقيم العليا التي تتوائم مع الفطرة التي فُطر عليها، وتصقلها على منهاجها السليم، وهذا يتطلبُ العملُ من الصغر ثم التدرج عبر مراحل مختلفة بأساليب متنوعة تتجانس مع المراحل التي يمرُّ عليها عُمرياً. إشكاليتنا الكبرى تكمن في عدم عنايتنا بالطفل العناية الصحيحة، غير مدركين بأن شخصية الإنسان تتشكّل في أولى سنوات عمره المبكرّة، وغير مدركين كذلك أن نحو ٨٥٪ من تصرفات أبنائنا وسلوكياتهم نشكّل نحن مصدرها ..!!. الطفل عندنا يكادُ أن يكونَ منسياً من البناءِ السليم وهو الأساس، بينما يرنُّ في آذاننا غالباً الخطابُ إلى الشباب..! فهل يستقيمُ العودُ بعد اعوجاجه إلا بعد معاناةٍ ومكابدة..؟!.

التنظيرات وحدها لا تغني دون ممارسةٍ عملية، والخطابات لا تجدي دون تفعيلٍ في الواقع. يقول لي أحد المعلمين بأسلوبٍ يائس: إننا نعلِّم القيم للطلاّب ولكن لم يغيّر ذلك فيهم شيئاً..! فأجبته بالتأكيد لن تجدي الكلمات وحدها دون الممارسة، هذا خطأ في الاعتقاد بأن الكلمة وحدها تُجدي نفعاً، الممارسةُ بالتكرارِ، وتكريس العادات الإيجابية حتى تصبح قيمة لا تتجزأ من القيم الشخصية ثم قيمة اجتماعية تعد واحدة من المسلّمات الاجتماعية الأثيرة للمجتمع لا يسمح بالإخلال بها، والتعدي

عليها سيكون من المحرّمات الاجتماعية لاحقاً. على سبيل المثال قيمة الصدق في المجتمع السويسري أثيرةٌ لا يمكن التلاعب بها، فإذا كذب إنسانٌ وكشف ذلك منه سقط من أعين الناس..!! ويقاسُ الأمرُ نفسهُ على قيمٍ أساسية أُخرى.

إننا في «عصر الحداثة السائلة» كما يطلق عليه عالم الاجتماع البولندي زيجمونت باومانZygmunt Bauman، ذلك العصر الذي تذوب فيه الأخلاق مقابل الإستهلاك الذي أصبح كالقدر الذي يجعلنا مجرّد كائنات استهلاكية نستنزف أنفسنا وطاقاتنا لنشعر بالرضا، مدركين أو غير مدركين أن هذا الرضا مؤقت، وأن الطريق بين مركز التسوق وسلة المهملات قصير المسافة.! وهكذا تتوالد الرغبات، وتنشأ الحاجات المتطلبة للإشباع القصير حتى ليصبح الأمر مجرّد حلقة فارغة ليس لها بداية أو نهاية فينطبق ذلك الحال على الجوانب السياسية والثقافية والإجتماعية..!

إن هذا الأمر يعني "تسليع" الإنسان، أي تحويله إلى مجرّد سلعة تباعُ وتشترى مجرّداً من القيم العليا، واندثار المُثل الإنسانية السامية مقابل التهتّك والابتذال، وهذا ما نبّه إليه أيضاً آلفين توفلر Alvin Toffler في كتابه "صدمة المستقبل" وشاطره في اتجاهه باتريك جيه بوكانن Patrick G. Pocanonفي كتابه "موت الغرب"، وها نحن نتلقّى عبر أمواج الأثير الفضائي الموجة تلو الأخرى لتنحت صخور شواطئنا الحجرية الصلدة، فتذوب رويداً رويداً حتى تتلاشى نهائياً من الشاطيء..! هذا ما هو حادث الآن، فإن لم نبادر بتكريس المصدّات القيمية العليا فلن نستطيع لاحقاً أن نفعل شيئاً..

أُجمِلُ القولَ بقصّةٍ رواها المهدي المنجرة تختصرُ أهمية البناء القيمي للإنسان في وحدة وتماسك وقوة المجتمع تقول:"عندما أراد الصينيون القدامى أن يعيشوا في أمان بنوا سور الصين العظيم .. واعتقدوا بأنه لايوجد من يستطيع تسلقه لشدَّة

علوّه، ولكن خلال المئة سنة الأولى بعد بناء السور تعرضت الصين للغزو ثلاث مرات ..!وفى كل مرة لم تكن جحافل العدو البرية فى حاجة إلى اختراق السور أو تسلّقه، بل كانوا في كل مرة يدفعون للحارس الرشوة ثم يدخلون عبر الباب..!. لقد انشغل الصينيون ببناء السور ونسوا بناء الحارس ..! فبناء الإنسان يأتي قبل بناء كل شيء وهذا ما يحتاجه طلابنا اليوم .يعقب أحد المستشرقين على القصّة بالقول: إذا أردت أن تهدم حضارة أمة فهناك وسائل ثلاث هي: أولاً: اهدم الأسرة، ثانياً: اهدم التعليم، ثالثاً: أسقط القدوات والمرجعيات..! وما علينا سوى أن نقيّم بشفافية وصدق ما حدث في هذه الوسائل الثلاث لنستشعر حجم الخطر إن كنا غير مدركين لأبعاده وأخطاره.

إن البناء القيمي هو الذي جاءَ من أجل إتمامه الرسول الأكرم عليه أفضل والسلام متمثلاً في قوله الشريف"إنّما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق"[٩]، هذه الرسالة التي لا تغني عنها العبادات الشعائرية شيئاً دون تطبيق.

تطبيق القيم

ذات مرّة سئل وزير التعليم الياباني عن سر التقدم والتفوق الذي

أحرزته اليابان، قال:«السرُّ يرجع إلى تربيتنا الأخلاقية»[١٠] .

قال لي معلّمٌ في لقاءٍ جمعني بمجموعةٍ من المعلّمين ذات مرّة: إننا ندرّسُ القيم للطلاّب ولكن (ضرب مثلاً شعبياً مفاده أنّه لا فائدةَ من ذلك) فقلتُ له: أخي

(٩) رواه البخاري.

(٧) أبادير حكيم، التربية الأخلاقية، ص ٢٢٦ . نقلاً عن د. مقداد يالجن، منابع مشكلات الأمة الإسلامية والعالم المعاصر، ص ٥١ .

العزيز إن للكلمة دورها المحدود في تطبيق القيم، وتعزيزها في نفسيّات البشر، فهناك من الوسائل المؤثرة لتحقيق هذا الهدفِ النبيل.

إننا واقعون في متناقضاتٍ جسيمة فنحنُ نعيشُ بين المثال والواقع المعاش، أمّا المثال فهو ما ننهلهُ ونستقيه من عقائد ومقاصد وتشريعات وأحكام كلّها قيمٌ رفيعةٌ، وشمائل محمودة يزخرُ بها ديننا الحنيف قرآناً وسنّة. في حين أن الواقع يشهدُ الكثير من الشروخات المؤلمة التي تجعلنا شخصيات مركّبة، تحيا الازدواجية إلى حدّ الانفصام..!. حينما كنتُ أُجري بحثاً عن مدى تطبيق القيم الإسلامية في مؤسسات القطاع الحكومي كانت الإجابات في مجملها تأتيني على هذا النحو: إننا نعرفُ القيم الإسلامية لكننا لا نطبّقها في العمل..! وهذا هو الواقع فأغلبنا–إن لم يكن كلّنا– نؤمنُ يقينا بقيم العدل والمساواة والاحترام والكفاءة والنظام والأمانة ولكننا حين نبحثُ عنها في واقع العمل نجدها مشوّهةً، مستلبةً، تظهرُ لنا بوجهٍ جميل، وتخفي وجهها القبيح عنا..!

هذا يعني أننا نواجه إشكالية حضارية تتمثّل في عدم «تطبيق القيم» وأن ما ندركه هو مجرّد فهمٍ سطحيّ لهذه القيم التي لا تتجذر عميقاً في ضمائرنا، لتخرج بصورة سلوكياتٍ حياتيةٍ نلمسها في الواقع. إن في ذهني الآن دولة كنموذج في تطبيق القيم هي سويسرا. وهنا لا يجب أن يُفهم هذا السياق بأننا نقصدُ شمولية القيم الرفيعة التي اكتنفها ديننا، وإنّما قيم رسّختها شعوب فأصبحت منهج حياةٍ بالنسبةِ لها، لا يتنصلُ منها إلا شاذ..! والحديثُ هنا يأتي في سياق الاستفادةِ من تجاربِ الآخر فهذا هو الأحرى والأجدى لنا كشعوبٍ لديها من الثراءِ الإيماني ما يشكّلُ مخزوناً عميقاً يحتوي العالم بأسرهِ. في سويسرا كنتُ أتحدّثُ إلى امرأتين سويسريتان إحداهما تنحدرُ من أصلٍ عربي لم يفقد الاستقرارُ الطويلُ لسانها العربي وفخرها بانتمائها العربي. كانت معْبراً لنا نحو ما نريدُ أن نستقيه من الثقافة القيمية السويسرية فكان سؤالي الذي يشكّل شغلي الشاغل هو: ما الذي أعجبك في الشعبِ السويسري؟!

فقالت المرأة: أولاً أعجبتني قيمة الأمانة، فهناك من المحلات التجارية التي تعرضُ بضاعتها دون محاسب..! يشتري منها الزبون ما يريدُ من الخضار أو الفواكهِ أو ما شابه، ويحاسبُ نفسه مالياً في سلّة النقود المفتوحة، ويسترجع ما بقي له من مبالغ دون رقيب أو حسيب سوى نفسه..!! هل يتصوّر الواحدُ منا أن يكون في مجتمعاتنا مثل هذه المحلاّت المشرعة الأبواب، تعرضُ سلعتها دون بائع، فيقوم المشتري بدور البائع فيها..؟ كما أن في سويسرا حدائق زهور دون بائعين، فيدخلها الراغب في شراء الزهور، متناولاً المقصّ الذي يقطعُ به الزهور، ويقطعها بحسب المقاسات المعروفة، ثم يحاسبُ نفسه، ويمضي بضميرٍ مرتاح..!!

حين رويتُ هذه الصورة لشبابٍ عرب، نظروا بذهولٍ في وجوه بعضهم البعض وفرقعوا ضحكاً..! قال أستاذٌ جامعي من بينهم: انظروا فقد ضحكنا لمجرّد تصوّرنا أن يكون في مجتمعاتنا مثل هذه المحلاّت..! لقد تخيّل الجميع وجود هذه المحلاّت ورأوا صورةً عبثيةً فوضاوية تسودها لهذا ضحكوا ..!.

هذه الصورة المثالية جداً للمحلاّت غير مستغربة في سويسرا إن علمنا أن العالم بأسره حكوماتٍ وأفراد قد ائتمن سويسرا على أمواله فأصبحت خزينة العالم ..!

نعود إلى كلام المرأة السويسرية التي تستكمل: أعجبتني كذلك قيمة الصدق، فالكذب مذمومٌ عند السويسرين فإن كذب أحدهم كذبة فقد الآخر الثقة فيه..! كانت المرأة الأُخرى السويسرية النشئة تؤكّدُ هذا حين تترجم لها صاحبتها العربيّة ما تقول. أضافت: تعجبني فيهم الصراحة فلا أحد يغتابُ أحداً وراء ظهره، إذ يعدّون ذلك من النقائص المذمومة في الشخصية. كما أنهم لا يتدخلون في شؤون بعضهم البعض فكل واحدٍ له حياته الخاصّة ولا دخل للآخر بها. وتواصل الحديث: أعظم ما يمقتون هو العنصرية، فيعتبرون مجرّد التلميح لها إساءة للكرامة الإنسانية، تقول: ذات مرّة أخطأت عند ابنتي بذكر كلمةٍ عنصريّة فصدِمت ابنتي ونَظرت

لي نظرة مستنكرة فيها عتبٌ شديد عليّ، قائلة لي بأنني يجبُ أن أتجنّب مثل هذه الكلمات التي قد توقعني في حرجٍ إن لم يكن في مسائلةٍ قانونية..!

ولو أردنا أن نسبرَ الأغوار، ونستطلع الأسرار، وراء هذا التطبيق الحازم، والالتزام الصارم لهذه القيم لوجدنا ثلاثة أمور هي ما استطعت في زيارتي القصيرة أن أتعرّف إليها وهي: أولاً: المنهج التعليمي الواقعي الذي يربط الطالب بالحياةِ بما فيها من إنسانٍ، وحيوان، وطبيعة، ووجود، ونظام معيشي، فتجدُ الطالب بعد أن تفاعل مع هذه الكائنات والأنظمة استوعب فكرتها، وتشبّع من مقاصدها، وترسّخت في أعماقه الآثار الإيجابية التي تنطلي عليه كنتائج لحرصه على تطبيقها. ثانياً: مجانية المعرفة والمتجسدة في توزيع الصحف الرئيسية مجاناً في الشوارع والمحطات والأسواق وغيرها، فيعودُ الفردُ إلى بيته وقد أثرى نفسه بالاطلاع، وتزوّد بالمعرفة بصورة يومية. ثالثاً: النظام الديمقراطي المباشر حيث أن صوت المواطن يمثّل قيمة مهمة لتغيير السياسات في بلدٍ يقوده مجلس مشكّل من سبعة أفراد يمثلون الأحزاب ذات الأغلبية. يقول الباحث زياد سمير « وبذلك نرى أن سويسرا تعد في وقتنا الحالي من الدول القليلة أو النادرة التي تعطي الرأي العام وزنه ودوره في الحياة السياسية، وبما يحقق له ما يطمح إليه وما يريده»[(١١)].هذا الأمر من شأنه أن يُنتج مواطناً مسؤولاً يشعرُ بأن صوته يغيّر سياسة، وأن كل فعلٍ أو قولٍ يصدرُ منه إنّما ينصبُّ لصالحِ أو لطالحِ وطنه، لذلك فإن معدّل الجريمة في سويسرا منخفض كنتيجةٍ لهذه القيم التي تربّى عليها المجتمع. وهناك قيمةٌ لا تنطقها الألسن ولكن تنطقها الطبيعة فتردَّدَت في نفسي وأنا أرى الجبال الشامخة الصلدة وقد اخترقتها عزائم الإنسان السويسري وإرادته العظيمة في بلدٍ يحتوي على ٢٣٢ جبلا يتفاوت ارتفاعها بين ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ متراً، فإذا بها لا تقفُ

(٨) الدباغ، زياد سمير، دراسة في النظام السياسي السويسري، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ١١، العدد ١.

بصلادتها وقسمتها وشموخها عقبة أمام الإنسان الذي اخترقها بأنفاقٍ تصلُ إلى عشرات الأميال فإذا بالجبال وكأنّها قبابٌ من السكّرِ المنضود في مواسم الشتاء..!

من المؤسف أن ألا يرى البعض إلاّ الصورة التي يودُّ أن يراها عن بعض الدول المتقدّمة، فإن ذكرت له دولةٌ بعينها فأثني عليها، قال: لكنّ فسادها عامٌّ، وانحلالها سائد، وهي غارقةٌ في الرذائل..!! هذا هو الستار الحضاري الذي يحجبُ العيون إلاّ عن رؤية نقائص وعيوب الآخر..!! ولعلّ في سعي العلماء المسلمين الأوائل إجابةً شافية، فقد أسسوا لنهضة الأمة بترجمة ما ينفعهم من علوم الحضارات القائمة، فأضافوا إليها من انتاجاتهم العلمية.

ولو نظرنا إلى سر تقدّم الدول لوجدنا أن تطبيق القيم الرفيعة هو السبب الرئيس، سواء كان ذلك بفضلٍ من دينٍ شائع، أو منهج وضعي، أو تشريع قانوني. وأعودُ لأقول: إننا ما لم نسعَ إلى تطبيق القيم بوسائل تربوية وعلى كافة المستويات والمكوّنات المجتمعية فلا يجبُ علينا أن نزعم تطبيق القيم، ثم نتساءل ما سبب الإشكاليات الأخلاقية التي تنشأُ في مجتمعاتنا..؟!

***

سألني صحفي ذات مرّة: هل نحنُ بحاجة إلى برامج للقيم؟ فأجبته: ليس مجتمعنا وحده المحتاجُ إلى هكذا برامج بل العالم بأسره .. هل تعلم أن هناك توجهاً عالمياً لبناءً منظمات تدارُ بالقيم تسمى Values-Driven Organizations ؟! هل تعلم أن هناك نماءً في الدراسات والبحوث العالمية لفهم الدين وعلاقته بالحياة وكيفية الاستفادة منه في إصلاح الفساد والتضليل والأثرة والجشع الذي سببه الإنسان الذي صنع لنفسه إطاراً قائماً على النزوات والشهوات والرغبات المتمرّدة الخارجة عن أُطر القدسية والمنهج الرباني؟! وأضفتُ: منذ فترة كنتُ قادماً من لندن فجلس أحد الأمريكان إلى جانبي وتحدثنا عن القِيم ثم قرأ مقابلتي في صحيفة محلية باللغة

الإنجليزية وبعد ذلك نظر لي وقال: نريدُ برنامجك (برنامج قِيم التلفزيوني) هذا في أمريكا..ثم أكد بالقول: أنا أعني هذا بكل صدق. هذا الطلب ينسجمُ مع دراسة أجراها جيمس باترسون وبيتر كيم (James Patterson & Peter Kim) أن ٨٠٪ من المجتمع الأمريكي يؤيدون تدريس المبادئ والقيم الأخلاقية في المدارس الأمريكية [١٢].

في الغرب وخلال القرنين التاسع عشر والعشرون ارتكزت التساؤلات الفلسفية في مسألة القيم لدى فلاسفة من أمثال «نيتشه» و»ميشال فوكو» و»هايدغر»، وفي العصر التنوير في القرن الثامن عشر يقول فولتير»لا يوجد إلا منهج أخلاقي واحد، كما لا يوجد إلا علم هندسي واحد» .. هذا يقيناً مستمد من الإيمان بالخالق ورسالته على الأرض، لكن الإشكالية في نظر «جيروم بندي»[١٠] تكمن في «المحاولات المتعددة لتجريد القيم من قدسيتها وتحويلها إلى أغطية أيديلوجية تتستر خلفها آليات سلطوية أسهم في زعزعة الاعتقاد الفلسفي والديني والفني بالحق والخير والجمال كقيم مطلقة».

إنني أجد نفسي متفقاً في الكثير مما قال كويشيرو ماتسوا الأمين العام الأسبق لمنظمة اليونسكو[١٣] «أن الأزمة التي نجتازها تدل على أننا أضعنا بوصلتنا الأخلاقية، ولم نعد نتمكن من تحديد الاتجاه الصحيح. لا توجد أزمة قيم –وعندنا منها الكثير– بقدر ما توجد أزمة في تحديد معنى القيم وفي الاستعداد والأهلية لإدارة شؤوننا فالمسألة الملحّة تتلخص إذن في معرفة كيفية توجهنا بين القيم»

والاتفاقُ عندي يكمنُ في فكرة أن القيم هي الفطرة التي فطر الناس عليها، وهي كامنة فيهم تحتاجُ إلى تعزيز، وإحياء بالإرواء النفسي والعقلاني.

إن سؤال الصحفي ذاك إنما يعكس التناقضات التي نعيشها بين وهم عدم الحاجةِ

(٩) د. محمد بن سعود البشر، السقوط من الداخل، ص٢٩.
(١٠) المصدر أعلاه.

إلى تعزيز القيم وبين الإشكاليات الأخلاقية التي تظهر أو تنسربُ تحت السطح بأشكالٍ مختلفة والتي أوضحتُ صوراً كثيرة منها في كتابي القادم»نقد الحال الراهن». ففي حين كان الطلاّب العمانيون يدرسون حصّة تسمّى «التهذيب» في المدرسة السعيدية، يعتقد البعض أنه لا حاجة لإعادة مثل هذه الحصّة، مع التغيّر الكبير الذي حصل في هشاشة الأخلاقيات، وتدهور الأُسس التربوية..!

إننا نواجه إشكاليات ذات أثر وهي أننا نعتقدُ نظرياً بحاجتنا للأخلاقِ ولا نكاد نفعل شيئاً لدعم البرامج والطرق التي تكرّس جذور هذه الأخلاق في المجتمع. كما أن البعض من الذين فهموا القشور من ثقافات الدول المتقدمة اقتصادياً وتعليمياً واجتماعياً يروّجون بأن ذلك تم دون قاعدةٍ من الأخلاق، ففي نظرهم أن القانون البشري هو أساس التقدّم، مع انسحاب الدين من الحياة، غير واعين بأن الدّين هو أصلُ الأخلاق، لأن الدّين هو فطرة الإنسان في الأصل.

ذات مرّة سئل وزير التعليم الياباني عن سر التقدم والتفوق الذي أحرزته اليابان، قال:»السرُّ يرجع إلى تربيتنا الأخلاقية»[١٤]. هذا الكلام ليس إنشائياً، مهلهلاً كما يقوله الكثيرون في مجتمعاتنا، إنما له تطبيقاته العملية في المجتمع الياباني، ففي اليابان تدرّس مادة عنوانها «طريق إلى الأخلاق» من السنة الأولى إلى السنة السادسة ابتدائي، يتعلم فيها التّلاميذ الأخلاق والتعامل مع الناس..!! وفي المدارس اليابانية ينظف الأطفال اليابانيون مدارسهم كل يوم لمدة ربع ساعة مع المدرسين، مما أدى إلى ظهور جيل ياباني متواضع وحريص على النظافة. وفي القطارات والمطاعم والأماكن المغلقة يمنع استخدام الهاتف النقّال، حيث تطلق كلمة "Manners" على خاصيّة الوضع الصامت في الهاتف وتعني الأخلاق..! في المطاعم التي تقدّم نظام البوفيه لا تجدُ أحداً يأخذ أكثر من قدره، ولا يترك بقية طعامٍ في صحنه..! قارنه بالمشاهد التي تراها في مطاعمنا، تجد أن كثرين لو استوعبت صحونهم كامل

(١١) أبادير حكيم، التربية الأخلاقية، ص ٢٢٦. نقلاً عن د. مقداد يالجن، منابع مشكلات الأمة الإسلامية والعالم المعاصر، ص ٥١.

البوفيه لما ترددوا لحظة..! في اليابان يقدّر المجتمع قيمة الوقت لهذا فإن معدّل تأخر القطارات خلال العام هو ٧ ثوانٍ فقط ..!!

باختصار نقول: أن مسألة تطبيق القيم لا تعني إطلاقاً التوقف عند تضمينها في المناهج وإنّما في جميع شؤون الحياة لكي تنضبط سلوكيات الإنسان وفْقَها، تعززها البرامج الإعلامية كالبرامج القيمية والأفلام، والقدوات الفاضلة، والنماذج السلوكية الراقية. إن أعظم ما يمكنُ تطبيق القيم في المجتمع على منهاجه هو الملاحظة أو ما يسمى في العلوم الإجتماعية الحديثة "نظرية باندورا Bandura" وهي طريقة ترتكز على قيمة التفاعل الاجتماعي الواقعي مما يعني التعلم في محيط اجتماعي لا في بطون الكتب وحسب..!

إن الله سبحانه وتعالى قد بيّن أثر القدوة الحسنة فوصف نبيّة الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام بقوله سبحانه " لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا"الأحزاب/ ٢١، مما يدلّ على علّو شأن القدوة والتقليد الحسن من أجل اكتساب الأنماط السلوكية السويّة، والأفكار السديدة، ويؤكد أرسطو "أن التقليد يزرع في الإنسان منذ الطفولة، وأحد الاختلافات بين الناس والحيوانات الأخرى يتمثل في أنه أكثر الكائنات الحية محاكاة، ومن خلال المحاكاة يتعلم أول دروسه".

إن إقامة الندوات أو المؤتمرات أو قبيلها لا تقدّم شيئاً يُذكر مقابل البرامج العملية التي تربطُ المتعلم بالواقع المعاش، وتشركه في عملية التفاعل المباشر. كما أن البرامج الإعلامية الهادفة هي وسيلة من وسائل تطبيق القيم، والحرص على التشبّث بها واعتبارها مكوّناً مهماً من مكونات الحياة الإنسانية. هذا إلى جانب أهمية إبراز كل نموذج إنساني يمكن أن يكون مصدر قدوة أو ملاحظة إيجابية فإنه يخدمُ هذا الهدف. ثم يأتي دور القانون الذي يصون هذه المكتسبات أو يرسّخها بمعنى أصح

لتتجذر في الثقافة الاجتماعية وتصبح سلوكاً سويّاً في المجتمع، وعادة من عاداته الاجتماعية التي يُعرف بها وتتسم بها ثقافته.

***

أخبرني أحد الأصدقاء وهو إعلاميٌّ بارز يرأس تحرير إحدى الصحف المحليّةِ أنّه زار اليابان للمشاركة في الذكرى السبعين على النكبة الذريّة ضمن الآلاف من محبي السلام في العالم، يقول: إن حقيبة سفره تأخرت في مطار دولةٍ خليجية فاستعادها بعد يومين، وفي رحلة المغادرة قدم من أوساكا إلى طوكيو فإذا بمدير المطار وقد نزلَ من مكتبهِ واتجه نحوه مقدّماً اعتذاره لما حصلَ من موقف تأخرّ الحقيبة، مع أن سبب التأخير يعودُ للناقل الجوي ولادخل لهم به..! ولم يكتفِ بالاعتذار الشفوي، وإنّما تقدّمت موظّفة لتسلّمه تعويضاً مالياً عن كلّ يوم تأخّرت فيه حقيبته..! أيسأل سائلٌ بعد ذلك كيفَ تقدّمت اليابان؟! الجوابُ هو تَحديدُ القيم التي لا غنى لليابان من النهوضِ على أركانها، والإيمان بها إيماناً عميقاً، وتحويلها إلى منهج عملي تطبيقي لا يشذّ عنه أحد. من أهم تلك القيم ما تعلّق بالإدارة اليابانية بُعيد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية وهي: إدارة الجودة الكاملة، والعمل ضمن الفريق الواحد، وإتقان العمل الإداري وتحويله إلى قيمة ثمينة. هذه القيم أنتجت شخصية يابانية تقدّس الانضباط، وتحترم الوقت، وتلتزمُ بالنظام، وتعي قيمة الفريق الواحد، وتؤمن بإيجابيات آداب التعامل، وتقدّر أهمية الصدق والأمانة في المعاملات التجارية.

لقد حدث لي موقفٌ شبيهٌ في المملكة المتحدة حين تأخّر علي وأُسرتي القطار في محطة kings cross بلندن لساعة واحدة فقط، فما كان من شركة القطارات البريطانية إلاّ أن تعوّضني بما يساوي قيمة تذاكر الإياب رغم أننا عُدنا في القطار اللاحق..!!

هل يحدثُ هذا عندنا..؟! سواء تأخّرت في المطارِ، أو فقدتَ حقائبكَ، أو تعطّلت مصالحك فلن تجدَ التعويض.. بل ولن تجدَ حتى كلمة المواساة..!!

أولئكَ آمنوا بقيمٍ معيّنة، وأحلّوها محلّ التطبيقِ العملي، لا محلّ التباهي والتفاخر اللّفظي..!

ولنقف عند درسٍ ياباني عميقٍ آخر هنا وهو أن اليابان التي ألقت عليها قاذفة أميركية من طراز بي–٢٩ في السادس من اغسطس عام ١٩٤٥م قنبلة يورانيوم تعادل قوتها التدميرية ١٦ طن من مادة الـ"تي.أن.تي"، دمّرت مساحة شاسعةً من مدينة هيروشيما، وخلّفت مقتل نحو ١٤٠ ألف ياباني، وعاودت قاذفةٌ أُخرى بعد ثلاثة أيام إلقاء قنبلة نووية أُخرى على مدينة ناجازاكي فقتلت ٧٤ ألفاً، مما دفع اليابان إلى إعلان الاستسلام في ١٥ آغسطس ١٩٤٥م لتنتهي الحرب العالمية الثانية، هذه اليابان هي البلد الوحيدة في العالم التي تعرّضت للهجوم النووي لكن هل أقعدها ذلك الهجوم المدمّر، وأبادها كـ"روح وطنية"، وأنهاها كحضارةِ أمّة، وأعاق إنسانها عن النهوض، وقيّدتها الذكرى المؤلمة..؟! بالطبع لم يحدث ذلك، فاليابان نهضت كما ينهضُ الأقوياء فأصبحت اليوم ثالث أعظم اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين. لقد حدّدت لنفسها قيماً وطنية اعتبرتها هي أُسس النهضة اليابانية التي لا يمكن لها بأي حالٍ من الأحوال أن تتخلى عنها، هذه القيم هي:التعاون، وروح الفريق الواحد، والحرية، والعدالة، وتكافؤ الفرص، والشفافية، والمرونة، والطموح، والتزام سلوك الفرد بالمصلحة الوطنية، ودعم القيادات الصالحة في المجتمع والوقوف وراءها.

نعم تُحي اليابان ذكرى النكبة النووية، لكن هل تحييها بروحِ الكراهية الممزوجةِ بعبارات الثأرِ، والممجوجة بصرخات الانتقام، والمدفوعة بمشاعر العداء والحقد للعدوّ المتسبب في تلك النكبة..؟! كلاّ فاليابان لم تكن لتصل إلى هذه المكانة

الحضاري المرموق لو قيّدتها هذه المشاعر، وثبّطتها تلك الأثقال..! إنّها تحييها لأن لديها "مسؤولية السعي إلى عالم بلا سلاح نووي ويقع على عاتقنا كشف وحشيّة الأسلحة النوويّة عبر الأجيال والحدود"كما يقول رئيس وزرائها شينزو آبي، بمعنى أنها تحييها من أجل بثِّ السلام في الأرض، ولكي تقول للعالم انظروا حالنا قبل ٧٠ عاماً، وقارنوه بحالنا اليوم وتعلّموا كيف أن الحضارات العظيمة يمكنُ أن تقوم في ظلِّ فقدان الموارد الطبيعية، والنفظ، والغاز، والمعادن وغيرها من المقوّمات.. لكنّها تقومُ على عاملٍ واحدٍ هو: الإنسان.

انظروا لحكمة اليابان في إحياء الذكرى، وانظروا لبعض الدول التي تعرّضت لغزوٍ أو لنكبةٍ فهي قابعةٌ في لا تستطيع أن تتجاوز سوداوية تلك المأساة التي مرّت عليها، ولا تتخطّى تلك الكارثة التي عبرت بها، وإنّما تستعيدها بكل تفاصيلها لتحمّلها أثقالاً من الحقدِ والكراهية والبغضاء في نفوس الأجيال المتلاحقة التي يفترض أن تتخفف منها لتنظر إلى المستقبل، ولتخلق فرصاً من النَّماء والازدهار لبلدانها. ذات مرّة عارضتُ -في لجنةٍ من اللجان- اقتراح أحد الأعضاء لتسمية جسرٍ من الجسور يريدُ تسميته بـ»جسرِ الشهداء» مبرراً بقربه من مقبرة شهداءِ حربٍ سابقة فقلت في اعتراضي: لقد ضربت بلادنا عن تلك الذكرى صفحاً، وطويت عنها بالسلام ذكراً، وإن تسمية جسرٍ أو شارعٍ إنّما يناقضُ ذلك ويشكّل عبئاً على الأجيالِ القادمة.

إن الروح اليابانية الخلاّقة، العتيّة على الانهزام، ليست وليدة الظرفِ وإنّما متجذرة في العمق الثقافي الياباني، فانظر إلى فقرةٍ من أهم فقرات ما سمّي بـ»العهد الميجي» ويعني العهد المستنير، عهد الإمبراطور «موتسو هيتو» الذي حكم اليابان في ١٨٥٢/١١/٣م، إذ كان شاباً حكيماً، متفتح العقل، يُنسبُ إليه الفضل في إرساء قواعد نهضة اليابان الحديثة، تنص الفقرة الخامسة من العهد بالآتي: »سوف يجري العمل على جمع المعارف من شتى أنحاء العالم أجمع، وعلى هذا النحو

سوف ترسخ الإمبراطورية على أسس متينة» هذه القاعدة وغيرها هي التي مكّنت اليابانيين من تجاوز النكبة القاسية بعد أقل من مائة عام..!!.

نلخّصُ القول هنا بأن القيم ليست مجرّد كلام مسطورٍ في الكتبِ يلقّن للأسماعِ، وتردّده الألسن، وإنّما منهج عملي تطبيق قائم على الإيمان، والقدوة، والمتابعة، والمحاسبة، والتعديل، والتعزيز. وبهذا فإن الدول أو الأفراد ترى ثمار جهودها في منجزاتٍ ماثلةٍ على الأرضِ، وأنظمةٍ متحققةٍ في الواقع، لا في محاضراتٍ مجرّدةٍ تُلقى، وخطبٍ رنّانةٍ تُلفظ، وعباراتٍ طنّانةٍ تزخرف..!

التعلم الذاتي وإدارة الأهداف

إن إدارة الأهداف، وتحقيق الطموحات لا تتم بمجرّد
الشكوى والتذمر، أو بالنظر مليّاً في الفراغ

كم تمنيتُ أن أسمعَ خطاباً مختلفاً غير الحديث المستهلكِ الذي يرى في العمالةِ الوافدةِ خطراً يتهددنا في جوانب كثيرة؛ خطر التجارة المستترة، تحويلات الوافدين المالية، الآثار الاجتماعية السلبية على التركيبة السكّانية، احتلال المناصب العليا وعدم اتاحة الفرصة لأبناء البلاد للاقتراب من كراسيها..! هذا أمرٌ مُسهبِ الشرح، ومفهوم الطرحِ، فإذا كان أبناءُ البلادِ أنفسهم يتنافسون فيما بينهم، ويسعى كل واحدٍ منهم لاقتناص أفضل الفرص لنفسه، وأحسن السوانحِ لأهله، حتى ليصل به إلى حسدِ هذا، وإعاقةِ ذاك من أجل أن يفوز هو بالأفضل، ويظفرَ بالأحسن، فما ظنّكم بوافدٍ تغرّب من وطنهِ، وتحمّل المشقة، وعذابات البُعدِ عن الأهل لأعوامٍ طويلة، حتى لم تعد بينه وبين أبنائه الذين كبروا على مدار السنين تلك العلاقةً الأبوية الطبيعية وإنّما هي علاقة رابطٍ معيشي، وتضحياتٌ من أجل مستقبلهم.. ؟!

لا تمنعنا غيرتنا على أوطاننا من الإنصاف، والعدل في الشهادة، كما لا تمنعنا نظرتنا الموضوعية نحو ماهيةِ السُّبل السليمة لانتفاع بني الوطن بثرواتِ بلادهم التي هم حقيقون بها ومستحقّون. لقد تمنّيتُ أن أسمع ماذا تعلّمنا من الهنود الذين يشكّلون النسبة العليا من بين الفئات العاملة لدينا..؟! ماذا تعلّمنا منهم في «التعلّم الذاتي»، و«إدارة الأهداف»..؟!! هذه خصائص عُرفَ بها الهنود في كفاحهم من أجل البناء، والتطوير، ومن ثم السيطرة والإحكام..! تقول الكاتبة البريطانية من أصل هندي أنجيلا ساينى في كتابها «أمة من العباقرة Geek Nation»: «يُشتهر الهنود والأفراد ذوو الأصل الهندي – في أي مكان في العالم– بأنهم محترفون ومجتهدون ومهرة ومجدّون ومهووسون بالحاسوب»..

كما يحدد مؤلفو كتاب «نهج الهند The India Way " أربعة أسباب لتفوق الإدارة الهندية، وهي: "العمل الشاق والإندماج الكلي في العمل، وسرعة التكيف مع المتغيرات، وتحقيق إنجازات عظيمة بموارد محدودة" ..

بيث وجدت دراسة عالمية أجرتها جامعة نيو هامبشاير الجنوبية (New Hamp-shire University) على المدراء الهنود والأمريكان، أن المدراء الهنود يحققون درجات أعلى فيما يتعلق بالصفات والمهارات القياديّة. وأشارت الدراسة إلى أنّ المدراء الهنود هم قادة المستقبل، فهم يتمتعون بمزيج من التواضع الشخصيّ والإرادة المهنيّة الكبيرة ، حيث حقق هؤلاء القادة نتائج مذهلة وقاموا ببناء مؤسسات عظيمة بدون الكثير من الاستعراض".

هذه الخصائص التي يتمتّع بها الهنود بدأت تعطي مردودها التنموي السريع على بلادهم فهي في نموٍّ مطّرد لتصبح قوةّ إقتصاديّة عظمى، فهل سنكتفي نحن بمشاهدتهم والتذمّر منهم لأنهم لا يتيحون لنا مجالاً لاكتسابِ الخبرةِ أو التعلّم منهم

أو التروّس عليهم، أم نتعلم منهم الأسباب التي تحقق لهم "إنجازات عظيمة بموارد محدودة"..؟!

علينا أن نقف عند هذه الخاصيّة التي يتمتّع بها الهنود وهي "تحقيق إنجازات عظيمة بموارد محدودة" .. بالطبع فإنَّ أول ما يتبادر إلى أذهاننا هو التقدّم الطبي في علاج الأمراض(إنجازات عظيمة) مع استخدام أجهزة ومعدّات أقل جودة وحداثة من التي في مستشفياتنا (موارد محدودة). والسبب في ذلك يمكن استنباطه من القصّة التي رواها أحد الشهود في مجتمعنا وهي واقعةٌ فيه يقول: أعرفُ موظفاً هندياً يتقاضي راتباً شهرياً قدره ٦٠٠ ريال عماني، وتتقاضى زوجته مرتّباً أقلّ منه، ابنتاهما الاثنان تدرسان في المدرسة الهندية الخاصّة، وبعد تخرج الابنة الكبرى قدّمت طلبها الانضمام –بالنفقة الخاصة لوالديها– لعدد من جامعات أمريكا، فحصلت على معدل عالٍ في امتحانيَّ SAT وTOFEL ثم حصلت على قبول من عشر جامعات، واختيار الوالدان جامعة Buffalo بولاية نيويورك لدراسة ابنتهما. ذهب الوالدان مع ابنتهما إلى أمريكا ورتّبا لها إقامة مع أُسرة مكوَّنة من زوجين متقاعدين (+٦٠) عاما بتكلفة ٣٠٠ دولار شهرياً، كما خصّصا لها مبلغاً مماثلاً كمصروف جيب، حيث واظبت على استخدام وسيلة النقل العام للتنقل طوال مدة دراستها. بعد ستة أشهر حصلت الابنة على وظيفة براتب مقطوع قدره ٧٥٠ دولار شهرياً. وفي العام الدراسي الثالث حصلت على وظيفة في الجامعة نظير إعفائها لنصف رسوم الدراسة، إضافة إلى راتب بحسب عدد الساعات. بعد إكمالها للبكالوريوس حصلت على قبول لدراسة الماجستير من جامعة أرقى في شمال ولاية كاليفورنيا، ثم فازت بوظيفة في إحدى كبريات الشركات الأمريكية في مدينة دالس بولاية تكساس. يقول: قلتُ لوالدها: لعلك محظوظ وهذه حالة واحدة، لكنه كرَّر التجربة مع الابنة الصغرى التي أكملت الماجستير أيضاً وفازت بوظيفة في وادي السيليكون بولاية كاليفورنيا..!

الشاهدُ هنا أن الهندي يستثمرُ كل ما يملك من ذخيرة وهي (موارد محدودة) لأجلِ مستقبلٍ مزدهرٍ لأبنائه لتحقيق (إنجازات عظيمة) ليس للأبناء فحسب بل وللهند كدولة..! لقد استطاع هذان الوالدان – كغيرهما من الهنود أن يغرسا خاصيّة الاعتماد على الذات في تلكما الابنتين، وألا تظلاّ معتمدتين على الأبوين الكادحين.

إنّه من الأجدى لنا أن نتعلّم من الهنود ميزتيّ "التعلّم الذاتي" و"إدارة الأهداف"، أمّا ميزة التعلّم الذاتي فهي التي نشهدُ فيها عاملاً يأتي دون خبرةٍ أو علم، ثم سرعان ما يبدأ تشغيل عملية "التعليم الذاتي" كادحاً، ومثابراً، ومحاولاً، وصابراً لا يعييه فشل، ولا تحبطه ظروف، ولا يوهنه الوقت الطويل حتى تجده وقد تسنّم صفوف رجال الأعمال، وأصبح لديه الكثير من الأموال والأنشطة التجارية ومع ذلك لا يظهر عليه شيءٌ من أثرِ الثراء..!!

أمّا ميزة "إدارة الأهداف" فتلك التي نراها فيه وهو يكرّس لأجلها نفسه، وعوائده، لا ينفقها في شيءٍ من الرغبات، ولا يبذرها فيما لا يجدي نفعاً، حتى نراهُ وقد حقق أهدافه، وانتفع بالسياسةِ التي اتبعها، وهو يضحي بكلّ ما يملك من أجل مستقبلٍ مشرق لأبنائه عبر التعليم المتميّز.

علينا أن نقف على الأسباب التي جعلت من الهنود يتبوؤن المناصب العليا ليس في بلداننا وحسب – كما نظنُّ دائماً– وإنّما على رأس شركات عالمية؟! فما الذي مكّن ساتيا ناديلا ليرأس شركة مايكروسوفت، ودفع بسونادر بيتشاي رئيساً تنفيذياً لغوغل، وراجيف سوري ليدير شركة نوكيا؟! وما الذي مكّنهم ليكونوا على سدّة العديد من الشركات العملاقة مثل (سيتي بانك) و(ماستر كارد) و(بيبسي)..؟! لا شك أن من الأسباب الأساسية التعليم الأكاديمي خاصّة في الولايات المتحدة

الأمريكية، والخبرات التي اكتسبوها، لكنني أركّز هنا على ميزتي «التعلّم الذاتي» و»إدارة الأهداف».

يبدو أننا اكتفينا بترديد الخطابات السلبية دون أن نعي أسباب ترقّي الهنود، وعوامل النجاح التي أوصلتهم إلى الإثراء المهني والمالي، ولم نسع إلى تقصّي الأسباب التي كانت وراء نجاحهم لكي نلتقط خيوطها، وكأننا قد وافقنا المتنبي في قوله: «وأخو الجهالةِ في الشقاوة ينعمِ»..!!

إن إدارة الأهداف، وتحقيق الطموحات لا تتم بمجرّد الشكوى والتذمر، أو بالنظر مليّاً في الفراغ، فالهندي طاغور ينصح: «أنه لا يمكن عبور النهر بمجرد الوقوف والتحديق في الماء»..! لهذا فإن تبنّينا للخطابات السلبية قد حرمتنا من التعلّم من هؤلاءِ الذين ندينُ لهم بالفضلِ في تحقيق الإنجازات، والمكتسبات التي تحققت على مستوياتٍ شخصيّة أو وطنيّة في بلداننا، وكان لهم الفضلُ -بغضِّ النظرِ عن طلب المعيشةِ أو السعي لتحقيق الطموح أو الشبكات الخلفيّة الظاهرة والخفيّة- فيما نشهدهُ نحن من تقدّم في جوانبَ شتى من حياتنا.. هذا أمرٌ لا يحتاجُ إلى توضيح لأن الجليَّ لا يحتاجُ إلى بيّنةٍ دامغة، فما إن تصدرُ قوانين لتقليص الأيادي العاملة حتى نرى أثر ذلك في الأسواقِ التي تغدو شبه مهجورة، أو البنايات التي تمسي فارغةً من ساكنيها، أو المشاريع التي تتعطّل، أو سيارات الأُجرة الخالية، إلى أن يعود الوضع إلى (طبيعته) فتردُّ الحيويّة إلى الأسواق، والمباني، والحركة العامة.

هذه نظرةٌ إلى الهنود لا أرجو أن نغضّ الطرفَ عنها لأنّها شئنا أم أبينا واقعٌ يجبُ أن نتعلّم منه لا أن يشغلنا التذمر، وتلهينا الشكوى فنصبحُ لا نحنُ بما تعلّمناهُ ولا بما نطالبُ به..!!

ركائز إدارية

ليس هناك دول متخلفة اقتصادياً، بل هناك دول متخلفة إدارياً فقط،
فكل تجاربنا في الدول النامية تؤكد أن الإدارة هي المحرك الاساسي للتنمية
بيتر دراكر

ما إن حلَّ في منصبه حتى أطلق فيضاناً من القرارات يريدُ أن يجتاح بها كل مديريات، ودوائر، وأقسام الوزارة، يبعدُ هذا، ويُقرّبُ ذاك، يرفعُ هذا ويُدني ذاك، فقال له الرجلُ الثاني بهدوء: على رسلكَ، أمهل نفسكَ وقتاً كي تكون قراراتكَ بصيرةً، وسديدة. لم يكنُ يعلمُ الرجلُ الثاني أن نصيحته لم تلق الآذان المصغية، وأنّه أحد ضحايا هذه القرارات المتنطعة..!.

لقد عانت – وتعاني– الكثيرُ من الجهات حكومية أو خاصة في مجتمعاتنا من الإداريين الذين لا يفقهون في الإدارة شيئاً، بل خلطوا بينها وبين السلطة المطلقة، دون تعميم مطلقٍ فهناك ممن هم أحسنوا إلى هذه القاعدة التي يرتكزُ عليها بناءُ الوطن. يقول الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: »لو كانت الإدارة العربية جيدة لكانت السياسة العربية جيدة والاقتصاد العربي جيداً والإعلام العربي جيداً والخدمة الحكومية جيدة«. وفي هذه المقولة مصداقية بعيدة النظر إذ أن الإدارة ليست علماً لاهوتياً منفصلاً عن واقع الحياة وإنّما كل قطاع بل كل مشروع يعكسُ طبيعة الإدارة، والفكر الذي يكمنُ وراءها. هذا الأمر يؤكّده بيتر دراكر »أب الإدارة« بقوله : » ليس هناك دول متخلفة اقتصادياً، بل هناك دول متخلفة إدارياً فقط، فكل تجاربنا في الدول النامية تؤكد ان الإدارة هي المحرك الاساسي للتنمية، وبدون توافر هذا العنصر، لا يمكن تحقيق التنمية حتى لو توافرت جميع عناصر الإنتاج الأخرى«.

أمّا الفكر الإداري السائد عندنا فهو "أنا ومن بعدي الطوفان" فإن كان حاضراً فهو كل شيء، وإن كان غائباً كان العملُ في حكمهِ لا شيء..!! المسؤول – في مستويات وظيفية مختلفة – إن غابَ تعطلت المعاملات، وعطّلت المصالح، وأوقفت التواقيع، فلا زالت حقائب البريدِ تلاحقهُ لأنه لم يشأ أن يتّبعَ نهجاً بديلاً عن تملّك الوظيفة، وإن كان ذلك على حسابِ صحتهِ، وأوقات أسرته..!! وإن كان حاضراً فالآخرون أجساد ملقاة على كراسيّها دون عمل..!! يقول الدكتور غازي القصيبي وهو من أكفأ الإداريين في وطنه:" الإداري الناجح هو الذي يستطيع تنظيم الأمور على نحو لا يعود العمل بحاجة إلى وجوده".

إننا في منأى عن الفكر الحديث للإدارة، ذلك الفكر الذي يقومُ على إدارة وتنمية الموارد البشرية، وما فعلناه لم يتجاوز تغيير عناوين الدوائر من "دائرة شؤون الموظفين" إلى "دائرة الموارد البشرية" أمّا الفكرُ، والثقافة، والمهام الوظيفية فلم يتغير فيها شيء..!! لهذا فلا غرابة أن تجد الإدارة التقليدية تمارسُ في قطاعاتنا الحكومية والخاصة على نحوٍ واسع، حيث يندر أن تجد نموذجاً عصرياً مختلفاً. الإدارة العصرية تقومُ على اعتبار الموظف أهمَّ أصلٍ من أصولِ المؤسسة لهذا توليه العناية والرعاية والاهتمام فلا يقال له إن لّمح بالخروجِ من المؤسسة: سيأتي بدلاً عنك عشرة..!! لأن هذا الكلام لن يصطحبه معه إن رحل، وإنما يبقى في نفسيةِ كل موظف يعملُ في تلك المؤسسة..!

الإدارة الحديثة تقومُ على التوجيهِ والإرشاد لا على وقوف المسؤول على رأس الموظف يراقبه في سكونه وحركاته، ويملي عليه كل ما يفعل كما يفعلُ البعض حتى "طفش" منهم موظفوهم واستحبوا التقاعد على مذاق الاستخفاف المرِّ الذي تجرّعوه من المسؤول..!! يقول George Patton: "لا توجه الناس دائماً إلى كيفية أداء أعمالهم، بل أخبرهم بالمطلوب وسيفاجئونك بابتكاراتهم".

الإدارة الحديثة تقومُ على أُسس إشراك الموظفين في القرار لكي يشعروا بإنتمائهم للمؤسسة، وهو ما يرفعُ من معدِّل رضائهم الوظيفي، وولائهم للمؤسسة التي يعملون بها، وليس وفق ما تمارسه الإدارة التقليدية من فرض القرارات على الموظف وإلزامه بتطبيقها وهو غير مقتنع بها لا في حينها، ولا في أيّةٍ مرحلة لاحقة..! نعم تفرضُ الإدارة العليا القرارات الاستراتيجية على الموظفين الذين يُعرف عنها معارضتهم للتغيير -في الأغلب- ولكن ذلك لا يعني عدم استشارتهم في اجراءِ التغيير ذاته، أو استبيان وجهات نظرهم وتحليلها قبل صدور القرارات، لأنه من السهل اتخاذ قرار بيد أنه من الصعب التراجع عنه فيما بعد ..!

الإدارة الناجحة تركّزُ على النتائج والإنجازات أكثر من تركيزها على الإجراءات، وما يستتبع ذلك من تعقيدات تبطيء حركة المصالح، وتؤخر تنمية المجتمع بشكل أعم..

إن من الملاحظ أن مباني الوزارات تتطوّر كصروح حديثة الطرازِ دون أن يصاحبها تزامنٌ حقيقي في تطوير عاملَين مهمَّين هما: العامل البشري والعامل التقني..!! تصرفُ الأموال الباهظة على بناءِ صرح عظيم لوزارةٍ أو مؤسسة ولكن الموظفون هم الموظفون فلا يشكّل الانتقال شيئاً يذكر إلاّ انتقالاً من مبنى قديم إلى مبنى حديث، لكن هل قامت الوزارة أو المؤسسة بعملية انتقال فكري وعملي يشمل تغيير عقليات الموظفين ببرامج ممنهجةٍ تتزامن مع البناءِ المادي؟! هل قامت بتغيير نظم العمل الورقية إلى نظم إلكترونية، وتغيير آليات العمل المتبعة؟! لا أعتقدُ أن ذلك ما يحدث وإن حدث فعلى نطاقٍ محدودٍ جداً..!! فكيف يمكن لمؤسسة أن تتطور في أدائها دون تطوير موظفيها وهو أساس التطوير..؟!

في عالم اليوم خرجت الإدارة الحديثة بمفهوم "رأس المال الفكري (Intellectual Capital) للإشارة الى العمل البشري كفرد له قدراته المعرفية المهارية والخبرات المتراكمة في عصر اقتصاد المعرفة، أما في مجتمعاتنا فهو عاملٌ لا يزالُ معطلاً تمارس عليه الإدارة التقليدية أدوار التحجيم والتقزيم والاستخفاف لتصيبه بالبلادة حتى الشلل..!! إما بإقصاءه أو تعطيل قواهُ الفكرية، الإبداعية، أو إبقاءه على وضعه دون تطوير..! هذه منهجية لابد من تطويرها لإصلاح الإدارة إذ لا يمكن أن يكون هناك حديث عن ترَّهل أداءٍ في وزارات حكومية ويتم تجاهل أهم هذه الأسباب وهو عدم تصحيح النظرة نحو الموظف، وطريقة العمل الإداري فيها..!

إن النظام المتبع للمكاتب المفتوحة في بعض الشركات العالمية مثل "الفيسبوك" وقد رأيتُ على شاكلتهِ في عدد حصري جداً لدينا، هو نظامٌ يحثُّ على اتباع نهج إداري يتسم بالعمل وفق منظومة الفريق الواحد إدارةً وموظفين، ويشجّع على الإنتاج وعدم إهدار الوقت فيما لا ينفع من المحادثات أو الاشتغالات. لكن يبدو أننا نميلُ إلى الإدارة التي تفضل "التحصّن الإسمنتي" في صناديق تشبه السرادق، ليستقل كل واحدٍ بمكتبهِ الخاص حتى لتمضي أيام عديدة دون أن يرى الجار جاره في المؤسسة الواحدة ..!! لقد وجدتُ أن ذلك من أسباب الجفوةِ، وضعف تناقل المعلومات، وعدم الشعور بالسعادة في البيئة العملية وتلك من مهيئات العمل الإداري الذي ليس عملاً فكرياً محضاً، وليس تخطيطاً استراتيجياً صرفاً وإنّما هو مزيجٌ منه مع الظروف المهيئة لنجاحهِ أو لتعثّره، والموارد التي تتاحُ له..!

وإذا كنا نطمحُ إلى نتطوّر إدارياً فإنه لا ينبغي لنا أن نجري وراءَ هذا المعهدِ أو تلك المؤسسة التدريبية في تخبّطٍ لا ينطلقُ من استراتيجيةٍ عُليا، وإنّما علينا أن ننظر إلى تجاربَ دولية مرموقة كماليزيا وسنغافورة والبرازيل وكوريا الجنوبية لأنها حققت تقدّماً واقعياً وليس مجرّد ثرثرةٍ في علوم الإدارة وفلسفاتها كما يحدث في ميدان

الاتجار بالعلوم الإدارية في جامعات ومؤسسات عربية لا تُكسبُ مغنماً أكثر من شهادةٍ ورقية ..!!

إنّ المفاهيم السائدة لدينا ليست بعيدة عن قولPeter Drucker:" أغلب ما نطلق عليه إدارة ينطوي على إعاقة البشر عن القيام بأعمالهم"..! ولهذا فإن علينا أن نواجه أنفسنا بالأخطاء، وأن نتعلم من الآخرين، وأن نبدأ التطبيق العملي دون تبجّحٍ وتسويف.

الاستراتيجية: جلاءُ الرؤيةِ والرسالة

سلسلة من القرارات والأفعال التي تقود إلى تطوير استراتيجية
أو استراتيجيات فعالة لتحقيق أهداف المنظمة
William Glueck

وضع المهندس المدني المشاريع أمام المدير العام الجديد فقدّمَ هذا المشروع وأخّر ذاك..! عاجله المهندس بالقول: لكن المدير العام السابق سبق وأن صنّفها واعتمدها وفق هذا الترتيب، فنظر إليه المدير العام نظرة متجاهلةً صاحَبَها بقوله: انس المدير العام السابق..!!

من المؤسف أن ما يفعله الأغلب هو من قبيل ما فعله هذا المسؤول، وكأنما كان الهدفُ الإطاحة بأشخاصٍ وليس تغيير نظام عمل إن كان غير ملائم، فالذين يختزلون الوزارات والمؤسسات والهيئات في أشخاص هم الذين يبدأون الإطاحات السريعة بالأشخاص مهما كانت كفاءتهم، وقدراتهم، أمّا أولئك الذين يقصدون تطوير

هذه الوحدات فيدرسون أنظمة العمل، وكفاءات الكوادر المتوفرة، ويقيّمون الوضع الراهن والمستقبلي بفرصهِ وتحدّياته.

الاستراتيجية وهي التخطيط السليم لتحقيق الأهداف لمشروعٍ ما لا يمكن الاستغناء عنها أكان ذلك على مستوى تنمية وطنٍ أم مشروع تحسين حيٍّ صغير، كما لا يمكن للساري ليلاً الإستغناءُ عن الضوء للاستدلال على الطريق.. فإذا غابت الاستراتيجية وحلّت محلّها الذاتية التي ترى الأمور وفق منظورها الضيّق الذي يحيدُ عن الرؤية الأساسية للوطن، عُطّلت التنمية وأهدرت موارد الوطن..!

الاستراتيجية العامة لأي وطنٍ هي بمثابة الطريق الأساسي له نحو المستقبل، ذلك الطريق المليء بالأهدافِ، والطموحات فإن غامت الرؤية، وتشتت الأهداف، حاد السائرون عن الطريق، وخرجوا من مساره، وتفرقوا في الأرضِ شيعاً..! يقول أحد المسؤولين: "إن ما نقوم به غير مبني على خطة استراتيجية وإنّما على اجتهادات فردية"..! وهناك تقع الإشكالية لأن الرؤية الشخصية لا يمكنُ لها – في الأغلب– أن تنسجم مع رؤية وطنية عامة، لها أهدافها العليا التي تأخذُ بعين الاعتبار المصالحَ العامة، وتبسطُ السياسات العامة لتحقيق العدالة الإجتماعية بعيداً عن مفاهيم المحسوبية والمناطقية والجهوية والطائفية والمذهبية وغيرها.

بيد أنه لا يُغني الوطن وجود استراتيجيةٍ عصماء، في أوراقٍ ملساء، إنّما التطبيقُ السليمُ هو أساسٌ من أسس نجاح الاستراتيجية، فإن لم يحالفها التطبيق الصائب ظلت مجرّد حبرٍ على ورق..! يقول أحد المسؤولين معلّقاً على إحدى الاستراتجيات الوطنية: لم تكن المشكلة في الاستراتيجية ذاتها وإنّما في تطبيقها على أرض الواقع..! وفي هذا يقول ونستون تشرشل: "بغض النظر عن جمالية الإستراتيجية يجب أن تنظر إلى النتائج".

ولكي يتحقق هذا الأساس –التطبيق الحصيف– على الوطنِ أن يعدَّ قادة يتمتعون بحنكة، وخبرة، ودراية، وعلم من أجل القيام بهذا الواجب العظيم. إن وجود من لا يمتلكون القدرة والكفاءة والاستعداد على رأسِ مؤسسات يناطُ عليها تطبيق استراتيجيات وطنية هو أمر يعيقُ تنمية الوطن، ويعطّل حركته التاريخية، ويؤخر سيره الحضاري ..! هؤلاءِ إن وجدوا على سدّة السلطة لإدارة شأنٍ من الشؤون، أو قطاعٍ من القطاعات، أفسدوا الخطط، وشتتوا الأهداف، وقضوا على الكفاءات، وأحبطوا كل محاولاتٍ للبناءِ المتجدد، والتنفيذ الجيّد..! يقول أحدهم واصفاً أحد المسؤولين: نتحدثُ معه عن استراتيجيات وطنية ويحدّثنا بإعجاب شديدٍ عن مشاريع منزليّة..!

إن بعض المسؤولين لا يكون همّه الأكبر إلا تغيير الهيكل التنظيمي..!! وهي ليست مجرّد جرّة قلم على صفحة بيضاء إنّما هي عملية تتطلب الكثير من الدراسة، ووضوح الأهداف، والزمن، والمال، وتحديد المسارات الجديدة ومدى توافقها مع الاستراتيجية الوطنية العامة. إن تغيير الهياكل التنظيمية ليس خطأً إن كانت السابقة معيقة أمام التغيير المتلاحق، والتطوير المتعاقب، فالاستراتيجية تعتمدُ على مدى مرونة وواقعية الهيكل التنظيمي الذي يشكّل بالنسبة لها العصب الحقيقي للتطبيق، لكن أن يكون وفقاً للأهواءِ والأمزجةِ فذلك عينُ التحييد والتبديد والإهدار..!!

لهذا لا يمكنُ ضمان نجاح الاستراتيجية الوطنية العليا إن وضعت رهن أيادي غير خبيرة، تعوزها الخبرة، وتفتقدُ إلى القدرة، فتصبحُ الاستراتيجة رهينةُ الأدراجِ، أو متنقلةً بين مستشارٍ وخبيرٍ، ومديرٍ ووزير..!. البشرُ يتفاوتون في القدرات والملكات فكل مسخرٌ لما خُلق له كما جاء في الحديث الشريف، لهذا لا يمكن تحميل إنسانٍ ما لا يمتلكُ من الطاقات من أجل القيام بعملٍ من الأعمال ليس جديراً به، بل ولا يملكُ أدنى بديهيات الأسس فيه. يقول مارك زوكربيرج مؤسس الفيسبوك: "بعض الناس مدراء حقيقيون يستطيعون إدارة منظمات كبيرة، وأناس

آخرون ذوي طبيعة تحليلية يركزون على الاستراتيجيات. ذانكما نوعان لا يتوفران عادة في نفس الشخص، لهذا أجدُ نفسي أكثر في النوع الأخير".

هذا الأمر يقودُنا إلى المصدر الرئيس الذي يشكّل منبع الاستراتيجية ألا وهو الإدارة الاستراتيجية التي يعرّفها William Glueck بأنها:"سلسلة من القرارات والأفعال التي تقود إلى تطوير استراتيجية أو استراتيجيات فعالة لتحقيق أهداف المنظمة"، ويأتي التخطيط الإستراتيجي كفرعٍ في جذع الإدارة الاستراتيجية، إذ يقول عنه د. سعد غالب ياسين في كتابه"الإدارة الاستراتيجية":"التخطيط الاستراتيجي هو عنصر من عناصر الإدارة الاستراتيجية وليس الإدارة الاستراتيجية بعينها لان الإدارة الاستراتيجية تعني أيضاً إدارة التغيير التنظيمي وإدارة الثقافة التنظيمية وإدارة الموارد وإدارة البيئة في نفس الوقت، فالإدارة الاستراتيجية تهتم بالحاضر والمستقبل في آن معا، في حين أن التخطيط الاستراتيجي هو عملية تنبؤ لفترة طويلة الأجل وتوقع ما سيحدث وتخصيص الموارد".

ثم إن الاستراتيجية لا تقتصر على التخطيط الصائبِ، والقادة المحنَّكون فحسب، بل هي بحاجة إلى المتابعة والمراقبة المستمرة التي يجبُ أن تقوم بها جهة مستقلة، تناطُ عليها مسؤولية القيام بهذا الواجب الدقيق.

إن الازدواجية التي تحدث بين الوزارات والهيئات والمؤسسات سببها عدم التنسيق في السياسات التي يفترض أن تخدمَ مصلحة وطنية مشتركة، لهذا فإن غياب التنسيق بين هذه الجهات أوجد الازدواجية في الاشتراطات والإجراءات لإنجاز الأعمال، وإقامة الأنشطة، مما تسبب في تأخير حركة المصالح، وإبطاء عجلات التنمية. وليس من شك في ضرورة وجود التنسيق، والمراقبة الدقيقة، والتقييم المستمر لأداء المؤسسات بل ووضع الأهداف لكي تقوم كل جهة بواجبها في الإسهام لتنفيذ الاستراتيجية العامة. يقول عبدالرحمن تيشوري عن أبرز التجارب

الدولية في الترتيبات المؤسسية لإصلاح أجهزة القطاع العام:"في عام ١٩٩٠م تبنَّت كل من كندا ونيوزيلندا وأستراليا وبريطانيا إصلاحاً إدارياً ركز على مفهوم الإدارة لتحقيق النتائج. وكان هدف مشروع الإصلاح زيادة الكفاءة والفاعلية في الأداء والإنتاجية في الأجهزة العامة، وكذلك تعزيز مبدأ المساءلة أو المحاسبة الإدارية. وكان مدخل المشروع هو الإصلاح الشامل بحيث يتم إعطاء صلاحيات واسعة لرؤساء الأجهزة التنفيذية كتلك التي تعطى لرؤساء الأجهزة في القطاع الخاص، وأن تتم محاسبتهم على النتائج".

لقد بات من الواضح أهمية أن تسير الأوطان وفق منهجية استراتيجية مرسومة، محدّدة الملامح، تستوعب كافة الرؤى التي تحقق لها السيادة، والخصوصية، والتطور؛ استراتيجية تتسم بالمرونة مع متغيرات العصر، ومقتضيات المراحل المختلفة، وفي سبيل ذلك فإن الخبراء الاستراتيجيين لا يُغنون الأوطان بتحاليلهم وفكرهم الاستراتيجي وإنّما يحتاجُ إلى تنفيذ ذلك كفاءات تتمتع بالقدرات الملائمة، والسمات القيادية التي تمكّنهم من تحويل الاستراتجيات من الورق إلى الواقع المعاش.

أوجز القول بأننا لكي نلمس نجاحات الاستراتيجية المحكمة فإننا سنكون بحاجة دائمة إلى ثلاثة عناصر أساسية: الفكر البنّاء للتخطيط الاستراتيجي، والقيادة الكفوءة، والأجهزة القائمة على التنسيق والمراقبة والمحاسبة والمراجعة والتقييم.

الإستماعُ والإنصات: أعظم قوى التنمية البشرية

ما ولّي الاستماع والإنصات من أهمية إلاّ وآتى نتائج محمودة، لأنه طريقُ التنفيذ السليم، والتطبيق الواقعي، وما أُعرضَ عنهما إلا كانت النتائج وخيمة

بعد أن استخدم مواطن سعودي خدمة مترو الأنفاقِ في إمارةِ دبي وضعَ مقترحاً بأهمية وضع ساعةٍ توضّح الوقتَ بين محطّةٍ وأُخرى ليسهُل على الراكبين معرفة الوقت المتبقي أمامهم. ألقى مقترحهُ في صندوق الاقتراحات ومضى وقد أدّى ما شعرَ بأنّه واجبٌ عليه. لكن الأمرَ لم ينتهِ عند هذا الفعلِ إذ لم يمضِ شهران حتى ورده خبرٌ – وقد نسي موضوع الاقتراح – بأن مقترحه قد وضعَ موضع التنفيذ وأنّه مدعوٌّ لحفل تدشين الخدمة التي اقترحها..!!

هذا مجرّدُ مثلٍ قد يكونُ له من الحظِّ ما لم يكن لغيرهِ من المقترحاتِ أو الشكاوى ولكنّ العبرةَ هنا في أن هناكَ من يلتقط القصاصات العفوية المكتوبة على عُجالةٍ ويوليها نصيباً من الاهتمامِ والعناية وهذا أمرٌ إيجابي في حدِّ ذاته.

ليست الإشكالية في وضعِ صناديق الشكاوى والمقترحات على أبوابِ الوزارات، فكم تنتشرُ صناديق الشكاوي والمقترحات، لكن لا يُعلم مصير ما يتناثر في جوفها من مقترحات ذات نفع وجدوى من أجل تحسين الخدمةِ وتقوية العلاقة مع الطرف الآخر: المراجع أوالمستهلك.

إن إشكالية بعض المؤسسات حكومية أو خاصّة هي أنها لا تستمعُ لما يقوله الطرف الذي يتلقّى الخدمة، فإن هي استمعت لا تنصت وإن أنصتت لا تفعل شيئاً..! وفي المقابل تفرض ما تراه هي من وجهة نظرها أجدر وأنسب..! في حين فإن صناديق الاقتراحات والشكاوي تشكّل مورداً ثميناً للمعلومة التي تأتي مجاناً دون مقابل ودون وسيط من متلقّي الخدمة ذاته. ولا شكّ بأن عدم الإصغاء للطرف الآخر

الذي تقدّمُ إليه الخدمة يعدُّ مثلبةً في الإدارةِ، ونقصاً في إدراك ما يتوجّب الأخذ به ولهذا فلا غرابةَ أن تحصل من النتائج غير المحمودة إزاء عدم الإنصات والاستماع. يحكي أحد الإيطاليين ويُدعى Ernesto Sirolli في حديثه إلى TED قائلاً: "قررنا نحن الإيطاليين أن نعلّم أهل زامبيا كيفية إنتاج المحاصيل الزراعية، وصلنا هناك مُحمَّلين ببذور إيطالية إلى جنوب زامبيا، إلى ذلك الوادي الرائع المؤدي إلى نهر زامبيزي، وعلّمنا السكان المحليين كيفية زراعة الطماطم الإيطالية والكوسة وغيرها، وبالطبع لم يكن للسكان المحليين أدنى اهتمام بذلك لذلك وجب علينا أن ندفع لهم أجوراً حتى يأتوا، ويعملوا، وفعلاً كانوا يأتون. وكنّا نستغرب لأمر السكان المحليين، الذين لا يزرعون في مثل هذا الوادي الخصب. لكن بدل أن نسألهم عن السبب الكامن وراء ذلك، قلنا لهم ببساطة "اشكروا الله على مجيئنا في الوقت المناسب تماماً لإنقاذ الشعب الزامبي من الموت جوعاً"، وبالطبع نمت محاصيل الطماطم، وكان الأمر مذهلاً حيث كنا نقول للزامبيين: "أنظروا ما أسهل الفلاحة !". فلمَّا نضجت الطماطم واحمرّ لونها خرج من النهر قرابة مئتي فرس بحر، دون سابق إنذار، والتهمت كل شئ..! فقلنا للزامبيين، "يا إلهي، أفراس النهر!" حينها أجاب الزامبيون، "نعم، ولهذا السبب لايوجد زراعة في هذه المنطقة." قلنا لهم: ولكن لما لم تخبرونا من قبل؟" فقالوا: لأنكم لم تسألوننا عن ذلك."

لهذا استخلص درسه من هذا الموقف وهو الاستماعُ والإصغاءُ للآخرين وليس الفرضُ والإملاءُ عليهم فيما هو أفضلُ لهم..! محذراً من الاجتماعات العامة التي تهدفُ إلى الاستماع إلى آراء الآخرين لسببٍ وجيهٍ في رأيه وهو أن "أذكى الأشخاص في مجتمعك لا تعرفهم، لأنهم لا يحضرون اجتماعاتك العامة"..!

إن الكاتبَ الأمينَ ليكتب دون كللٍ أو ملل ولا يتوقف حتى حين تأتيه الرسائل: "لا حياة لمن تنادي" وما على شاكلتها، لأنّه يؤمنُ بأن أصعبَ المهام تغيير العقول،

ليس بتقديم مفاهيم ومباديء جديدة ذات إيجابية فاعلة وإنّما بمحق المسلّمات القديمة وهدمها من أجل إعادة البناء..! فالنبي عليه أفضل الصلاة والسلام حين أرادَ تغيير اسم رجلٍ اسمه "حزَن" وهو الصعبُ الوعرُ، إلى "سهل" ردّ عليه: لن أغيّر اسماً سمّانيه أبي..!!

قلتُ لأحد المسؤولين المتقاعدين: إنّك تكادُ أن تكون الوحيد الذي تواصلتَ معي أثناء خدمتك بعد أن قرأتَ مقالةً لي عن حوادث المرور قبل عقدٍ من الزمان، فطلبت مني دراسةً معمّقة لتخفيف الحوادث، وكان ذلك ثم استمر التعاون إلى أعمالٍ تثقيفية، وتوعوية لهذه القضيّة..!

وذات مرّةٍ قال لي وزيرٌ سابق: لقد استفدتُ من أحد مقالاتك التي تدعو فيها إلى لقاءِ المسؤول الأوّل بأصغر الموظفين فخصّصتُ كل ثلاثاءٍ لألتقي بموظف صغيرٍ من دوائرَ إقليمية متفرّقة..!

قد تُمتلأُ الصحفُ بالأفكار، وقد توفّرُ صناديق الاقتراحات على أبوابِ كل مؤسسة، وتفتحُ كراسات الملاحظات في كلّ شركة، بل وتُنشأُ دوائرَ للمراجعينَ في كل وزارة، ولكن السؤال: هل من يقرأ؟ هل من يستدعِ ويستمع وينصت؟ بل وهل من يطبّق؟ أم أنها مجرّدَ "تنفيسات"..! لقد قرأتُ ملاحظاتٍ في كراسات وضعتها شركات اتصالاتٍ وفيها الكثيرُ من الملاحظات القيّمة.. ولكن ما الذي يفعلُ بهذه الأفكار القيّمة، والملاحظات الثمينة بعد امتلاءِ الكراسة..؟! (كأنّما اسمعُ جوابَ القاريء..!)

إن الإشكالية المزمنة التي لا تريدُ الكثير من المؤسسات تغييرها تقع في نظرتها السقيمة في أن الأجنبي هو من يحملُ العصا السحرية للمشكلات التي تواجهها لهذا فإنها تهدرُ الأموال الطائلة للخبير الأجنبي الذي يأتِ بحلولٍ جاهزةٍ يريدُ

تطبيقها دون اعتبارٍ لخصوصيةِ المجتمع، وأسلوب معيشته، وعاداته وتقاليده..! لهذا حين سُأل خبيرٌ وطني: ماذا لو لم تلاقِ أفكاركَ قبولاً من قبل المؤسسات المحليّة: قال أخلع الدشداشة وألبسُ البدلة الأجنبية..!.

أمّا حينَما تسعى أيّة مؤسسة محلية إلى استشارة فإنها تولّي وجهها شطر الغربِ لأنه يمتلكُ من الخبرةِ ما لا يمتلكه أهلُ البلدِ أو حتى أهلُ الشرق..! في إحدى الدول الخليجية قلتُ لـ"خبيرٍ" بريطاني مكلّفٌ بمشروع ثقافي: إن عليكَ قبل أن تقدّم أي مقترحٍ أن تفهم ثقافة المجتمع فهماً عميقاً..!

وإذا ما أرادت إحدى الوزارات أو الهيئات إقامة ندوة أو مؤتمر حولَ مواضيع تتعلّق بالمجتمع فقلّما يشاركُ في هذه الندوات أو المؤتمرات من أهل البلدِ وهم الأخبر به، والأعلم..! ولقد رأيتُ في بعض الندوات من لا يعرف بديهيّاتٍ وأبجدياتٍ عن ثقافة البلدِ وقد جاءَ ليقدم الحلول السحرية..!

وإذا ما أرادت مؤسسة أن تعيدَ تغيير هيكلتها التنظيمية والإدارية فإن "الخبيرَ الأجنبي" على الأبواب، أمّا الخبير المحلّي -في نظرها- فهو لا يزالُ غير قادرٍ على صياغة الأفكارِ الجديرة بالاعتبار..! أحدُ هؤلاءِ الخبراءِ الأجانب "قرز وهاس" ثم ولّى مُدْبراً ولم يعقّب..! لكنه قبض حقوقه المالية غير منقوصة تاركاً وراءه دماراً هائلاً يحتاجُ إلى إعادةِ "إعمار"..!

وإذا ما أرادت جهة ما أن تنجزَ عملاً فإنّها تعرفُ أين تتجه، بل هي على استعداد أن تدفعَ المبالغ الباهظة لعملٍ هزيلٍ في النهاية .. حتى صار البعضُ يتعاقدُ بالباطنِ مع منتجين محليين ليظهر العمل على أنّه صنيعةٌ خارجية..!!

ليس عيباً الاستماع والإنصات إلى الأجنبي بل هي ميّزة عظيمة إن كان هذا الآخر سيقدمُ ما هو أفضل ولكن ذلك لا يمكن أن يكون صحيحاً حينما يوجدُ في الوطن من يستحق الاستماع والإنصات له قبل غيره ..!

إن المسؤول الذي يتحدّثُ أكثر مما يستمع لن يضيفَ إلى فكرهِ شيئاً لا يعلمه..! ذات مرّة اتصلَ بي مسؤول لطلبِ المشورة فإذا به هو المتحدث وأنا المستمع..!

على غرار ذلك فإن المؤسسات (أكانت وزارات أو هيئات أو شركات) لن تتطوّر ولن تستمر ما لم تُلقِ اهتماماً للاستماع والإنصات للأطراف المستفيدةِ من خدماتها، فجلسات الشورى هي للاستماعِ والإنصات من قبل المسؤولين أكثر مما هي للجدل..! يقول ستيفن كوفي:" أغلبَ الناس لا تستمع لتفهم، بل تستمع لترد"..!

أما تحصّنُ أيّة وزارة أو هيئة أو مؤسسة بالمفاهيم التي تعتقدها في نفسها ببلوغ مراتب الجودة العالية، والخدمة الممتازة فذلك دليلٌ على الرضا النفسي الذي تكون نتائجه محطِّمة ..! لهذا يسعى بعض المسؤولين "الحكيمين" إلى "بيوت خبرة" لتقييم السياسة الداخلية للمؤسسة أكانت وزارة أو غيرها من أجل التقويم والتوجّه الصحيح.

خلاصة القول: إن الاستماع والإنصات طريقةٌ عظيمة للإصلاح، لا يمكن الاستغناء عنها من قِبل حكومةٍ أو مجتمع أو أفراد، فأعظم ما يقع من أخطاء سببه عدم الاستماع والإنصات للآخر، وأكثر القرارات هزالة هي التي تُملي على الآخر فعله دون قناعة. تقول هيلين كيلر:"هناك من يسمع ولا ينصت، ينظر ولا يرى، يشعر ولا يحس، فعلمت أن العمى عمى القلب وليس البصر".

ما ولِّي الاستماع والإنصات من أهمية إلاّ وآتى نتائج محمودة، لأنه طريقُ التنفيذ السليم، والتطبيق الواقعي، وما أُعرضَ عنهما إلا كانت النتائج وخيمة على أن الاستماع والإنصات لأهل الدارِ هو أقربُ وأجدى نفعاً قبل الآخرين. ولأجلِ ذلك فإن التنشئة والتعليم يجب أن يضعا الاستماع والإنصات موضع التركيزِ منذ الصغر، فمن نشأ عليهما حازَ الحكمة، ومن أدبرَ عنهما فقَدَ أهم عاملين لتطوير الذات، وتنمية الإدراك.

التعقيد والفساد

«قال لي أحد المواطنين ذات يوم: كل مرّةٍ تصدرون فيها نظاماً جديداً تنشأ رشوة جديدة»..!!

د. غازي القصيبي

"حياة في الإدارة"

ناديتُ صاحب المطعم الذي نزلَ على التوِّ من سيارته، فلم يلتفت إلينا، حيث أسرعَ إلى سيارةٍ تحملُ لوحةً حكوميةً ليسلّم على صاحبها و(يخدمه) وكأني أرى قلبه وقد تسارع في وجيبه، فعرفتُ سرَّ تورّد وجههِ الذي انتابهُ القلق والخوفُ معاً..!! بعدها جاءَ إلينا مرحّباً وقد انبسطَ وجههُ، وهدأت نفسه، وبدا وكأنّه ألقى حِملاً ثقيلاً كان على كاهله منذ قليل. سألتُه من ذلك الرجل؟! أجابني إنه مديرٌ في إحدى المصالح الحكومية..! ثم أردفَ الرجلُ التركي بلكنة عربية بعضها غير سليم: لازم «نترعاهم» أي نهتم بأمرهم «الدنيا ماشية هيك»..!!

أعرف أن الرّجل قد أُغلقَ مطعمه لمدّةٍ ليست بالقصيرة، لهذا ففي استنتاجي أن الرجل قد ضاعف قدراتهُ، وطوّر ملكاته من أجلِ كسب العلاقات أكثر منذ ذي قبل لكي يضمن عدم حدوث مثل تلك المصيبة عليه، الأمر الذي جعله يبدي اهتماماً ملحوظاً بكل صاحبِ علاقة بمصلحةٍ حكومية ترتبطُ بقريب أو بعيدٍ بنشاطه..!

ودون مواربةٍ في الطرح أقول: إن التعقيد ينتج الفساد بأنواعه..!! فكلما زاد العمل الروتين، وتعقّدت الإجراءات، تتعطّل المصالح، فينتجُ عن ذلك الابتزاز الذي يولّدُ طرقاً ملتويةً لقضاء المصالح لها أثمانها الخفيّة مادياً وأخلاقياً..! يقول صاحب الوزارات الراحل د. غازي القصيبي في كتابه»حياتي في الإدارة»: «قال لي أحد المواطنين ذات يوم: كل مرّةٍ تصدرون فيها نظاماً جديداً تنشأ رشوة جديدة»..!!

التعقيد الذي نقصدهُ هو في الإجراءات التي ليس من ورائها طائل، لو تفكّر فيها المرءُ الحصيف، وأعملَ فيها فكره وجهده لخرجَ منها بموجزٍ غير مخلٍّ، واختصارٍ غير ممل..! قال لي أحد المسؤولين أُوكلت إليه مسؤولية لجنة لتوحيد الإجراءات واختزالها من أجل البدءِ بمشروعٍ معيّن: عندما أَحضرت كل جهةٍ ملفَّاتها ووضعتها أمامي وجدتني غارقاً بينها لا أرى من يجلسُ أمامي في الطاولة..!! ملفاتٌ مكتنزةٌ بالطلبات والاستمارات واللوائح والقوانين والتشريعات التي ليس لها نهاية..!! يقول: طلبت أن تجتمع اللجنة بعد أسبوعين وخلالهما قرأتُ كل تلك الملفات ووجدتها متضاربةً، ومزودوجة فيما بينها، فكلّها يطلبُ الطلبات نفسها، وكلّها ينشد الضالة ذاتها..!! وأخيراً تم اختزال كل تلك الأكوام من الملفات إلى استمارة واحدة.. واحدة فقط أدّت الغرض، ووفّت بالمراد..!

هذا مُخرجٌ طبيعي، وناتجٌ فطري لأن التعقيد في المصالحِ إنما أحد مسبباته الازدواجية التي جعلت كل جهةٍ تعملُ بمنأى عن الأُخرى حتى أصبحت الجهات الخدمية كالجزر المتفرقة الأوصال..! وهذا ما أدى بدوره إلى إهدار الأموال والجهود

والزمن والإمكانيات وهي جميعها ثروات وطنية لا تقدّر بثمن. كما أن تقرير التنافسية يعدُّ دليلاً على التعقيد في تخليص المعاملات، واستخراج التصاريح، وبقية الإجراءات التي ينظر إليها المستثمر بعين الحرص والدقة..! يقول إيجور لوكسيك Igor Luksic رئيس وزراء الجبل الأسود سابقاً: "إننا مصممون على تحسين البيئة الاقتصادية بجذب المستثمرين عن طريق التخلص من الروتين"

هنا يتبيّن وجهٌ من وجوه الإشكالية وهو ما يتعلق بالجهة المسؤولة عن تسهيل الإجراءات، والتنسيق بين الجهات، وطرح المشاريع التي من شأنها تيسير العمل وفق قاعدة "لا ضرر ولا ضرار"؛ فإن تصدّت جهة ما لهذه المهمات – وهو أمرٌ من الأهمية بمكان– فإنها لابد وأن تقوم على أُسس أهمُّها: اتصالها المباشر بصاحب القرار التنفيذي الأول، وقيامها على كوادر يُعرفُ عنها عداؤها للبيروقراطية – بحسب المفهوم المتداول–، وعملها الدؤوب، والنشط لتطبيق خطةٍ استراتيجية ذات برنامج زمني محدد. هذه الأُسس الثلاثة: الصلاحيات التنفيذية، الكفاءات الفاعلة، الاستراتيجية الواضحة عملياً وزمنياً ستضمنُ انخفاض معدل التعقيد إلى مستويات دنيا، مما سيكون له أثره المحفّز للاقتصاد الوطني. في استراليا أوصت الحكومة الاسترالية حكومات الكومنولث بإنشاء وحدة لتخفيض الإجراءات الروتينية في كل مقاطعة، وكان لهذه الوحدة أثرٌ فاعل في القضاء على البيروقراطية المبالغة، والحد من التعقيد في الإجراءات، وتخفيض التكاليف. كما أن هذه الوحدات أو الدوائر تقوم بالتنسيق والتعاون فيما بينها.

إن محاربة الفساد لا يعني في مجملهِ محاربة أصحاب الضمائر الفاسدة، والأيادي الخفيّة، وإنّما أيضاً إصلاح نظام العمل القائم، فأيّ تعقيدٍ في منظومة العمل يعني وجود فرص ناشئة للفساد..! وأي خللٍ في آلية العمل، وفي قوانينه، لا يحلُّ في الغالب بتغيير المسؤولين وإنّما بإصلاحِ العطل، ومعالجة الخلل. الإشكالية تحدثُ

حين يتم كشف الفاسدين، وتقديمهم للعدالة، وإبقاء نظام العمل على علاّته، وثغراته قائماً كما هو ..! وهكذا تتكرّر الواقعة وكأنها حلقةٌ من الصورِ تدور دون تغيّر ..!

لقد أنشأ التعقيد ثقافة اجتماعية غير صحيّة، أساسها التزلّف إلى أصحاب القرار، والتقرّب والتودد إليهم، وفسادُ النفوس، وإرشاءُ الفاسدين، ففي أحد المجالس وبعد أن صافح أحدهم الحضور اقترب منا متحيراً فهذا يريده أن يجلس إلى جانبه وذاك يريده، فوجّه إليه أحدهم نصيحة (ذهبية) قائلاً: اجلس إلى جانب من ترى مصلحتك عنده..!!. فإذا استشرى التعقيد وضربَ بجذوره في أعماق الجسد الاجتماعي لم يسهل اقتلاعه إلاّ بمنهجية صارمة، ومتابعة حثيثة. يقول أحد وزراء التنمية العرب:" «كيف أضع للمشكلة حلولاً سريعة، الفساد موجود وأسبابه معروفة، منها التعقيد في الإجراءات، ما يعطي الموظفين ضعاف النفوس الفرصة لابتزاز المواطنين والمطالبة بالرشوة».

يقول أحد الراغبين في ممارسة نشاط تجاري: ما إن أرسلتُ رسالة إلى إدارة منطقة حرّة في دولة مجاورة حتى جاءني الرد على النحو التالي: سيتم الرد على استفسارك في ظرف ساعتين فإن لم يصلك الرد فيمكنك تحويل الاستفسار مباشرة إلى المدير»، هنا تكمنُ أهمية النظام المسهّل للإجراءات الإدارية، وكفاءة القائمين على إدارته.

وما لم يتم علاج التعقيد في المصالح بتنقية أنظمة العمل وحلحلة المعوّقات، وصرامة المراقبة، وتشديد العقوبة، فلن تنطلق عجلة التنمية في مسارها الصحيح، بل ستمضي ببطء شديد، لأن التعقيد قيد ثقيل لا تستطيع العجلة أن تنطلق وقد طوّقها، وأثقل سيرها..! هذا الأمر يحتاجُ إلى: منهج واضح في كيفية التخلص من التعقيد، ومن ثم إرادة للتنفيذ، وقرار حازم للتطبيق، ومتابعةً حثيثة ودقيقة وفق جدول زمني.

تعقيدُ الإجراءات ثقلٌ أسفر عنه بطءٌ في جوانبَ حيويّة في حياتنا، وليس من سبيل سوى إلى تبسيط الإجراءات، والقضاءِ على الروتين المعقّد من أجل تخفيف الأعباء، وتحريك الاقتصاد بصورة تتواكب من رتم العصر، وإيقاع المتغيرات، يقول أموس ألكوتAmos Alcott:" كلما قللت من الروتين كلما نعمت بمزيد من الحياة".

الإصلاح الإداري: إماطة الأذى عن الطريق

لقد فرضَ التغيير نفسه على كل شيءٍ سواءً أرادَ ذلك أم لم يُردْ لأنه سنّةُ الحياةِ ومن اعتقدَ بغيرِ ذلك فهو لا يعرفُ الحياةَ، ولم يعتنق حكمتها، بل هو في متاهةِ التغافل يتخبط دون أن يمسك خيوط النور..!

دخل المديرُ الذي يرأسُ فريق التفتيش من أجلِ إجازةِ أحد المشاريع، وتوجّه مباشرةً لمكتبٍ زجاجي قائلاً: إن الشمسَ ستجلدُ ظهرَ الموظف الذي سيجلس في هذا الكرسي..! ردّ عليه صاحبُ المشروع: من أين تشرقُ الشمس؟ أجابه مستدركاً: أقصدُ وقت الغروب..! ردّ عليه: هل تودّ أن تنتظر إلى الغروب لتشهد إن كانت الشمسُ ستؤذي الموظف، علّق رئيس فريق التفتيش متلعثماً: أقصدُ في وقت الصيف..! ردّ عليه: وماذا يفعل المكيّف هذا؟! .. نظر المدير إلى جهاز التكييف ومضى ..!! أدركَ صاحب المشروع أن حلمهُ قد تبخّر، وأن من سيجلدُ ظهر الموظف ليس الشمسِ وإنما التعقيدات التي لا تنتهي..!!

هذا النمط من العقول منتشرٌ، بل ومتجذرٌ في القطاع الحكومي، لا يريدُ التغيير، ولا التيسير، ويأبى النظر في الأفق الشاسع، باحثاً عن إعاقةِ المشاريع أكثر من تسهيلِ إجراءاتها وبهذه النوعيات فإن الإصلاح الإداري لابد وأن يكون متجذراً، عميقاً وشاملاً..

لقد فرضَ التغيير نفسه على كل شيءٍ سواءً أرادَ ذلك أم لم يُردْ لأنه سنّةُ الحياةِ ومن اعتقدَ بغيرِ ذلك فهو لا يعرفُ الحياةَ، ولم يعتنق حكمتها، بل هو في متاهةِ التغافل يتخبط دون أن يمسك خيوط النور..! يقول الفيلسوف اليوناني هرقليطس: «لا شيء يستمر سوى التغيير».

وحينما يصبحُ الجهاز الإداري «مترهلاً» على حدِّ وصفِ أحد الوزراءِ المؤثرين الذين يملكون وزناً في الحكومةِ فإن ذلك يدلُّ على أن القضيّة قد تجاوزت مرحلة إغضاءِ النظر عما يكتنفُ هذا الجهازِ من بطيءٍ في الحركةِ، وازدواجيةٍ في الأنشطة..!! يقول الدكتور مصطفى محمود: » الاعتراف بالحقيقه هو الأمل في اصلاح المسار» وما من أن كلِ جهازٍ إداري لا يتعرّض للإصلاح من أجل تصويبه لخدمة الأهداف الوطنية التي أُنشأ لأجله سيصابُ ليس بالترهُّل وحسب بل وبالعطبِ والعطل أيضا..! يقول أحد أعضاء مجلس الشورى متسائلاً: «لماذا يوجدُ لدينا (٦٠) وزارة وهيئة في دولة عدد سكانها (٤) ملايين ونصف؟!».

هذا الحديثُ عن الإصلاح لم يأتِ في ظلِّ أزمةٍ بل هو مطلبٌ مستمرٌ لأن المؤسسات الحكومية خاصّة تعاني من إشكاليات في القوانين، وكفاءات الأفراد، والقيادات، وتصريف الموارد، وإدارة المشاريع، والرقابة، والمساءلة وغيرها ..! ومع ذلك فإن الإشكالية الكبرى التي ظهرت جليّةً هي عدم اتخاذ الخطوات العملية لتطبيق الاستراتيجية الوطنية في البحثِ عن بدائل اقتصادية أُخرى.

لقد اتخذت إجراءات ترشيد الإنفاق في كثيرٍ من القطاعات وفي نظري فإن ما اتخذ إنما هو إصلاح لترشيد الإنفاق كان يفترضُ أن يتم منذ أمدٍ بعيد، لأن مسؤولية الحكومة ليست ضمان الصرفِ على معيشة شعبٍ حاضر، وإنّما ضمان

الموارد لأجيال المستقبل أيضاً، ولهذا يتعيّن أن تكون كل الإجراءات والأنشطة موجهة لتعزيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المتنوعة.

أمّا أن نقف في ظل أزمةٍ سببها تردّي سعر النفط لنربط به معاشُ أمّة، ونعترف تلميحاً بأن الخطط السابقة لم تتوجه نحو تنويع الدخل، وأن تنويع الاستثمار الحقيقي هو القادم، فتلك إشكالية تخطيطية أبعد من إدارة الأزمات لأنها إشكالية استراتيجية تتعلق بمصيرِ وطن..!

لهذا فإن ما يجب أن يتحقق لا يحصر في تحقيق «الاستثمار الحقيقي» بل في الشروع بـ «الإصلاح الإداري الحقيقي» لأن الإدارة -كما قلتُ في حديث سابق هي أساس بناء الأوطان، وصناعة الإنسان. الإصلاحُ الإداري لم يعد مطلباً ولا خياراً بل أصبح أمراً لا حياد عنه للتغيير نحو الأفضل وفي هذا يقول الإمام محمد عبده: » الفساد يهبط من أعلى إلى أدنى، والإصلاح يصعد من أدنى إلى أعلى».

إنه لم يعد بالأمرِ الخافي أن الوزارات والهيئات الحكومية تعاني من ازدواجيةٍ في الأنشطةِ، وضعف في التنسيقِ، وضبابية في الأهداف المراد تحقيقها، حتى أن عدداً لا يكاد يذكر من الوزارات هي التي تملكُ الرسالة المؤسسية، وإن امتلكتها فهي غير فاعلة أو غير مفعّلة على الصعيد الفكري والمهني والاستراتيجي..! ويكمن دور الإصلاح الإداري في هذا المحور في تقليص عدد هذه المؤسسات التي أسهمت في تضخّم الجهاز الإداري، لزيادة الفاعلية العملية، وسلاسة الترابط والتنسيق في علاقاتها البينية.

يذكر عبد الرحمن تيشوري في بحثه حول تجربة اليابان والصين في تحسين الأداء وإصلاح الإدارة[١٥] أن أهم ملامح الإصلاح الإداري في اليابان تمثّل أولاً: في ملائمة برامج الإصلاح للمتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية، ثانياً: شمولية

(١٢) http://www.slideshare.net/alrahmanabd/ss-12138665

وتكامل الإصلاح، ثالثاً: تحقيق المزيد من الكفاءة والتبسيط في الإجراءات الإدارية، رابعاً: تقديم خدمات ذات جودة عالية للجمهور، خامساً: خلق إدارة عامة تتسم بالبساطة وتستجيب لمتطلبات العصر، سادساً: الوصول إلى إدارة تسمح للأفراد بأن يتصرفوا بناءً على مبادراتهم الذاتية. أما عن تجربة الإصلاح الإداري الصين فأهم ركائزها أولاً: إصلاح النظام الإداري الحكومي بدأً من القمة باتجاه قاعدة الهرم الإداري حيث تم تحديد حصص للوظائف القيادية مع توصيفها من حيث المعارف والمهارات والسن، ثانياً: العمل على تخفيض العدد الإجمالي للوزارات والأجهزة الإدارية العليا والاستغناء عن حوالي ٤٠٪ من إجمالي الموظفين العموميين، ثالثاً: تشكيل هياكل إدارية رشيدة تتمتع بالمرونة والكفاءة وتبتعد عن التعقيدات البيروقراطية وزيادة حيوية الجهاز الإداري العام وخلق علاقة متناغمة بين الجهاز الإداري والمشروعات والمؤسسات والتنظيمات الاجتماعية من جهة وإعادة تعريف العلاقة بين أجهزة الحكومة المركزية والمحليات من جهة ثانية، رابعاً: الفصل بين وظائف الأجهزة الحكومية ووظائف المشروعات الاقتصادية للوصول إلى بيئة داعمة خاصة، خامسا:.إجراء تحوّلات واسعة في وظائف الحكومة بحيث تكتفي بالتخطيط التأشيري وعلى أن تترك لإدارات المشروعات العامة والأجهزة المحلية مسؤولية التخطيط والتنفيذ والمتابعة شريطة أن تهتم الإدارات الحكومية المركزية بنتائج الأداء العامة وبمواضيع الرقابة عن بعد والمساءلة الإدارية وتنفيذ السياسات وتوفير الخدمات وغير ذلك.

إن أبرز ما نستلهمه من هذه الإصلاحات هو شمولية الإصلاح بحيث لا يقتصرُ على جانبٍ دون آخر فمن شأن ذلك أن يعوق التنمية لأنّها كلٌّ لا يتجزأ، فكل عضوٍ فيها إن أصابه العطلُ، أوالخلل تضرر بقية الجسد..! كذلك مرونة الجهاز الحكومي وملائمته للمتغيرات الداخلية الخارجية فضلاً عن استجابته لمتطلبات العصر حيث أن الثبات على قوانينَ معينة، وتطبيق نظم لا تتوائم مع التعاملات العصرية،

والاستمرار بعقليات لا تساعد على التغيير يعطّل حركة الإصلاح الإداري ويعيق أي حداثةٍ في عمل الحكومة، أضف إلى ذلك التخلص من التعقيدات البيروقراطية وتبسيط الإجراءات لتقديم خدمات ذات جودة عالية، وتخفيف الكادر الوظيفي الذي يسبب الترهّل في الجهاز الحكومي من أجل توجيه الطاقات البشرية إلى مساقات إنتاجية أفضل وعدم زيادة العبء على الحكومة. كما أن هذه الإصلاحات تتضمن أمراً مهماً وهو فصل المشاريع ذات الصبغة الإقتصادية والغاية الإستثمارية عن الوزارات الحكومية التي يقتصرُ دورها على الرقابة والمساءلة الإدارية وأعتقد أن هذا الأمر مهم للغاية في عملية الإصلاح الإداري مضيفاً على أهمية أن تقوم أجهزة أُخرى لها وظيفة الرقابة والضبط بالإشراف على ذلك كجهةٍ ثالثة محايدة من أجل متابعة الصرف والإنفاق والأداء والنتائج بإستقلالية وشفافية تامة.

إن الحكومة هي الأداة المكينة في تقدّم وتطور ونماء أي وطن، ولهذا فإن تمتّعها بالكفاءات الملائمة هو أمرٌ لا جدال فيه. الكفاءات المخلصة والخليقة هي التي بمقدورها قيادة الوطن نحو الازدهار والنماء، لأن رأس المال البشري الكفوء هو أعظم ما تزخرُ به الأوطان، فإن هي مكّنتهُ من إدارةِ مواردها الأُخرى أبدع، وإن هي أقصتهُ وهمّشته تعطلت سياستها التنموية فضلاً عن كل سياسةٍ أُخرى..!. لهذا لا بديل من انتقاء الكفاءات البشرية التي تمتلك رؤية كيّسة للمستقبل، وفكراً لامعاً يتخذ من التغيير منهجاً، ومن التناغم مع مستجدات العصر صفةً وجوهرا.

الكفاءة وحدها هي الأداةُ الفصلُ أكانت في التوظيف الذي يتم وفق أداةٍ يتيمة هي الإختبار الإنتقائي الذي لا يكشفُ عن بعد الشخصية ولا كفاءتها، أو الترقيات التي تتم وفق الدفعات وهي سياسة يجب أن تراجع من أجل تحسين الأداء، ورفع الإنتاجية، فضلاً عن أهمية مراجعة سياسة الترقيات للمناصب الوظيفية التي لا تعتمد في أغلبيتها على الكفاءة.

وإذا كنّا نعوّل على القطاع الخاص في أن يكون شريكاً فاعلاً، ومساهماً حقيقاً للتنمية الوطنية فإن إصلاح الجهاز الإداري هو المنطلق لأن القطاع الخاص لا يمكنه أن يعمل في أجواء من التعقيدات الإدارية، والتصعيبات القانونية..! لقد أصبحت الكثير من الدول ترتهن على إنتاجية القطاع الخاص ولهذا قدّمت له التسهيلات من أجل النموّ، ووفرت له المناخات المناسبة للتطور، وأزاحت عنه القيود المفروضة عليه لينمو وينافس.

إن تشكيل فريقٍ –لا أقول لجنة فقد أصبحت هذه اللفظة تثير التعليقات – مكوَّن من التكنوقراط المتخصصين في شؤون مختلفة والمطلعين على التجارب الدولية في الإصلاح، يمزج بين الكوادر الوطنية والأجنبية ذات الخبرة بإمكانه في اعتقادي وضع التوصيات الدقيقة للإصلاح، على أن الأهمية الكبرى تأتي في صانع القرار لتطبيق هذه التوصيات الإصلاحية على أرض الواقع..!

الإصلاحُ الإداري يعتمدُ أولاً وأخيراً على الإرادة الفاعلة للتغيير، حينها لا يقف عائقٌ أمام الإصلاح. أما حين نقصدُ الإصلاح الشامل والجذري فإننا بلا شك نقصدُ أن يبدأ بالتعليم فهو الركن الركين لأيّة نهضة، والحصن الحصين لأيّة تنمية.

التأسيس والجودة: تراتبية ومنهجية البناء

«لا يمكن البناء على أساسٍ ضعيف، لا بد لك لكي تبني بناءً عظيماً على أساسٍ صلب»..

Gordon B. Hinckley

في هذا العام أكملت الأوركسترا السيمفونية السلطانية العمانية ثلاثون عاماً من تأسيسها عام ١٩٨٥، حيث أصبحت واحدةً من أبرز السيمفونيات على مستوى

العالم. هذا المستوى الرفيع لم يكن ليتحقق لولا التأسيس السليم. لقد أصبحَ عمر الرعيل الأول في الأوركسترا لا يقل عن أربعين عاماً وهم من أمهر العازفين الذين يناهزون نظرائهم في العالم لأنهم تأسسوا بمنهجية متدرجة استطاعت أن توصلهم إلى مستوى عالٍ من الجودة الفنية.

أضربُ المثل هنا مستهلاً حديثي عن التأسيس والجودة لأبيّن أن التأسيس هو المفتاحُ الأساسي للوصولِ إلى أقصى مدارج الإبداع والجودة. يقول Gordon B. Hinck-ley :"لا يمكن البناء على أساسٍ ضعيف، لا بد لك لكي تبني بناءً عظيماً على أساسٍ صلب".. لكن ماذا فعلنا في التأسيس والجودة؟! أرى في كثيرٍ من الجوانبِ فقدانَ التأسيس لأن كثيراً من المسؤولين حين يتبوأون في مناصبهم يريدون نتائج فورية، سريعة، لأنهم يسعون إلى بناءِ مجدٍ شخصي أكثر منه وطني، لهذا فالنتائج التي تأتي بعد سنين طويلة وإن كانت تؤسس بالصورة الصحيحة لا تخدمهم في هذا المسعى..!

نبحثُ عن الجودةِ في التعليم لكننا لا نلتفتُ إلى التأسيس.. تأسيس المعايير الصلبة لاختيار المعلّم اختياراً دقيقاً يتضمن الجوانب الفنية والشخصية والعلمية والنفسية وغيرها، أما الدول التي لا نتحدث إلا عن تقديمها رواتبَ مرتفعة للمعلمين فإننا نغفلُ عن تأسيسها السليم للمعلم منذ اختيارها الدقيق جداً عن المعلم الذي يتمتع بالسمات المناسبة ليكون معلّماً ناجحاً..!

كنّا نمتلكُ مدارسَ ومعاهد تجارية، وصناعية، وزراعية ولكنها أُغلقت رغم أن التأسيس السليم يفترض أن يكون لدينا متخصصين ذوي جودة في هذه المجالات، فكيف نلوم القطاع الخاص الذي يشتكي من عدم توفر الكوادر الشابة على الخبرة، وهذه الخبرة لا تأتي إلا عبر التأسيس والتأسيس بدورهِ مفقود..!!

وفي مشروع الزواجِ فإنه لا يُحتفلُ في مجتمعاتنا بالتأسيس، إذ يُقدم الزوجان الشابّان

دون درايةٍ بالزواجِ كمشروعٍ يشكّلُ نواةً للمجتمع، وبذرةً لمستقبل الوطن..! النظرة للزواجِ قاصرة، وضيّقةُ الحدود..! وفي عدّة مناسبات طالبتُ بعمل دورات ما قبل الزواج، ليتعرف المقدمون عليه كمشروعٍ متكاملٍ في جميع أبعاده النفسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية والتربوية والفكرية..!

أمّا في جانب الرياضة فإننا نفتقدُ إلى التأسيس أيضاً، ثم نسألُ عن تدنّي المستويات الفنية للاعبين والمنتخبات..!! في عام ١٩٨٨ طلب الخبير الألماني (هيدرجوت Karl-Heinz Heddergott) الذي عيّنه الاتحاد العماني مدرباً للناشئين أن يمنح الفرصة للتأسيس السليم لأنه كخبيرٍ في هذا المجال كان يمتلك من الخبرات والتأهيل الأكاديمي الذي يمكّنه من تأسيس النشء بطرقٍ سليمة تهدفُ إلى صقل مواهبهم، وطاقتهم وتنمية مهاراته، وتطوير إمكانياتهم باستخدام علم النفس والسلوك وغيرها من العلوم التأسيسية.. لكنه لم يمنح الفرصة..! ها هم اليوم ناشئين أو شباب يلعبون مواسم سنيّة معينة ثم يتسكعون بعدها في الأحياء والشوارع لا يدرون أين يتوجهون لأنه لا توجد دوريات تناسب أعمارهم..!! ناهيك عن عدم وجود الأكاديميات الرياضية أو المدارس المتخصصة لتؤسس جيلاً رياضياً في مجالات مختلفة بمنهجية سليمة، ذات أُسس صلبة..!

في منتصف التسعينات من القرنِ الماضي سألتُ مسؤولاً كبيراً عن قطاع الرياضة: أين هو التأسيس في معسكرات أنفقتم عليها ما يقارب النصف مليون ريال عماني لا تبقي أثراً بعد أن تطوي خيامها من الأرض؟! فلم يجد جواباً سوى أن نتائجها كانت مفيدة..!!

وفي جانب الشورى فإن التأسيس المجتمعي لفكرة الشورى تفتقدُ إلى المعايير الأساسية لهذا وجد الكثيرون من أيّة خلفيات ثقافية، أو مستويات علمية، فرصة للترشّح.. لكن الشورى بصفتها ميداناً للتشريع تحتاجُ إلى عقلياتٍ رشيدة تتوفرُ

فيها الكفاءة والقدرة على تقديم الأفكار والتصورات وفق رؤىً علميةٍ متبصرةٍ بالمستقبل؛ فرصَهُ وتحدياته. ومن هنا فإن التأسيس السليم للعملية الشورية في المجتمع لا يمكنُ الاستغناء عنها وذلك عبر وضع معايير رفيعة للمترشحين تتوسم الكفاءة العلمية، والحنكة العقلية، والاستعداد النفسي، والسمات الشخصية، والقبول الاجتماعي إذ لا يمكنُ رفع سقف الصلاحيات في ظل فقدان الأسس الرفيعة التي تشكّل القاعدة الصلبة للإقدام على الترشّح..!

وإذا نظرنا إلى الإدارة فإننا كذلك نفتقدُ التأسيس الذي يعدُّ اللبنة الأساسية لأي موظفٍ إداري كي ينطلق على قاعدةٍ سليمة البناء، واضحة الأهداف، هذا الأمر مفتقدٌ منذ الإعدادِ التمهيدي للوظائف، حيث لا يفصل الموظف عن الوظيفة إلاّ امتحانٌ تحريري أشبه بامتحان المدارس..!! ثم حين يستلم الوظيفة يفتقدُ إلى التأسيس كذلك إذ يُترك هو وحظه لاكتساب الخبرة العملية، ويستمر الحال على هذا المنوال في الترقي لوظيفةٍ أعم، أو التعيين في منصبٍ أعلى..!!

أمّا ابتعاث الموظفين للدراسة فيحتاجُ إلى وقفة مليّة، فهي من جانبٍ أمرٌ حسن، لكنّه من جانبٍ آخر أمرٌ لا يفي بالغرضِ الوظيفي، إذ الدراسة نظرية في أغلبها إن لم تكن كلّها..! لهذا فإنّه يفتقدُ إلى الجوانب العملية التي تكسبه الخبرات الملائمة لتطوير العمل، كما أن المؤسسات تحتاجُ كذلك إلى مراجعة أهداف التدريب الذي يبدو مضيعة للوقتِ والجهدِ والمال إن لم يكن حلاّ لمشكلات وظيفية، أو كسباً لمهارات مهنية، أو تطويراً لتقنياتٍ عملية..!

الإشكاليات الإدارية لدينا هي بسبب عدم التأسيس السليم لا لمنهجية العمل، ولا للقائم على مسؤولية العمل، ومن هنا نشأت مشكلات عويصة صعب حلّها فيما بعد ..! يقول د. غازي القصيبي رحمه الله في كتابه "حياتي في الإدارة": "لكي تخطط لعمل جهاز ما، يجب أن تكون الصورة الإدارية للجهاز متّضحة في أذهان

المخططين. بعض الإداريين يخطؤون خطأً بيِّناً عندما يبدؤون التخطيط بجهاز لم يستكمل مقوماته التنظيمية".

وانظر إلى التأسيس المفتقد في جوانب دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فكيف يمكنُ أن ترفد المشاريع الناشئة، وتدعم المبادرات الفردية ومؤسسوها يفتقدون إلى التأسيس الحقيقي الذي يوفّر على الدولة المال ويقلّص على المؤسسين الجهد والوقت..؟! إن أيّة مشاريع لا يكتب لها النجاح تعودُ في اعتقادي – أغلبها – لسبب فقدان التأسيس الممنهج للأفراد المؤسسين قبل المشاريع..!

وإذا نظرنا إلى الجانب الديني فكراً وسلوكاً نجدُ أن إشكالية فقدان التأسيس قائمة في بعض جوانبه الحيوية ذات التأثير العميق في ثقافة المجتمع..! أمّا الجهود التي تقتصرُ على إصلاحِ القائم، وتقويم المعوجّ فلن يكون لها من الأثرِ الفعّال ما لم تعمد إلى تأسيس بناءٍ سليم يعهدُ أمرهُ إلى أصحابِ عقولٍ رشيدة، وقلوبٍ فطنة، فيبنى الأساسُ للفكرِ الديني الوسطي المنتج للخطاب الديني المتسامح البعيدِ عن المذهبيات والطائفيات والعنصريات والقائمِ على منهجية معتدلة في الفكر والسلوك.

إن اشكالية فقدان التأسيس المنهجي القائم على وضوح الأهداف والغايات، والخطوات العملية وفق خطة استراتيجية بعيدة المدى تعمُّ الكثيرَ من الجوانب في حياتنا ابتداءً من التأسيس السليم للأسرة ككيان مجتمعي، إلى تأسيس ثقافة الطفل، إلى تأسيس الثقافة القيمة للمجتمع، كما أنها تشملُ جوانب كثيرة من القطاعات التنمية والتي تشكّل ركائز أساسية لبناء الدولة وحياتها وتطورها.

وفي سؤال مطروح بأحد المواقع: أيهما أسهل: التأسيس أم الإصلاح؟ جاءت معظم الإجابات أنَّ التأسيس أسهل –رغم صعوبة البدايات– لكننا المشكلة التي

أوقعنا فيها أنفسنا أننا أدرنا ظهورنا للتأسيس وشغلنا أنفسنا بالإصلاح فكانت النتائج متواضعة لا تكاد تبين، ولازلنا نسأل ما هي المشكلة؟! هي في التأسيس ليس غيره كما تأسسَّ الدين على وحيٍ منزَّل وعلى كلمة إقرأ..!

التخطيط

«قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَآئِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ »
(يوسف ٥٥)

كنتُ في طريقي إلى إحدى الجامعات المحليّة حيثُ دعيتُ لمناسبةٍ فيها، سلكتُ الطريقَ الذي اعتدتهُ سابقاً، لكنني تفاجأتُ بغلقِ مدخلهِ السابق، فاتصلتُ بأحد مسؤولي الجامعة الذي أكّد لي بأن الخيار الأفضل لديَ هو القيامُ بدورةٍ كاملة تستغرق ربع الساعةِ كي أصل إلى جامعةٍ أنظرُ إلى مبناها قبالتي دون أن أستطيع الوصول إليها بأقصر الطرق..!!

التخطيطُ عمليةٌ شاملةٌ متكاملةٌ لا يمكن الإخلال بأحد أركانها ابتداءً من صنع العقيدة الوطنية التي تشكّل القاعدة الروحية والنفسية والفكرية للتخطيط إلى وضع الاستراتيجيات ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والفكرية والمالية إلى تأهيل الكوادر البشرية المناسبة لتطبيقها على أرض الواقع، مروراً نحو الخطوات العملية التي تقوم بتنفيذها مؤسسات واقعية والنظم والقوانين المشرّعة والمؤسسات التي تتابع وتراقب وتحاسب وتقيّم الأداء والتطبيق..

أمّا أن تتكرّر الأخطاءَ، وتستمر المشكلات وكأن العقول تتناقل ذات الجينات فتلك مشكلة كأداء لا يمكن استمرار أيّ وطنٍ بها.. لقد قال أحدُ أعداء العرب الذين حلّلوا ثقافتهم:«إنك ترى العرب يتحمسون في بداية الفكرةِ والمشروع،

ولكن سرعان ما تفترُ هممهم، وتتراخى حماستهم على مرّ الوقت»..! هذا الكلامُ نلمسهُ واقعاً في القمم العربية التي يشوبها الحماس، فتصدر القرارات الاقتصادية والمالية والسياسية ثم لا تسمعُ عن تطبيقها فيما بعد، مما يعني أنها لم تُبنَ عن قناعة، أو لم تلقَ من يقوم بتنفيذها على الأرض، أو يتخلى عنها الذين ضربوا لها الصدور لها بالأمس في «موقعة التصويت»..!

لقد اختزلَتْ عقولنا فكرة التخطيط في تخطيط المدن والطرق والمشاريع الإسمنتية، بينما التخطيط الحقيقي هو أشمل من ذلك وأهم إذ يبدأُ بالإنسانِ كصاحبِ مشروع حضاري، قبل أن يكون صاحبَ مهنةٍ وحرفة..! ولنا في ماليزيا دروس عظيمةً نخطيءُ إن لم نتعلمها، فحينَ قرّر مهاتير محمد رئيس وزرائها الأسبق الانتقال بماليزيا من وضعها من زراعة الأرز والمطاط إلى الصناعات المتقدمة والتكنولوجيا اهتمّ بالتعليم ليس في ناحية صقلِ المهارات والقدرات وحسب بل وقبلها في تعزيز الوطنية وروح الانتماء الوطني وذلك بإضافة مواد تنمّي المعاني الوطني منذ السنة السادسة للطفل..! ثم تدرجت المواد الفنية والمهنية لتنمية وصقل المهارات، الأمر الذي ساعد على تبيّن الاستعدادات، ووضوح الاتجاهات، وتحديد الميولات.

لقد وضعت ماليزيا مهاتير الرؤية المستقبلية ٢٠٢٠ لثلاثين عاماً (١٩٩٠–٢٠٢٠) من أجل تحقيق نمو بمعدل ٧٪ على امتداد السنوات الثلاثين..! يقول الدكتور مهاتير محمد في مقالة له بعنوان"ماليزيا.. الطريق إلى الأمام ٢٠٢٠":" بحلول عام ٢٠٢٠ ، ستكون ماليزيا أمة موحدة ، ومجتمعاً يمتلك الثقة بنفسه، معزّزاً بالقيم المعنوية والأخلاقية القوية، في أجواء من الديمقراطية، والليبرالية، والتسامح، وفي ظل رعاية اقتصادية عادلة، ومنصفة، ومتطورة ومزدهرة، تمتلك اقتصاداً قادراً على المنافسة والديناميكية والقوة والمرونة"(١٦).

(١٦) Dr. Mahathir Bin Mohamad, "Malaysian : The Way Forward (Vision2020)", , cited in http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/apcity/unpan003223.pdf

ولأجل ذلك ركّز على تنمية الموارد البشرية مطالباً القطاع الخاص بأن يكون له الدور الأكبر في تدريب القوى العاملة، وإعدادهم من أجل التغيير، وداعياً إلى الاهتمام بميولهم وقدراتهم، ورفع مستوى مهاراتهم، وتوظيفها بصورة صحيحة، ومكافأتهم في إسهاماتهم.

لقد وضع مهاتير محمد سلسلة من الإصلاحيات والاستراتيجيات من أجل مضاعفة الدخل السنوي واصفاً ذلك بـ «الهدف البطولي» وقد كان ضمن تلك التوجهات تقليص دور الحكومة في الإنتاج الاقتصادي والمشاريع التجارية، ومؤكداً على أن تجربة النهضة في ماليزيا ليست بالتجربة السهلة، لولا أن وضع الجميع مصلحة ماليزيا نصب أعينهم.

هذه تجربة من التجارب الناجحة في التخطيط الاقتصادي، وهي ماثلةٌ أمامنا في كل جوانبها العلمية، والبشرية، والاقتصادية، والتقنية، والاجتماعية لكي نتعلم منها، وقد قلتُ ذلك لأستاذ جامعي ماليزي متخصص في التعليم المستمر يُدعى Abu Daud bin Silong من جامعة Putra الماليزية حين تعرّفت عليه في مؤتمر الموارد البشرية عبر أوروبا المنعقد في نيوكاسل بالمملكة المتحدة في ٢٠١٠م :"إننا نفتخر بكم أيها الماليزيون، ونتخذكم مثلاً لنا نحن المسلمون" لكن تمنيت أن يكون لكلامي هذا ما أدلّل عليه في الواقع..!.

إن الأزمات التي تمرُّ على الشعوبِ تكشف أخطائها، وتوضّح بكل جلاءٍ الخطأ من الصواب، بيد أن التوقف عند الأخطاء، وضياعِ الوقتِ عندها لا يُجدي نفعاً بغير الإصلاح، فإذا كانت الأزمات تدفع الأوطانَ إلى مراجعة سياساتها في الإنفاق على مختلفِ القطاعات فإن ذلك لا يجب أن يكون لمجرد تغطيةٍ لعجز الموازنات

وإنّما كدورسٍ يجب تعلّمها، وسياساتٍ يجب تطبيقها فـ"الأزمة تلدُ الهمّة" كما يقول جمال الدين الأفغاني.

لكن الأوطان بحاجة دائمة إلى مخططين ذوي قدرات فائقة في التنبوء بالمستقبل، والقراءة الواعية للأحداث، فإن توفّر هؤلاءِ استطاعت الأوطان أن تتجاوز كل أزمةٍ مستقبلية، ولنا في قصّة ملك مصر والنبي يوسف عليه السلام عبرةً حيثُ ولاه اقتصاد مصر من أجل التحضير لأزمةٍ معيشية فادحة مقبلة على مصر، فقد عرض خدماته على الملك قائلاً على لسان الحق سبحانه وتعالى:"قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَآئِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ " (يوسف ٥٥)، ولم يتوانَ الملكُ من توليته أمرَ الاقتصاد لما وجده فيه من فطنة، وتنبؤ، بل وخطّة واضحة، وعزم مبين فقال له على لسان ربِّ العزّة:"إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ "(يوسف ٥٤)، فكان ما كان من عملٍ دؤوبٍ، وتخطيطٍ سليم، وفكرٍ عظيم استطاع أن ينجو بجميع الأمصار المحيطة وليس بمصر وحدها من أزمةٍ طاحنة أهلكت الحرثَ والنسل..! وتعقيباً على هذا يقول الدكتور نظمي خليل أبو العطا[١٧]: «فإذا أردنا إصلاحاً لأحوالنا فعلينا بالتمكين العلمي الأخلاقي لأبنائنا، وبناء جسور الثقة والمحبة بين العلماء وأهل الخبرة والمتنفذين وأهل السياسة لنكون كما قال الملك لسيدنا يوسف «إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ ((يوسف ٥٤)، وهذه دعوة قرآنية لمد جسور الثقة والإخلاص بين الخبراء والسياسيين حتى تستقر الأمور وتقل الفتن ويتفرغ كل لعمله واتقانه في ثقة وأمانة».

أمّا إن لم يتوفر أهل الخبرةِ، والأمانة، والإخلاص، والتخطيط السليم فإن الأوطان بلاشك واقعةً في عوائق ومصاعب متكررة لا يعلم مدى ضررها عليها، لأن أول ما يضعه هؤلاء أمامهم هو مصلحة أنفسهم متجاهلين مصلحة الوطنِ العليا..!

(١٧) د. نظمي خليل أبوالعطا، الحل في الحفيظ العليم والقوي الأمين، موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، http://quran-m.com/quran/article/245

ومن الطرائفِ في أمر التخطيطِ أن مجموعة من الخبراء دعوا إلى اجتماع في عام ١٨٦٠ لمناقشة مستقبل مدينة نيويورك بعد ١٠٠ عام، فاجتمع الخبراء وخرجوا مجمعين على نتيجة واحدة وهي: أن مدينة نيويورك ستختفي من الوجود بعد مائة عام أي بحلول عام ١٩٦٠..!! والسبب يكمنُ في «تحليلهم الثاقب» أنه إذا استمر عدد السكان في الارتفاع بالمعدل آنذاك، فإن سكان نييورك سيحتاجون إلى ستة ملايين حصان لكي يتمكنوا من التنقل، وسيكون التعامل مع روث هذا العدد الهائل من الأحصنة مستحيلاً لأن السكان سيكونون غارقين في روث عمقه ٤ أقدام..!! ما لم يأخذه هؤلاءِ «الخبراء العباقرة» في حسبانهم هو الروح الإبداعية للبشر، إذ وصل عدد المصانع في عام ١٩٠٠ إلى ألف مصنع للسيارات أي فقط بعد ٤٠ عاماً من اجتماعهم العظيم هذا.. وها هي اليوم مدينة نيويورك مزدهرة لا يعيقها روث الستة ملايين حصان..!![١٨]

التخطيط هو أساسُ بناء الأوطان، وهو عملية مترابطة الحلقات، شاملة العناصر، وهو من الإشكاليات التي يعانيها العرب ليس في العصر الحاضر وحسب بل ومن عصور سابقة إذ يذكر المؤرخ ابن خلدون في مقدمته الشهيرة :»أن المباني التي كانت تختطها العرب يسرع إليها الخراب إلا في الأقل، والسبب في ذلك شأن البداوة والبعد عن الصنائع كما قدمناه فلا تكون المباني وثيقة في تشييدها وله –والله أعلم– وجه آخر وهو أمسّ به وذلك قلة مراعاتهم لحسن الاختيار في اختطاط المدن، كما قلناه في المكان وطيب الهواء، و المياه والمزارع والمراعي فإنه بالتفاوت في هذا تتفاوت جودة المصر ورداءته من حيث العمران الطبيعي». هل يكشفُ هذا الكلام معاناتنا التاريخية في التخطيط، وضعف عنايتنا به؟! هذا سؤال لا أتركهُ للخبراءِ وإنّما للواقع الذي هو أفصحُ ناطقٍ، وأصدقُ شاهد..!

(١٨) /The End of New York City? Cited in http://tomhorvath.com

التدريب والابتعاث

«كل شيء يتعلق بالتدريب؛ يمكنك فعل الكثير إن تم تدريبك بالشكل الصحيح»
الملكة إليزابيث ملكة بريطانيا

دخل رئيس قسم نظم المعلومات على مسؤول التدريب ليطلبَ منه السفر لحضور معرض للتقنية المعلوماتية فتعللّ الأخير بعدم وجود الموازنة لمثل هذا الملتقى، بعدها تفاجأ الأوّل بإرسال موظفين من دائرةٍ أُخرى ليس لهم علاقة إطلاقاً بالملتقى..!!

إذا كان التدريبُ والابتعاثُ أداتين لتنميةِ الموارد البشرية فإنهما لم يوظّفا التوظيف الصحيحَ في أغلبِ مؤسسات القطاعِ الحكومي من جهةٍ نظري طوال العقودِ المنصرمة، وأقربُ دليلٍ هو ضعف المخرجات، وهشاشة النتائج في تحسين الأداء، وتفشي البيروقراطية، وتعقيد إجراءات المصالح الحياتية في جميع مناحيها..!!

إن هذه الجوانب لتعدُّ في اعتقادي جوانبَ استنزاف ماليٍّ وهدرٍ وقتي وليس تنمية بشريّةً هادفةً لأنها لم تُبنَ على أُسس صحيحةٍ، ولم تقرن باستراتيجيةٍ واضحة المعالم..! فالأُسس الصحيحة هي الميول والاستعدادات لدى الفرد من ناحية، وتحديد طريقة تحسين الأداءِ، وتطوير فاعلية العمل لدى المؤسسة من ناحيةٍ أُخرى. أمّا الاستراتيجية فتلك التي تضعها المؤسسة لتحقيق أهدافٍ مرسومة تريدُ الوصول إليها ويشكّل المورد البشري أساساً لها فإن كانت واضحةَ المعالم، بيّنة الأهدافِ سَهُل توجيه المورد البشري لخدمتها وإن كانت مفتقدةً أو غامضة فإن تطوير المورد البشري سيكون ضرباً من العبث..!

يقول أحد المسؤولين الكبار في إحدى مؤسسات القطاع الحكومي: »ما نقوم به في جانب التدريب هو مجرّد اجتهادات لا تسير وفق خطة محددة«..! الإشكاليةُ إذن تبدأُ من فقدان الاستراتيجية الواضحة التي تسيرُ عليها المؤسسة، فما هي الموجّهاتُ

التي تساعدها على تطوير كوادرها البشرية في ظل فقدان الاستراتيجية..؟! وما هي الأهداف التي تأمل الوصول إليها من خلال ابتعاث أفرادها للتعليم أو التدريب..؟! أكادُ أجزم أن الأغلبية الكبيرة تفعلُ ذلك ليس إيماناً بالتدريبِ والابتعاثِ وإنّما لأن هناكَ بندٌ للتدريبِ والابتعاثِ يجب استنفاده قبل أن يستقطع لتغطية البنود الأُخرى..! ولأنه أصبحَ «عُرفاً» من الأعرافِ الإدارية التي يقاسُ عليها نجاح أيّة مؤسسة بحسبة الأرقامِ لا العائدِ المعرفي..!

تقول الملكة إليزابيث ملكة بريطانيا: »كل شيء يتعلق بالتدريب؛ يمكنك فعل الكثير إن تم تدريبك بالشكل الصحيح» لكن ما هو حاصلٌ في الواقع يناقضُ ذلك مبدأً ونتيجة..! إذ فضلاً عن فقدان التدريب للاستراتيجية فإنه يفتقدُ إلى الخبراء، ناهيكَ عن المدراء، الذين يمتلكون القدرة على التخطيط والملائمة بين التطوير المؤسسي والتنمية البشرية، فيستطيعون انتقاء الدورات التدريبية ذات العلاقة الدقيقة بالتخصصات أو المهن أو الوظائف، فالمؤسسات التدريبية أغلبها ذات طبيعة نظريةٍ، عمومية الطرحِ، لا تقتربُ من ملامسة واقعية العمل في تدريباتها، كما أنها ذات منهجية مكرّرةٍ يندرُ فيها الخروجُ عن المألوف..!

إن المؤسسات على اختلافها إن لم تتمتع بمساحة واسعة تتيح حريّة الإبداع فإنّهُ من غير المجدي لها صرف الأموال من أجل تطوير الموارد البشرية، فما قيمةُ اكتسابِ فردٍ لمعلومة، أو لمنهجية معينة لتحسين أداء من لا يستطيع توظيفها في عمله؟! يقول Goethe :"المعرفة وحدها لا تكفي دون التطبيق، والإرادة وحدها لا تكفي دون العمل"، ولهذا فإن فقدان مساحة الابتكار والإبداع في أغلب المؤسسات إن لم يكن أجمعها قد حرمها من الاستفادة السليمة من معطيات التدريب عندما تتحصّل له عوامل النجاح..!

أُدركُ أنَّه سيتبادرُ في أذهان الكثيرين عامل الحسدِ من المسؤولين في تحليلهم لضعف الإستفادةِ من مخرجات التطوير البشري، لكنّ هذا الأمرَ لا يعنيني هنا بقدرِ ما تعنيني المعايير العملية التي يُبنى عليها القرار، والمضمون، والعائد. لقد أصبحت الكثير من الدورات عبارة عن نزهةٍ من النزهات، أو إجازةٍ من الإجازات، وليتها كانت كذلك لو وجّهت التوجيه الحسن، ووظّفت التوظيف الملائم لكنّها في الأغلب لا تخدم المؤسسة إلا ما ندرَ منها..!

وإنه لمن نافلة القول أن المحاباة تلعبُ دوراً كبيرا في إرسال الموظف الفلاني إلى دورةٍ ما إمَّا أن يكون في غنى عنها، أو أنه ليس الفرد المعني بها..! لكنّها على كل حالٍ فرصة للحصولِ على مكافأة، أو إجازةٍ ما فترى الكثير من الدورات تتزامن مع الإجازات الصيفية أو الفصلية للمدارس لتناسب العائلة بأكملها..!

أمّا في الابتعاث فالأمرُ سيّان إذ أنه غير مبني على أُسسٍ واضحة المعالم على المبررات التي تدفعُ باتجاه ابتعاثِ فردٍ ما إلى دراسةِ تخصصٍ معيّن، كما أنه يفتقد إلى الرؤية المستقبلية لما سيكون عليه ذلك الفرد بعد انتهاء بعثته الدراسية..!! إن أسئلة جوهرية يجبُ أن تطرحُ بجدية، وشفافية، وصدقٍ هنا من قبيل: لمَ أبتعثُ فلاناً دون غيره..؟ ما هي الحاجة العملية الماسّة لابتعاثه؟ ما هو العائد المعرفيَ على أداءه العملي؟ ما هي الخطة التي وضعتها بل واعتمدتها له بعد مباشرته للعمل؟! هذه الأسئلة وغيرها لو أنها طرحت بتجرّدٍ تام من أيّة عوامل شخصية غير المعايير العملية الواضحة لنالت المؤسسات الحكومية خير الابتعاث لكن ما يحدث أن أغلبَ الخريجين من كوادر المؤسسات حين يعودون إلى مؤسساتهم بعد سنواتٍ من الدراسة إمّا أن يعودوا إلى وظائفهم السابقة وكأنّ شيئاً لم يكن، أو أنّهم يُقصون بطريقٍ أو بآخر وكأنهم قد ارتكبوا جريرة استحقوا على إثرها العقاب..!! وهذا للأسف إهدارٌ للمورد البشري والمال العام والزمن التنموي..!

إن نظرةً إلى الأسباب الدافعة إلى الابتعاث لتحملُ المرءَ إلى التفكير مليّاً فيما يحدث فأحد المبتعثين حين جوبهت محاولاته الحثيثة بالرفض لتبوأ منصب رفيع، لم يجد مسؤوله المتعاطف معه من وسيلة لإرضاءه سوى بابتعاثه للدراسات العليا، لكي يسرّي عنه بعضَ ما كابدهُ من شعورٍ بالضيم إذ لم يكن الأمرُ بيديه لتحقيق مأرب مرؤوسه..!! أمّا الآخر فإنه يبتعث لخصومة ما في جهة عمله فيرتب له السفر والابتعاد عن تلك الأجواء المكدّرة بالخواطر، المنغصّة بالنفوس، وثالث كان عمله قريباً من صاحب القرار كفيلاً بابتعاثه، وعدّد ما شئت من أسباب لا تجدُ من بينها – إلا القليل– من المبررات الوظيفية التي بنيت وفق معطيات وأهداف جليّة، ورابع وخامس وسادس كان حظّهم أنهم في دائرة التدريب والتأهيل والإبتعاث فقاسوا لأنفسهم وصمموا ورسموا ونفذوا ما أرادوا وفق رغباتهم وأمزجتهم ..!!

إنني أؤمن بأن دورةً عمليّة في مجالِ العمل لستة أشهر تغني منافعها المؤسسات الحكومية أو غيرها عن ابتعاث لدارسة الماجستير لعامين كاملين، وأقل هدراً للمال..! فالتدريبُ العملي هو أعمق أثراً، وأجدى فائدةً لصقل قدرات الموظف عملياً، وتحسين أداءه الوظيفي، وتوسيع مداركه الفكرية في بيئة أكثر تقدّماً من بيئة عمله.

لا يمكن ترك التدريبِ والابتعاث للأمزجةِ والأهواءِ والرغبات والمصالح الشخصية والتقديرات الفردية لهذا فإنّ جدوى التدريبِ والابتعاث تتحقق حين يقترنان بخطة طموحة واضحة الخطوات، صريحة الأهداف أمّا غير ذلك فهدرٌ للمال، وخسرانٌ للكادر البشري نفسه لأنه لم يوجّه التوجيه الصحيح، وإبطاءٌ لأداء المؤسسة لأنه لم يقدم لها شيئاً بل استنزف مواردها، وعطّل قدراتها البشرية دون منفعةٍ تذكر..!!

إنَّ تطوير الموارد البشرية على أهميته القصوى لبناءِ الأوطان، وتطوير الفكر الإنساني، وإنماء المهارات والقدرات البشرية فإنه لن يؤتي ثماره إلاّ وفق استراتيجية وطنية عامة تتشعّب منها كل الخطط التفصيلية الأخرى ليسير الوطن قافلة واحدةً، متكاملةً، متحدة دون أن يتأخرَ عنه ركبٌ أو تضلَّ عنه جماعة في طريق الحضارة الإنسانية.

لا يمكنُ استمرار أيّة دولةٍ في الجوانب التي تشهدُ تطويراً وتحديثاً في العالم بحجّة المحافظة، بأداءٍ لا تسرع وتيرته، ولا يتغير نمطه، ولا يتبدّل إنجازه، فهذه حجّةٌ بالية جلبت الوهن للدول، والتخلف للمجتمعات.

عندما أوكَل أحد المسؤولين مهمّة إحداث تغييرٍ في المؤسسة التي يرأسها على عاتقِ بعض المسؤولين الكبارِ فيها، جاؤوه بعد فترةٍ وجيزةٍ ليقدّموا الاعتذار عن مواصلةِ المهمّة لأنهم ما استطاعوا أن يقودوا حركة التغيير لمواكبة الحداثة، لكنّه فاجأهم بحزمٍ في الموقفِ، وإصرارٍ في التكليفِ قائلاً: ذلكَ لم يكن خياراً أمامكم في التكليفِ منذ بدايته، ولن يكون الآن كذلك، لهذا ليس بوسعكم أن تتخلّوا عن المسؤولية، لأن التخلّي عنها يعني قضيّةً أشملَ تمسُّ ولاءكم للمؤسسةِ ومصيركم فيها، فلا أجدُ لكم العذرَ في التنحّي، لهذا عليكم أن تعودوا وتواجهوا مسؤولية التغيير كما كلّفتم بها..!.

كان موقفُ المسؤول الأعلى صادماً لرؤساء لجانِ التغييرِ لكنّه أمرٌ لابد من تنفيذه، بصبرٍ أوسع وبعزمٍ أكبر هذه المرّة..!. وما هي إلاّ بضعةَ أشهرٍ حتى تحققت أهداف التغيير في تلك المؤسسة وعلى أيدي أُولئكَ الذين عزموا بتصميمٍ قاطعٍ على تركَ مسؤوليات لجان التغيير..!! لقد اكتشفوا هم ذاتهم إيجابية «فرض التغيير» على أنفسهم وعلى المؤسسة.

لا مندوحةَ إذن عن التغيير الحتمي للمجتمعاتِ والأوطان، لكن ذلك لن يتم إلاّ بتغيّر أو بتغيير الأفراد الذين هم نواة التغيير الحقيقية إذ أنه معروفٌ عن جملةِ البشرِ أنّهم مقاومون للتغيير، وأن مجرّد ذكرِ كلمة «تغيير» أمامهم يثير حفيظتهم، فيبدأ بعضهم برشقِ القائل بالتّهم التي تخلطُ بين منادٍ للتغيير الإيجابي ودعواتِ التغييرِ

المبطّن بالغايات الخبيثة للانحدار الأخلاقي، والانفلات القيمي..!! ففي إحدى المرّات ما كدتُ أطرحُ مقولةً في التغيير، حتى وردتني عبارةٌ مستفزّةٌ تصف المقولةَ بأنّها «حقٌّ يرادُ به باطل»..! دون تمحيصٍ للنوايا، ولا تدقيقٍ للاتجاهاتِ والمرامي..!

لهذا لزمَ الكثيرونَ الصمت مخافةَ التهم الجاهزة المعلّبة من لدن عشّاق «الوضع الراهن status quo" الذين نصّبوا أنفسهم حرّاساً أشدّاءَ على "مناديس الفضائل" أو "خزانات العادات والتقاليد" أو "قوالب الموروثات" وهم في الحقيقة معرقلونَ للنماءِ والتطور الذي هو سنّةُ الحياة، وديدنُ المعاشُ فيها..! يقول إلبرت إنشتاين في هذا الشأن:"قليل من الناس يمكنهم التعبير مع رباطة الجأش عن أفكارهم التي تختلف عن الأفكار المسبقة في بيئتهم الاجتماعية. معظم الناس، ليس بإمكانهم طرح مثل هذه الآراء".

أعجبتني كلمةً قالها Mukesh Ambani الذي يتصدرُ قائمة أغنياءِ الهند، حينما أتاح استخداماً مجانياً لخدمة الإنترنت لعامٍ كاملٍ لكلِّ شابٍ يقدم على إنشاءِ مشروعه الخاص، قال: لن نترك الهند في الخلف -We will not leave India be hind" الأمر الذي يعني أنّ عدم إحداث التغيير، وعدم دعمه من قبل أبناءِ الوطن القادرين مالياً وعلمياً واجتماعياً سوف يؤخّر من مكانة الهند في ركب التحضر الذي تقوده الدول المتقدمة، ويتركها تلهثُ متأخرةً وراءَ الدول التي تسيرُ بسرعةٍ هائلةٍ نحو التطور.

إن حاجتنا أولاً إلى تغيير البنية الفكرية للمجتمع هي الأهم، فتغيير الفكرِ هو أساسُ كل شيءٍ، إذ أن منشأ التغيير يعتمدُ على مدى درجة الفكر، وهذا لا يتم في أغلبه إلاّ بتغيير نوعية التعليم. هذا هو الذي غيّر دولة سنغافورة وجعل منها دولةً تنتقلُ من العالم الثالث إلى العالم الأول ومن مجرّد محطّةٍ عبورٍ مهملةٍ إلى دولةٍ عصريّةٍ ذات نظمٍ عالميةٍ لا تضاهيها نظم دول معاصرة..!!. وفي هذا المسعى التطويري عبر القناة

الأهم للتغيير وهي قناة التعليم فقد أضافت وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة ستة مناهج تتوائم مع لغة التغيير، والتحدث هذا العام وهي التصميم والتكنولوجيا باللغة الإنجليزية من الرابع إلى التاسع، والإرشاد باللغة العربية للصف التاسع، والعلوم الصحية باللغة العربية من العاشر إلى الثاني عشر، ومهارات الحياة باللغة الإنجليزية من العاشر إلى الثاني عشر، والتصميم الإبداعي والابتكار باللغة الإنجليزية للعاشر والحادي عشر، وإدارة الأعمال باللغة الإنجليزية من العاشر إلى الثاني عشر.

لا يمكنُ استمرار أيّة دولةٍ في الجوانب التي تشهدُ تطويراً وتحديثاً في العالم بحجّة المحافظة، بأداءٍ لا تسرع وتيرته، ولا يتغير نمطه، ولا يتبدّل إنجازه، فهذه حجّةٌ بالية جلبت الوهن للدول، والتخلف للمجتمعات. لا يمكن إبقاء العقول الناشئة على درسٍ مكرورٍ لا يتغيّر، وفكرٍ تداولهُ الآباءُ والأجداد لم يتجدّد، ثم تطالبُ بالتجديد والابتكار..! لا يمكنُ إبقاءُ آليةِ إنجازِ عملٍ ما على نفس الوتيرةِ إلاّ إذا كانت تخدمُ ذات الغرضِ بكفاءةٍ عاليةٍ، ولا ضيرَ في ذلك فقد رأيتُ في مصنع لشركة BOH المنتجة للشاي بمرتفعات كاميرون بماليزيا الماكينات الأولى لتصنيع الشاي لازالت تعمل بكفاءةٍ منذ عام ١٩٣٠..!! لكن من غير المستساغ بل غير المقبول أن يتوفر البديل الأفضل فكرياً ومادياً وخدمياً ونظل نتمسّك بالقديمِ دون مبرّر واقعي في مقياس الأفضلية والتنافسية..!.

لقد طرحَ أحد المسؤولين على مسؤوله الأعلى فكرةً عصريّةً تسهلّ للناس الإجراءات المتعلقة بالاستثمار، وإنجاز الأعمال من خلال أجهزة تثبَّت في أماكن التسوق وغيرها من الأماكن القريبة من متناول الناس فإذا بالمسؤول الأعلى يقفزُ من كرسيه غاضباً ومنددا بالفكرةِ لأنها في نظره تمسُّ سمعة الأداء الحكومي، وتقلل من قيمتهِ المعنوية لدى المواطن..! هذا المسؤول الذي ثارَ على فكرة التغيير وعارضها بصلافةٍ وتبجّحٍ شديدين عاد ليطبّقها بعد عدّة سنوات بنفس ما طرحت

عليه..! لقد أضاعَ على البلادَ فرصاً للاستثمارِ، وتنشيطِ الأعمالِ، وتحفيز المشاريع بسببِ ضيقِ أفقهِ، ومحدوديةِ نظرهِ، وحدّة طبعه..!

ما لا يدركه أو يفهمه المعارضون للتغيير أنّ الثقافة والحضارة مبنيان على التغيير القادر لوحده على تغيير الوضعيات إلى الأفضل. يقول الراحل علي عزّت ببجوفيتش:"الثقافة هي (الخلق المستمر للذات) أما الحضارة فهي (التغيير المستمر للعالم) وهذا هو تضاد الإنسانية والشيئية» لكن المفهوم السائد في بعض المجتمعات هو العكسُ من ذلك، إذ تتطور المادة في جمودٍ وسكونية من الفكر الإنساني فتتسع الفجوة التي يتعفّنُ فيها فكرُ الإنسان ويتبلّد إزاء التطور الهائل للعالم المادي، فيصبحُ جاهلاً بالمفهوم العصري للمعرفة، وتُدرجُ أوطانه تحت تصنيف «العالم الثالث» الذي يعاني من اضطرابات التغيير الحضاري..!

حينما نتحدثُ عن التغيير فإننا نعني المنظومة الفكرية للإنسان، وهذه ركيزة التغيير الثقافي والحضاري. نعني الانطلاق نحو عالم المعرفة الذي انداحَ أمامنا بفضاءاته التي لا تحدّها الحدود متحرّرين من أفكارٍ نمطيةٍ، ومثبطاتٍ عقلية لم يعدُ لها من محلٍ في الزّمن الراهن، متمسكين مع ذلك بقيمنا العظيمة، وعقيدتنا السمحة، وخلائقنا الحميدة فهذه هي مؤسسات القاعدة الرصينة التي تسعدنا على إحداث تغييرات ذات وجهةٍ وأهدافٍ محدّدين.

ليس هناكَ من ثمّة قرارٍ إزاءَ التغيير الإيجابي هل هو واجبٌ أم لا؟ إنّما السؤال: متى يحين؟! هذا هو السؤال الذي يجب على كل إنسانٍ أن يواجهُ به نفسهُ كل صباح بل كل حين.

الكفاءات: ذخائر مكنونة

«الأصل أن نقصي الإدارات الفاشلة ونغيرها بجرأة ، لا أن نسمح لها بممارسة سياسة إقصاء المتميز والمبدع ، فالدول العظيمة هي التي تعظم الإبداع وتستثمر الطاقات».

د. هند أبو الشعر

عاد إلى الوطنِ بعدما أنهى دراسته العليا ولم يكد يمرُّ عليه أسبوعٌ من عودتهِ حتى تلقّى عرضاً مغرياً من جامعةٍ أمريكيّةٍ براتبٍ خيالي يبلغ خمسة وعشرين ألف دولار أمريكي، وميزاتٍ لا تقلُّ إغراءً لأنّهم وجدوا فيه كفاءةً لا يفرّطُ فيها..! لكنّه تقدّم لشغلِ وظيفةٍ شاغرةٍ في جامعةٍ وطنيّة بحاجةٍ ماسّة لمحاضرٍ في مثلِ علمهِ وكفاءته، وندرة تخصّصه. أخذت لجنة التوظيف نَفَساً طويلاً جداً في الردِّ عليه بلغ الشهر ربما كانت تفتّشُ فيه عن مثلبةٍ تعينها على رفض توظيفه..! وفي أثناءِ انتظاره تلقّى عرضاً مغرياً آخر من إنجلترا إلاّ أنه فضّل أن يبقى في وطنه، ليفيد بخبراتهِ وعلمهِ بلده. بعد الشهرِ الثقيلِ جاءه الردُّ القاصف: طلبكَ لشغلِ الوظيفةِ مرفوض..! سألهم: هل لي أن أسأل عن السبب؟ قالوا: لأنك وإن كنت قد أحرزت في إحدى مواد الماجستير درجة الامتياز إلاّ أنه عند معادلتها أصبحت في مستوى الجيّدِ جداً..! قال لهم: أسألكم هل ستوظفوني بشهادةِ الماجستير أم الدكتوراة..؟ قالوا بالدكتوراة طبعاً.. قال فكيف بالله عليكم تبنون قراركم على شهادةٍ سابقة لا يُربطُ عليها التوظيف..؟!!

كفاءاتٌ خسرها الوطنُ بفعلِ قراراتٍ انفعاليةٍ، طائشة، لا تحسبُ مصلحةَ الوطنِ، ولا تقدّر قيمة الكفاءة، ولكنّها تفكّر في لحظتها وليس في مستقبل الوطن، وتنظرُ في مركزها وليس في المرتبةِ التي يبلغها الوطن، فتمعنُ في إعاقةِ كل من تبدو عليه ملامح الكفاءة، والجدارةِ، لأنه سيتفوق عليها.. فأيُّ عقلياتٌ هذه، وأيّ شعورٍ

بالمسؤوليات هذا..؟! كفاءاتٌ متمكنةٌ لو استثمرت خير استثمار لأزهر الوطن، وازدهرت جوانبه، لكن البعض ممن لا يستشعرُ قيمة الكفاءات الوطنية آثر أن يستبدَّ فيُقصي هذه الكفاءات، أو يعطّلها فإذا بها كصندوق الجواهرِ الذي أُلقيت مفاتيحه في البحرِ، فلا الذي ألقى المفاتيح أَخرجَها لتزيّن، وتحسّن، ولا هو سلمها لمن يقدّر قيمتها، وثمنها، وأصالتها..!

يقول أحد أصحاب الكفاءات: أتلقّى طلبات مستمرّة من الخارج للاستفادةِ من خبراتي، فيسرُّ ذلك نفسي ولكنني سرعان ما أُطرقُ رأسي حزيناً لأَن من في وطني لا يلوون رقابهم نحوي، ولا يلتفتون إليَّ، ولا يعيرونني اهتماماً بينما يأتي هذا الإهتمام من الخارج..!!

الخارج دائماً..! لِمَ ذلك؟ هل هناك من يقدّر الكفاءات والمواهب والقدرات وهنا يندرُ وجودهم إلَى درجةِ العدم..؟! هذا ما ألحظه فكم يكتبُ إليَّ من أصحابِ الكفاءات، والمواهب ممن يسألون عن الطريق إلى الدّعم، فلا أجدُ جواباً أجيبهم عليه، وكم هم أصحابُ المبادرات والمشاريع الذي لا تفتحُ لهم الأبواب، ولا تسمع لهم الأصوات..!

وإذا نظرنا بصورةٍ موسّعةٍ إلى الكفاءات الوطنية بصفتها «مشروعاً وطنياً» للتنمية الحقيقة لأي بلدٍ نرى بأنها عمليّةٌ مكوّنةٌ من ثلاثةِ مراحل: الأولى هي مرحلةُ التنميةِ، والتطوير للكفاءات الوطنيّة التي تنبغُ في جانبٍ من الجوانب ذات الأهميّة والشأن. الثانية هي مرحلةُ التمكينِ، ومنح الثقةِ، والصلاحيات، وتوفير الإمكانيات اللازمة لهذه الكفاءات لكي تحوّل أفكارها الذهنية الطموحة إلى واقعٍ مشهودٍ يؤتي نتائجها الملموسةِ على الأرض. أما الثالثة فهي مراعاة عدم وقوع هذه الكفاءات في فخ الجمودِ، والسكونيةِ، وذلك بضمان استمرارية مصادر المعرفة، ووسائل الخبرة

لهذه الكفاءات. وما لم يكن لهذه الكفاءات الموهوبة من دعم معنوي ومادي فإنها ستظلُّ مشلولة الأطراف لا تستطيع أن تحقق الطموحات المأمولة.

لقد شهدتُ كفاءاتٍ قديرةً كلّما نظرتُ إليها حدّثتني نفسي بهذا القول: لقد خسر الوطن هذه الكفاءة التي لو مُنحت المكانة التي تناسبها، أو العمل الذي تجيده، لحققت ما يشبهُ السحرَ، وأنجزت ما يعدُّ من المستحيلات عند أصحابِ النفوسِ العليلةِ، والأنظارِ الكليلة..! لكنّها أصبحت مثل الجوهرة التي انسلّت من العقدِ ..!. وحينما أتتبَّعُ تهميشَ هذه الكفاءات أجدُ السبب غير مهنيٍّ، ولا وفقَ قانونٍ وظيفيٍّ وإنّما بسبب مزاجٍ شخصي..! وهذه طامّةٌ كبرى تعاني منها مجتمعاتنا..! صاحبُ السلطةِ إن اختلفَ مع أقرب مساعديهِ أو أبعدهم يضيقُ صدراً، ولا يطيقُ صبرا..! الأمر الذي ينمُّ على عدمِ أهليتهِ للمسؤولية التي تتطلّبُ السموَّ فوق المشاعر الشخصية إلى ما هو أعظم من ذلك: المصلحة الوطنية. يقول الراحل غازي القصيبي في كتابه «حياة في الإدارة»: »أستطيع أن أقول، صادقاً، أني لم أندم على قرار واحد بتعيين مسؤول واحد، كان السبب، بعد توفيق الله، أنني لم أنظر قط إلى الاعتبارت الشخصية. لم يكن العمل عملي الشخصي لأُشرك فيه من أحب وأحجب عنه من أكره. كان العمل عمل الدولة، وكان من واجبي أن أبحث عن الأكفأ دون تأثر المودة أو الصداقة أو الزمالة».. وأجزمُ بالقول إنه لو تبنّى كل مسؤول كبيرٍ هذا المبدأ لتحررت الأوطان من قيود الأمزجةِ والأهواء والمصالح الشخصية التي ما أردى الأوطان أكثر منها..!!

إنّما ينفرُ البعض من الأكفّاء لأن الكفء الأصيل، صاحبُ مبدأٍ لا يرضى أن يصبح ناعقاً في حقٍّ أو باطل، فنفسه الحرّة تأبى أن يصبحَ مسلوبَ الإرادة، منهوبَ المشيئة..!، وهنا يحدثُ الشقاقَ لا بسبب مصلحةٍ عُليا وإنّما بسبب تنمّرِ الأوّل بالسلطةِ، وانتصار الثاني لمبدئه وهو أغلى ما يملك. يقول القصيبي رحمه الله في

موضع آخر: »اختيار المساعدين الأكفاء نصف المشكلة، والنصف الآخر هو القدرة على التعامل معهم. الرئيس الذي يريد مساعداً قوي الشخصية عليه أن يتحمل متاعب التعامل مع هذه الشخصية القوية، من طبيعة الأمور أن يكون الشخص الموهوب النزيه الذكي معتداً بنفسه وقدراته وألا يتردد قبل إبداء رأيه الصريح في أي موضوع (بخلاف المساعدين الفاسدين الإمّعات). لا شيء يتعب أكثر من التعامل الشخصي مع الأبطال كما قال هنري كيسنجر، وأضيف: والتعامل الشخصي مع المساعدين الأكفاء«

إن نجاح الوزير أو رئيس أيّة وحدة لا تكمن في تركه فراغاً إذا غادرَ منصبه، بل يعدُّ ذلك في العُرف الإداري فشلاً إدارياً له، أمّا النجاح الفعلي فيقع في حالة تركه منصبه دون أن يحدثَ فراغاً، ودون أن يثير ضجيجاً، فتستمرُّ وتيرة العمل على عهدها ومنوالها. أمّا أن يقصي الوزير الوكيل ويحجّم دوره، ولا يأبه لمنحه أيّة صلاحيات فتلك معارك شخصيّة لا تجدرُ بمسؤولٍ أمينٍ أن يخوضها في غمار الأمانة الوطنية التي حمُّل إياها. وقس على ذلك كل مسؤولٍ يملكُ سلطة حجب كل صاحبِ كفاءة، وجدارةٍ عن أن يرفعَ رأسه، ويفصحَ عن توقّد الأفكارِ التي تعتملُ فيه، فيخرسُ فمه، ويقيّد يديه عن كل إمكانية. ولقد رأيتُ أصحابَ نفوسٍ مريضة ممن تولوا قيادة بعض المؤسسات وهم غير أكفّاء، رأيتُ كيف قضوا على أصحابِ الكفاءاتِ، وطاردوهم، وهمّشوهم، فلّما عرفوا أنه لم ينلهم الحسابَ والعقاب طغوا وبغوا..!! من الخاسرِ في نهايةِ اليوم.. بالطبع ليسوا هم، فكلّ من يقفُ في وجوههم وقفةَ حقٍّ أشهروا في وجههِ سيف الحَجَّاج، وأطاحوا به..! ولقد رأيتُ كيف يستهزئُ البعضُ من أصحابِ كفاءاتٍ لو مُكّنت لكان لأنجزت ما يُفتخرُ به..! يقول أحدهم هازئاً محطّماً أحد الأكفّاء الذين عُلّقت صورهم في كليّات غربية بصفتهم من القلائل الذين استطاعوا إحراز إنجازاتٍ متحققة: أنت لستَ سوى هاوٍ لجمع الشهادات..!! ويقول آخر لصاحب كفاءةٍ أكملَ دورةً قيادية متقدّمة في الولايات المتحدة وحصل على شهادةٍ بتوقيع الرئيس الأمريكي،

قال له ساخراً: لا تفرح بتوقيع منسوخ على ورقة..!! ويقول ثالث لصاحب كفاءة مشهودة، وجدارة مرموقة: لا يهمّني إن كانت لك إنجازاتك، المهم أنني لا أعرفُ ذلك عنك، ويقول رابع يريدُ الاستخفاف من صاحب إمكانية ضليعة، وخبرة واسعة: إن خرجت من المؤسسة سيدخلُ عشرة أفضل منك..! فكم أُركنَ من كفء، وكم أُقصي من مبدع، وكم أُبعدَ من ضليع، لأنهم أرادوا التطوير، والتقدّم، والإبداع، وسياسة البعض تخشى تبعات ذلك..!

تتواردُ الأمثلة دون نهاية منظورة، ذلك لأن تحطيم الكفاءات، وإقصائها، وتهميشها، وتقزيمها وضعٌ قائم، طالما تبقى الأهواء، والأمزجة، والمصالح الشخصية هي التي تسودُ العلاقات، وتنظّم التعامل..!. إن نماء الدول لا يكون بغير الكفاءات الموثوقة التي تُحسنُ الإدارة، فإن مكّنت ودُعمت أفصحت عن ذخائرِها، وأباحت عن بديعِ مواهبها.

أمّا الإقصاءُ فهو عدوُّ الكفاءات، فهو الماحق لوجودها، الطاردُ لأنوارها، ولن يكون للكفاءات من شأنٍ إلاّ في الدول التي تقدّر إبداعاتها، وتدعمُ قدراتها، وتعززّ إمكاناتها. ما يجبُ إقصاؤه هو الذي لا يستطيع أن يقدّم شيئاً لوطنه، ولا يتمتعُ بالأهلية، ولا بالجدارة لأنّه يعطّل قدرات الوطن، ويشلّ حراكه، ويقضي على موارده البشرية والطبيعية..! تقول د. هند أبو الشعر: »الأصل أن نقصي الإدارات الفاشلة ونغيرها بجرأة ، لا أن نسمح لها بممارسة سياسة إقصاء المتميز والمبدع ، فالدول العظيمة هي التي تعظم الإبداع وتستثمر الطاقات«.

لقد بتنا في أمسِّ الحاجة اليوم إلى الكفاءات الوطنيّة في كل موقع، وفي كلِّ منصب وموضع، فلا مجاملةَ من أجلِ مصلحة الوطن، ولا محاباةَ من أجل صنع مستقبله، ولا تساهلَ من أجل حُسنِ إدارة موارده، ولا تهاون من أجل تقدّمه ونمائه وتطوّره. الوطنُ فوق المصالح، والعلاقات، والأمزجة والأهواء.

المسؤول القدوة: المنارة اللامعة الأضواء

إن الوظيفة تكليف ومسؤولية قبل أن تكون نفوذاً وسلطة، عليكم جميعاً أن تكونوا قدوة ومثلاً يحتذى، سواء في الولاء لوطنه أو المواظبة على عمله واحترام مواعيده أو في سلوكه الوظيفي داخل مكان العمل أو خارجه، وفي حسن الأداء وكفايته.

جلالة السلطان قابوس بن سعيد

أخبرني أحد رئيس إحدى الوحدات بقوله: حينَ عُيِّنتُ في هذا المنصبِ نظرتُ إلى الكرسيِّ الدوّار ووجهتُ له سؤالاً: أيها الكرسيُّ أأنتَ تصنعني أم أنا أصنعك؟! ويضيف: تفكّرتُ في طبيعةِ الكرسي الدوّارةِ والمتحرّكة، أمّا طبيعته الدوّارة فقد علّمتني أنه دارَ بمن كان قبلي من المسؤولين ثم وصل لي وبعد أن أؤدي دورتي فيه طالت أو قصرت سيتوقف عن الدوران. لهذا عاهدتُ نفسي على أن أسابق الزّمن من أجل التطوير والبناء وإقامة المشاريع حتى إن حان دوري خرجتُ راضي الضمير، مرتاح النفس في أنني استثمرتُ مسؤوليتي فيما ينفع المؤسسة التي أؤتمنتُ على قيادتها.

أمّا طبيعته المتحرّكة فقد أوحت لي بأنني لا يمكنُ لي أن أجمدَ فيه ساكناً، ملقياً جسدي عليه دون حراكٍ طوال مدّة عملي فجلوسي الطويل عليه يعني أن الدمَّ لن يتخثر في أوردتي وحسب بل وفي أوردة المؤسسة بكاملها، لهذا شرعتُ في إعدادِ الصفِّ الثاني للقادةِ لأنهم سيخلفونني في منصبي هذا، كما كنت أقضي سحابة نهاري في حراكٍ مستمرٍ لا يني من أجلِ أن يتحفّز الموظفون في عملهم، وأن يقتدوا بمسؤولهم الذي لا تهدأ نفسه، ولا تخبو أُوارُ أفكاره.

المسؤول القدوةُ هو ما تحتاجهُ أوطاننا من أجلِ البناءِ والتقدّم والازدهار، فالأوطانُ تُبنى بالكفاءاتِ المخلصةِ، والقياداتِ الصالحةِ، والقدراتِ الفذّة، لهذا لم يكن غريباً

على سلطان البلادِ أن يربط نجاح التجارب الإنسانية بالمسؤوليةِ مرةً، ثم يربطُ العملَ الجادَ بالمسؤولية مرّةً أُخرى حين أكّدَ جلالته حفظه الله ورعاه في افتتاحه الفترة الثالثة لمجلس عمان (أن نجاح التجارب الإنسانية هو نتاجُ سعي متواصل وعزم وإرادة وشعور بالمسئولية ولا يمكن لأمة من الأمم أن تدرك غايتها إذا لم تعمل يدا واحدة من أجل بناء مستقبلها وتنمية قدراتها وامكاناتها. ونحن واثقون تمام الثقة من أنكم جميعاً رجالاً ونساءً سوف تسهمون في نمو هذه التجربة العمانية وترسيخ جذورها وإعلاء بنيانها من خلال العمل الجاد المتسم بالمسئولية والحكمة والذى لايراد به إلا رفعة الوطن وخدمة المواطنين).

إن المسؤول الذي يسابقُ الزّمن من أجلِ إعداد المشاريع الطموحة لتطوير مؤسسته، يناقضُ ذلك الذي يسابقُ الزّمن من أجلِ استغلال وظيفته، وانتهازِ مسؤولياته، والإفسادِ في مؤسسته، لأن النجاح الحقيقي في قرارتهِ هو استحلابه «للبقرةِ الحلوب» التي هي مواردُ الشعبِ المؤتمنِ عليها، والمنوطةِ على كاهله، وليس تحقيق إنجازٍ وطني يخدمُ الأجيال المتلاحقة..!! وهو نموذج للمسؤول الذي يرفعُ عقيرته في كلّ مجلسٍ ومحفلٍ بالمصلحة العامة ثم تجدهُ وقد استغلَّ وظيفتهُ من الانتفاعِ الشخصي منها بمشاريعَ وأموالاً لا طائلَ لها..!!

لقد أوضح جلالته معنى أن يكون المسؤول قدوة منذُ بواكيرَ سنواتِ عهدهِ في لقاءه التاريخي بالمسؤولين عام ١٩٧٨ موصياً بكلماتٍ مضيئة: «إن الوظيفة تكليف ومسؤولية قبل أن تكون نفوذاً وسلطة، عليكم جميعاً أن تكونوا قدوة ومثلاً يحتذى، سواء في الولاء للوطن أو المواظبة على العمل واحترام مواعيده أو في السلوك الوظيفي داخل مكان العمل أو خارجه، وفي حسن الأداء وكفايته. إن العدل أبو الوظيفة وحارسها فتمسَّكوا به وعاملوا الجميع بمقتضاه وإنني لرقيب على أن يفي كل منكم بهذه الأسس والمعاني، فلن يكون في مجتمعنا مكان لمنحرف

أو متقاعس عن أداء واجبه او معطل لأدائه ، كما يكون لكل مجتهد نصيب في المكافأة والتقدير والعرفان بالجميل».

هذه النصائحَ أحرى أن تكون دستورَ مسؤولية، أو قسَم ولاء، لكي يعيها كلّ من تناطُ على ضميرِه المسؤولية الوطنية، لا أن تزخرفَ بها جدران الوزارات والهيئات وتبقى مجرّدةً في أحرفها دون أن تلامس الواقع المعاش في شخصياتِ المسؤولين..! يقول الفيلسوف الألماني Albert Schweitzer ""لا تعتبر القدوة أهم عنصر من عناصر التأثير على الآخرين، بل هي العنصر الوحيد." ويقول "القدوة قيادة". ولا يمكنُ قيادة أيّة أمّة، أو تولي أيّة مسؤولية ناجحاً دون أن يكون القائدُ والمسؤول قدوةً يُتأسّى بها، لهذا كان منطلق الرسالة المحمدية في الشخصية القدوة من أجل ضمانِ نجاحها "لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا"(الأحزاب/٢١).

أخبرني مسؤولٌ بدرجةِ مديرٍ عام أنه أراد الاستئذان لأداءِ واجبٍ من الواجباتِ الاجتماعية فملأ استمارة الاستئذان ومضى بها إلى رئيس وحدته الذي تعجّبَ من تصرّفه هذا قائلاً له أن بإمكانك الاستئذان دون استمارة بحكم منصبك الوظيفي الرفيع، فردّ عليه: أرجوك أن توقّع استمارة الإذن ثم أُخبركَ عن السبب لاحقاً. بعد توقيع الاستمارةِ قال المديرُ العام لرئيسه: لقد أردتُ أن تمرَّ هذه الاستمارة على كلِّ قسم من الأقسام المعنيةِ ليعي الجميع بأن مسؤولهم هو قدوةٌ لهم حتى في استئذانه فالجميع سواسية تحت طائلةِ القانون المعمولِ به وليسوا هم وحدهم وهذا ما حدث، ثم أنشدَني القصيدة التي مطلعها "يا أيها الرجل المعلم غيره..إلخ".

إن أعظم ما يتسبب به المسؤول الذي لا يعدُّ قدوةً حسنةً لموظفيه هو ضياعُ الثقةِ ليس من قبلهم فحسبَ بل ومن قبل المواطنين الذين يعمّمون الصفة لتطالَ غيرهِ من المسؤولين القدوات، وهذا أخطرُ ما في الأمر..!

ضياع الثقةِ بسبب إنسانٍ حَمِّلَ مسؤوليةً وطنيةً فأضاعها انتهازاً واستغلالاً وإساءةً للوظيفة يتسبب في نخرِ أساسِ الدولةِ التي أودعتهُ أمانةَ بنائها، والحفاظِ على منجزاتها، وصيانة مقدّراتها، واستثمار مواردها، وتوجيه كفاءاتها، ورعاية مصالحها. فالثقة أساسُ الدولة حيث ورد في قصّةٍ أن حواراً جرى بين الفيلسوف الصيني (كونفوشيوس) وتلميذه (هو تسي كوج) حول العناصر الثلاثة التي يجب أن توفرها السياسة للدولة وهي: لقمة العيش لكل فرد، والقدر الكافي من التجهيزات العسكرية، والقدر الكافي من ثقة الناس في حكامهم. فسأل التلميذ: وإذا كان لا بد من الاستغناء عن أحد الثلاثة فبأيها تضحي؟ فيرد الأستاذ: بالتجهيزات العسكرية. ويعود تسي كوج فيسأل: وإذا كان لا بد أن نستغني عن أحد الشيئين الباقيين فبأيهما تضحي؟ فيجيب الأستاذ: في هذه الحالة نستغني عن القوت لأن الموت كان دائماً مصير الناس ولكنهم إذا فقدوا الثقة لم يبق أي أساس للدولة". لهذا نسمع كثيراً عبارة "إسقاط الثقة عن الحكومة" في البرلمانات لأنه لم تعد موضع ثقة الشعب .

في حديثٍ لي مع أحد الرؤساء التنفيذين لإحدى الشركات الرائدة حولَ موضوع القدوة قلتُ له: إن قيمَ الرئيس هي التي تشيعُ في المؤسسةِ إيجاباً أو سلباً، فإن جاء بقيم أصيلةٍ، عظيمة كان أثرها إيجابياً على نفوس الموظفين، وأجواء العمل في البيئة العملية، وإن جاء بقيم عقيمةٍ أشاعَ الامتعاضَ في أنفس الموظفين، وأفسد أجواء العمل، فالقائدُ هو محرّك التغيير ومحفّز الهمم على العطاءات السخيّة للأفراد الذين يقودهم.

تُبنى الأوطان بالمسؤولين القدوات أولئك الذين لا يرفعون المصلحة الوطنية والعامة شعاراً خاوياً من المعاني الواقعية بل إنهم يمارسونها واقعاً يتطابقُ مع أقوالهم، ويتماثل مع قناعاتهم ظاهرةً وباطنة، أمّا أولئكَ الذين لا يشكّلون قدوةً مستقيمةً فلا يجبُ

أن يكون لهم موطيءُ قدمٍ في أيّة وظيفة عليا لأنّهم لم يتجرّدوا من الأنانيات لخدمةِ أنفسهم، وتحقيق مصالحهم، وهذا مناقضٌ لنصيحةِ جلالته في المناسبة السالفة الذكر "وهناك أمرٌ مهم على جميع المسؤولين في حكومتنا أن يجعلوه نصب عينهم، ألا وهو أنهم جميعاً خدمٌ لشعب هذا الوطن العزيز، وعليهم أن يؤدوا هذه الخدمة بكل إخلاص وأن يتجرَّدوا من جميع الأنانيات وأن تكون مصلحة الأمة قبل أية مصلحة شخصية"..

فهل يعي كلّ مسؤولٍ أن عليهِ أن يكون قدوةً حسنةً ليس من أجلِ نفسه وحسب بل ومن أجلِ اللهِ والوطنِ والتاريخ؟!

ركائز علمية

«إن الغرض الأساس من التعليم هو دعم نمو الطفل ليصبح إنسانًا وعضوًا مسؤولاً
من الناحية الأخلاقية في المجتمع، وتوفيرالمعرفة
والمهارات الضرورية لمواجهة الحياة».
الفقرة(٢) من قانون التعليم الأساسي الفنلندي

قال طالب أنهى دراستهُ الجامعية: حين التحقتُ بمدرسة جديدةَ وأنا في سن الحادية عشرة وقف مديرها أمامنا في الطّابورِ مهدداً ومتوعداً بالعقاب، ومشدّداً على الانضباط، بصوتٍ مدوٍّ، ولغةٍ مزمجرة..! يقول: لذتُ بنفسي في زاويةٍ ضيّقةٍ وبكيتُ ودعوت الله أن يُخرجني من هذه المدرسة، فاستجاب الله دعائي بعد سنواتٍ وخرجتُ منها مسافراً إلى إحدى دولِ أوروبا برفقة أسرتي، وهناك وجدت التحفيز والتشجيع أول ما وطأتُ المدرسة، فأحببتُ العلم..! ردّ عليه آخر لا يزالُ في معترك التعليم المدرسي: اليوم وضعت لنا قوائم باسم «الطلاب الفاشلين»..! فناقشتُ المعلّمة: لمَ لا تضعون بدلاً منها قوائم للطلاب المتميّزين لكي تحفّزوا، وتدفعوا وتشجّعوا بدل أن تحبّطوا، وتكرّسوا الفشل في الطّالب..؟!

بالطبع هذين الموقفين لا يعنيان الكلام على إطلاقه هنا، لكنّها ثقافةٌ غالبة تعبّرُ عن جانبٍ معنوي من جوانبِ التعليم الذي كم علت أصواتنا منادية بأهميةِ تغييره الجذري ليتناسبَ مع السياق العلمي العصري المدعوم بالنظرة الواقعية، والفكرِ القابل للتكيّفِ مع المتغيرات المتلاحقة، ولكن لا نملك –ونحن نرى القافلة تتحرّك ببطءٍ شديد– غير التساؤل كما سأل الشاعر:

مال للجِمالِ مشيها وئيدا .. أجندلاً يحملنَ أم حديدا..!

فالحِراكُ بطيءٌ جداً، والتغيير لا يتواكبُ مع صفة السرعةِ التي يتّصفُ بها العصر..! حين كتبتُ عبارة أسأل فيها: متى يتحرر التعليم من الكتاب وحده جائتني الردود اليائسة من كلّ حدبٍ وصوب وقد بحّت أصواتها إذ كتبت لي أستاذة جامعية: "بصراحة فقدت الأمل في مثل هذا التعليم" وكتبت لي خريجة إحدى الكليّات: "منذ أن كنّا طلاّباً في الكلية وحتى الآن ونحن نطالب ببرنامج للزيارات الميدانية، والتعلم العملي، إذ كان تخصصنا في مجال الإعلام والتصوير ولم نكن نتدرب عملياً..بل أن معظم التعليم نظري قائم على حشو المعلومات".. وحين كتبتُ عن الحقيبة التي قصمت ظهور الأطفالِ جائتني الردود مرّةً أُخرى متذمّرةً تتصايحُ باحثةً عن حلٍّ لمعاناة أبنائها الذين أثقلت كاهلهم الحقيبة المدرسية التي يبدو أنها شكّلت معضلة عسيرةً..! هكذا تبدو الصورة في كل جانبٍ من جوانبها: معضلاتٍ عصيّة عن الحل، مستسلمة للقدر، راضيّة بالحال الذي أصبحت عليها..! إذن كيف يمكننا أن نبني مجتمعنا إن لم نقف وقفةً إصلاحيّة ذات أسس قويمةٍ تصاحبها الإرادة الفاعلة للتغيير.

أقولها جازماً: لن تتغيّر مجتمعاتنا طالما لم يأخذ منهاج العلم صيرورة التغيير مأخذ الجد، انظروا إلى فنلندا التي كانت دولة تصدّر الأخشاب، فإذا بها اليوم رائدةً في التكنولوجيا، وذلك بسبب وقفتها الحازمة للتغيير، وتحديدها لمكمن الخلل الاقتصادي الذي أودى بالكثير من طاقاتها إلى مستنقع البطالة في بداية التسعينات. جاء في الفقرة الثانية من قانون التعليم الأساسي الفنلندي: "إن الغرض الأساس من التعليم هو دعم نمو الطفل ليصبح إنسانًا وعضوًا مسؤولاً من الناحية الأخلاقية في المجتمع، وتوفيرالمعرفة والمهارات الضرورية لمواجهة الحياة". هذا هو العلم باختصار: أخلاق ومعرفة ومهارات لمواجهة الحياة، أيّ أنها مرتبطة بالواقع تمكّن الإنسان من التعامل بعقلية واعية مع الحياة منطلقاً من قاعدة أخلاقية مكينة. يقول

مدير مدرسة فنلندية:"إننا نعمل يومياً على إعداد الأطفال للانخراط في هذه الحياة".

هذان الأساسان هما لبُّ التعليم؛ الأخلاق والمهارات العملية، لهذا لن يستقيم علم، ولن يرفع له عماد إلا بهما.. ولقد أثبتت التجارب في مجتمعاتنا أن ما يسمّى بـ"التعليم البنكي" تعليم الحشو المعلوماتي، تعليم التخزين والتفريغ غير مجدٍ البتّة ..! ذلك لأنه لا يصقلُ مهارة، ولا يطّور موهبةً، ولا ينمّي قدرة، إنما ينشئ عقولاً تحفظ نظرياتٍ خيالية، تهوّم بعقلِ الطالب في عالم بعيدٍ عن الواقع..!! يقول لي ابني:" مضى لنا أسبوعان ندرس التفسير.. ماذا نفعل بالتفسير ونحن لا نتخصص فيه فتوجهاتنا علمية.." وليس التعليم الكمّي لا الكيفي حصراً على التعليم المدرسي بل هو لازمة تابعة للتعليم الجامعي أيضاً، يخبرني معلّمٌ يدرسُ الماجستير في إحدى الجامعات المحليّة:" لقد نلتُ الكثير من التوبيخ من قبل الأساتذة حين ركّزتُ على الكيف وليس الكم في رسالتي، إذ أنّهم يريدون حشوها بالكثير من الكلام لتبدو سميكة المتن"..!!

التوجيه مسألة أساسية للقدرات الإنسانية، وتحديد المواهب وتعيين الميزات التي يتميّز بها الأفراد عن بعضهم البعض أمرٌ يشكّل أساس الصواب الإنساني نحو تحقيق الأهداف الفردية والوطنيّة. أمّا أن يميل طالبٌ إلى جانب من جوانب العلومِ أو الآداب، ثم ينخرطُ في تخصص مختلفٍ في الجامعة، ويلتحق في العمل في تخصص لا يميلُ إليه ولم يدرسه فهذه كارثة لأن الفكرة التي ترسّخت في العقلية الجمعية هي أن الشهادة أهم من المعرفة، فهي جواز الحصول على الوظيفة والترقية والوجاهة الاجتماعية ..! أما المعرفة فلها الله..!

تقول الأكاديمية والباحثة د. عهود البلوشي بعد يوم مفتوح لإحدى المدارس الثانوية في مدينة سانت إلبز بالمملكة المتحدة: "شعرتُ بغصة وأنا أتنقَّل مع توءاميَّ ومرشدتنا الطالبة في المدرسة وهي تشرح لنا ما تقدِّمه المدرسة، ونتحاور عن تجربتها فيها. هناك لفت انتباهي أن فصول المواد العلمية والتكنولوجيا والفنون كلها قائمة على تجارب عملية، تمنيت حينها أن أرجع طالبة في تلك المدرسة". وليتنا نتعلم من هذه الدول التي جعلت التعليم العملي أساسٌ مكمّل على المعرفة النظرية.

وإذا كنّا ننادى دائماً بتطوير الموارد البشرية فإن التعليم غير قادرٍ في صيغتهِ هذه على تحقيق هذا الهدف لأنه نظري غير مركّز في قضايا التنمية بصورة عميقة. ها هي اللجنة الاقتصادية العمانية توصي في بيانها الأخير على "ضرورة قيام وزارة التربية والتعليم بوضع نظام تعليمي خاص لتنمية الطلبة الموهوبين في مختلف المجالات بما يلبي احتياجاتهم الأكاديمية والعقلية وتطوير المناهج التربوية بما يساهم في تطوير الموارد البشرية ويستجيب إلى احتياجات سوق العمل".

إن هدف العلم الأساسي هو نمو العقل البشري، وتوسيع مداركه، وتحريكِ قدراته، وتوجيهه ليكون قابلاً لمواجهة الحياة بجميع صورها. وتحقيق هذا الهدف لا يتم في مثل هذه الأجواء التي تسيطرُ على التعليم في مجتمعاتنا. إن كوريا الجنوبية التي تقدّمت بالعلم بعد أن كانت دولة زراعية وأصبحت اليوم أعلى دولة إنفاقاً على العلم عرفت كيف تحقق هدف التعليم ففي المرحلة الابتدائية يقسّم الطلاب – منذ الصغر– مجموعات صغيرة، فيقدم إلى كل مجموعة بعض المشكلات لكي يعمل أفراد المجموعة سويّاً لحلها بدلاً من التعليم الصفي القائم على معاملة الطلاب وكأنّهم كتلة بشريّة واحدة، تتلقى المعلومة، بعقلية واحدة دون تمييز في فوارق الذكاء والمواهب والقدرات..!!

كتبتُ إلى أحد مسؤولي التعليم عندنا قائلاً: "أما آن الأوان لتغيير التعليم إلى التعلم؟!" ذلك لأن التعلّم هو قرين التوجيه، أمّا التعليم فهو قرين التحفيظِ والتلقين. في هونج كونج مثلاً أصدرت مؤسسة تطوير المناهج الدراسية في عام ٢٠٠٢ وثيقة مهمة لإصلاح التعليم حملت عنوان عنوان "التعلم من أجل التعلم" ويتضمن عنوان الوثيقة رسالتين أساسيتين:

الرسالة الأولى: تغيير التركيز من التعليم إلى التعلم. أما الثانية فهي التشديد على عملية التعلم بدلاً من حفظ الحقائق عن ظهر قلب. ونلاحظ أن الوضع عندنا قائم على التعليم والحفظ عن ظهر قلب..!!

أما سرّ إصلاح التعليم في سنغافورة بعد أن كان أشبه بالفصل العنصري بين النّخب فقد تبنّى لي كوان يو مؤسس سنغافورة مباديء أساسية لم يحد عنها تمثّلت في انتقائه الدقيق للكفاءات القديرة للعمل كمسؤولين في الحكومة يتمتعون بكفاءة وفاعلية لصنع القرارات وتطبيقها. كما سعى من أجل الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة مثل تجربة اليابان لاتخاذها كنموذج يحتذى به إلى حين اختطاط سنغافورة النهج الذي تترسمه سياستها.

أقول بإيجاز: إننا لن نغيّر التعليم ما لم نغيّر قناعاتنا التي ترضى بالحال رافعة شعار "ليس بالإمكان أفضل مما كان"..! ولن نستطيع أن نتقدم إلى الأمام ما لم تتقدم صيغ ومساقات التعليم، ومناهجه، ومعلّموه وقبل ذلك صانعو السياسة التعليمية. والتقدّم هنا بمعنى كسر القوالب الجامدة التي توارثها المجتمع في طرق التعليم، واستبدالها بالحديث الذي أثبت جدواه لدى الدول المتقدّمة. كما يعني التفكير بعقلية منفتحة، مرنة، قابلة للتكيّف مع المتغيرات. إن كلامنا عن التعليم سيتكرر طالما لم يحدث تغيير جذري مدعوم القرار من صانعي السياسات العليا. إن التحدي

الأكبر الذي يواجه التعليم يكمنُ من وجهةِ نظري في خمسةِ مساقات متّحدة: أوّلها: تأسيسُ العلمِ على قاعدةٍ أخلاقية كما فعلت دول مثل فنلندا واليابان وهي دول رائدة في التعليم. ثانيها: ربطُ التعليم بالواقعِ بواسطة على التجارب العلمية، والملموسات الحسيّة. ثالثها: تحويل التعليم ضمنيّاً إلى التعلّم والتوجيه، أي أن المعلّم يصبحُ منارةً، والطالبُ قبطان يوجّه سفينته بنفسه في الاتجاهِ الصحيح. رابعها: تغيير هدف التعليم من مجرّد جسر عبور للحصول على الوظيفة إلى محطّات تغذيّة للمعرفة. خامسها: تغيير الفكرة النمطية للعلم والمتّسمة بالأوامر والنواهي وأعباء الواجبات، وأثقال الكتب، والاقتران بالكميات وليس الكيفيات إلى المتعة الكاملة. لتحقيق هذه المساقات يستلزم الكثير من التغييرات الخاصة بصناع السياسات التعليمية والمعلم والمنهج والإمكانيات التعليمية وكل ما يرتبط بالعلمية التعليمية برمّتها.

قال أحدهم ذات مرّة:" لقد تغيّر كل شيء إلا شيئاً واحداً: الطاولة والكرسي فهما لم يتغيرا" مقولة تختزل الصورةَ النمطية التي آن لها تتغيّر في المعنى قبل المبنى.

التعليم بين المتعةِ والملل..!

« التعليم متعة، والمتعة تعليم، فإن كنت لا تعرف ذلك
فأنت لا تعرفُ شيئاً عن الاثنين»..!
مثل عالمي

سألتُ طفلاً عمرهُ تسعةُ أعوام عن أكثرَ شيءٍ يعجبهُ في المدرسةِ فأجاب: لا شيء..! فأثارني ردّه الحاسم مكرراً باستغراب: لا شيء أبداً..لماذا؟ قال: لأنني أملّ..!

وأردفَ قائلاً بعفويّة طفوليّة: تأتي مُدرِّسة الدراسات الاجتماعية وتكتب وتكتب ونحنُ (فَغَرَ فمه مجسداً شعور الملول الصامت المتثاءب الذي ينتظر الفكاك)..!

سأقفُ عند كلمة قالها الطفلُ وهي «الملل» الراميةُ بثقلها على الطرف الآخر مناقضةً ركيزةً مكينةً من ركائزِ التعليم وهي «المتعة» لأقول إن العلمَ إن فَقَد المتعةَ فَقَدَ طَعْمه، ومنفعته، وحماسته..!

الملُ داءُ العلم وحشرتهُ التي تنخرُ ساسهُ، وتضيّعُ بهاءهُ، وتُذهبُ نفعه، فإن استشرى في نفسِ الطالبِ أصبحَ العلمُ مجرّد طنينٍ في الآذانِ، دون وقعٍ في النفسِ، وأثرٍ في السلوك..! أمّا إذا اتصف العلمُ بالمتعةِ فليسَ أزهى منه إلى النفس ولا أكثر شغفا. والمتعةُ صناعةٌ ممنهجةٌ وليس عملية اعتباطية بحسبِ الأمزجةِ والظروف..! أقولُ صناعة لأنها عملية متكاملة ليس المعلم المؤمنُ بالمشاركة والتعلّم من طلاّبه والاستماع إلى أفكارهم والتعبير عنها أولُّ الحلقات، بل الفصلُ الدراسي وطريقة تشكيله، والمنهجية التعليمية التي لا تربطُ بالنتائج بل بالجهودِ والمحاولات وإن فشلت في الوصول إلى النتائج الحاسمة، والمعلّم الناضح بالحيويةِ والنشاطِ والاستمتاع والحبّ لما يفعل، إلى آخر ذلك مما تتطلبه صناعة المتعة..!

يصف أحد المتخصصين في مواهب الطلاب[١٩] فصلاً دراسياً في الولايات المتحدة على رغم القصور التعليمي فيها مقارنة مع دولةٍ مثل فنلندا فيقول:» يتكون الصف من ٢٨ طالبًا وطالبة موزعين على سبع مجموعات. في وسط الصف تبدو طاولة عريضة ومنخفضة الارتفاع على شكل نصف دائرة تتناوب مجموعات التلاميذ عليها لعرض ومناقشة ما يقومون بإنجازه مع معلمهم. الحائط المقابل للتلاميذ مقسم إلى نصفين: نصف عليه السبورة والنصف الآخر عليه أربع لوحات متوسطة الحجم يمكن تغيير محتواها باستمرار. اللوحة الأولى حول أحوال الطقس اليومية، والثانية تعرض

١٩ د.عبدالله الجغيمان– مجلة المعرفة – العدد ٩٣

بالصور أهم الأخبار المحلية والعالمية، والثالثة لعرض أسماء المتميزين في المجالات المتنوعة لليوم السابق، والرابعة لتوزيع مسؤوليات الصف بين التلاميذ. يتم استعراض محتويات هذه اللوحات الأربع في العشرين دقيقة الأولى من اليوم الدراسي»

إن كلمة «الملل» هي التي تقدّمُ إجابةً حول حب أبنائنا للإجازات..!! فهم مُغْرَمون بالإجازات على طولها، لا يشوبهم الملل منها على فراغها ..! ذلك لأن طرق التعليم التقليدية لا تزالُ هي الساريةِ في المدارس على رغم التقدّم الحاصل، والتجارب الناجحة لبعض الدولِ في التعليم. الرتابةُ في التكرارِ تخلقُ مللاً، والملَلُ يقتلُ الإبداع، ويوأدُ الملكات الخياليةِ عند المتعلّم وما السرّ الذي جعل التعليم في فنلندا يتبوأ المرتبة الأولى عالمياً إلا المتعة ما غيرها..!

قرأتُ لأحدهم قوله:» شاهدت البرنامج التلفزيوني المعروض في قناة CNN والذي يقدّمه Morgan Spurlock بعنوان"داخل الرجلInside Man " واكتشفتُ أن مقدّم البرنامج حين يقوم بتغطية قصّة ما يعيشُ أجوائها، وتجربتها بصورة عميقة فلفت نظري بهذه الطريقةِ من العرض. وبدافعٍ من المتعةِ تحرّيتُ عن المذيع فاكتشفتُ أنه زار فنلندا للتعرف على نظامها التعليمي بل وحصل على فرصة للتدريس في مدارسها".

إن المتعة تقومُ على مشاركة المتعلّم، ومقاسمته المسؤولية لأجل بناء الثقةِ في نفسه فإن شعرَ المتعلم بالثقةِ في كيانه، نما لديه تقدير الذات، وهذا عاملٌ رئيسٌ للإبداعِ والابتكار. أحد الأمثال يقول" التعليم متعة، والمتعة تعليم، فإن كنت لا تعرف ذلك فأنت لا تعرفُ شيئاً عن الاثنين"..!

إن الطالب الذي تحدّثتُ إليهِ في بدايةِ مقالي لديه عادةٌ مغايرةٌ أخبرني عنها والداه وهو أنه لا يجلسُ على الكراسي كما يجلسُ أقرانه بل يجلسُ فوق الطاولة..! قد

يبدو الأمرُ غريباً أو مضحكاً عند البعضِ لكن الأمرَ لا يخرجُ من محاولات الطفلِ تبديدَ الملل الذي يشعرُ به بإبتكارِ وسيلةٍ جديدةٍ للانصات والتركيز..! وحسناً فعل معلّموه للسماحِ له بذلك طالما أنه –من وجهةِ نظرهم– مركّزٌ في درسه..

المتعةُ إذن تقتضي أن يشعرَ الطالب أنّه في بيئة متجددة لا تحدّ خياله، ولا تضعه في قالبٍ جامدٍ لا يستطيع الانزياح عنه إلى شكلٍ آخر من طريقة التعليم. سمعت ذات مرّة أكاديمية عربية عبر BCC تُسألُ عن أفضل شيء أثار إعجابها في جولتها الأوروبية فقالت: رأيتُ الأطفال في المدارس وهم يتعلّمون وفق وضعياتهم الطفولية المريحة متناثرين على الأرض" وهنا نلتفتُ إلى الفكرةِ لا إلى الشكلِ الذي يمكنُ أن يكون مختلفاً بحسبِ الثقافات والعادات لكن تظلّ المتعة هي المحور الأساسي.

إن المعلّم الذي يتذمرُ من التعليم تذمّر إبراهيم طوقان لن يكون عاملاً للمتعةِ بل باعثاً على الملل، حيث يقول:

شوقي يقول وما درى بمصيبتي .. قم للمعلم وفِّهِ التَّبجيلا
اقعد فديتك هل يكون مبجلاً .. من كان للنشء الصغار خليلا
لو جرّب التعليم شوقي ساعةً .. لقضى الحياة شقاوة وخمولا
حسب المعلم غمَّة وكآبة .. مرآى الدفاتر بكرة وأصيلا

المتعةُ وحدها هي الحلُّ المنقذُ للتعليم، تلك التي لا تأتي بها حقيبة ينوءُ بحملها أولى القوةِ من الرجال..! والمعلّم المشتكي الساخط..! والطاولة والكرسي العتقين..! والكتاب الجامد ..! ونظرية الدماغ الإسفنجية..! إلى آخر ذلك مما يبعثُ الملل في نفس الطالب.

المتعة صناعة وأي نظام تعليمي غير قادرٍ على صناعة المتعة التعليمية فلن يحقق مآربه وغاياته من وراء التعليم، لأن المتعة وحدها قادرة على طردِ السآمةِ والفتورِ،

وإثارة الملكات الإنسانية المبدعية بإذكاء الروح الخلاّقة، وبناء الثقةِ والمسؤولية والاعتماد على النفس.

أمّا أجواء الملل فتجعلُ المعلم يصيح سائماً متذمراً :

عليَّ صبُّ المعاني في قوالبها .. وما عليَّ بما لا تفهمُ البقرُ

والطالبُ يبتهلُ إلى الله أن تنزل الأمطار الغزيرة فتسيلُ الأودية والشعاب التي تقطعُ الطريق إلى المدرسة..!

أسس المنهج التعليمي:

إن لم يعد المنهج التعليمي إنسان الغد وليس إنسان اليوم
فقد باءَ بالفشل في إيجاد مساحةٍ لوضعِ خطاه

لا خير في المنهجِ التعليمي إذا انفصل عن الواقع، فيجد المتعلم بين ما يتعلمه وواقعه مساحةً واسعةً من التباين إلى درجة الانفصام..! فالمنهج الدراسي إن لم يُعِدَّ المتعلم للتعاطي السليم مع متغيرات الواقع، ومستحدثات التطور لا يمكن أن يوسم بالعصرية بل يقيِّد الإنسان في إطارٍ من التعريفات، والفرضيات، والحشو المعلماتي، والمسائل المعقدّة التي لا يخرجُ منها بشيءٍ سوى تنشيط الذاكرة لغيرما منفعة تخدمه في واقعه..!

إن لم يعد المنهج التعليمي إنسان الغد وليس إنسان اليوم فقد باءَ بالفشل في إيجاد مساحةٍ لوضعِ خطاه، إذ العالم في تغيّر مستمر، وهو بحاجةٍ للفهم والتفسير واللحاق بركبَ تطوره، والمشاركة الفاعلة فيه.

أرى أن المنهج التعليمي هو الأساس لكل شيء؛ إعداد المربين والمعلمين ونهضة الأمّة، فهو الذي يسبقُ التربية كما يسبقُ دستورُ الأمّة إدارة شؤونها، وطرق حكمها، ومنهجية سياستها. المنهجُ هو الأساس إذ يقولُ الشاعرُ»الأم مدرسةٌ إذا أعددتها» والإعدادُ لا يكونُ إلاّ بمنهجٍ واضحِ الرؤى، سليم الفكرة، يقدّر العقلَ الإنساني، ويثمّن الجهدَ والإمكانياتِ والذخائر والمواهب التي أودعها الله في خلقه.

المنهج السليم هو الذي يرّبي المتعلم على أن يكون واقعياً، وأن يتفاعل مع الواقع، وأن يحدث فيه تغييراً إيجابياً يجعله قادراً على التفكير المنهجي، لا أن يتلقّى كميّاتٍ من المحفوظات ليخزّنها في ذاكرته ويفرغها في ورقة الامتحان، ثم يصبح خالي الوفاض، كمن أطاحَ ثقلاً عن كاهله..! المنهج الذي يستطيعُ أن يخرّج بعد سنوات شاباً قادراً على اكتشاف قدراته، وتقرير مساره، وتحديد اختياراته.

المنهج السليم ليس القائمُ على التحفيظِ والتشريبِ والحرص على «صبّ»المعلومةِ في «قالب» الإجابةِ فهو منهجٌ آني لا يبني الشخصية بل يحوّلها إلى مخزن مؤقت لحشو كلامي..! بل المنهج الذي يحركّ في المتعلم قواهُ الخاملة، ويدفعها إلى البحثِ والابتكارِ، والنقد.

ليس المنهج الذي ينتجُ متعلماً تغشى بصيرته ارباكات الخيارات، وتعدد المسارات، بل المنهج الذي يتعرف فيه المتعلم على ما يوافق الميول، ويعزز الرغبات، ويجلّي الاتجاهات.

ليس المنهج الذي يخرِّج متعلماً لا يستطيع أن يمسك ورقةً فيكتبَ رسالةَ طلب وظيفة، بل المنهج الذي يسلّح المتعلم بالأهداف الواضحة، والوسائلَ البيّنة، والغايات الجليّة.

ليس المنهج الذي يدخلُ المتعلم في مسائلَ معقدّة في الرياضيات والفيزياء مما ليس لها نفعٌ في الواقع إلا لدى المختصين، فيضيع الأوقات والجهود والأموال فيما ليس له فائدة حيويّة، بل المنهج الذي يعينهُ في تغيير ذاته، والتعامل مع الناس، وإدارة شؤون بيته، والفصل بين حاجاته ورغباته، وبين أحلامهِ وأهدافه.

ما نفعُ منهج تعليمي يمجّد المتعلّم الذي يحفظُ المعلومة المعلبة «عن ظهر القلب» ويصفه بالمتميّز والذكي والألمعي ولا يمجّد الناقد، المحرك لقواه العقلية للاستنتاجِ، والساعي إلى الفهم بمدركاته وقدراته للمقارنةِ والملاحظة..!

ما نفعُ منهج تعليمي لا يربط الإنسان بواقعه وقضاياه العصرية التي يعايشها في محيطِ أسرته، وفي الشارع والأسواق والمحاكم والمستشفيات وغيرها..؟

ما نفع منهج تعليمي إن لم يزوّد المتعلم بالثقافة الصحيّة، والاجتماعية والقانونية والاقتصادية، والسياسية، والفكرية وغيرها.. تزويداً ملتحماً بالواقع؛ عبر أحداث ووقائع ومعاينات وليس عبر افتراضات أو تصوّرات.

يقول د. محمد عبادي : » اليوم، وبعد الوندوز «Windows» وتعميم النيت سكايب Netscape، ورقمنة العمل، وإدخال العمل في التجزيئ والتمكين من إنجازه عن بعد في مختلف بقاع العالم، وانفجار ثقافة أل إي e-culture وانتشار محركات البحث، والتمكين من الوصول إلى ما يفوق الخيال من قواعد المعطيات المكتوبة والمسموعة والبصرية عالمياً وفي الزمن الحي، وانتشار الهواتف المحمولة الممكّنة من الانغراس في الشبكة من كل بقاع العالم، وقنبلة الويكيليكس، واندياح التويتر والفايسبوك وما أثاره كل ذلك في عالمنا من موجات التغيير، النفسي والمعرفي والاجتماعي كونيا، اليوم، يحق لساكنة هذا العالم ذي الطبيعة المختلفة تماماً عما كان عليه قبل عقد ونصف فقط، أن تتساءل عن مدى مواكبة مناهجنا وبرامجنا

التعليمية والتربوية، ومسايرة نظمنا الثقافية والاجتماعية والتدبيرية واستدماج أنماطنا العلائقية لكل ذلك؟."

أقولُ: إن لم تكن مناهجنا التعليمية واقعيةً، تلامس قضايا الإنسان المصيرية، وتوقظ قواهُ الفكرية، وتحرّك امكانياته النفسية، وتعزز من قدراته البدنية، وتحدث فيه تغيير إيجابياً، وتهيّئه تهيئةً نفسية وفكرية لمواجهةَ الحياةِ، فلا خير فيها وستظل تراوحُ مكانها، لا يعوّل عليها تغيير، ولا يُنشدُ من وراءها تطوير وستظل الأجيال تتناسخُ دون تغيير في طبائعها، وطرق تفكيرها، وأخلاقياتها. ولا يسأل سائل –في ظل وضعٍ كهذا– عن بناءِ الإنسانِ وعن إحداث تغييرٍ فيه..!

العلمُ: ليس مجرّد سلعةٍ تباع..!!

«يا بنيّ، خذ هذه عشرة دراهم، وتعلّم عشرةَ أحاديث، فإذا وجدتها تُغيِّر في جلستِك ومِشيتك وكلامك مع الناس فأقبِل عليه، وأنا أعينُك بمِغزلي هذا، وإلاّ فاتركه، فإني أخشَى أن يكونَ وبالاً عليك يومَ القيامة»

أمّ سفيان الثوريّ

إذا أصبحَ العلمُ مجرّد سلعةٍ يُقصدُ من وراءها التربّح الماديِّ، فانعِ العلمَ، واقرأ عليه الفاتحة وتقبّل فيه العزاء..! فإن للعلم أركاناً لا يستقيمُ بدونها، ودعائمَ لا يقوى إلاّ بها آلا وهي: الأخلاقُ والآدابُ والخشيةِ من الله، ونفع الناس، والجدّ في طلبه، والتواضع لكسبه. هذه الأركانُ والدعائم تجاهلها البعضُ من المتربّحين من وراءِ التعليم ولَم يكترث لها البعضُ من سيقوا إلى العلم سوقا..!! تجاهلوها حين وضعوا نصبَ أعينهم كم يكسبون من المادة من هذا الطَالبِ أو تلك الطالبة لا ما يرفعون به شأنهم من الأدب ومنزلتهم من الخُلق ثم منفعتهم من العلم..! قُصرَ النظرُ على

مجرّدِ ورقةٍ توزّع في يوم بهيج تتلألأ فيه الجلابيبُ المزخرفة ويلعلعُ فيه من لا يعرف الطلاّب منصبه في تلكَ الجامعة أو الكليّة أو المدرسة مبشراً بالمستقبلِ الزاهرِ الذي ينتظرُ هؤلاءِ الخريجون الذين هم مجرّد أرقامٍ في قائمة الدخل السنوي..!

كنتُ منذ أيام قلائل أسيرُ في مكانٍ ما حين أقبلَ إليَّ ثلاثة من الشباب اليافعين، تبادلنا أطرافَ الحديثِ فسألتهم عن مكان دراستهم فقالوا في الكليةِ الفلانية، قلتُ هل صحيحٌ ما أسمعه عنها من ضعفِ التحصيلِ، وعدم الاكتراثِ بالحضور، وغير ذلك، فقال لي أحدهم: هذا أمرٌ معلومٌ للأسفِ ومشهود، حتى إننا إن ركبنا سيارة أُجرةٍ وقلنا لصاحبها: نريدُ الكلية الفلانية، يردُّ علينا: لماذا تتعبون أنفسكم، أعطوهم المال وسيمنحونكم الشهادة..!! وهذه مصيبة إن أصبح العلمُ مجرّد شهادةٍ تمنحُ لقاءَ حفنةٍ من المال..! مصيبة لمستقبلِ الوطنِ وأجياله..!

ليس هذا تعميماً – وأشدّد على ذلك– فهناك من يحرص على أمانةِ العلم وإقامة دعائمه السليمة إنّما الحديثُ هنا عن المؤسسات من جامعات أو كليات أو مدارس وضعت الربح المادي في المقدمةِ لا التربية ولا العلم ولا محصّلاته..! أخبرني مساعد عميد إحدى الجامعات الخاصّة بأن طالباً استصعب دخول الجامعة لقوة منهجها وعدد سنوات الدراسة فيها، فلمّا ذهبَ إلى كليّةٍ من الكليّات عادَ الطالب ليقول بعد أسبوعين: «لقد درست هناك ووجدت أن الدراسة في تلك الكلية أي كلام .. نعم سأحصل على الشهادة ولكن ما الفائدة فأي علم أجني وأي معرفة أكسب.. لهذا سأنضم إليكم»

إن بعض المؤسسات التي تعدُّ صروحاً للعلمِ ظاهرياً لا يعنيها إلاّ حشو المعلومات، وتلقينها أذهان الطلاّب ليسكبوها بعد أيامٍ في أوراق الاختبار ثم تفرغ أذهانهم منها..! فما قيمة العلمِ إذن إن لم يكن سلوكاً قويماً، وخلقاً رفيعاً، وأدباً سامياً..؟! ما قيمة العلمِ إن لم يرقَ بالذوقِ، ويهذب النفس، ويعف اللّسان..؟! يقول تعالى: «

هُوَ الَّذي بَعَثَ في الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمْ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ»

وفي إحدى الجامعات الخاصّة وقف عميدها وهو أوروبي ناصحاً ومحذراً أعضاء الهيئة التدريسية من اللباس غير المحتشم الذي لا يتوافق مع أعراف البلاد وأخلاقياتها وفي ذلك مؤشّرٌ صحي على وعيه بالرسالة الأخلاقية للعلم في بلدٍ أسس بنيانه على مكارم الأخلاق، إنّما في مؤسسات أُخرى فهناك من أعضاء الهيئة التدريسية من لا يكترثُ إطلاقاً بما يلبس وبما يقول وما يفعل إذ لا رقيبَ ولا حسيب..!

لا يمكنُ لمؤسسةٍ ما أن تدّعي حرصها على أمانة التعليم وهي تنظرُ إليه مجرّد ورقةٍ تُعين حاملها على الحصول على وظيفة، ولا يمكن لمؤسسة أن تفتخرَ بخدمةِ العلمِ وهي تنظرُ إلى مخرجاته على أنّها أرقامٌ في محصّلة التقرير السنوي..؟! ولا يمكن لها أن تجاهر بجودةِ خدماتها وهي تجلبُ معلمين هزلى في التعليم ارتضوا بالمرتبات المتدنية أو قبلوها عن كراهيةٍ، وفي المقابل تفرضُ رسوماً عاليةً بحجّة الجودةِ في التعليم، والاقتران بمؤسساتٍ خارجية في الإعتماد..! لهذا فلا غرابةَ أن تجدَ من بين مخرجاتها من لا يُحسن القراءةَ، ولا الكتابةَ، ولا التأدب بأخلاقِ أهل العلمِ، ولا التحسّن بأساليبهم الراقية.

إن بعض المؤسسات التعليمية – أشدد ثانية على البعض– لا تكترثُ للأخلاقيات ولا بالسلوكيات التي تقع أمام مرآها وفي أروقتها ومقاهيها ومرافقها والشواهدُ في هذا المجالِ كثيرة ومعروفة لدى البعضِ حتى حسبتُ أنها –وأنا أسمعها بدهشة– تقعُ في مؤسسات الغربِ المنفلت من ربقةِ الحشمة والحياءِ، حيث تقعُ المشاهدُ الخادشة للنفس الأبيّة هناك أمام عميد الكلية، وهو يشربُ الشاي ويتبادل النكات والقهقهات مع أصحابه..! ولهذا فإن هذه المؤسسات تضيّع –أيّما تضييع – قيمة العلم، فلا يُسأل بعدها إن كانت بعض مخرجاتها لا تتسلح بالأخلاق، ولا تتزيّن بالأدب..!

حدثتني طالبة لا تتعدى العشرة أعوام قائلةً بأسى طفولي:» أنا غير مرتاحة في مدرستي لما أراه بين الطلبة والطالبات الكبار» ..! هذا كلامُ طفلة لا يحتاجُ إلى تعليق..!!

إن تسفيه قيمة العلم في مثل هذه المؤسسات قللّ من قيمته في أنفسهم، حتى أن البعض لم يعد يعنيه الحضور لقاعةِ الدرسِ، أو الاستفادة، أو الانتفاع إن كان في نهاية المطاف يحصل على تلك الورقة المسمّاة بالشهادة، وينالُ بها وظيفةً ..!

يُحكى أن أمّ سفيان الثوريّ الذي أصبح فيما بعد علماً من الأعلام قالت لابنها سفيان «يا بنيّ، خذ هذه عشرة دراهم، وتعلّم عشرةَ أحاديث، فإذا وجدتها تُغيِّر في جلستِك ومِشيتك وكلامك مع الناس فأقبِل عليه، وأنا أعينُك بمغزلي هذا، وإلاّ فاتركه، فإني أخشَى أن يكونَ وبالاً عليك يومَ القيامة» ..!!

أمّا الساعون وراءَ العلم ليكسبوا من وراءه لقباً للتباهي، أو شهرةً للزهوِ بشتّى الطرقِ فليسوا عماداً لأمّتهم وإنّما وبالاً عليها..! وكنتُ قد ذكرتُ في ورقتي التي ألقيتها في ندوة القيم العمانية بأن هذا هو «الجهلُ المقنّع» مستدلاً فيها بقول سماحة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي «إن بعضاً ممن يحملون الشهادات العليا لا همّ لهم سوى السمعة والشهرة، وأخذ المادة من وراء ذلك»[٢٠] وإذا كان العلمُ فريضةً، فلا يطلبُ لأجلِ شهرةٍ أو تباهٍ أو غرضٍ غير رفعة الأمّة، وازدهار حضارتها، وعلو شأن أخلاقها، أمّا السباق المحموم لأجلِ الألقابِ فذلك انعكاسٌ لما أصاب الأمّة من مرضٍ عضال جعلها تقدّر الظواهر لا الجواهر، وتحترم الألقابَ لا الأصحاب، وتجلُّ المناصبَ لا البشر. فالمخرجاتُ من هؤلاءِ تعينهم المؤسسات التعليمية ومؤسسات عملهم التي تدفعُ بهم لأسباب غير وجيهة..! هؤلاءِ يتخذون من الألقاب وسائد ينامون عليها، ومن الشهرةِ بهرجةً فارغةً لا تتركُ أثراً من السلوكِ

(٢٠) كتاب النمير – جزء١– ص١٤٧

في الواقعِ، ولا بصمةً في معاشِ الناس. فكم من خريج لغةٍ عربيةٍ أو أجنبيةٍ لا يقدرُ على كتابةِ مسودةِ رسالة..! وكم من خريجِ تربيةٍ يفتقدُ وحده إلى أُسسها..! وكم من خريج صحافةٍ يجهل آدابها..!

فهمُ العلم: جلاءُ الحقيقة، لا غشاءُ الوهم

إن علماً لا ينتجُ سلوكاً قويماً، ولا رأياً حكيماً هو علمٌ مغشوش..! وإن علماً لا يثمرُ تنميةً حقيقيةً، معاشةً في الواقع هو علمٌ زائف..!

قال لي: حين رآني أحد السلبيين أجتهدُ في دراستي وأحضّر الأبحاثَ والدراسات قال لي: لم تتعبُ نفسك؟ هي مجرّد شهادة وحسب سواءً أحرزت فيها درجة الامتياز أو الجيد أو حتى نجحت على الحافة..! يقول فأجبته: أوَلا يحقُّ لي أن أكون في المقدّمة..؟! أوَلا أطمحُ أن أكون متميّزاً..؟!

هذا الفكر (المنحرف) الذي يعشّش في كثيرٍ من العقليات في مجتمعاتنا قد أضرّنا بما ساقه إلينا من جهلٍ مقنّعَ، لأن العلمَ في نظرِ هؤلاءِ هو مجرّد عباءة يلبسها صاحب الشهادة، وليس عاملاً لتنمية الذات، وتطوير القدرات، وصقل المواهبِ والإمكانيات، واكتشاف الذخائر والمكنونات..! يقول الفيلسوف مالك بن نبي: «الجهل الذي يلبسه أصحابه ثوب العلم، فإن هذا النوع من العلم أخطر على المجتمع من جهل العوام لأن جهل العوام بيّن ظاهر يسهل علاجه، أما الأول هو متخفٍّ في غرور المتعلمين».

اختزلنا مفهوم العلم الواسع، العميق في شهادةٍ نحتاجها لإضفاءِ لقبٍ أو لنيل ترقيةٍ، أو لترصيعِ وجاهة، ولم نعِ أن الشعوب التي تقدمت لم تتقدم إلا بفعل الوعي بقيمة العلم، وعياً غير زائف ولا متصنّع. لهذا سعى الكثيرون منّا إلى نيلِ الألقابِ

لمجرّد «الوجاهة» بأي ثمنٍ وبأيّة طريقة ..! طغت ثقافة الشكليات والمظهريات حتى في أقدسِ الأركان: العلم..! ولم تمسّه فحسب بل وحرّفته عن أصله، وجعلته وكأنّه مجرّد جَوالَ قمحٍ يكيلُ منه من شاء ..!

بل وأنكى من ذلك هو أن اللجوءَ للعلم ليس رغبة للعلم بل لفشلٍ في تجربةٍ، وعدم نيل مرتبةٍ، أو عدم توافقٍ مع مسؤول ..!! أيُّ علمٍ هذا الذي يُرادُ منه مجرّد «إفادةٍ ورقيّةٍ» و»لقب»..؟!

أُنظر إلى الطالب الذي يكبرُ على مفهومِ أنَّ استفراغَ ما استظهره من معلومات هو السبيلُ إلى النجاح وليس الفهم والتمعن..! هكذا علّم ولقّن ولم يجدِ لغيرِ ذلك سبيلا..! وانظر إلى الموظف الذي يجدُ في ورقة الشهادة مجرّد «قنطرةٍ» توصلهُ إلى المكانةِ الأفضل والدرجة الأعلى وليس تنمية لقدراته، وسعةً لمداركه..! وانظر إلى الذي سعى ليضيف إليه لقباً إلى لقبِ الوجاهةِ من أجل تفخيم السمعةِ لا من أجل تفخيم العقل..!

نحنُ نمرُّ بإشكاليةٍ معقّدة في تعاطينا مع العلم، وأجدُ أن أجيالاً تلو أجيال لا تأخذ من العلمِ أخلاقاً كما ينبغي للعلم على هيبتهِ وسمته أن يهب، ولا تنالُ منه المعرفة الحقيقيةَ التي يجبُ أن تترسّخ عميقاً فتؤثر في المنهج الفكري، وتنطبع في السلوك، ولا تتحصّل منه على التوجّهات الملائمة التي يمكّنُ للإنسان أن يتخذها دروباً لطموحاتهِ وآماله..! يقول كارل ساغان: «العلم هو طريقة للتفكير أكثر مما هو مجموعة من المعارف».

لهذا تكمن مشكلتنا في ضعف قراءتنا لأن القراءة ليست في نظرنا واجباً مقدساً بل عبئاً ثقيلا..! أو مجرد «وسيلة للنوم» حينما يطول السُّهاد والأرق..!

في أحد السراديب تحت الأرض في بانكوك، وفي زاوية قصيّة شاهدتُ بائعَ أقمشة هندي قضى أربعة عقودٍ في مملكة تايلند وهو يقبضُ على كتاب وبجانبه رواية قد انتهى من قراءتها. باغتني سؤال: لماذا يقرأ هذا البائع؟! اقتربتُ منه فقلت: إذن تسلّي نفسك بالقراءة، فقال: أقرأ في كلِّ شيء.. كل شيء ابتداءً من الصحفِ عبر الإنترنت إلى الروايات والكتب المختلفة، ثم قدّم لي هديّة هي عبارة عن رواية باللغة الإنجليزية..!

هنا وقعنا في مفارقة ليس مع الشعوب المتقدمة التي تراها وهي تقرأ في القطارات والأسواق والشوارع والحدائق بل وحتى مع رموزنا من العلماء والمفكرين كابن النفيس، وجابر بن حيان، وأبو بكر الرازي، وابن سينا، والجاحظ وغيرهم، أولئك الذين لا يكادُ المرءُ يصدّق كثرة مؤلفاتهم، وتنوّع علومهم، وعمق نظراتهم، وحداثةِ أفكارهم..! يتسائل الدكتور عدنان إبراهيم: «هل هؤلاء أجدادنا، هل فعلاً نحن أحفادهم..! مسافات فلكية بيننا وبينهم..! كيف كانوا يكتبون وعلى ماذا كانوا يكتبون، وبأي الوسائل كانوا يستعينون..! مئات المصنفات وأكثر هذه المصنفات عميقة ودقيقة..!!»

إشكاليتنا تقعُ في نظرتنا السقيمة نحو مفهوم العلم، أو التَّمظهر العلمي الذي لم يُحدث فينا تغييراً جوهرياً نراهُ ماثلاً في إنجازاتنا، وأعمالنا ..! تخبرني مسؤولة في إحدى المؤسسات التعليمية العليا أنها تواجهُ أكاديميين يحملون درجات علمية رفيعة من أمريكا وأوروبا ولكنهم لا يزالون رهينو العقليّة التقليدية في نمطية التفكير..! فما فائدة أن نبتعث دارسين في الغرب إن لم تتغيّر طرق التفكير إلى الأفضل، إن لم نطبّق الحكمة العالمية «فكر عالمياً، وطبّق محلياًThink global and act local "..؟! ما فائدة الدورات التدريبية والورش العملية والبرامج المتخصصة إن لم تحفّزنا نحو التفكير بطرقٍ مغايرة عن التي تعوّدنا عليها..؟! ما فائدة الزيارات الرسمية للوفود، والجولات الاستطلاعية للبعثات إن لم نتعلم كيف تقدّم الآخرون ونطبّق ذلك في مجتمعاتنا..؟!

سألتُ طلاباً لا يتعدون الخامسة عشر وقد أدخلوا برنامجاً تطويرياً في إحدى الجامعات المحليّة خلال فترة العطلة الصيفية: لماذا أنتم هنا؟ فأجابني أكثرهم إجابة العامل الذي كان يكسرُ الحجر حين سأله أحدهم: ما الذي تفعله؟ قال: أكسر الحجر، في حين قال صاحبه: إنني أبني صرحاً..!! ولم أكن لأتوقع إجابات بعيدة النظر إلا إذا أعدنا النظر في تأسيس مفهوم التعليم ليكون عاملاً فاعلاً في اكتشاف المواهب والميولات والاتجاهات منذ البواكير الأولى.

إن علماً لا ينتجُ سلوكاً قويماً، ولا رأياً حكيماً هو علمٌ مغشوش..! وإن علماً لا يثمرُ تنميةً حقيقيةً، معاشةً في الواقع هو علمٌ زائف..! يقول الدكتور غازي القصيبي رحمه الله في كتابه "حياتي في الإدارة": " كنتُ ولا زلت أرى أن فلسفة التعليم في العالم العربي –ومعظم العالم الثالث– فلسفةً تتناقض، كليةً، مع متطلبات التنمية وكنت ولا أزال أرى أنه مالم تتغير هذه الفلسفة فسوف تظل التنمية الحقيقية حلماً بعيد المنال"..!

ومردُّ ذلك إلى مفهوم التعليم عندنا، ذلك المفهوم الذي لم يربط العلمَ بالواقع، ولم يوثق صلة العلم بتنمية الذات، ولم يرسّخ علاقة العلم بالتنمية الشاملة للأوطان، وإنّما اختزل العلم في شهادةٍ، ولقبٍ، وكرسي..!! إن ذلك المحاضر العربي الذي وقفَ ساخراً في إحدى الجامعات التي استضافتني قائلاً: مَنْ هذا الإمام محمد عبده الذي تقول عنه؟..!! الغربُ فيه الانحلالُ والانسلاخُ والانحراف وهنا القوة، هنا كلمة لا إله إلا الله.. فصفّق له طلاّبه..!! إن هذا المحاضر هو أحد رموز التمويه والتعمية والجهلِ المقنّع ولا ريب أن وجوده وأمثاله لن يسهم في تأسيسِ مفهومٍ صحيح لعلمٍ يقومُ على العدلِ والإنصاف بل على التحيُّزِ والإجحاف..!

إن كلمة "لا إله إلا الله" لا تُبنى على جهل، ولا تُعلى على بناءٍ متهدّم، ولا ترفعُ

شعاراً على علمٍ أسودِ لفكرٍ ظلامي..! فالنتاج المشوّهُ واضح، والقطافُ المرُّ مشهود..! إنها معتقدٌ إيمانيٌّ يُبنى على علمٍ نيّر، وفكرٍ خيّر، وتطبيقٍ حكيم.

وما لم نؤسس لمفهوم سليم للعلم، فلن تقوم للأمةِ قائمة، ولن يسمع لها صيت، ولن يشهد لها حراكاً .. وذاك أمرٌ يملك قراره قادتها وعلمائها وأهل الفكرِ فيها.

إنتاج المعرفة: تحقيق معنى الإنسانية

« لا يمكن للمرء أن يحصل على المعرفة إلا عندما يتعلم كيف يفكر ».
فيكتور هوغو

وقف بضعة شباب في خيمة الاختراعات بأحد المهرجانات أمام شاب تقمّص دور البحّار العماني أحمد بن ماجد وهو منغمسٌ في دوره يشرح لهم علومه ومنجزاته، بينما كانوا يتلامزون ويتهامزون معلقين بسخرية، ومعقبين باستهزاء .. هنا – وأنا أنقلُ بصري بين الطرفين – دار في خلدي أنَّ إنتاجُ المعرفة لن يتحقق لأمّة إلا بعد احترامِها للمعرفة. لا يمكنُ لأية أمّة أن تتحدث عن استخدام المعرفة فضلاً عن إنتاجها وهي لا تربّي النشء والشباب على احترام قيمة المعرفة.

نحنُ لم نزل مستهلكين لمنتجات الثورة المعلوماتية ولم نجد الطريق بعد لاستخدامها الاستخدام الأمثل، والتجاوب معها بالصورة الإيجابية التي تضمنُ لنا عائداً فكرياً واقتصادياً مؤثراً، هذا فضلاً عن إنتاج المعرفة. انظر إلى العربي كيف يمرُّ في المعارضِ والمتاحفِ العلمية والتاريخية مروراً خاطفاً لا يهمّه سوى التقاط الصورِ، أو إرسال صورة أو مقطع للمتابعين في وسائل التواصل الإجتماعي مع استثناء القلّة التي تروّج لسلعة المعرفة مستفيدة من هذه الوسائل الفعّالة.

وإذا كانت «الحكمة ضالّة المسلم أنّى وجدها فهو أحرى النّاس بها»[٢١] فماذا فعلنا نحن العرب المسلمون بها؟! ماذا فعلنا بالمعرفة التي صنعها علماءٌ مسلمون كانوا سبباً في نشأة العلوم وبروز الحضارة العصرية وتقنياتها المتقدمة..؟! يقول د. أحمد أبوزيد في كتابه «المعرفة وصناعة المستقبل»: «السؤال الذي يشغل بال الكثيرين من العلماء المهمومين بمشاكل العالم الثالث، وقيام مجتمع المعرفة الذي سوف تقاس إليه درجات التقدم والتخلف هو: ما وضع المجتمعات النامية من هذه الثور المعرفية؟ وهل تستطيع استيعابها والتجاوب معها؟ فضلاً عن إمكان الإسهام فيها؟ لا شك أن عملية إنتاج المعرفة واستخدامها بل وتسويقها تعتبر مسألة جوهرية بالنسبة للتنمية والتطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي واللحاق بالمجتمعات الغربية المتقدمة».

القضيّة الجوهرية ليست الاستيعاب والتجاوب مع الثورة التكنولوجية وإنما إنتاج المعرفة وتسويقها، من هنا تتحق مصداقية عبارة فرانسيس بيكون «المعرفة قوة» وتتأكّد عبارته «هدف الحياة الأسمى ليس المعرفة بل الفعل» وتتأصّل عبارته الثالثة «المعرفة والقوة الإنسانية مترادفتان».

إن الدول التي انتشلت نفسها من حضيض التخلف والجهل مثل فنلندا وماليزيا وسنغافورة لم تجد أمامها سوى المعرفة معواناً لها لتخرج نفسها، فأولت جُلّ اهتمامها بالتعليم وشجّعت البحث والابتكار. أمّا الدول التي لم تع الوجهة الصحيحة للنهوض فقد بقيت على مسلّماتها التقليدية فلم تشمّ رائحة التطور، ولم تصبها عدوى التقدم. يقول الرئيس الماليزي الأسبق مهاتير محمد: «لقد مرّ على الإنسانية وقت كانت الأرض تعتبر فيه هي الأساس الضروري للإزدهار والثورة ثم جاءت مرحلة تالية تتمثل في عصر التصنيع وفيه ارتفعت المداخن حيث كانت تقوم الحقول. أما الآن فإن المعرفة أصبحت تؤلف – وبشكل متزايد– ليس فقط أساساً

(٢١) حديث شريف رواه الترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه

القوة ولكن أيضا أساس النجاح والتقدم، ولذا فيجب ألاّ نبخل ببذل أي جهد لإقامة مجتمع ماليزي معلوماتي غني».

إن بعض الدول تسعى من أجل إحلال الحكومات الإلكترونية محل الحكومات التقليدية ولكنها تنسى عنصراً جوهرياً يسبق هذا الإحلال، آلا وهو إعداد العاملون المتخصصون في هذا المجال، أولئك الذين يطلق عليهم «موظفو المعرفة knowledge workers" لهذا فإن عملية الإحلال لن تكون مجدية في ظل فقدان هذا العنصر الجوهري لأن اقتصاد المعرفة قائمٌ على التخصصية والإبتكار والبحث وهو ما يعني وجود موارد بشرية مهيأة للعب هذا الدور من أجل نقل المجتمع بصورة شاملة إلى مجتمع المعرفة. كيف لا نتحدث عن اقتصاد المعرفة ونحن نواجه تحديات الاعتماد شبه الكلي على النفط بينما نترك وسائل التقانة من أجل تبادل الشائعات والنكات على وجه أغلب..! يؤكد الباحث مراد علة، في ورقة بحثية بعنوان "الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية؛ دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجاً" على "أن امتلاك وحيازة وسائل المعرفة بشكل موجه وصحيح، واستثمارها بكفاءة وفعالية من خلال دمج المهارات وأدوات المعرفة الفنية والابتكارية والتقانة المتطورة، لابد وأن يشكل إضافة حقيقية للاقتصادات العربية وقاعدة للانطلاق نحو التحول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة".

لكن على المجتمع الذي يريدُ أن يتبنى اقتصاد المعرفة من أجل أن يتحول إلى مجتمع المعرفة أن "يحترم" المعرفة أولاً..! الأمر الذي أعني به أن يكون التعليم فاعلاً في صقل وبناء وتهذيب وتوجيه المواهب والقدرات والذخائر الإنسانية وألا يكون مجرد حشو معلومات في خزّان وتفريغها في أوراق الاختبار ..!. أن يتم وضع معايير صارمة ودقيقة لاختيار المعلم ومن ثم وضع الثقة فيه وتقدير مكانته الاجتماعية، ووظيفته السامية. أن يوجّه العلم من أجلِ الإبداع والابتكار وليس من أجل الحصول على "ورقة" تضمن الحصول على درجة مالية، أو وظيفة ما..!.

أن لا يتهافت المجتمع على العلم من أجل الألقاب خدمةً للوجاهة الإجتماعية وليس من أجل تحصيل المعرفة. أن يكون للمبدعين والمخترعين وأصحاب المهارات والمواهب والقدرات المتميزة طرقاً واضحة للنماء والتطوير ترعاها الدولة، وتنفق عليها إيماناً بما يشكّله هؤلاء من ثروة وطنية لمستقبل الوطن.

إن منظر أولئك الشباب الذين يتغامزون ويتهامزون يدلّ على عدم تنشئتهم على مبدأ احترام المعرفة، وتقدير مصادرها، في الوقت الذي كانوا فيه وسط جمع من الأجانب لا يفهمون لغة الشارح ومع ذلك فهم منصتون لعلهم يقتنصون إشارةً ما أو كلمةً عابرة. منظر هؤلاء الشباب الذين لا يحترمون المعرفة يربطنا ذهنياً بالطلاّب الذين يمزّقون الكتب الدراسية، أو يحطمون الطاولات ويهشمون زجاج النوافذ..! في مقابل ذلك الاستخفاف وهذه الفوضوية التسليم الأعمى لكلّ مقولة واجتهاد وكأنّما هو الوحي المنزل..!! فلا هذا ولا ذاك يصنعان معرفة، ولا ينشّئان على احترام المعرفة. يقول الكاتب خالد محمود عبداللطيف:" المطلوب هو احترام المعرفة العلمية وثقافة العلم وترسيخ قيمة التفكير العلمي في حياتنا. فثقافة العلم هي ثقافة احترام حقائق الواقع، الذي يقوم على وجود عدة احتمالات أو إجابات على أي سؤال بدلاً من الفكر اليقيني الذي يعتقد أصحابه ان لديهم إجابات مطلقة ونهائية لكل سؤال يتعلق بحياة البشر وشؤون المجتمع وهي الثقافة التي تدعو إلى تكديس الفكر الذي يرحب بالتجديد والابتكار."(٢٢).

إننا إن شئنا أن نتعامل مع المعرفة ونستوعبها تمهيداً لإنتاجها واستخدامها الاستخدام الأمثل فإننا يجب أن نربّي الأجيال على احترام المعرفة. أما الإشكالية التي سنقع فيها إن نحن أهملنا هذا العنصر الجوهري للتقدّم العصري هو أننا سنصبح أميين بلغة العصر، بل وسنصاب بالانفصام..! ذلك لأن التقدّم المتسارع في التكنولوجيا والتغيّر الاقتصادي المتلاحق سيؤثران على حياة الإنسان، وهنا فإن بقينا مجرّد

(٢٢) صحيفة الراية القطرية «الثقافة كيان متجدد» ١٥/١٠/٢٠٠٩ م

مستهلكين لثورة الاتصالات والإنترنت فإننا بلا شك سنكون مجرّد مستهلكين عاجزين عن التأقلم من نمط الحياة العصري وأسلوب العيش الأمر الذي يعني عجزنا وتخلفنا عن الإسهام في صناعة الاقتصاد الجديد؛ اقتصاد المعرفة. المعرفة هي المنقذ الوحيد من حالة التردي إلى الترقي، ومن التخلف إلى التقدم وهكذا كانت أول كلمة أنزلت في القرآن "إقرأ" مفتاحاً للمعرفة، وناقلاً من الجاهلية إلى النور. يقول فيكتور هوغو: "لا يمكن للمرء أن يحصل على المعرفة إلا عندما يتعلم كيف يفكر".

الفنون والآداب: مذاهب الرقي الحضاري

فرقٌ بين أمّةٍ تتعامل مع الفنون والآداب على أنها وسائل ترفيه، وأدوات تسلية، وأمةٍ جعلتها وسائل تهذيب نفسي، وطرائق تقويم أخلاقي، وأدوات ترقية سلوكية

لا يمكنُ لأية أمة أن تتهذب أخلاقها، وتستقيم طبائعها، وترتقي سلوكياتها بغير الفنون والآداب، أما التي تنكرت للفنون والآداب واستهجنتها وقللّت من شأنها فلن يصعب عليك رؤية النتائج: وجوهٌ كالحة، ومشاعر باردة، وملامح قاسية، وسلوكيات خالية من المعاني، ولغة سطحية لا تصاحبها الأحساسيس الإنسانية العميقة..!! وانظر إلى الأمم التي رفعت منزلة الفنون والآداب وهيأت لها السبل الكفيلة للنماء، وتعهّدت أصحاب الملكاتِ والمواهب بالرعاية والاعتناء، تجدها أمّة راقية في اللغة، عميقة في الأحاسيس، بعيدةٌ في النظر، تنظرُ إلى الكونِ بعمقِ رؤية، وإلى الإنسانِ بتقديرٍ واسع، وإلى الأشياء بعمقٍ وإدراك.

فرقٌ بين أمّةٍ تتعامل مع الفنون والآداب على أنها وسائل ترفيه، وأدوات تسلية، وأمةٍ جعلتها وسائل تهذيب نفسي، وطرائق تقويم أخلاقي، وأدوات ترقية سلوكية..!! انظر إلى اهتمام فرنسا بالفنون والآداب كيف أنتج لغةً راقيةً في أعمالها الأدبية،

وأبعاداً إنسانية ووجودية عميقة في أعمالها الفنية، بل أنتج صروحاً ومباني ذات جمال وروعة في التصميم الهندسي والبناءِ المعماري..!

وجاءَ في مجتمعاتنا من قلّل قيمة الفنون والآداب، ونهى الناس عن الاشتغال بها في كليتها دون استثناء..! وأشاع عنها ما لا ينتسبُ لها من مأفون الكلام، وسخيف الاشتغال، ودنيء الخلق..! بل وتجنّى عليها بتبرئة الدينِ منها، وجعل الدينِ وكأنّه صحراء قاحلة لا نبتَ فيها ولا ظل..! اشتغلوا على التحريم في كل شيءٍ وربطوه بالكفر والعصيان، فماذا نتجَ عن ذلك؟ ملامحٌ قاسيةٌ ترهبُ، وقسمات كالحةٌ ترعب، وقلوبٌ جافةٌ تشجبُ وتندب..! وهم يعلمون جيداً أن نبيّنا الكريم على أفضل الصلاة والسلام خلع بردته الشريفة على كعب بن زهير الذي كان قد أهدر دمه، بعد أن أنشده قصيدته التي استهلها بالتشبيب: بانت سعاد فقلبي اليوم متبول».. ويعلمون عن قصة غناء الجواري في منزله الشريف في حديث روته السيدة عائشة رضي الله عنها بقولها: « دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ تُغَنِّيَانِ بِغِنَاءِ بُعَاثٍ ، فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ وَحَوَّلَ وَجْهَهُ ، وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَانْتَهَرَنِي ، وَقَالَ : مِزْمَارُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : دَعْهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ، فَإِنَّهَا أَيَّامُ عِيدٍ» .

يقول أحدهم كاتباً لأحد دعاةِ التشدد والتحريم: لقد حرمتمونا من ذكريات الطفولة بتحريم الصور في البيوت، فأحرقناها كلها، أحرقنا جزءاً من حياتنا، ثم حين ردّ صوابكم إليكم حللتم الصور.. حللتموها بعد ماذا؟ بعد أن خسرنا أجمل وأروع اللحظات في حياتنا.. لحظات الطفولة البريئة!

الفنون والآداب علاجٌ نفسي التفت له علماء المسلمين الأوائل بل وأئمتهم، وتحاشاه المعاصرون أو أكثرهم..!! فانظر لقول الإمام أبي حامد الغزالي في

كتابه «علوم إحياء الدين» كلاماً عجيباً في الفن يقول فيه:» من لم يحرّكه الربيع وأزهاره، والعودُ وأوتاره، فهو فاسدُ المزاج، ليس له علاج»..! واسمع إلى كلام الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه حين سأله مُصْعَب الزُّبَيْرِيِّ عَنِ السَّمَاعِ ، فَقَالَ مَالِكٌ : مَا أَدْرِي، أَهْلُ الْعِلْمِ بِبَلَدِنَا لا يُنْكِرُونَ ذَلِكَ، وَلا يَقْعُدُونَ عَنْهُ، وَلَا يُنْكِرُهُ إِلاَّ غَبِيٌّ جَاهِلٌ، أَوْ نَاسِكٌ عِرَاقِيٌّ غَلِيظُ الطَّبْعِ « .واسمع إلى رد الإمام الشافعي رضي الله عنه، حين سأله يونس بن عبد الأعلى عن إباحة أهل المدينة السماع، فقال الشافعي: لا أعلم أحداً من علماء الحجاز كره السماع إلاّ ما كان منه في الأوصاف. هؤلاء أئمة مذاهب ومع ذلك كان للفن عندهم قيمة، أما المحدثين فلم يميزوا ولم يستثنوا، فحرّموا الغناء على إطلاقه، وحرموا الصور على إطلاقها، وكل مبتدع فني جميل، يرقى بذوق الإنسان، ويسمو بخلقه حتى أنك لا تراهم يرتادون المعارض التشكيلية، ولا يشاركون في الملتقيات الفنية..!

يقول الدكتور عدنان إبراهيم:"لم نتعلم ما هو الفن ماهو الأدب؟ ماهي الرواية؟ لم نفهم ما هي أهداف الرواية؟ كل أديب هو ملتزم بمعنى أو بآخر، كل أديب يخرج من رحم الواقع ثم يثور على هذا الواقع ويريد أن يحررنا من ظلام هذا الواقع، وكل أديب له رسالة لا يمكن أن تصلك بالطريقة التقريرية الوعظية. أنا أقترح لعلاج نزعات الكره والحقد والغضب المهلك المدمر أقترح العلاج بالفن" .. وفي مبادرة "نداء السلام" التي خضنا غمارها طوال عدّة أشهر واشترك فيها ١٥٥ طفلاً من أكثر من ستين دولة وجدتُ أن الطفل العربي غير متعمّقٍ في نظرته للفن، فهو يعبّر بسطحية عن موضوع السلام، ويستخدم المفردات الأبرز التي لا تحتاجُ إلى عناء ..! وهذا يعكس نظرة المجتمع والمدارس إلى الفن والأدب..! في حين أن المدارس في الغرب تستخدم الفن والأدب لإيصال رسالة المنهج إلى الطالب، الرسالة القِيمية التي لا يحبذ تلقيها بواسطة الكلمات المجردة الشحيحة من الأحاسيس والصورة والتفاعل الشعوري.

كنا نتحصّل من المدارس على روايات نقرأها كجزءٍ من المقرر، وتم التنازل عنها لهذا نشأ جيلٌ لا يقرأ، بل لا يفقه معاني الكلام، حياته قاحلة الشعور، لم ينغمس في الأدب ولم يعايش التجارب الإنسانية التي يعرض تفاصيلها، لهذا لم يتغير، فهو في تراجعٍ مستمر..! ما قيمة الإنسانِ إذن إن لم يمتلأ جنانه بالمشاعر الإنسانية الجياشة، وتزدهر نفسيته ولغته بالأحاسيس الرقيقة..؟!

يروي الشيخ الحبيب الجفري عن تأثره وبكائه عند سماعه لأغنيتي أم كلثوم "أمل حياتي" وأنت عمري" وحين سأل الشاعر الكبير أحمد شفيق كامل قال له : أقسم بالله أنني كتبتها في الروضة الشريفة مخاطباً بها الحبيب صلى الله عليه وسلم، ولم يكن يعرف أحد ذلك عدا الفنانة الراحلة أم كلثوم وموسيقار الأجيال محمد عبد الوهاب، معقباً على ذلك بأن صناعة الفن ثقيلة تحتاج إلى ثورة مثقفين، وموضحاً أن الفن حلاله حلال وحرامه حرام".

حين تواصلَ معي معالي وزير التربية والتعليم السابق إبّان الأوامر السامية بالاهتمام بالمسرح والدراما وقد كنتُ حينها خارج البلد، وطلب مني مقترحات في هذا الشأن قلت: لا بد من وجود أسس نظرية كي يتعلّم كل طالب –خاصة الموهوب– معنى الفن وقيمته وأثره فيه وفي المجتمع، فألّفت كتابي "مفاهيم أساسية في المسرح والدراما" الذي أصدرته وزارة التربية والتعليم.

إن الإهتمام بالفنون والآداب هو اعتناء بالذوق، والجمال، وهاتان القيمتان تنتجان الطرق السليمة للتفاعل مع الناس والأشياء، فإذا تخلى الإنسان عنهما أصبح كالآلة التي تتحرك وفق أوامر ونواهي لا وفق مشاعر وأذواق وأحاسيس..! فإذا أنت نظرت إلى الذين تشددوا وتزمّتوا واكفهرت وجوههم وقست قلوبهم وجدتهم لا يعرفون للجمال سبيلاً، ولا للفن والأدب طريقاً..! أما الذين عرفوا هذه الأنساق الجميلة فهم أصحابُ أفهامٍ واسعة، وقلوبٍ رحبة، وعطاءاتٍ عميقة.. غاب الناسُ

عن الشعر فأصبح عدد من يحضر الأمسيات الشعرية يكاد يماثل عدد الأصابع، ذلك لأن المجتمع لم يجعل للشعر القيمة التي يستحقها، والمنزلة التي يستأهلها..!

لا يترعرعُ الأدب والفن إلا في ظلِّ دولةٍ تضعُه على رأس أولوياتها، وفي صدر اهتماماتها، فهو اللبنة الأولى لبناء الإنسان، إذ لا يمكن بناء الإنسان معرفياً قبل أن يكون بناؤه جمالياً فذلك مما يرقّي ذوقه، ويفتح عقله على آفاق واسعة، ويجعله منسجماً مع ذاته، ومتصالحاً مع نفسه..يقول Ernst levy "ستبدأ الإنسانية بالتحسن عندما نأخذ الفن على محمل الجد كما الفيزياء أو الكيمياء أو المال" ..!.

الفنون والآداب تنتجُ جيلاً صافي الأذهان، راقي الذوق، واسع التطلعات، رحب النفوس، قادر على الابتكار، متحفّز على الإبداع، مقبلٌ على كل جديد، فإذا أردنا أن نبني الإنسان بناءً حقيقياً فإن علينا أن نتعهده بالفنّ والآداب منذ نعومة أظفاره، لكي ينشأ على سليقةٍ فطرية ذات عمقٍ واتساعٍ وبُعد، ويكبرُ على طبيعة تجنّبه الوقوع في أفخاخ الذين يصوّرون له القبائح على أنها جماليات، والشنائع على أنها حسنات..!!

الرأي والطاعة العمياء: الحاجة إلى نورِ العقل

إن تغييب العقلِ يعني إقصاء التفكيرِ، وإقصاؤه يعني فقدان الاقتناعِ، وظهور التبعية والطاعةِ العمياء لكلّ أمرٍ سواءً كان حقاً أو باطلاً..!

ما بالنا قد أدمنّا حبَّ الطاعةِ العمياء، ونفضنا أيادينا من الرأي الحسن؟! إننا – وهذه عادتنا– قد سننا سنّةً غيرَ حميدةً في الحياةِ التي لا تتماشى هذه السُّنةُ مع ناموسها الذي يدفع نحو التعمير والتطوير والتجديد قائماً على الرأيِ على مرارتهِ،

والمشورةِ على ثقلها، والنصيحةِ على شدّتها..!. هكذا بدا المشهدُ في كثيرٍ من صورِ حياتنا، وممارساتنا فهو انبثاقٌ من تفكيرنا الذي نما على سنّة «الطاعةِ العمياء» التي هي وليدةُ الشعورِ بالسلطةِ، ونتاجُ الإحساسِ بالتّملك..!

إن الطاعةَ في حدِّ ذاتها طريقُ نجاحٍ إن كانت ترمي إلى صلاح، فهي تضبطُ النفسَ على إيقاعٍ متّزنٍ، دقيق، في خطواتٍ محسوبةٍ، وإجراءاتٍ مدروسة، ونتائجَ محسوسة. كما أن حديثنا لا يتعرّضُ لطاعةِ الله ورسوله فهي أساسُ الإيمان، ومصدرُ التوجيه، إنّما حديثنا عن تلك الطاعة العمياء التي يقفُ إزاءها الإنسانُ أمامَ إنسانٍ مثله وهو كالأبكم الأصمّ الأعمى يتلقّى أوامرَ الطاعةِ دون أن يُعملَ العقل، ويدقّق البصيرة..!

حين وضعنا الطاعة في كفّة والعلم في كفّة أُخرى، آثرنا الطاعة على الرأي، فإذا بشيخ القبيلةِ يرى في رأي أفرادها تمادياً عليه، وإذا بالأب يرى في رأي أهله تعالياً عليه، وإذا بالمعلّم يرى في رأي التلميذ تطاولاً عليه، وإذا بالرئيسِ يرى في رأي المرؤوسِ تجاوزاً عليه..!! فضاعَ الرأي، وسادتِ الطاعة، فكان نتيجتها الإكبارُ عن جهلٍ، والإعظامُ عن سَفَه..! يقول روبرت هيينلين Robert Heinlein :" لن أتعلم أبداً من شخص يوافقني الرأي". أفقدتنا الطاعة العمياء فرصة إبداء الرأي، ومساحة الحوار، ورفع الحواجز السميكة للسلطةِ أيّاً كان نوعها وطبقاتها..!. في العلم حضرت طاعةُ المعلّم وحدها بالإطلاقِ وغابَ الرأي، فكانت كل نصيحة إلى الطالب:"أطعْ معلّمكَ" وغابت عن المعلم نصيحة :"أصغِ إلى طالبك"..!! فتلقينا العلمَ عن طاعةٍ عمياء، وكبتنا ما يعتملُ في العقولِ من آراء، وفي الخيالِ من تصورات، وفي النفسِ من مشاعر..!! بل أصابتنا "فوبيا الرأي" فارتجفت فرائصنا ونحن نقاومُ الرغبةَ في إبداءِ الرأي المخالفِ ليس لرأي المعلّم بل لما يطرحهُ الدرس، فوأدنا تلك الرغبة في البوح، وانكمشنا على أنفسنا..!! يقول جون ستيوارت ميل John Stuart Mill :"لا يمكننا أبداً التأكد من أن الرأي الذي نحاول كبته رأيٌ

خاطئ، وحتى لو كنا متأكدين فكبته سيظل إثماً." يقول أحد المصريين: " أذكر أني في مقتبل عملي بالجامعة معيدا في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية اختلفت في أمر ما مع أحد أساتذتي الذين أجلهم وأحتفظ لهم بكل الحب والمودة، إن هذا الأستاذ الجليل سألني بدهشة بالغة: إنت بتعارضني ياولد؟".

وحينما وضعنا السلطةَ في كفّةِ والطاعة العمياء في كفّة أُخرى كانت من نتائج ذلك أننا فعلنا ما لم نقتنع بفعله، واشتغلنا فيما نمقت إنجازه..!! فإذا أبدى الموظف البسيط رأياً عدّه المسؤولُ احراجاً، وكأنّما العملُ علاقة اجتماعية تحت مظلة قبيلةٍ أو عائلة، وليس في بيئة مؤسسية ذات نُظم وأُطرٍ..! تقول إحدى الموظفات: لا يمكننا إبداءُ رأي يخالفُ رأي رئيس القسم، فإن فعلنا رأينا نتائجَ ذلك في تقاريرنا..!! يقول الحجاج الثقفي :"من البلية أن يكون الرأي بيد من يملكه دون من يبصره".

حين تولّى أحد المسؤولين الكبار رئاسة إحدى المؤسسات بادر على الفور بإصدارِ قراراتٍ عدّها الرجلُ الثاني في المؤسسة تهوّراً وطيشاً، فوجّهَ إليه النصيحةَ بالتريُّث، والتّمهل كي لا يتخذ قرارات خاطئة، يكون مآلها على المؤسسةِ وخيماً..! فما كان من هذا المسؤول الكبير إلاّ أن أزاح الرجل الثاني من المؤسسةِ برمّتها لأنّه لم يطق أن يعيقه أحدٌ عن قراراته المتعجرفة، ولأنّ نفسه أدمنت حبّ الطاعة العمياء، فلم يجد من هذا الرجل حتّو قامة، ولا "لبّيكَ طويل العمر"..! إنّما وجدَ نصيحةً صادفت قلباً متكبراً، ورأياً قابلَ نفساً مغرورةً، وآذاناً لا تسمع إلاّ ما تقول هي، مطابقة لقول المتنبي:

وَدَعْ كلّ صَوْتٍ غَيرَ صَوْتي فإنّني.. أنَا الطّائِرُ المَحْكِيُّ وَالآخَرُ الصّدَى

إن التعامل المستبد مع الآخر لن يخدم التطوير، والنمو للإنسان وللأوطان، فإذا كان المسؤول ينتصرُ لنفسهِ لا لوطنه بسيادةِ رأيهِ وفرضه أيّا كان فإنّه ليس جديراً

بالمسؤولية، وليس حقيقاً بالأمانة..!! يقول الراحل د.غازي القصيبي صاحب التجربة الطويلة في الوزارات:"اختيار المساعدين الأكفاء نصف المشكلة، والنصف الآخر هو القدرة على التعامل معهم. الرئيس الذي يريد مساعداً قوي الشخصية عليه أن يتحمل متاعب العمل مع هذه الشخصية القوية.. من طبيعة الأمور أن يكون الشخص الموهوب النزيه الذكي معتداً بنفسه وقدراته وألاَّ يتردد قبل إبداء رأيه الصريح في أي موضوع (بخلاف المساعدين الفاسدين الأمَّعات) لا شيء يتعب أكثر من التعامل الشخصي مع الأبطال كما يقول هنري كيسنجر" ويصف علاقته بأحد وكلائه قائلاً:" وكان يُنهي النقاش العاصف بقوله:" أنت الوزير. إذا اتخذت القرار فسوف أنفّذه ولكن لا تتوقع مني أن أقول لك إن القرار صحيح. حدث هذا مرةً بعد مرة، كنت في معظم الحالات أتبنَّى في النهاية رأيه وكنت في بعضها أتمسك برأيي"..

تفرضُ السلطةُ الأبويةُ في البيتِ الطاعةَ العمياءَ أكان على الزوجةِ في الغالب أو على الأبناءِ ويغيبُ الرأي، فالرّجلُ -دون تعميم- يسعى لموافقةِ الزوجةِ في كل أمرٍ يصدرُ منه، فإن كان لها رأي رآهُ ثقيلاً لا يستسيغه ولا يكادُ يتقبّله إلا عن مضض..! والأمرُ كذلك للأبناء..! يقول المهاتما غاندي:"الاختلاف في الرأي ينبغي ألا يؤدي إلى العداء، وإلا لكنت أنا وزوجتي من ألد الأعداء". إن خطورة الطاعة العمياءِ وإقصاء الرأي في البيتِ جدٌّ خطير لأن الأُسرة هي الحاضنةُ الأولى، فليس غريباً على مجتمعٌ تربّى على الطاعةِ العمياءِ في البيوت وعطّل التفكير أن ينشأ على هذه الخصلة الذميمة، ويطبّقها في سائر مصالحِه وعلاقاته..!

وفي الجانبِ الفقهي المتعلّق بالدّين وارتباطهِ في الحياةِ، يغيَّبُ العقلُ، وتحضرُ الطاعةُ العمياء في كثيرٍ من المواقف. ذات مرّة سألت شخصاً حول مسألةٍ من المسائل فأجاب: أنا أتّبعُ قول شيخنا الفلاني. قلتُ: وأنتَ ما هو رأيك؟ قالَ: أنا لا رأي لي..!. إنني أجدُ نفسي في بعض الأحيان حينَ أُعملُ العقلَ، وأُطيلُ التأمّل في

بعض الفتاوى الخاصة بالمصالح والعلاقات أنني أرى فيها رأياً آخر، وأن من أفتاها قد اجتهدَ فيها بحسبَ علمه، أو بما استبانَ لهُ منها. يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما سئل عن البر والإثم :» استفت قلبك، البرُّ ما اطمأنت إليه النفس واطمأن إليه القلب، والإثم ما حاك في النفس وتردد في الصدر وإن أفتاك الناس وأفتوك».

إن تغييب العقلِ يعني إقصاء التفكيرِ، وإقصاؤه يعني فقدان الاقتناع، وظهور التبعية والطاعةِ العمياء لكلّ أمرٍ سواءً كان حقاً أو باطلاً..! وما يحدثُ من تبعية صمّاء، وطاعةٍ عمياء لدى بعض الطوائف، والمذاهب من تمسّكها بما لا يستندُ إلى أُسس قويمة، ودلائل بيّنة، وقواعدَ واضحة إنّما هو إقصاءٌ منها للعقل والتفكيرِ، وتقديس للموروث دون التمحيصِ فيه والتشخيص، الأمر الذي يجلبُ إليها الرجعية، والعصبية. وهنا يأمرنا نبينا الأكرم بعدم تقبّل كلّ شيءٍ على أنّه سنّةٌ مسلّمٌ بها، فيعطّل التفكير فيها، وتقبلُ عن طاعةٍ عمياء، وذلك بقوله عليه أفضل الصلاة والسلام:»مَا جَاءَكُم عني فاعرضوه على كتاب الله فَمَا وَافقه فَأَنا قلته وَمَا خَالفه فَلم أَقَله».

الإشكالية المعضلة في تغييب الرأي وفرض الطاعة العمياءِ هي فقدان الظروف المحفّزة والمهيأةِ للإبداع، فلا إبداعَ دون حريّة، ولا حريّة دون تحرّر العقلِ من النّقل، يقول محمد بن علي المحمود:» الحضور الأكبر والأشد قداسة في الوعي العام، وعلى امتداد تاريخنا، كان حضور النقل، هو وحده الحضور المشروع والمشرعن، الذي يمنح أو يمنع الشرعية لغيره أو عن غيره، بما فيه العقل الذي تم وضعه في خدمة النقل؛ ليكتسح التقليد البقية الباقية من استقلالية الإنسان».

أما البناءُ الحقيقي للعقل الإنساني المبدع فيبدأُ من منح العقلِ مساحةً ليفكّر، وحريّةً ليبيّن رأيه دون خوفٍ أو وَجَل؛ حريّة محكومةً بضوابطِ الأخلاقيات السامية،

والآدابِ العالية، تحرّره من التبعية، والقمع النفسي، والكبت الفكري.

إن أعظم آفةٍ تعوقُ نماء الأمم هي التقليد الأعمى؛ ذلك الذي يقصي الفكر، ويقتل الإبداع، ويقفُ أمام التجديدِ والابتكار، فإذا بمواهب الإنسانِ تضمحلّ، وإذا بقدراته الفكرية تذوي، وإذا بطاقاته الإبداعية تنعدم..! مناصروه كثر، ومعارضوهُ قلّة، فإن ثارَ القلّة على الكثرةِ قذفوهم بشتى أنواعِ التُّهم الجاهزة..!!

لا أثرَ للتعليم أبداً إذا كان العقل مكبّلاً، والتفكيرُ مقيداً، والرأي مغلولاً..! ولا تنمية للإنسانِ إن لم يجد فضاءً واسعاً من إعمالِ العقلِ في كثيرٍ من المنقولات الجاهزة. ولا تطوير للمجتمعات إن لم تنشأ على الطاعةِ الإيجابية التي تُبنى على الإقناعِ، وتنحّى عن الإكراهِ، فيكونُ الرأي فيها مقدّراً، والتفكيرُ معتبراً.

الأصالة: جوهر الإبداع الإنساني

المجتمعُ الذي يسألُ عن «أصالة» الأدواتِ والأجهزة التي يستعملها، ولا يسألُ عن «أصالة» البشرِ الذين يتعاملُ معهم، ويحمّلهم المسؤوليات إنّما يبني لنفسه أساساً من ملح..! فهو يكترثُ بالمظهريات لا بالجوهريات

ما إن مددتُ يدي إليه مصافحاً، حتى استعرضَ لي في ثوانٍ معدودةٍ ودونَ مناسبة قُواهُ الخارقة، ومواهبهِ الفائقة، وعضوياته الدولية كما يستعرضُ عاملُ المقهى قائمةَ الوجبات التي أصبحت تتدفق من لسانه تدفقاً من كثرةِ الترديد..!! ثم يذكرُ أنه صاحبُ الإنجازِ الأوّلِ في كذا، وأنّه مشغولٌ بمواضيعَ جديدة الطرحِ، غير مسبوقةِ التناول..! هرعتُ لاحقاً لأبحثَ عن هذا الفارسَ المجهولِ في «غوغل» فإذا هو حاملُ دكتوراه من جامعةٍ لم أسمع بها قطُّ في حياتي، كما لم يسمع بها ذوو

الاختصاص..!! فقلتُ لنفسي: يا ذا الإنسانِ أتراكَ تضحكُ على ذقنكَ أم على وطنٍ استودعكَ أمانةَ بنائه، أم على بشرٍ استخففت بعقولهم..؟!

أحقرُ حالاتِ الفردِ أن يكونَ مفترياً، وأخطرُ حالاتِ المجتمعِ أن يكون مزيّفا..! حينئذ تغيبُ الأصالةُ التي هي جوهرُ النُبل والنماء والإبداع في الإنسان والمجتمعات، يقول جون ستيوارت ميل: "الأصالة هي الشيء الوحيد الذي لا يمكن للعقول غير الأصيلة الإحساس بفائدته."

وحتى لا تفهم الأصالة في معناها المشوّه الذي درجت عليه أقول بأن الأصالة ليست تمجيد الماضي والعيش على ترانيمه وبطولاته، وإنما هي استقلالية عقل الفرد وقدرته على الإنتاج والإبداع والتشييد دون تقليدٍ أو محاكاة، أمّا أصالة المجتمع فهي استثماره للمزايا الكريمة، والشمائل الفاضلة التي تتميز بها هويته من أجل التطوير والبناء والتشييد.

إنّ ما يحدثُ اليوم في مجتمعاتنا من تزييف للعلم يعدُّ جريمةً في حقِّ الأصالةِ، وأبرزُ ذلك العدد الكبير الذي كُشفَ عنه من المزيِّفينَ المدّعين بحمل الشهادات العليا يضاهونَ بها أصحاب الجهودِ الأصيلة، والكفاحِ العتيد، الذين صدقوا مع أنفسهم قبل أن يصدقوا مع وطنهم .. فكيفَ لمزيّفٍ أن يحمّل أمانة وطنية، وكيف لغشّاشٍ أن تناطَ على كاهلهِ مسؤولية مجتمعية..! إن من سهلَ عليه التدليس على نفسه، يسهلُ عليه الافتراءُ على وطنه..!

المجتمعُ الذي يسألُ عن «أصالة» الأدواتِ والأجهزة التي يستعملها، ولا يسألُ عن «أصالة» البشرِ الذين يتعاملُ معهم، ويحمّلهم المسؤوليات إنّما يبني لنفسه أساساً من ملح..! فهو يكترثُ بالمظهريات لا بالجوهريات .. نعم لدينا أزمة وهي إحدى أهم إشكالياتنا الحضارية في أننا نولي اهتماماً عظيماً بالمظاهر أكثر من الجواهر،

لكن أن يصل الزّيفُ إلى التعليم فتلك جريمةٌ يحقُّ للمحاكم أن تنظرَ فيها..! على أن هناكَ أمرٌ من الأهمية إدراكه وهو أن هذا التزييف حصيلة ثقافة متجذرة..! فالإبنُ الذي حكم عليه القاضي بقطعِ يدهِ لأنه سرق صاحَ بأعلى صوتهِ: قبل أن تقطعوا يدي اقطعوا لسان أمي التي زغردت حين سرقتُ أول مرّة..!!

غيابُ الأصالة نخرَ الكثير من جوانب حياتنا، فأصبحنا نعجبُ بأرقام لوحاتِ السيّارات لا بأخلاقِ الناس..! وأصبحنا نهتمُّ بالأوراق/الشهادات دون أن نكترث بالمعرفة..! وأصبحنا نقيّم البشرَ بمظاهرهم إن كانوا من أهل الصلاحِ والتقى لا بأعمالهم وأخلاقهم..!! وأصبحنا نقدّمُ الجهلاءَ على الفضلاء..! وأصبحنا نتغنّى بالأصالةِ في العقيدة والتاريخ والتراث والعادات ونرتضي بما يخالفها..! وأصبحنا مقلّدين محاكين لأننا حدنا عن المنهجية الأصيلة للإبداع..! وأصبحنا نبني الصروح الشواهق قبل أن نعدّ البشرَ..! وأصبحنا نمجّدُ التاريخُ دون أن نعرف عنه إلا النزرَ الضئيل، ونطمحُ للمستقبل دون أن نؤسس له..! وظهرت بيننا الألقاب التي لا تسندها أيّة دعائم علمية أو عملية..! وأصبح الإعلامُ يصنعُ الهالات الكبيرة حول النكرات فيضخم من شاء ويقزّمُ من شاء فهذا «نجمٌ» وهذا «عبقري» وتلك «فنانة» وأخرى «شاعرة» كما يحلو لمزاجِ مقدم البرنامج أن يطلق عليهم..! وأصبح الاستخفافُ من صاحبُ المباديءِ شائعاً بل ويوصفُ على أنّه «غير واقعي»..! بل وحتى شوّه معنى الأصالة نفسها بنسبتها إلى الماضويّة وتمجيد القديم، يقول د. إبراهيم البليهي:» أصبح الانسان الأصيل هو الذي يجيد التقليد ويحارب استقلال الفكر وصار المجتمع الأصيل هو الذي يرفض التقدم ويستعصي على التغيير وصارت الثقافة الأصيلة هي التي تكتفي بنفسها وتغلق الأبواب ولا تقبل التغذية»[٢٣]..!!

(٢٣) إبراهيم البليهي، الأصالة بالإبداع وليست بالتقليد، موقع صحيفة الرياض الإلكتروني .http://www alriyadh.com/27227

كل ذلك ونحن نتحملُ هذا الوزر الذي يعتورُ حياتنا، وينخرُ في أساسها.. ففي الأدبِ وهو أساسٌ من أسس نهضة الأمم يرى الناقد والمفكر المغربي عبداللطيف محفوظ أن النقد الأدبي العربي أضاع طريقه وهو بعيد عن تحقيق تجربة متكاملة في ظل افتقاره إلى الأصالة[٢٤]».

وفي التقدم العصري المتسارع يقول صبحي الصالح في كتابه «معالم الشريعة الإسلامية»:» لن نقرع ناقوس الخطر لما يتهدد كرامة الإنسان من مضاعفات التقدم التقني والتسارع الحضاري وإنما نلفت النظر إلى غياب الأصالة وفقدان الإبداع في عالمنا المتغير، الدائم التغير ، برغم المنجزات التقنية المذهلة التي حققتها الآلة للإنسان . أو حققها الإنسان بالآلة لنفسه: فلقد كان من نتائج هذه التغيرات المتسارعة تشكيك لا مسوّغ له في قيمة المعارف الإنسانية كلها دون استثناء» .[٢٥]

وفي التديّن المغشوش يقول الشيخ محمد الغزالي رحمة الله عليه في كتابه"المحاور الخمسة للقرآن الكريم":"عَرَب اليوم فى محنة، ما مرّوا بمثلها فى جاهلية ولا إسلام، لأن التدين المغشوش قد يكون أنكى بالأمم من الإلحاد الصارخ"، وفي مقدمة كتابه "الغزو الثقافي" يرى الشيخ الغزالي أن التدين المغشوش يقدم الهزيمة ويصنع التخلف، ويحس الناس معه بالحرج".

وأساسُ كل ذلك يكمنُ في غياب الأصالةِ من التعليم، ذلك الذي يقدّس الحفظَ على الفهم، ويقدّم محصّلة الأرقامِ في النتائج على محصلّة المعارف، ويبسطُ كفّ التلقين على المشاركة الفاعلة، فلم يسلم من هذا صغيرٌ أو كبير، حتى الأستاذ الجامعي افتقدَ إلى الأصالة، يقول الدكتور يعقوب ناصر الدين رئيس مجلس أمناء جامعة

(٢٤) مجلة العرب، ١٥ إبريل ٢٠١٦ http://www.alarab.co.uk/m/?id=50385

(٢٥) د. صبحي الصالح، معالم الشريعة الإسلامية، دار العلم للملايين ص ٣٠٠. ط١٩٧٥،١

الشرق الأوسط بالأردن في مقاله"أصالة البحث العلمي":" إن غياب الأصالة عن معظم البحوث العلمية يعود إلى الضغط المفرط الذي تضعه معايير الترقية العلمية لمعظم الأكاديميين، فكانت النتيجة أن انصب الاهتمام على الكمية على حساب النوعية، مما دفع المبدعين من أعضاء هيئة التدريس إلى الخروج القسري من دائرة الإبداع ليلحقوا بركب زملائهم في الترقيات العلمية"(٢٦).. إلاّ أن هذه الحال أهونُ بالمقارنة مع الساعين إلى الألقاب الأكاديمية المزيّفة التي تخفى وراءها خواءً علمياً صريحاً بسبب زيفِ الشهاداتِ..!

إن غياب الأصالةِ عن الفردِ يعني التضحية بالمباديء القويمة للشخصية الإنسانية، فيتلوّنُ بحسبِ المصالحِ، ويتقلّب بحسب الأهواء، وإن غياب الأصالة عن المجتمعِ يعني أن المجتمع سيغدو دون قاعدةٍ أو أفق، يعيش أفراده على التصنّع والتزلّف من أجلِ مصالحهم الذاتية لا من أجلِ المجتمع. وحين حذرنا النبي الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام بقوله «من غشّنا فليس منّا» فإن ذلك منسحب على عموم المجتمع وكل قضاياه وجوانبه لأنه لا يمكنُ أن يقوم إيمانٌ حقيقي في مجتمع يتفشّى فيه الغش وهو ضد الأصالة القائمة على الإبداع، والإبداعُ قائمٌ على الصدق والإخلاص والإتقان والعدل والحق والجمال.

لقد تربّت مجتمعاتنا على مفردة «الأصالة» وتناقلتها أمثالها الشعبية التي تؤكّد على التمسّك بالإنسانِ الأصيل، والخيل الأصيلة، واتباع العادات الأصيلة، وهذا ما يفسّره الأديب توفيق الحكيم معنى الأصالة وماهيتها، في قوله: «وإن ما يسمونه العراقة في شعب ليس إلا فضائله المتوارثة من أعماق الحقب، وإن الأصالة في الأشياء والأحياء هي ذلك الاحتفاظ المتصل بالمزايا الموروثة، كابراً عن كابر، وحلقة بعد

(٢٦) جريدة الدستور الأردنية، أصالة البحث العلمي ،الثلاثاء، ١٤ فبراير/شباط، ٢٠١٢

حلقة. هكذا يقال في شعب أو رجل أو جواد»[٢٧] وهكذا، إلاّ أنّنا وفي انبهارنا العصري جرينا خلف البريقِ اللامع الذي لا مصدر له متناسين الذهب الذي يلمع بين جوانحنا وهو المباديء الإنسانية السامية التي تصنعُ إنسانية الإنسان، وتخلقُ له أسباب سعادته، وتوجهه نحو أهداف حياته. لقد أصبنا بالانفصام الثقافي إزاء الأصالة إذ أن «الأصالة شيء دائما ما نحض عليه، ودائما ما نختلف معه» كما يقول توماس كارليل، وما لم ننتبه إلى ما نحن ماضون فيه ونعد إلى التأسيس الأصيل في كل شيء فإننا سندفع الثمن غالياً؛ ثمن الأفكارِ التي تتغشانا، والأقنعة التي نتلبّسها، والازدواجية التي تتقاسمنا، وأعظم من ذلك الشعور بالاستلاب فهو أشدُّ إيلاماً من كلِّ ألمٍ للأمّة إن هي تعرّضت للذوبان لهذا فإن أهم أسئلةٍ يجب علينا أن نجيبها للتاريخ في كل مسعىً ومنحى هي: كيف للفرد والأمة أن يحققا الأصالة؟! كيف يمكن تحقيق الأصالة بفتح العقولِ نحو فضاءات الإبداع، والتفكيرِ، والنقدِ، والابتكار..؟! كيف نخلّص مفردة «الأصالة» من أغلال الفهمِ الذي حصرها في ماضي الأجدادِ، وقديم الأمجاد ونجعلها قرينة الجدّة، والصدق، والإبداع..؟! علينا أن نجيب على هذه الأسئلة وإلاّ فلن نعرفَ أبداً معنى الأصالة..وسننغرقُ في وحلِ الزّيف شيئاً فشيئا..!

(٢٧) د. صالح زياد، الأصالة: الإستلاب وذات مطلقة لا تفعل http://faculty.ksu.edu.sa/zayyad/DocLib

ركائز
علمية وفكرية

«نحن بحاجة الى إعلاميين مبدعين، بقدر حاجتنا إلى مهندسين وأطباء ومدراء مبدعين»..
الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

الإعلامُ ليس مجرّد ناقل معلومة، أو وسيلة خبر، وإنّما هو صانع مجتمعات وحضارات، وباني مستقبل، ومنشء أجيال، فإن لم يكن كذلك فهو وسيلة تدمير فكرية، وأداةُ خرابٍ حضارية..!. من ينظرُ إلى الإعلام على أنّه محضُ لهوٍ وترفيه، فهو لم يعِ إلاّ الجانبَ السُّوقي الغريزي للإعلام مديراً ظهره للجانبِ المشرق المشعِّ الذي أقام به الإعلامُ دولاً، وأسس به أركانُ حضارات..!.

إن وسائل الإعلام هي التي تتحكم في العقول، وتدير السياسات وتوجّه الرأي العام وهنا تكمن قوّتها وتأثيراتها إيجاباً أو سلباً. يقول Malcolm X "وسائل الإعلام هي الكيان الأقوى على وجه الأرض. لديهم القدرة على جعل الأبرياء مذنبين وجعل المذنبين أبرياء، وهذه هي القوة لأنها تتحكم في عقول الجماهير."

وهي التي تقوي وجهةَ نظرٍ ما مهما كانت تلك الوجهة غير صائبة، إنّما تعرضها بوسائل عدّة لتظهر للناس وكأنّها الحقيقة التي لا يشوبها الباطل..! يقول أمين معلوف في روايته "القرن الأول بعد بياتريس»: » يتصوّر الناس في بعض الأحيان أنهم لمجرد أن يكون في مقدورهم الوصول إلى العديد من الصحف والقنوات التلفزيونية والإذاعية سوف يحصلون على وجهات نظر لانهائية. ثم يكتشفون أن الأمور ليست سوى المعاكس : قوة مكبرات الصوت هذه تقع في تضخيم الرأي السائد فقط في وقتٍ معين، إلى درجة أنها تغطي أي رأي آخر».

ما لم يكن الإعلام دافعاً للتغيير الإيجابي، ومحفّزاً نحو نمو الإنسان والأوطان، وقائداً للفتوحات الفكرية، ومانحاً لمفاتيح التقدّم فإنه لا يعدُّ إعلاماً يحملُ رسالةً ذات قيمةٍ يعتدُّ بها..! ما لم يلامس الإعلام قضايا المجتمع، ويسبرُ أغوارها، ويبحثُ في جذورها، ويعرضُ أسبابها، ويناقش حلولها فليس بإعلامٍ يستحقُّ الالتفات نحوه..!

هذا الأمرُ لن يتحقق أبداً إن لم يتصدَ له إعلاميون يدركون قيمة الإعلام البنّاءة في نهضة الدولِ وتطوّر الشعوب، وهؤلاءِ هم القيمة المضافة في حدِّ ذاتها، لأنهم يستطيعون بحسّهم الفطري، وتوجّههم المهني، وبُعدهم الفكري أن يقودوا أمماً إلى تحقيق أهدافٍ سامية. يقول الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مخاطباً الإعلاميين: «نحن بحاجة الى إعلاميين مبدعين، بقدر حاجتنا إلى مهندسين وأطباء ومدراء مبدعين».. فكيف يمكنُ أن يأتي الإبداعُ ممن لا تربطه بالإعلامِ لا ناقةٌ ولا جمل؟! كيف يمكنُ لمن لا يفقه أبجديات الإعلام الذي يضاهي العملَ السياسي إن لم يَفُقْه أن يصلح من حال المجتمع، ويرصد ظواهره، ويقوّم علاّته..؟!

في جلسةٍ حضرها مجموعة من الصحفيين أجمعوا فيها على أنّهم مجتهدون لا يسيرون وفق خطة واضحة ذات أهداف مع أنها قد تسير وفق مباديء معيّنة، ومع أن المباديء هي من الأهمية بمكان إلاّ أن الأهداف الأساسية، والتوجّهات المرحلية هي كالأحصنة التي تسيّر العربات..! لهذا فإنهم يجتهدون ويثابرون كيفما اتفق وهذا ما يخلق التشويش والإرباك..!

في الغرب يطلق على الإعلام «الكلب المراقب Watch dog" كناية على مراقبته لأداء الحكومة ومؤسساتها من سوء الإدارة، والتلاعب بأموال الشعب..! لهذا فإنه قد استحق لقب "السلطة الرابعة" ذات النفوذ المؤثر. أذكرُ أنّه أثناء الاستعداد للانتخابات الأخيرة التي تغلّب فيها حزب المحافظين على العمّال في إنجلترا، كان

رئيس وزراء بريطانيا Gordon Brown قد التقى في أحد الأحياء امرأة إنجليزية في منتصف الستينيات لديها وجهات نظر في قضايا الهجرة والجريمة، وبعد أن ركب سيارته ظن أنّه في مأمنٍ فنَعتها بقوله إنها"إمرأة متعصّبة" لكنه كان قد نسي الميكروفون الإذاعي مفتوحاً في بدلته فإذا به يفضح علانية ويضطر إلى العودةِ بعد نصف ساعة إلى ذات الحيّ ليمكث خمساً وأربعون دقيقة للاعتذار للمرأة..! لقد كانت هذه الكلمة إضافة مخلّة في سجلّه الانتخابي استغلّها الخصوم فأطاحوا بحكومة حزبه..!!

وفي الغربِ أيضاً رصد أحد المصورين وثيقة كانت في يد أحد ضبّاط الشرطة البريطانيين كتب عليها"سري" فإذا بالإعلام يشتعل بسببها إذ كان انزعاجه يتمحور حول كيفية الوثوق بأمن الوطن في الوقت الذي لا يحيط المؤتمنون مثل هذه الوثائق بالسريّة الحازمة..! اضطر الضابط بعد هذه الانتقادات إلى الاستقالة..! وهكذا تمارس السلطة الرابعة أدوارها النافذة مع أنّها أخذت بعداً لا يمكنُ قبوله في تعرّضها للخصوصيات، وفي اقتحامها لحياةِ البشر، وفي شرائها لأسرارهم..!! فلا التراخي والتهاون الإعلامي يخدمُ قضايا الأوطان من جهة ولا التهوّر والابتزاز يخدمها من جانبٍ آخر.. إنما الذي يخدمها هو الإعلام المعتدل، صاحب الصوت الوطني الخالص الذي لا يمالِيء صديقاً في مصلحة وطنية، ولا يناصرُ فاسداً في قضايا نصبٍ واحتيال. ذلك وحده الإعلام الخالص لكن أين مثل هذا الإعلام الذي لا تقوده التوجّهات، ولا تديرهُ المصالح، ولا تملي عليه العلاقات ..؟!

إن قضايا مجتمعاتنا لتحتاجُ إلى إعلامٍ واعٍ أولاً بالأُسس التي تشكّل هوية الأوطان، ثم بالتحديات التي تواجهها، وبعدً ذلكً بالتوجهات الناجعة التي تكفل الحفاظ على الهوية بتنميتها وليس بإبقائها جامدة، تسيرُ على نمطٍ تقليدي مكرور..! الإعلام الحقيقي هو الذي لا يتغافل عن القضايا التي تسبب إشكالياتٍ مجتمعية، ولا يمرُّ عليها مروراً خاطفاً، ولا يزيّنها بالرتوش وهي على عكسِ ذلك، وإنّما يقفُ

إزاءها وقفةً مسؤولة، ذات عمقٍ وتدقيق، لأنه مرآة المجتمع، كما أنه في المقابل وسيلة المجتمع التي تكشفُ عن المعضلات التي يعانيها، أو المطامح التي يتطلّعُ إليها.

لا يقتصرُ دورُ الإعلام على الاهتمام بحادثةٍ من الحوادثِ، أو قضيّة من القضايا بعد نشوئها، أو بروزها على السطحِ، وإنّما يكمنُ دوره في الوقايةِ من حدوثِ المشكلات، وقرعِ أجراس الإنذار من وقوع الأخطار، والتحذير من توسّع الظواهر واستفحالِها إلى درجةٍ يستعصى إيجاد حلٍّ لها..!

فإن أغفل الإعلام هذا الدور الحيوي فتلك مصيبة لكن المصيبة الأدهى إن أدار دفّة الإعلام من يرى أن الإعلام إنّما هو إعلامُ الموضة، والصرعات البشرية، فيرفعُ شعار "هذا ما يريده الجمهور"وهو شعار مخادع يمرر من خلاله الذين يرفعونه أجندتهم الفكرية، وتوجّهاتهم الشخصية التي لا تتوافق مع المصلحة الوطنية، ناهيكم عن منفعة الإنسان الطامح إلى النمو والتطوير..!

لقد استطاع الإعلام أن يطيحَ بقياداتٍ، ويغيّر حكومات، ويقلب قناعات، وهنا تكمن قوة الآلة الإعلامية، التي تستخدمها الدول والمؤسسات بل والنافذين من أقطاب التجارة والإعلام الدولي مثل روبرت مردوخ الذي يقول:«سيصبح الإعلامُ مثل الوجبات السريعة.. يستهلكها الناس خلال حركتهم، حيث يشاهدون الأخبار، الرياضة والأفلام خلال السفر على أجهزتهم»، إن نفوذ فردٍ واحدٍ مثله يجعل تغريدة عن المسلمين ذات أثر لأنه يمتلك وسائل إعلامٍ ذات نفوذ قوي إذ يقول:» قد يكون معظم المسلمين مسالمين، لكن يجب محاسبتهم حتى يدركوا ويدمروا سرطان الإرهاب المستمر في النمو بينهم"..! في المقابل: ما هي فاعلية الإعلام لدينا لكي يكون مؤثراً؟! يقول منتج فيلم بلال الكرتوني إن دراسة توضّح أن فيلم "الرسالة" المنتج باللغة الإنجليزية قد تسبب في إسلام أكثر من عشرين ألف

شخص، وهي دراسة موثقة لدى إحدى الجامعات الإنجليزية، الأمر الذي دفعه لإنتاج فيلم بلال بن رباح مؤذن الرسول صلى الله عليه وسلم.

لقد حققت داعش مكاسبها الكبيرة والصادمة بفعل قوة الإعلام لديها، إذ صدمت العالم بإخراجها السينمائي للمشاهد الواقعية المرعبة التي فاقت دولاً تمتلك وسائل إعلامية فاعلة ولكنّها لم تسخّرها من أجل الدفاع عن قضاياها بينما استطاعت هذه الفئة المجرمة أن توظّف الإعلام لاستقطاب الشباب من جميع أنحاء العالم بوسائل إعلامية شتى ألهبت مشاعرهم، ودغدغت أحاسيسهم، وأثارت حماستهم فدفعتهم للإسراع بالالتحاق بهذا التنظيم الأخطر في التاريخ..!!

وما لم يتصدّ الإعلام إلى حملات التشويه التي تقصدُ تحطيم اللحمة الداخلية للأوطان، وغرس بذور الفتنة بين الشعوب فإن يعدُّ إعلاماً سادراً يتقلّب في أحلام الترفيه، والإغواء، ليصبح سبباً فيما آلت إليه غرناطة التي انشغل ملكها بالليالي الملاح، والسهر مع الجواري حتى الصباح..!! الإعلام الواعي هو الذي يشكّل سدّاً منيعاً يضاهي في قوته ومكنته الجيوش التي تذود عن حمى الأوطان، بل إن الدور الوقائي والدفاعي للإعلام أهم من دور الجيوش التي تتحرك عند وقوع الأزمات..! إن أهمية هذا الدور تزداد مع زخم الإعلام البديل؛ إعلام وسائل التواصل الاجتماعي التي إما أنها تعتمد على الإشاعات التي لا تصدرُ عن مصدرٍ موثوق، أو أنها تعيد نشر كل ما يقع تحت نظرها من غثٍّ وسمين..!!. إن الخطر في كل هذه السيول المتلاحقة من الأفكار تبلبل الرأي العام وتشوش تفكيره إن لم توجهه إلى مذاهب غير محمودة فيها ضرر للهويات والأوطان..!! يصف James Bryce مؤلف كتاب "الديمقراطية العصرية" طبيعة الرأي العام بقوله:"الرأي العام يستخدم عموماً مجموع الآراء التي يتبعها الناس في الشؤون التي تؤثر في المجتمع أو تهمه. إنه أصنافٌ متنوعة من المعلومات المتناقضة والمعتقدات والأوهام والأفكار

المبتسرة والتطلعات. إنه حائر ومفكك ويعوزه التبلور والتغير من يوم إلى يوم ومن أسبوع لآخر لذا فإن هناك علاقة ما بين طبيعة الجمهور والرأي العام"

ليس المطلوب من الإعلام التطبيل والمداراة على سبيل المصلحة الوطنية، ولكن في الوقت ذاته مطلوبٌ منه أن يتحلّى بالمصداقية في النوايا، والمهنية في الأداء، والاحترافية في طرح الحقائق، وعرض القضايا. هكذا يخدم الإعلامُ الواقع تنمية وتطويراً، وكشفاً وتصحيحاً.

النموّ الثقافي: مؤشر الإرتقاءِ

«الحياة التي تعيشها الآن ليست إلا انعكاسا لأفكارك وقراراتك
واختياراتك سواء كنت مدركاً لذلك أم لا، ولو أخذت المسؤولية
تكون قد بدأت الطريق إلى التغيير والتقدم نحو النمو»
د. إبراهيم الفقي

تتكرّر مشاهدٌ أمام ناظري، أو كلماتٌ في مسامعي كأن أسمعَ ألفاظاً غير ملائمة في مدرجاتِ الجماهيرِ الرياضيّةِ كنتُ أسمعها منذ أكثر من عقدينِ من الزّمان، أو كلماتٍ ساخرةٍ، هازئةٍ يقولها الشاب لنفسه أو لغيره تكررت على مسامعي على مدى عقودٍ أو أرى صوراً لعاداتٍ رتيبةٍ لا تتناسبُ مع فِكرِ العصرِ وطبيعته، أو أقرأُ نكت هازئةٍ متداولةٍ، أو أرصدُ سلوكياتٍ تأبى التغيير الإيجابي . حين أتعرّضُ لكلِّ هذه الأفانين أسألُ نفسي عن معنى النموِّ وماهية معاييره للفرد والجماعة.. لهذا آثرتُ أن أثير أسئلةٌ في هذه المقالةِ التي ستأخذ طابعَاً مختلفاً من أجلِ التوقف عند مسلّماتٍ كثيرة، كي نفهم معناها، ولا تمضي بنا الحياة ثم نكتشفُ في وقتٍ متأخّر

أننا كنّا مصابين بـ»نقص نمو» في جوانب معيّنة..! قطعاً لا أقصدُ به النمو الجسدي وإنّما الثقافي في جميع مساقيه.

نسمع كثيراً عبارة «نموّ المجتمع»، بل ولدينا وزارة باسم «التنمية الاجتماعية»، ودائماً ما نكرر أحد أهم أهدافنا المكرورة وغير المحددة وهي «النماء والتطوير للمجتمع».. لكن ماذا نقصدُ بالنموِّ وهل نملك معايير معيّنة لقياس النمو، وهل نقومُ بالتدقيق في البُنى الاجتماعية لنستشفَّ مدى ما تحقّق من نمو اجتماعي..؟! هذه المقالة هي طرحُ أسئلةٍ وليست محصّلةُ نتائج لأنني أعترفُ بأن هذا الجانب له تفريعاتهُ المعمّقة، وتشعباتهِ المتنوّعة ثقافياً ومناطقياً واجتماعياً ونفسياً وغيرها.. السؤال هو: هل نمونا ثقافياً كأفراد وكجماعة؟! بمعنى هل تقدّمنا في مختلف الأصعدة، واتّسع لدينا الإدراك الثقافي الذي يشمل جوانب فنيّةٍ وإعلامية وتعليمية ولغوية وعاطفية وفكرية وإبداعية وسلوكية (بما في ذلك العادات والتقاليد المتوارثة)..؟! أقصدُ من وراءِ ذلك أن نتوقّف لنسأل أنفسنا: هل بالفعل نمونا بمعنى تطوّرنا إلى الأفضل عبر السنواتِ والعقود على الأقل الثلاثة الماضية وهي عمر جيلٍ في مفهوم ابن خلدون..؟! هل عقلنا مفهوم النموِّ الثقافي لنقف أمام إشاراتٍ معيّنة فنحكم على أنفسنا أننا نمونا في جوانبَ محدّدةٍ أو أننا تقهقرنا فيها ؟!

لننطلق من مقولة الراحل د. إبراهيم الفقي:»الحياة التي تعيشها الآن ليست إلا انعكاساً لأفكارك وقراراتك واختياراتك سواء كنت مدركاً لذلك أم لا، ولو أخذت المسؤولية تكون قد بدأت الطريق إلى التغيير والتقدم نحو النمو» هذا يعني أن النقطة التي نقفُ عندها هنا/الآن هي مؤشّر على النمو صعوداً، أو التقهقر رجوعاً، لا يوجد في وجهةِ نظري ما يسمّى البقاء في نفس الموضع..!

يمكننا أن ننظر في عدّة مؤشرات على النمو – من وجهةِ نظري– على سبيل المثال:

في الإعلام: هل تطوّر إعلامنا على صعيد الأفكار، واللغةِ، والطرحِ، والقدرات، والتقنيات، أم ظل الإعلام أسير اللغة والأفكار والتوجهات التي سار عليها السّلف..؟!

في العادات والتقاليد: ما مدى تطورنا في الأخذ بالمناسب من العادات المتوارثة، أم أننا ذهبنا إلى الطرف الآخر في تبني عادات لا تمت إلى ثقافتنا بصلة على سبيل المحاكاة بدعوى التحضّر..؟

في الإدراك الفكري: هل نشهد نمواً في محبي القراءة، وفي المكتبات العامة، أم تضاؤلاً في العدد، وقلّةً في محفّزات القراءة؟

في النقد الاجتماعي: هل يوجد لدينا نقد اجتماعي بناء، يهدفُ إلى إعادة النظر في البنى الاجتماعية، ويسعى إلى إعادة فهمها، وغربلتها ومن ثم ترتيبها، أم أننا حاربنا النقد الاجتماعي البنّاء، وقطّعنا أطرافه من خِلاف..؟!

في القاموس اللغوي: هل تشهدُ لغتنا إثراءً لغوياً متواصلاً أم تقهقراً في مستوى اللغةِ، وتسطيحاً في مستوى الألفاظ المتداولة..؟

في المنجز الثقافي: هل نرصدُ تزايداً في المنجزات الثقافية على مستوى التخطيط، والصروح، والمحتوى، والإنتاج، والبيئة الإبداعية، والأجواء الابتكارية أم تراجعاً في هذه الجوانب؟

في المنجز العلمي: هل نلاحظ تصاعداً في المنجز العلمي على مستوى الدراسات والبحوث والابتكارات، والمسابقات العلمية، والمناهج الواقعية، أم أن المنجز العلمي ضئيل، ومتراجع، وبطيء الحركة؟

في الإدارة: هل تطوّرت لدينا أساليب الإدارة لتواكب العصر في الشفافية، والسرعة، والمرونة، والفاعلية أم أنها لازالت رهن التعقيدات والترهلات والأعباءِ المتراكمة؟

في الهُوية: هل طوّرنا الهوية بصفتها عاملاً متجدداً أم أننا ظللنا صلبين غير مرنين، نتمسّك بقوالب جامدة، عصيّة على التغيير..؟

في التاريخ: هل ساعدنا التاريخ في الاستقراء الصحيح للأحداث، والتعلّم من الوقائع، والاستفادة من الدروس، أم بقينا نجترُّ منه فقط البطولات دون أن يشكّل رافداً ملهماً لمستقبلنا؟!

في التجربة الديمقراطية: هل تقدّمنا للنموِّ لصالح الوطن، أم تراجعنا لصالح المطامح الشخصية والقبلية والفئوية..؟!

في الفهم الدّيني: هل توقّفنا عند قوالبَ متوارثة في الفهم الديني أم حاولنا إعادة القراءة وفق معطيات علميّة، وتغيرات اجتماعية؟!

في القيم المجتمعية: هل ننمو إيجابياً نحو قيم ذات فاعلية مؤثرة، أم سلّمنا أنفسنا للتقليدِ، والتزمّت، والإنغلاقِ، والتقوقع، والمفاهيم الجامدة؟

في الأخلاق: هل نستطيع أن نرى أخلاقياتنا على أرضيّة الواقع وقد غدت سلوكياتٍ راقية لها أثرها على حياتنا، أم أننا نشهدُ انحداراً في الأخلاقيات نراه في كثيرٍ من التصرّفات والمشاهد غير المرضية؟

في مؤسسات المجتمع المدني: هل قطعنا خطوات نحو الأهداف المنشودة، أم بقينا نتافس على الكراسي، ونكيل التّهم بالإفسادِ، ونتنازعَ على السلطات والصلاحيات والميزات؟

هذه الأسئلة وغيرها أردتُها أن تكون رافداً لـ "تغذية راجعة" لكل فردٍ، وجماعة، بل ومؤسسةٍ يعنيها مفهوم النمو، وهي تدعو إليه ليلَ نهارٍ حتى لا تصبح حاملةً لبضاعةٍ لا تعرف عنها شيئاً..!! فالمجتمعات التي تنشدُ الازدهار، وتقصدُ النمو، عليها أن تشهد تغيّر الصّور، والأساليب، والمناهج إلى الأفضل. تقول سارة الليثي في موضوعٍ لها بعنوان "الثقافة مؤشر نمو المجتمعات":"التنمية التى تتخذ من الإنسان غايةً لها ينبغى أن تنطوى على بعد ثقافي، والتنمية الثقافية لا تعنى الحفاظ على التراث فقط وإنما أيضاً تعنى إثراءه وتجديده حتى يمكن لعملية التحديث أن توفق بين متطلبات التغيير ومتطلبات استمرارية الحياة الثقافية".

لفت نظري في مسابقة وطنية انتهت مؤخراً ورأستُ فيها لجنة تقيم المقال والنص المسرحي أن كثيراً من كتابات الشباب يغلبُ عليها طرحٌ متوجّس من العولمة، ينظرُ لها من زاويةٍ معينة، ومتشائمٌ تجاه التكنولوجيا وكأنّها عدو مداهم، وخطرٌ جاثم..! ناهيك عن تقليدية الطرح، وجاهزيّة الأحكامِ، وسطحية التناول..!

هذا الوضع لم ينشأ من فراغ، لأننا أسلمنا أرجلنا لقيود الماضي الذي نتغنّى بأيّامهِ الجميلة، ولحظاته الساحرة، حتى أصابتنا "النستولوجيا" التي تعني الاشتياق الجارف للماضي، والإعراض عن الحاضر، وهذا في حدِّ ذاته معرقل للنموِّ، ومقهقر للتطوّر، يقول محمد نعيم في ظاهرة تحليله للنستولوجيا الجماعية: "نحن البشر لدينا حنين لذكرياتنا السمعية والبصرية مع أعزاء غادروا حياتنا ولتجارب لم تكتمل وللحظات بعينها ربما بلا مبرر واضح.. أما النستولوجيا الجماعية وبدرجاتها المختلفة فهي تعبير عن عجز معاصر في مواجهة تحديات الواقع أو تعامٍ مقصود عن قراءته نتيجة للتناقضات الذاتية والموضوعية للنستولوجيين في علاقتهم بحاضرهم، بل وربما الأمر يتجاوز اللحظة الراهنة، فإذا هي تراكمات لهذا العجز تتوارثه أجيال عن أجيال يتحدث فيه كل جيل عن ماضٍ ما أجمل، وتتزايد جرعات

النستولوجيا ودرجاتها بزيادة كم ونوع الأسئلة المعاصرة المطلوب الإجابة عنها أو الهرب منها".

الخطرُ هنا ليس في الشغفِ بالماضي بل فيما يصفه المفكر المغربي عبدالكريم الخطيبي في كتابه "المغرب العربي وقضايا الحداثة" بـ " ذاكرة تحاول أن تحيا في الكآبة ومن نفي الحاضر .. ذاكرة تحبس الانسان في حنين دائم إلى زمن ميت... وهي من جهة ثانية تعيش الحاضر كما لو كان حلماً وكابوساً"..!

هل نمونا بالفعل؛ أقصدُ ثقافياً بالطبع ليس جسدياً..؟! وكيف انعكس نموّنا على جوانب الحياةِ المختلفة؟ كتبَ لي أحد الأصدقاء يقول :"يبدو لي – وأتمنى أن أكون مخطئاً – أن مجتمعنا ما زال بمنأى بعيد عن إحكام العقل وتغليبه على العاطفة .. فالعاطفة ما زالت هي حاكمة النفس لا العقل، وأينما حضرت العاطفة فسد العقل. هنالك مؤشرات كثيرة تؤيد هذا المذهب الذي ذهبت أنا إليه .. والسؤال لماذا ما زلنا كذلك ؟!! هل ضعف التعليم ؟ الذي لم يكن له ذلك الدور الذي يخرج المجتمع من عباءة القبلية والفئوية ؟!! وفي الجانب الآخر والذي لا أراه بعيداً عن الأول: لماذا تستشري الإشاعة في المجتمع العماني وبصورة غريبة جداً، لا بل تزداد في مضامينها وهي تتناقل بين هذا وذاك ؟!! لماذا حينما يأتي المرء منا بفكرة ما أو بطرحٍ ما هو في قناعة نفسه وبناءً على معطياته يراه صائباً تنصَّبُ عليه التهم وعباراتٍ الإسفاف والتجريح من كل حدب وصوب ؟!! لماذا ؟!! لأن الجهل هو الغالب ! كيف وكلنا نحمل ما نحمل من تلكم الوثائق الأكاديمية ولكننا بعيدين كل البعد منها وعنها .. وبالتالي لا نعمل بما هدتنا إليه ، وعليه نعم (متعلمون) ولكننا لسنا (مثقفين)، فلا يساير العقل المتعلم إنما ما يساير العقل المثقف؛ ذلك القادر على الإتيان بما تعلم حينما يراد منه الإتيان به، ولأننا لم نستطع ذلك، ظللنا كما نحن عليه مجتمع: متعلم عاطفي لا مثقف عقلاني".

لستُ هنا في معرض التعقيب لأنني وكما أشرتُ في البداية أطرحُ أسئلة، لا أعرضُ نتائجَ.. أسئلةٌ أردتُ منها أن توقفنا لبرهة من أجل التأمّل، والتدبّر، وربّما مصارحة الذات، وتصحيح المفاهيم، أو المضيِّ قُدماً في الطريق الصحيح وإن كان خاطئاً بحسب المعتقدات..! لا يفهم من هذا الطرح أنّه تجاهلٌ لجوانبِ النموِّ، وتغافلٌ عن أركان التطوير فليس هذا ما يقصده، وإنّما القصدُ هو الوقوف عند ناصية السؤال عن النمو.. من أجل النمو ذاته..!

تغيير العقليات: الجمود معيق التقدم

«أولئك الذين يعتقدون أن بإمكانهم تغيير أو تحسين سماتهم الشخصية مع مرور الوقت يمتلكون "عقلية متطورة» ويعتقدون أن المستقبل يقدم لهم فرصة للتقدم، حتى في الأوقات العصيبة».

Carol Dwek

سأل مذيع بعض الأشخاص عمّا كانوا سيفعلون لو أنهم حصلوا على تقدير مقبول في اختبار منتصف الفصل ثم بعد ذلك حصلوا على مخالفة إيقاف سيارة. وبسبب الأحداث المتراكمة، قال الأشخاص أصحاب العقليات الثابتة أن هذا الموقف يثبت أن " العالم يسعى للنيل منهم " أو أنهم أغبياء وفاشلين. أما الأشخاص أصحاب العقلية المتطورة فقد قالوا أنهم سيعملون بجد ليكونوا أكثر حرصًا في المدرسة وفي مواقف السيارات.

ما فتأتُ أردّد منذ سنين عبارة الشيخ عبدالله العلايلي التي وردت في كتابه أين الخطأ:تصحيح مفاهيم ونظرة تجديد":""ليس محافظة التقليد مع الخطأ، وليس خروجاً التصحيح الذي يُحقق المعرفة"، ذلك لأننا بحاجة ملحّة إلى تغيير

العقليات، لأن نمط التكرار الذي يفرّخُ في مجتمعاتنا بحاجة إلى مراجعة جذرية لا غنى عن مؤسسات الدولة في مباشرتها –دون الاتكال على الأفراد– بعمقٍ وعنايةٍ شديدين..!. لقد أثبتت الكثير من سياقات التفكير أن المشكلات المتكررة تعني أن وراءها عقولاً منغلقة توقّفت عن الإبداع، ذلك أنها تعملُ خارج إطار الزّمن وحركته المتسارعة، ولهذا يتوجّب تغييرها كليَّةً أو تجديدها إن أمكن بعملية إنعاشٍ مفاهيمي. هذا ما يؤكده العالم إلبرت إنشتاين بقانون التغيير قائلاً: "لن نستطيع تغيير المشاكل المزمنة التي تواجهنا بنفس العقلية التي أوجدت المشاكل"، وهو ما يعني أن العقليات التي ما برحت تنتج المشكلات المتكررة لا يمكن الارتهان لها في إيجاد حلولٍ فاعلة، ومجدية لتلك المشكلات، ولهذا تصبح النتائج –عند كل معالجة– متوقعة سلفاً بأنها فاشلة..! ولهذا يتحتم تغيير العقليات التي أنتجت طرق التفكير التي أفرزت المشكلات الراهنة بعقليات مختلفة إلاّ أننا يبدو نعمل بقانون السذاجة لإنشتاين وهو أننا "نعمل نفس الأمور بنفس الطريقة ثم نتوقع نتائج أخرى" ..!! وهكذا تستمرّ النتائج على حالها دون تغيير.

إن التقرير الأممي الذي صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد UNCTAD) يستحق التوقف عنده فقد جاء في مضمونه كتوصية في مجال فتح آفاق رحيبة للإبداع أنّ "على عمان أولا وقبل كل شيء أن تعمل على تغير التركيبة الفكرية (mindset) للإنسان العماني" وقد حدّد ثلاث مساقات من أجل تعزيز القدرات الإبداعية هي الاتصال، الإلهام والقيادة. في مجال الاتصال ترى المنظمة أهمية تطوير قاعدة إعلامية واسعة تضمّن البرامج الوطنية في التلفزيون والإذاعة من أجل الوصول إلى الشرائح التقليدية التي تتابع هذه الوسائل، في حين أن وسائل التواصل الاجتماعي توظّف من أجل الوصول إلى الفئة الشابة التي تستخدم هذه الوسائل بطريقة حثيثة. أما مساق الإلهام –كما ورد في التقرير– فإنه من الأهمية بمكان أن تشكّل الكفاءات القيادية، وصنّاع القرار وموظفو الحكومة قدوة في مجالات العمل والحياة بصورة عامة حيثما تقودهم أعمالهم. إضافة إلى ذلك

يجب إشراك مجتمعات الأعمال، والأوساط الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني. ينبغي لهذه الجماعات مجتمعة البحث عن الفرص السانحة للتعبير عن إبداعاتهم وتملُّكها لحسّ ريادة الأعمال. أما في القيادة فإن وجود قيادة ملهمة وفاعلة هو المحور الأساسي لإحداث التغييرات المطلوبة والمحافظة عليها. لهذا -وكما يقول التقرير- فإن علي السياسيين وصناع القرار والإداريين في المستويات الوظيفية المختلفة بالحكومة من القمة إلى القرى الصغيرة بحاجة ماسة إلى ممارسة أدوارهم بفاعلية من أجل هذه التحديات"[٢٨].

إنني أتساءل عن جدوى الدراسات التي تتراكمُ من جراء الدراسات العليا، أو المشاريع الاقتصادية والتنموية ثم لا يعمل بها..! بل ولا يكترث لها..! أتساءل: لماذا تهدرُ الأموال الباهظة لابتعاث الدارسين، وإرفاد الباحثين الذين يجتهدون في اختيار مشكلات معيّنة من أجل البحث عن حلولٍ ناجعةٍ لها ثم لا يجدون من يلتفتُ إلى دراساتهم وأبحاثهم..!. في هذا السياق أُقيمت ندوة للموارد البشرية صرفت عليها مبالغ باهظة ثم خرجت بتوصيات كنتُ شخصياً قد ضمّنتها في بحثي قبل الندوة بعامين..!! وقس على ذلك الكثير مما لا يحتفلُ له من الأبحاث والدراسات التي تقصدُ إحداث تغيير في منظومة الأعمال. ولقد استغلّت المكاتب التي تعمل على دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع عدم الاكتراث لهذه الدراسات من قبل المؤسسات الحكومية فهي مجرّد شرط يفترض الوفاء به للحصول على موافقة الجهة المصرّحة للمشروع. لهذا فإن دراسات الجدوى التي تصدرها غير دقيقة بل هي عامّة لا تغيّر فيها شيئاً عدا أسماء طالبي هذه الدراسات وعناوينهم وفي المقابل تتكسّب الأموال الباهظة على حساب الإنسان الطموح المكافح الذي لملم المال من أجل مشروعٍ مساند..!

إن تغيير العقليات هو أمرٌ جوهري إلا أن الأهم منه هو من يقوم بهذا التغيير..! هذا

(٢٨) http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/dtlstict2014d1_en.pdf

هو حجرُ الزاوية في التغيير. لكن الأمر إن قامَ على كفاءات مخلصة لإحداث تغيير عقليات فإنه بلا شك سيكون له أثره على واقع المجتمعات. إنّما هناك حاجة إلى الإخلاص والإرادة والتخطيط السليم والأهداف الواضحة. أمّا أن نمضي هكذا كما اتفق فإن الإشكالية هي أن النتائج ستكون مروّعة ولن تؤتي الجهود المبذولة للإنقاذ ثمارها لاحقاً بعد أن يبلغ السيلُ الزُّبى..!

إنها ثقافة يجب أن تتغير ليس وفق مقتضيات العصر وإنّما قبل ذلك بترسيخ المفاهيم الأصيلة فهي، فقد حادت عنها في الكثير من مواضعها، ومناحي وظائفها. ففي نطاق الوظيفة العصرية والبيئة المؤسسية انحرفت هذه الثقافة عن مساقيها. يقول لي أحد المسؤولين الإداريين: نعم نؤمن بالقيم الإسلامية قولاً لكننا لا نطبّقها في مجال العمل فعلاً..! أي أن قيماً كالصدق والعدالة والكفاءة والإحترام والتقدير والأمانة كلّها ضمن (المحفوظ الذهني) للشخص لكنها ليس ضمن (المزاول العملي) له..!

وفي نطاق الفهم الدين فإن ترسيخ الاهتمام بالمظاهر، وتبني الأفكار المتشددة قد أصبحت سمة بعض الثقافات ولهذا كانت التوجهات الفكرية عقيدة غير سويّة وبعيدة عن جوهر الدين ووسطيته. يقول يقول المفكر السعودي إبراهيم البليهي: »تمت برمجة الناس في هذا المجتمع بالتنشئة والتعليم والإعلام والمنابر وفي كل وسائل التأثير على ثقافة جنائزية لا تتحدث إلا عن الكفر والحرام«. وهو ما يعني به المسلّمات المتوارثة التي غدت بمرور الوقت ضمن الدراج الجمعي (المدافع عنه) حيث يشرح ذلك في محاضرة له بعنوان «كيف يكون للجهل علم» أن الثقافة باعتبارها معطى تلقائياً وقبلياً تنطلق من مسلمات لا تفتأ تصبح جهالات تعتقد أنها معرفة مطلقة، أو حقائق مطلقة، بينما هي مجرد جهالات تصب في مصلحة العقل الجمعي، وأن أي معرفة جديدة تشكل في البداية صدمة، ثم مع الوقت يبدأ

العقل الجمعي يتقبلها شيئاً فشيئاً ثم تصبح مشاعة ومعروفة بشكل متداول»[٢٩]

وفي إطار الفهم الديني ذاته فإننا نحتاج إلى تغيير العقليات التي أصبحت تنظر إلى صحيح البخاري ومسلم وتأخذ بكل ما جاء فيهما وإن ناقض ذلك النص القرآني مناقضة صريحة..! كما تقدّر فكر بعض المجتهدين، أو من يوسمون لديها بالمجددين أكثر مما تقدّر السنّة النبوية الشريفة. لهذا شاعت المفاهيم الخاطئة عن الدين فأصبح الدين -في فكرِ هؤلاء- محرضاً على الإجرام والكراهية والفتنة، ومصدِّراً للبغضاء وقتل الأبرياء، مغلّبين الأفهام القاصرة، والنظرات الضيّقة التي تحصرُ الدين في زوايا حرجةٍ جداً، وتجعلُه محل تنفير، ومصدر تشكيك بالسماحة التي تكتنفه وكأنما هو في نظر الآخر دينُ إرهابٍ، وعنفٍ لأنهم يرون الأفعال الوحشية التي يقوم بها الزاعمون انتسابهم إليه..!

وفي الأوساط الثقافية والفنية فإن هناك قيماً يجب أن تسود، وأفهاماً -في المقابل- يجبُ أن تزول، فالمثقف والفنان والأديب عليهم أن يقدّموا الـ»نحن» على الـ»أنا» لكي تزول الأحقادُ والأضغان، والحساسيات والفتن. وما لم يرتقوا بفكرهم وفنهم وأدبهم لكي يكونوا قدوات حسنة للمجتمع الذي يتلقى رسائلهم سيتحولون إلى وسائلَ هدم وتدمير لمجتمعاتهم بدل أن يكونوا وسائل إصلاح. وما لم يكن ولاؤهم المطلق للوطن لا للطوائف ولا للمذهب فلن يستقر للوطن من قرار ولن يهنأ له بال. يحدّثني مثقف خليجي بقوله: كنّا نحسبُ أن بعض المثقفين سيشكّلون محور وفاق وطني لكنّهم خذلوا وطنهم بإعلائهم الولاء للطائفة والمذهب لا للوطن الذي كان يأمل منهم أن يكونوا متاريس أمان، ومصدّات فتنة طائفية في مجتمعهم..!

إن العقليات في مجتمعاتنا قد ترسّبت فيها الأفكار والمفاهيم فتوارثتها وكأنّما هي أمور مقدّسة لا يجوز التشكيك فيها ولا التحاور معها أو إثارة التساؤل فيها، فما

(٢٩) موقع صحيفة الرياض الإلكتروني http://www.alriyadh.com/737654

العقلُ الباطن إلا وعاءٌ لهذه الأفكار والسلوكيات التي استقبلها من العقل الظاهر أو الواعي فأصبح متحكّماً في كل الأفكار والمعتقدات التي تصدرُ عنه. المصيبة أن ثقافة مجتمعاتنا وضعت مصدّات تحبطُ التغيير فرسّخت بعض الأمثلة القائلة مثلا: »من شبّ على شيءٍ شابَ عليه« ومثل »قطع إصبع ولا تغيِّر طبع« وهو ما يعني استحالة التغيير رغم المحاولات وهذا غير صحيح إطلاقاً..!.

ليس مستحيلاً تغيير العقليات لكنّها عملية أشبه بالصدمة التي يُنعش بها القلبُ المتوقف، متفقاً في قولي هذا مع الأستاذ إبراهيم البليهي في قوله عن البرمجة الثقافية التي تشكلت بسبب المسلمات القبلية أو غيرها من ترسبات العقل الموروثة: »أن تلك البرمجة تظل متحكمة بالمجتمعات إلى أن تشهد هذه الأخيرة صدمة حضارية تقيم بها قطيعة معرفية مع تلك المسلمات«.

ولوضع هذا الكلام موضع التطبيق فإنه لابد من فرض التغييرات على المجتمع بعد تهيئته بالقوالب الجديدة، والعادات المناسبة، والسلوكيات السوية التي من شأنها تغيير وجهة المجتمع ودفعه إلى النمو في مختلف المجالات منطلقاً في فضاءاتٍ من الحريّة المسؤولية، ومنضبطاً نحو أهدافٍ واضحة شارك في وضعها، وأسهم في بلورتها.

الشاهد من هذا القول إذا كان البشر يقاومون التغيير والانتقال من مرحلة الرضى بالوضع الراهن إلى مرحلةٍ يتخفون منها –كما توصلت إلى ذلك الدكتورة Pat Zi-garmi في دراسة أجرتها في جامعة تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية– فإنه لا يمكن الاستسلام لمعتقداتهم هذه التي تبقي المجتمعات بليدة خامدة، لهذا يجب العمل حثيثاً من أجل تحفيزهم على التغيير. لذا فإن أهم عامل في تغيير العقليات هو إيجاد مناخات مشجّعة لإيجاد »عقليات متفتحة« تحل بديلاً عن أصحاب »العقليات المنغلقة« تقول الباحثة النفسانية الدكتورة Carol Dwek في كتابها "Mindset: The

New Psychology of Success": «أولئك الذين يعتقدون أن بإمكانهم تغيير أو تحسين سماتهم الشخصية مع مرور الوقت يمتلكون "عقلية متطورة» ويعتقدون أن المستقبل يقدم لهم فرصة للتقدم، حتى في الأوقات العصيبة».

تنمية الهويّة: تجديد الذاتِ والفكر

«الواقع أن مسألة ثبوت الهوية أو تغيرها قد طرحت على محك المساءلة والنقاش، وأثبتت المجادلات العلمية أن هوية أي مجتمع ليست أمراً ثابتاً وسرمدياً»

د. إبراهيم القادري

في لقاءٍ مع وسائل الإعلام منذ ثلاثين عاماً قال جلالة السلطان حفظه الله ورعاه عام ١٩٨٦: «أن الذي ليس ماضٍ ليس له حاضر ولا مستقبل، وأن من نسي تراثه وتاريخه نساه الناس، فهو كالمشرّد الذي لا يعرف نسبه. من هذا المنطلق كان اهتمامي الشخصي واهتمام الحكومة والشعب العماني ككل بتراثه وتقاليده فهو ينظر إلى ماضيه ويستمد منه مستقبله، وبهذا فإن المدنية بما فيها من خير وشر لا تفقد الإنسان هويته. من هنا يكون تمسكنا بكل القيم التي يجب أن نتمسك بها، وأن أبناءنا حين يشبّون وينظروا من حولهم لا يجدون فراغاً من حولهم كبعض الشعوب التي وجدت فراغاً».

الهوية إذن تشكّل جوهر الذاتية وسمة الخصوصية للفرد والمجتمع، كما أنها مجموعة القيم والمثل والمبادئ التي تكوّن أساس الشخصية المجتمعية أو الفردية، متكوّنة من رصيد تراكمي عماده الدّين، واللغة، والتاريخ، والعلوم، والعادات والتقاليد. الهوية هي الوعاء الأصيل للمجتمع وجوهرها الأصيل الذي يتجدد ويتغيّر بحسب المعطيات والتحديات والمتغيرات.يقول عالم النفس Erik Erikson: " في الغابة الاجتماعية للوجود الإنساني لا قيمة للحياة بدون الإحساس بالهوية".

لكن لنسأل أنفسنا: هل يعرفُ أبناؤنا – ونحن معهم – تاريخنا، وخصائص الهوية العمانية التي تتشكّل منها خصوصيتنا كشعب، وطبيعتنا كمجتمع، وتميّزنا كأفراد..؟! هذه أسئلة يجبُ أن نتوقف عندها لأننا نعتقد أن ما يعرفه الفتى عن أندية "برشلونة" و"ريال مدريد" أكثر مما يعرف عن تاريخه..!! لماذا؟! أعتقد أن ذلك بسبب الشغف لما حُبّبَ إليه وما فتح عينه عليه في دنياه فوجد أن عليه أن يختار إمّا أن يناصر (بل ويتعصّب) للنادي الأول أو الثاني .. أمّا لو قلت له أن بلدك عضو في منظمة عدم الانحياز لأنها أبعدت نفسها عن القطبين العالميين فسيحدق عيناه ويسأل: ماذا تعني منظمة عدم الانحياز؟!

تقول لي محاضرةٌ يمنية متخصصة في التاريخ العماني أنّها كلّما حاضرت عن التاريخ العماني في الألف الثالث قبل الميلاد أي منذ خمسة آلاف عام يشعر طلاّبها وبعض الأساتذة بالشغف والفخر قائلين إنهم لأول مرة يستمعون لهذا الحديث عن عراقة التاريخ العماني وخصائصه المتميّزة.

الهوية الوطنية جوهرُ الحضارة للأمّة، وكينونة الذات للشعب، هي كالبحيرة إن توقّف ماؤها أسنَ ونتن، لهذا لابد لها من روافد ومساقي تجدّد ماءها، وتبعثُ فيها الحياةَ النضرة باستمرار. يحسبُ البعضُ أن حجتهم في إبقاء الهوية كما هي دون تغيير إنما ذلك هو الحفاظُ على الهوية، لكنّهم لا يدركون أن العصر يتغيّر، وأنه هذا التغيير يحتم ديمومة النمو للهوية وفق المسارات والسمات التي تشكّلت عبرها الهوية تاريخياً. التوقف عن تنمية الهويّة الوطنية يعني جمودها، وتحجّرها، وهذا يدفعُ أهلها إلى نبذها وعدم الاعتزاز بالانتماءِ لها لأنها أضحت لا تواكب الحياة العصرية كما هي في صورها الحديثة.

الهوية الوطنية هي منظومة تشتركُ فيها العناصر الاجتماعية والسمات الأخلاقية والأطر الفكرية التي يمضي على منهاجها المجتمع والتي ارتضاها كينونةً له عبر

تراكمات تاريخية فتميزت بها شخصيته ..

فهل نعي جيداً أن الهوية تعاني في عصر العولمة من تحديات شتّى وصفها د. علي وطفة بأنها كالصيّاد الذي يلاحق الفريسة(الهوية) حتى يقضي عليها..!! فإن كنا نعي ذلك فماذا فعلنا لتوطيد الفهم التاريخي الذي هو القاعدة الأساسية التي يفهم من خلالها الواقع الحالي..؟! في حديثه الشيِّق المتداول عبر وسائل التواصل الاجتماعي يتحدث الدكتور إسماعيل الأغبري عن الرابط بين منهجية السياسة العمانية والمباديء التي التزمت بها منذ مئات السنين..! وضرورة أن يتعرّف الشباب على تاريخهم ليفهموا واقع الحال في السياسة التي مضت وفق مباديء قديمة حديثة شكّلت إرثاً قويماً حافظت عليه ليس تقديساً للتراث وإنّما اقتناعاً بفكرة الإرث نفسه، وإيماناً بأنه النهج الأسلم في السياسة التي لا تدوم لها عداوة ولا صداقة. ومطلب تعرّف الأجيال على التاريخ لا يقتصر على السياسة وحسب بل ويمتد إلى كل الجوانب الأخرى الأدبية والفنية والاجتماعية والاقتصادية.

لقد قال جلالته كلمة الفصل في حديثه السابق الذكر:" أكرر القول أن التراث هو الإنسان ذاته، فهو عندما يطوّر فكره ويبدع يصبح هو التراث ذاته" وهذا قولٌ عميق لأن الدارج هو أن التراث مرتبطٌ بالمادةِ أكثر مما هو مرتبطٌ بالإنسان، بينما الحقيقة هي أن الإنسان هو مبعث التراث وهو صانع التاريخ ولذلك يصبح التراث وهو لبُّ الهوية مختزلاً في الإنسان. يقول المفكر وعالم الاجتماع د. عبدالوهاب المسيري:"لا بد أن يدرك الناس أن الهوية ليست مجرد فولكلور ولكنها الرؤية الفلسفية للإنسان".

لكن الإنسان هو في الأصلِ محصّلة تجارب، ومركز خبرات فإن لم يتعرض للتجارب، وإن لم يتلق الخبرات فإنه لا يستطيع أن يبدع، وبهذا فلن يشكّل هويّة أصيلة، ولا يمثّل تراثاً حقيقياً..! هذا ما يحدثُه التقصير في تقديم التاريخ والاجتماع

كمعرفة للإنسان الذي يتم حالياً عبر انتقائية خاضعة لعقليات لا تقدّم المعرفة إلا بالحشو الكمي، وبوسائل لم يعد يتقبّلها الجيل الذي تربّى على التفاعل مع الألعاب الإلكترونية التي تثير حماسه وشغفه، بينما يصيبه الكتاب، وحشو المعلومات التاريخية الجامدة بالملل والبرود..!

لقد أوجزتُ هذه الفكرة لرئيس إحدى الشركات الاستشارية البريطانية التي تشرف على مشروع تاريخي عماني بأسلوبٍ عصري قائلاً له: إن الجيل الحديث لم يعد يتقبّل المعلومةً بالشغف الذي نتصوّره إلاّ بالتفاعل وذلك من خلال إشراكه في الحدث التاريخي الذي يجب أن يصبح جزءاً منه لكي ينسجم معه، ولا يتلقى المعلومة بأسلوب الحشو سماعاً أو قراءةٍ بل من خلال الاشتراك الفعلي فيها، وهي مهمّة ليست بالسهلة ولكنها هي أسلوب العصر، ولغته التي تثبت فاعليتها في الذهنية البشرية الحديثة.

إننا إن أردنا أن نكون جادين في تنمية الهوية فإن ذلك يتطلب منا أن نغيّر في طرق التعليم، والإدارة، والإعلام والفنون والآداب وثقافة الطفل لأن الوسائل العصرية التي تحيط بنا وتنخر في هوياتنا باتت تمتلك قدرات أكبر مما نحاول نحن عن طريقه تنمية الهوية. ولا شك بأن صور التأثير السلبي واضحة على صعيد اللغة، والدين، والمواطنة، والإعلام، والعمل، والعادات والتقاليد..! وهذه العناصر أجمعها هي المقومات الرئيسية للهوية فأيّة جهود تتجاهل تقوية هذه العناصر أو تتغافل عنها هي جهود واهمة تعمل خارج الواقع..!. يقول د. إبراهيم القادري في حديثه عن الهوية ومكوناتها الرئيسية:" الواقع أن مسألة ثبوت الهوية أو تغيرها قد طرحت على محك المساءلة والنقاش، وأثبتت المجادلات العلمية أن هوية أي مجتمع ليست أمراً ثابتاً وسرمديا، كما ذهب إلى ذلك المفكر المغربي محمد عابد الجابري، بل يرتبط بالمؤثرات الخارجية وبالتداول العلمي للأفكار والثقافات"(٣٠).

(٣٠) إبراهيم القادري بوتشيش: حول مفهوم الهوية ومكوناتها الأساسية، من موقع .http://histoire

إن هوياتنا تتزحزح وهذا أمرٌ واضح وإن كان غير واضح لمن هو غافلٌ عنه، أو غير مكترثٍ به، أو لا ينبّه عنه فنحن لا نملك مراكز دراسات اجتماعية، تنبأ عن زحزحة الهويّة وحركتها، كما تفعل مراكز رصد الزلازل التي تصدر إحداثيات تزحزح الطبقات الأرضية..!! ويأتي القولُ بتزحزح الهويات عن مركزها الأصلي بفعل ما يشهده العصر من تداخلات ثقافية، وتأثيرات أممية تجعل للقوى العظمى اليد الطولى في التأثير على شعوب العالم الثالث أو أي شعبٍ لا يمتلكُ من الوسائل الفاعلة لتنمية الهويات. لم يعد الأمر إذن في معقلِ التقرير بالتأثر أم لا لأن»حقيقة العلاقة بين المجتمعات العربية المسلمة وغيرها ولا سيما الأمم الغربية ليست خياراً تقرر فيه هذه المجتمعات المضي فيه أو تركه جانباً، فطبيعة الحياة في هذا العصر لا تسمح لأي أمة من الأمم لأن تعتزل العالم، ولو حاولت فهي ستجني على نفسها وعلى أبنائها»[٣١].

إن الحديث عن تنمية الهوية في إطار المجتمع ليستلزم القول بأهمية وجود آليات ذات فاعلية تقوم بها المؤسسات الإعلامية والدينية والاجتماعية والاقتصادية الحكومية أو المدنية، كما أن ذلك واجب يقع على كاهل الفرد يحتّم عليه العمل على تصحيح السلوك، وتوطيد عرى الانتماء الوطني. سألني ذات مرّة أحد الحضور في ندوة القيم العمانية عمّا في مقدور الفرد فعله وهو لا يمتلك إمكانية المؤسسات الحكومية فأجبته بأن ذلك لا يعفيه من الواجب وأن عمله مهما صغر فإنه لا يجب أن يحتقره، فلا يجب أن ينتظر أمراً من مؤسسة أو وزير ليعمل ما يحتم عليه واجبه الوطني أن يعمله. هذا الإحساس الوطني بالحفاظ على الهوية وتنميتها هو أمرٌ يجب الاشتغال عليه كما تفعل بعض الدول التي تحاول جاهدة من خلال البرامج والأليات المختلفة أن تخلق جيلاً يشعر بالوحدة الوطنية، ويصون مكتسبات الهوية، ويحافظ على البنى والمقومات الأصيلة لثقافته. أمّا

maktoobblog.com

(٣١) أسماء بن تركي" الهوية الثقافية بين قيم الأصالة والحداثة في ظل التغيرات السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري" موقع جامعة قاصدي مرباح– المركز الجامعي–الوادي

المجتمع الذي تدير مؤسساته الإعلامية فيه ظهرها لدعم القيم الأصيلة، ولا تسعى مؤسساته الدينية إلى تبسيط خطابها وإيصاله بصورة متقبلة للشباب، ولا تعمل مؤسساته الاجتماعية لتحفيز الفرد على التفاعل مع قضايا مجتمعه فإنه لا شك يعمل ذاتياً من أجل إضعاف هويته الوطنية وهشاشتها فلا يحق بعدها أن يسأل كيف حدث هذا؟!

إن تنمية الهوية هي الشعار الذي حمله نبينا الأعظم عليه أفضل الصلاة والسلام في قوله"إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق" إذ لم يجبَّ ما قبله من القيم الفاضلة، والأخلاق الكريم التي كانت موجودة في العصر الجاهلي وإنّما ثبّت الصالح منها ودعمه، وتخلّص من سيئها وحذّر منه وهذا ما يجب أن نستمر للعمل به داعمين ومرسخين لما يقوي دعائم الهوية الوطنية ويعمل على تنميتها بصورة دائمة.

يقول الباحث د. أحمد بن نعمان:" الأمة هوية، والهوية ثقافة، والثقافة دين ولسان ووجدان".. علينا إذن أن نراقب جيداً ما يحدث في هذه العناصر الثلاثة لنرصد حراك الهوية ومستوياتها لكي نقرر أين موقعنا من الجوهر..!

صناعة الوعي: تهيئة الذات نحو السمو

«لتصبح سيد نفسك عليك أن تصبح أكثر وعيا نحو أفعالك و أفكارك، الخطوة الأولى نحو سيادة نفسك هي أن يزداد وعيك في أفعالك وأفكارك. اللاوعي عبودية، الوعي سيادة».

Shree Rajneesh

اجتمعَ بأبنائه فقال لهم: يجب أن تعووا أن الثروات في الأوطان هي مواردَ ناضبة، وأنّنا يجبُ أن نتعاملَ معها بحكمةٍ وفقَ هذا الواقع. وما يحدثُ اليومَ في دولنا

إنّما هي مؤشرات لا يعقلها إلاّ العالمون، أمّا أولئك الذين ينامون ويصحون على أحلام ورديّة فلا يفكّرون في صورةِ المستقبلِ، ولا يريدون أن يفكّروا فيها لأنّهم لا يحبّونَ أن يؤذوا أنفسهم بالقلقِ، أو يقضّوا مضاجعهم بالتحديات المقبلة..

أولئك هم كالذين طلب منهم ملك مصرَ أن يفسّروا حلمه حين كان النبي يوسف عليه السلام في السجن، ذلك الحلمُ هو عبارةٌ عن سبع بقرات عجافٍ(أي هزيلات)، يأكلن سبع بقراتٍ سِمان..!! قالوا له: مجرّد أضغاث أحلام، أيٍ أنّها هلوسات النائم الذي تأتيه صورٌ متداخلةٍ، مضطربةٍ لا أساسَ لها..! أمّا النبي يوسف عليه السلام حين أُخرج من السّجن فقال على لسانِ الحقّ سبحانه:"قال تزرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلاً مما تحصنون ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون"(يوسف/٢٦١).

تبرير المفسرين إنّما يجسّد الهروب من المسؤولية لصناعة وعي لشكل المستقبل، أو حتى مجرّد التفكيرِ فيه إذا ما وضعنا المستشارين في موازاتهم. أمّا الصورة التي أباح بها النبي يوسف عليه السلام فهي تناظرُ رؤية الاستراتيجي الذي يضع تحديات المستقبل، ويصنع الوعي، ويتحدث عن الفرص، ويبيّن كيفية إدارة الأزمات.

وأكملَ الأبُ الحديث لأبنائه قائلاً: أطلبُ منكم أن تفكّروا جيّداً في المستقبل، وتقدّروا قيمة النعم، وضرورة ترشيدها. عليكم أن تقدروا قيمة المال الذي ينزلُ في أياديكم فلا تنفقوه إلا فيما يأتي عليكم بالعائدِ النافع، وأن تمعنوا النظر، وتفكّروا ليل نهار في كيفية تنويع دخلكم"

هذا موجزٌ حديثِ أبٍ لأبنائه أراد أن يهيئ وعيهم، ليربطهم بالواقع، ويوضّح لهم تحديات المستقبل. من هنا أسأل: هل ندركُ نحن كشعوب حجم التحديّات

المستقبلية..؟! هل ندركُ بشكلٍ كافٍ ما هي أشكال هذه التحديات المقبلة، وما هي الفرص التي نحن بإزائها، حتى نستطيع توجيه دفّة السفينة التي نحن عليها، كي تنأى السفينة عن جبل الثلج العائم..! أكادُ أجزمُ بأن الصورة المستقبلية غائمة، وأن الوعي بالآتي وما ينطوي عليه من تحديات ضعيفٌ جداً، ذلك لأننا لا نسعى لمثل هذه الصور التي نحسبها مخيفةً أو مرعبة، ونفضّل أن نحيا "على البركة" ..!

إن أحد المفكرين السنغافوريين المصنفين ضمن المائة مفكر عالمي واسمه كيشور محبوباني Kishor Mahbubani قد ألّف كتاباً أشرتُ إليه سابقاً في الذكرى الخمسين لنشأة الدولة السنغافورية، يطرحُ فيه تساؤلاً غير مريح جعله عنوانه وهو:"هل يمكن لسنغافورة أن تعيش؟Can Singapore Survive ". هذا هو نظر الإنسان الواقعي الذي يتنبأ بالأحداث، ويستقرأ المستقبل بما يحملهُ من فرص وتهديدات للوجود الإنساني والجغرافي.

إن انخفاض أسعار النفط واهتزاز الاقتصاديات التي تعتمدُ على النفط اهتزازاً ملحوظاً اضطر بعضها إلى تحرير أسعار البنزين، أو السحب من صندوق الاحتياط، أو تخفيض الصرف على البنى التحتية أو إيقاف مشاريع، لهي أمورٌ تستدعي التوقف عندها مليّاً..!. لكن ليس هذا هو محورُ الموضوع، إنّما صناعة الوعي الوطني هي ما أرمي إليه، إنها أمرٌ يتضمن ضرورات تتعلّق بمستقبلِ الأوطان ووجودها.

إن الشعوب التي لا تتمتع بالوعي الكافي لإدارة مواردها، وتقدير النعم التي حباها الله بها، لا يمكنُ أن تتمتع بالكفاءة في إدارة الثروات، والحفاظ على الثروات بالطرق السديدة.

انظر إلى طلاّب مدرسةٍ احتجّوا على امتحاناتٍ وهم يحطّمون ثروات وطنهم المتمثلةِ أمامهم في نوافذِ الفصل، وأبواب المدرسة، وطاولات الدراسة، واسأل

نفسك: هل يمتلك هؤلاءِ الوعي بمستقبلهم المتعلّق بالحفاظ على مكتسبات الوطن؟

اسمع لإجابة سائقٍ مواطنٍ سألتهُ ذات مرّة: ما الذي تحملهُ في هذه الشاحنة التابعة للشركة التي تعمل بها؟ فقال: لا أعرف ولا يهمّني أن أعرف..! فقلتُ له مندهشاً: ما الذي يهمّك إذن؟ قال: الراتب في آخر الشهر؟ قلت له: ما رأيكَ لو خسرت هذه الشركة بسبب عدم اكتراث الآخرين من أمثالك وأفلست، وخسرت أنت وظيفتك نتيجةً لذلك، أيهمّك الأمرُ حينها أم لا؟ فلم يجبني..!

وتمعّن في انتقام الشاب الذي سألته عن معاشه في إحدى الشركات فقال لي بإعجابِ المنتقم المزهو: الراتب ضعيف ولكنني أعرفُ كيف أتعامل مع الشركة؟ قلتُ له: ماذا تفعل؟ قال: أغلق هاتفي الساعة العاشرة، فأعطّل إيصال الشحنِ، وأوقف سيارة النقل أمام بيتي وأنام..!!

طالع تقاسيم الوجوه المصدومة من فواتير الاتصالات والطاقة في آخر الشهر – هذا طبعاً إذا سلّمنا من عدم وجود مبالغات شركات الخدمات– واسأل: هل يتمتع هؤلاءِ المصدومون بالحسِّ المتواضع من الوعي أثناء استهلاك الطاقة حيث المصابيح المضاءة، والمكيفات المشتغلة في كل زاوية، بحاجةٍ وبغير حاجة..؟! وتمعّن في الطرقات وأنت ترى الشباب يحومون بسيارتهم دون مقاصد وهم يستهلكون طاقة كان أولى أن تدّخر لأجيال المستقبل..! وتفكّر في جيل الأطفال الذين يستخدمون الهواتف ويستهلكون مصاريفهم في شراء تكاليف التعبئة والتزوّد بخدمة الإنترنت واسأل: ما هو مردود كل هذا الصرف..؟! التفت لكل زاوية، وتمعّن في كل موضوع تجدُ إسرافاً هنا، وتبذيراً هناك..! مع أن الله الكريم القادر على رزق عباده ينهاهم عن التبذير حتى في جوانب الإنفاق على الخير بقوله سبحانه: "وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً" (الفرقان:٦٧).

وحتى لا يكون التساؤل مقصوراً على الوعي المادي المتعلّق بوجود الإنسان واطّرادِ نمائهِ في وطنه، فإن صناعة الوعي هي عملية عقلية تتطوّر على مراحل. فالتجهيل النفسي والفكري يبدأ من البيتِ حيث تغييب الأبناءِ عن الوضع الإداري والمالي والاجتماعي الأُسري بدعوى أنّهم لا يجب أن يعلموا ما ليسوا مؤهلين له، أو أن معرفتهم لن تقدّم شيئاً يذكر لما يُطرح عليهم. بل إن بعض الأزواج يُقصي زوجته عما يفكر فيه، أو يشغل باله ويعتبرُ ذلك تضحية كي لا يمضّ قلبها، وهو في الحقيقة – في جانبٍ منه– إقصاءٌ للآخر، وتغييبٌ لمشاركته صنع المصير الأُسري المشترك..!

وتأمّل في الجهات الحكومية والشركات الخاصة التي أكثرها لا يمتلكُ الرسالة والرؤية تجدُ أن هذه رموز الوعي الوظيفي الذي يعني غيابه، ضياع البوصلة..!

إن الشفافية سواء أكانت على صعيد الحكومات أو البيوت أو المؤسسات الاجتماعية هي أمرٌ مهم لأنّها تُبسطُ الوعي كسجادةٍ يشترك الجميع في نسيجها، يسهمون فيها بهموم وأفكارٍ مشتركة، لكن الشفافية لا يمكن أن تتحقق دون وجود نزاهة تسبقها، النزاهةُ قرينة الأمانة، ولكي تصبحُ الحقيقة شفّافة لا بد من أن تصدر عن نزاهةٍ وأمانة، تماماً كسطحِ الماءِ الشفّاف حين يكون قاعه مرصوفاً بالفضّة..!

ولكي يرتقي الوعي لابد من التعاطي مع الطفل كإنسان له قدراته الهائلة في الحياة.

ومع الشاب والشابة كصنّاعٍ للتنمية يمتلكون الحماسة، والفكر المتوهج لبناء وطن.

ومع أصحاب الخبرات المهنية، والحياتية المختلفة كمشاركين في صياغة المصير الوطني.

إيجازاً نقول: لا يمكنُ لأي وطنٍ أن يعتمدَ على قُواهُ البشرية دون أن يتقصّد قادته تنمية الوعي الإنساني فيه، ذلك لأن الوعي هو مختبرُ تطوير العقل، ومن لم يزدَدْ

وعياً، يُنضِجُ نظراته، فإنّ لن يميّزَ بين أسودَ وأبيض، ومنفعةٍ ومضرّة، يقول المعلم الهندي أوشو Shree Rajneesh) (:"لتصبح سيد نفسك عليك أن تصبح أكثر وعياً نحو أفعالك و أفكارك، الخطوة الأولى نحو سيادة نفسك هي أن يزداد وعيك في أفعالك وأفكارك. اللاوعي عبودية، الوعي سيادة".

أمّا صناعة الوعي الوطني فتلك مهمّة منوطة بمؤسسات التعليم والإعلام، والمؤسسات الدينية والاجتماعية والثقافية، وهذه جميعها لن تصنع وعياً إن مارست التضليل أو التمويه، إنّما تصنعُ الوعي بالمشاركة المصيرية وفق قاعدة الشفافية والنزاهة والأمانة، يقول بنيامين فرانكلين Benjamin Franklin:" أخبرني وسأنسى، علّمني وربما سأتذكر، شاركني وسأتعلّم" هكذا يصبحُ الوعي بالمشاركةِ وعياً حقيقياً لا زائفاً، حينها تصبح الشعوب الواعية كتلة واحدةً تتقدّم نحو البناءِ والتعمير والتطوير.

ركائز
اجتماعية ووطنية

نحن نستورد أدوات المدنية ولكن لا نتعامل معها بشكل حضاري
مالك بن نبي

لو قابلتُ يوماً مايكل هاملتون مورجانMichael Hamilton Morgan مؤلف كتاب "تاريخٌ ضائعLost History" الذي يتحدّث عن التراث الخالد لعلماء الإسلام ومفكريه وفنّانيه سأقول له أطمئنك فإن بعض أحفاد العرب المسلمين – وليس الكلام هنا على العموم والإطلاق– قد أعادوا تاريخهم المشرّف الذي وصفته بالضائع، بل وفعلوا الأعاجيب..فانظر ماذا فعلوا لاستعادةِ تاريخهم الضائع:

لقد صدّروا الشيشة لأمريكا فنشروها في لندن وفي الولايات المتحدة الأمريكية ردّاً على انتشار مطاعم الماكدونالد في بلدانهم..! بل ولم تبق ساحةٌ في دولة غربيّة أو آسيويّة يؤمّها العرب إلاّ وتفوحُ بالمعسّلات المصبوغة بشتى أنواع النكهات..! أرتالٌ من النساء قبل الرجالِ العرب يتناوبون على الأراجيلِ، وتعلو أصواتهم: عَمِّرْ رأس، ليخرِّب رأس ..! وشتّان بين الرأسين..! هربوا من طقس بلادهم الحار ولكنّهم لم يطيقوا شوقاً إلى حرارته فكانت لهم حرارة الشيشة عزاءَ قلبٍ، وتسليةَ خاطر..!!

لم يبق للعرب المسلمين من تاريخ الأندلس غير نوائحَ طلليّة لفيروز وأم كلثوم، ومطاعمَ تحمل اسمها وتطبطب على أكتافِ روّادها بأرجيلة الشيشة..! هذا ما تبقّى لهم، وهو عزاؤهم الوحيد..!

وانظروا ماذا صدّروا في شوارع المدن الشهيرةِ مثل لندن وباريس وغيرها؛ سياراتٍ تلمعُ بالألماسِ، وتشعُّ بالذهب، ليظهروا للعالمين عظمة الحضارة العربية، وقيمة ما تنتجهُ من الثروات النفطية التي تسكبُ المال والثراء الفاحش والألماس..! ليوصلوا

رسالةً جازمةً حاسمةً بأننا وإن كنّا في عالمٍ ثالثٍ وأنتم في عالمٍ أول فإننا ننامُ على الذهبِ وأنتم تتقلبون على هموم الضرائبِ، ومخاوف فقدان الوظائف..!

وتأمّل فيما صدّروه إلى دول الغرب وإلى العالم أجمع من سلوكيات الفوضى، والعبثية ليشعروا مواطني تلك الدول بأنّهم أليفون، وأنهم أصحابُ فضلٍ عليهم، ومن كان ذا فضل يجبُ أن يُحمدَ لفضله مهما بدرَ منه من فظاظة أو اللااكتراث بالنظام..! جاء بعضهم سائحاً إلى تلك الدول التي تربَّت على النظام منذ بواكيرِ أعمارها، والتزمت بالسمت والهدوء في مرافقها السياحية، وأسواقها، وشوارعها.. جاءها بعبثيّةٍ، لا يكترثُ معها بنظامٍ شائع، ولا بطابورٍ ذائع..! جاءها وقد نقلَ إليها الفوضى التي يعيشها في بلده، حتى قدّم صورةً زادت الأمرَ سوءاً فوق الصورةِ غير الحسنة التي نقلها الإعلام الغربي عن العرب..!!

فإذا بأصوات المواطنين تعلو، وإذا بضغوطات البرلمانيين تحتدُّ من أجل تقليل أعداد السائحين العرب، وتشديد قوانين السياحةِ عليهم، فأضرّت تلك الفئات عرباً راقين في سلوكياتهم وأخلاقياتهم، وهدّمت ما أرادوا أن يبنوهُ من صورةٍ حسنةٍ لأن الأفعال الشاذة مصدرُ إثارة. وردَ في تقرير نمساوي:" لا نريد العرب.. سببوا لنا الإزعاج، وهم في كل مكان، حتى في الحدائق، وهم يرمون القمامة، وحتى الحيوانات لم تسلم منهم". أذكر قصّة أوردتها في كتابي "قيم معطلة في المجتمعات العربية" عن العربي الذي أشعل سيجارة في المطار رغم التحذير من عدم السماح بالتدخين، فتوجّه إليه رجل الأمن، وسحب منه سيجارته، ودعسها تحت قدميه قائلاً له: افعل هذا في بلدك..!!

لم أسمع في حياتي أن رجلاً أو امرأةً اعتنقا الإسلامَ بسببِ موعظةٍ مؤثرةٍ عن الدين، فكل ما سمعت أنهم اعتنقوه طائعين، مقتنعين بسبب المعاملة التي لمسوها من المسلمين، والأخلاقَ التي رأوها منهم. أمّا ما يحدثُ من فوضويّةٍ عارمة (لبعض)

السيّاح العرب فهي تكريسٌ لما يسوّقه الإعلامُ الغربي من فوضويّةٍ، وترفٍ، وبذخٍ، ولهوٍ عن العرب..!! وفي الجانب الآخر؛ التطرّف، وعدم التسامح، والتحجّر الفكري، والوحشية..!! صورتان تقعان على طرفين متقابلين إلا أن ما يجمعهما واحد: العبيثية والغلوّ..!

انظر إلى المتاحف في الدول التي يرتادها السياح العرب أو المعارض، أو الفعاليات الثقافية، فلا تكاد ترى سائحاً عربياً إلاّ الندرة من المهتمين، ذلك لأن البعضَ لم يأتِ هذه البلاد ليتعرفَ على ثقافةِ أهلها، وعن القيم الرفيعة التي تسبّبت في نمائها وازدهارها فينقلها إلى بلاده بشتّى الطرق.. لا لم يأتِ لكي يتعلّم وإنّما جاء لكي يتنسّم الهواءِ البارد، و "يغيّر الجو"..!

اسمع ما قاله مرشدٌ سياحيٌّ تركي لسيّاحٍ عرب على سفينةٍ في نهر البوسفور، كلمات يخجلُ منها العربي، ويندى لها جبينه، قال لهم عند مرور السفينة قبالة قصر مهنّد ونور: "هذا المسلسل ما نجح عندنا يا جماعة، بس عيب يا جماعة، حرام والله، عيب عليكم يا جماعة، شرحت لكم عن قصر طولمه باهتشة أضخم قصر عثماني ولا أحد أتى من مكانه، شرحت لكم عن قلعة محمد الفاتح الذي غيّر مجرى التاريخ ولا أحد أتى من مكانه، شرحت لكم عن قصر مهند ونور كلكم أتيتم من أماكنكم، ارجعوا لأماكنكم لا تنقلب بنا السفينة" كلمات مخزية، تلخّص ما وصل إليه الاهتمام العربي بالقشور، والانبهار بكل ما يلمع، وليس غريباً أن نرى بطلا المسلسل – الذي لم ينجح في تركيا– وهما يدعيان في بعض الدول العربية ويكرّمان على نجوميتهما، وفي الحقيقة يكرّمان على نشرِ التفاهات في البيوت العربية..!!

شاهدتُ مثل هذا الموقف ورأيتُ السيّاح العرب وهو يخرجون سراعاً من بطن السفينةِ إلى سطحها ليشاهدوا قصر مهند ونور المهجور والمحطّم النوافذ، فحزّ منظرهم في خواطرنا..!

إن الفضل -بعد الله- في انتشار الإسلام في أكبر الدول الإسلامية الآن كأندونيسيا وماليزيا والصين والهند وباكستان وأفغانستان والجمهوريات الروسية وكل دول وسط وجنوب أفريقيا، يعودُ إلى الأخلاقيات العالية التي اتّصف بها التجّار المسلمون الأوائل، وطبّقوها بأسمى معانيها في تعاملاتهم مع مواطني تلك الدول حتى بهروا بها، وشغفوا بروعتها، فانشرحت صدورهم للإسلام.. وها هم بعض الأحفاد يعكسون الصورة الجميلة التي نقلها أجدادهم، فإذا بتلك البلدان المسلمة قبل غيرها تضيقُ بسلوكياتهم، ولا تستحسن أخلاقياتهم، فتهرعُ إلى الحدود لتضييق أبوابها، وإلى القوانين لتشديد بنودها، لا تكترثُ للمردود الماديّ، والبذخَ، والسرف، بل تكترثُ لمكتسباتها الحضارية، ومنجزاتها الثقافية..!

هذا ما صدّروه وأكثر، فلا تسألني عمّا استوردوه فذاك أعجبُ وأغرب.. فقد برهنوا على صدقِ مقولةِ ابن خلدون في مقدمته :" إن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره، وزيِّه، ونِحلته، وسائر أحواله، وعوائده» فإذا بهم يستوردون أُغنياته ورقصاته، وقصّات شعره وملبوساته، وكلّ ما انحطّ من قيمه، ليتباهوا بها على أنها قيم «الإنسان الحضاري» وأيقونات «الإنسان العصري»..!!

ولا تسألني ماذا ينتجون..؟! فتلك قصّةٌ تطول روايتها، لكنّ نهايتها غير مفرحة..!

ثقافةٌ سائدةٌ لم تسعفنا على أن نبادر لإصلاحِ واقعنا ونحنُ ننظرُ إلى الدول التي تقدّمت في مجالات كثيرةٍ، بل اكتفينا بتفريجِ الهم فيها، وتركنا العلم والآداب وصحبة الماجدين..!! لقد برهنا على صدقِ مقولة إنه «تاريخ ضائع» وأنه لا بادرةَ منّا لاستعادته، بل سعى البعضُ -للأسف- فوق ذلك إلى تشويهه بنقله من «الضائع» إلى «الصائع» .. ثقافةٌ لم تكتفِ فئةٌ بممارستها في بلداننا بل نقلتها للآخر على مرآى منه ومسمع حتى تحرّك لسانَ حال الآخر هازئاً بما تحدَّث به شاعرنا: يا أمةٌ ضحكت من جهلها الأمم..!!

جبل الثلج: الصورة المنشطرة

الناس كالنوافذ ذات الزجاج الملون فهي تتلألأ وتشع في النهار وعندما يحل الظلام، فإن جمالها الحقيقي يظهر فقط إذا كان هنالك ضوء من الداخل .

اليزابث روس

كجبلِ الثلج لا يظهرُ إلاّ الثلثُ بينما يختفي الثلثان تحت الماء هكذا تبدو الصورةُ في المجتمع، فالكامنُ عميقٌ، والظاهرُ سطحيٌّ لا يكادُ يكشفُ عمّا هو مستبطن..! وأغلبُ الناسِ تعيشُ على السطحِ، إلاّ أنها تعيشُ بثلثٍ ظاهرٍ، وتُخفي ثلثينِ باطنين..!. حوادث لا يعرفها إلاّ العالمون، وأفكارٌ لا يطّلعُ عليها إلاّ العارفون..!

أن تعيشَ في مجتمعٍ لا تدركُ كم يطوي في أعماقه من خبايا فتلكَ إشكاليةٌ فكرية ومعيشية، لأنك قدً تقعُ فريسةً النيّة الحسنة، والتفسيرِ الساذج للأمور، لكنك ما إن تقتربُ من تلك الأقاصيصِ المخفية، أو تشهدَ تلك الأحداث المرويّة حتى تصعق قائلاً: أيحدثُ هذا في مجتمعنا..!. حين تقتربُ من المراكزِ الصحيّة، أو الاجتماعية، أو قاعات المحاكم، أو مكاتب المحاماة، أو غيرها التي تدسُّ في أروقتها حكاياتٍ لا تحصى ولا تعد من الجانب المخفي من جبل الثلج فإنكَ لا تكادُ تصدّقُ ..!

يقول لي أحد المسؤولين في مؤسسةٍ من المؤسسات أن أحدهم قال له: مشكلتكم أنّكم تبدأون عملكم بعد شروقِ الشمس حينما تتوقفُ بعض المحلاّت عن أنشطتها الخفيّة لتباشر أنشطتها الاعتيادية التي هي مجرّد تمويهٍ تجاري..! يقول آخر: إن عشرات المزارع قد استأجرها آسيوي لأغراضٍ مشبوهة..! تقولُ إحدى الإخصائيات: إن بعض البيوت تشهدُ فجائعَ بين المحارم لا تكادُ يصدّقها العقل البشري..!

إنني أغبطُ القضاةَ ورجال الشرطة والأطباء ومساعديهم والإخصائين الجتماعين وكل من يتعاطى مع الأحداثِ التي تدور في الجانب المظلم في المجتمع، ذلك الجانب الذي لا نكادُ نسمعُ له همساً، ولا نبصرُ له حراكاً لأنه يتحرّك خفيةً كاللّص المتسلل في ثنايا الظلام..!

ولا يقتصرُ ذلك على جوانبِ الأخلاقِ وإنما الأدهى والأخطر جوانب الفكر، ذلك الذي يعملُ على تدمير العقول، وتوجيهها لما فيه هلاكها وهلاك مجتمعها..! ولعل مقالي «دواعش فكرية» قد تطرّق إلى هذا الجانب. يقول لي أحدهم: في بعض المؤسسات حيثُ يفترضُ أن يعلّم النشء على سلامةِ الفكر، ويُسْرِ الدّين وجدنا -بحسب قوله- من ينشّئهم على التزمّتِ، والتعقيد منذ نعومةِ أظفارهم..!

إن المؤسسات المجتمعية لا تُعنى فقط بما يدبُّ فوق الأرضِ، وما يُرى رأي العين، وإنّما عليها واجبُ الاستقصاءِ والسبر في الأغوار..! عليها واجبُ المتابعةِ والترصّد فـ»درهمُ وقاية خيرٌ من قنطار علاج»..! يقول نيكوس كازانتزاكيس:»المعنى الحقيقي للتنوير هو بأن ننظر بأعيننا المتوهجة الى كل بقعة من بقع الظلام». لكن الإشكالية التي أراها هي أننا لا نملك مراكز للدارسات الاجتماعية التي تتقصى الحراك المجتمعي، وترصدُ حالاته الاجتماعية، وقضاياه الفكرية، وتقلباته النفسية لتعمل على تحليلها وتقويمها. المجتمعات التي أهملت هذا الأمر عاشت على وهم أن «الأمور طيبّة» كما يقال، وأن الوضع «تحت السيطرة» لكن الأفكار التي يتغذى بها البعضَ من إلحادٍ إلى تطرّف ديني قد تقود إلى وضعٍ متأزّمٍ حيث لا ينفع الندمَ حينها..!

قرأتُ مقالاً لأحدهم كتبَ فيه عن صديقٍ له سافرَ كي يدرسَ في إحدى الدول دون أن يسمّيها وجاءَ بأفكارٍ متطرفة، فلمّا أُلقي عليه القبضُ بعض سنواتٍ وهو في طريقه للقيام بواجب «الجهاد الزائف» أُخضعَ إلى تنوير وتبصير فإذا به يقول:

لقد كنتُ في ضلالة، ولولا أن منعت لكنتُ أقاتلُ الآنَ إخواني المسلمين..!! هذه قضايا لا يكادُ يتبصرها إلا الأقربون الذين يحمّلهم الوطنُ أمانةَ التبليغ امتثالاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، قالوا: ننصره مظلوماً لكن كيف ننصره ظالماً، قال النبي الأكرم: تمنعونه عن الظلم فذلك نصره» (أخرجه البخاري)..!

وددتُ أن أرى مراكز دراساتٍ وأبحاث اجتماعية فهي في نظري محطات رصد، ومنارات توجيه، قبل أن أرى مراكز حماية تبدأُ مهمّتها بعد وقوعِ الحوادث حيثُ لا تنفعُ المعالجات الجوهرية بعد أن دهت الدواهي، ووقعت الأحداث الجسام..!

وددت أن أشهد قيامَ مراكز استشاراتٍ نفسيةٍ واجتماعيةٍ وفكرية قبل أن أشهد محاكم لا تنظرُ إلاّ في جرائم واقعة، وجُنحٍ حاصلة..!

وددتُ أن أرى إعلاماً استقصائياً باحثاً متلمساً جذور المشكلات، كاشفاً لأستارها، موضّحاً أسبابها، فيخرجها من السراديب والأغوار إلى العلن، لا إعلاماً تقريرياً يهرعُ عند وقوعِ الحوادثِ، ليستفتحَ بها أعداده..!

وددت أن أرى مراكز استشاراتٍ قانونية كما هو الحال في بعض البلدان الأوروبية حيث تتبع المراكز مجلس المدينة city council.. قبل أن تقوم لجانَ توفيقٍ ومصالحة..!

وددتُ أن أرى مراكز الدعم الأساسي للأُسر من أجل التوجيهِ والإرشاد أوسعَ مما تقوم به مراكز البدايات الأكيدة Sure Start Services في بريطانيا..قبل أن أرى دور للحماية الأسرية، والعنف المنزلي..!

وددتُ أن أرى مجتمعاً مبادراً، يعمدُ إلى إعادة المياهِ إلى مجاريها، لا أن ينتظرُ الفيضانَ كي يدمّر كل شيء..! مجتمعاً يتحرّك بجميعِ أفرادهِ ومؤسساته إلى ما يصلحِ أحواله، ويرتقُ عيوبه، ويقوّم أخطاءه.

وددت أن أرى مؤسسات لا ترى في المهرجاناتِ احتفالات السطحِ، وإنّما تتقصى آثارها العميقة على المجتمع، فبعض المهرجانات تخلّفُ مآسي لا يدركها إلا من يتدبّر في عواقبها..! تنتهي المهرجانات ولكن تبدأ فصولٌ جديدة كانت أحداثها تجري في كواليسها..! انتهى الضجيج والصخب وبدأت الأحداث الخفية الصامتة تؤتي ثمارها البائسة..!

لقد أشفقتُ وأنا أتحدثُ إلى الفتيان الأحداث الذين لا تزيدُ أعمارهم عن الثامنة عشر في السجون، وأقول في نفسي: نحنُ الذين أودعناكم هذه الخاتمة، ونحن الذين يفترض أن نخرجكم منها سالمين لتعودوا مواطنين صالحين..!

لكن الجهود المخلصة التي ترمي للإصلاح قد لا تجد من يدعمها، بل تواجهُ المعوّقات الكأداء..!! إحدى المواقف التي مرّت عليّ كانت لطلاّب جامعيين لم يجدوا دعماً لجهودهم من أجل إصلاحِ الأحداث، وما يزيدُ الأمرُ مرارةً أن باحثاً متطوعاً كان يأتيهم من دولةٍ مجاورةٍ ليدعم جهودهم، فقدمتُ لهم من جانبي ما استطعتُ من إمكانيات..!

إن الضياعَ والانحراف يقعان حيثُ يغيبُ العلمُ، ويظهرُ الجهل، يقول جمال الدين الأفغاني" لن تنبعث شرارة الإصلاح الحقيقي في وسط هذا الظلام الحالك إلا إذا تعلمت الشعوب العربية وعرفت حقوقها، ودافعت عنها بالثورة القائمة على العلم والعقل» لهذا لا يمكنُ أن يعيشَ المجتمعُ ممتدحاً جمالَ خشبِ السّاجِ وداخله تنخرُ حشرة الرِّمة..!! فالمجتمع المسؤول هو الذي يتمتعُ ببعد نظرٍ، فيوجّه وينصحْ، ويقيّمَ ويُصلح. أمّا المجتمع المخدور فهو الذي يستطيبُ المسكّنات لكي لا يشعر بالألم، فلا هو شُفي من المرضِ ولا هو عالجهُ بالدواءِ المناسب..!

«المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون وهم متساوون في الحقوق
والواجبات العامة ولا تميز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللون
أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي».
جلالة السلطان قابوس بن سعيد

عانت إحدى الموظفات من وضع ما في عملها نتجَ عنه إصابتها بآلام واضطرابات نفسيّة جعلها رهينةَ المهدّئات، والأدوية. أما الذين تولوا المسؤوليةَ عليها فلم يدركوا خطورة الوضع الذي تشتكي منه بصورة دائمة لهذا لم يكترثوا بالوضع..! لم تجد من يستمعُ لشكواها، بل إن من يستمع لا يجدُ في الأمر ما يحمل على الاكتراث به..! وصلت بها المرارة والحزازة إلى التفكيرِ اللحظي العاطفي بالهجرة من موطنها..! صحيحٌ أنّه كان مجرّد ردّةَ فعلٍ عاطفية ليس له قناعة لأنها تدرك منطقياً « أنه ليس لوطنها ذنبٌ في مشكلتها» ولكن الشعورَ - بفعل التراكمات - لا بد وأن يستفحلَ في اللاوعي، فيترجمه إلى سلوكٍ بصورةٍ أو أُخرى في المستقبل..!

إن السائدَ في مفهوم المواطنة هو أحادي القطب، بمعنى أنّه مركّزٌ ناحية المواطن وكيفية تنمية و »ترسيخ» مفهوم المواطنة في ضميره، وتحفيزه ليكون مواطناً صالحاً في مجتمعه، يؤدي واجباته بكفاءة وأمانة وصدق وذلك مأخوذٌ من المفهوم السياسي للمواطنة في تعريفه لها بأنها صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن. إنما يعبّرُ هذا الفهم الشائع عن نقصانٍ مخل سببه التركيز على الواجبات المنوطة على المواطن، وعدم التركيزِ على الجهات المسؤولية عن أداء الحقوق..! وفي هذا النطاق ركّزتُ حديثي في ملتقى خصصّ للحديث عن تنمية المواطنة بجامعة السلطان قابوس، حيث تحدّثتُ عن «قيم المواطنة بين المواطن ومؤسسات الدولة في ضوء الفكرِ السامي لجلالة السلطان».

فأمرٌ بديهي أن كلّ قيادةٍ سياسيّةٍ تسعى في أن يتجاوزَ مفهوم الموطنة مجرّد الامتلاك الشكلي على بطاقة تعريف أو جواز سفر، إلى تعميق الغيرة على الوطن، والاعتزاز بالانتماء إليه، والمشاركة الفاعلة هذا أمرٌ لا تطمحُ إليه وحسب بل وتعمل لأجله كل قيادةٍ حصيفة. ولتحقيق هذا المطمح السامي فقد خاطب جلالة السلطان في ١٩٧٨ كبار المسؤولين في الحكومة بقوله: «عليكم أن تجعلوا نصب أعينكم دوماً مصلحة عُمان وشعب عمان، وأن تتذكروا ما قلناه آنفاً بأن هذه الدولة بكل أجهزتها هي لخدمة هذا الوطن العزيز ومواطنيه الأوفياء».

إن للمؤسسات الحكومية ومسؤوليها دورٌ رئيس في إذكاء المفاهيم السليمة للمواطنة في قلب المواطن، إذ لا يمكنُ تنمية مفهوم المواطنة في قلبِ المواطن في ظلّ تقصير مؤسسةٍ ما عن منحه حقوق المواطنة لأن حالة التوازن النسبي بين الحقوق والواجبات، هي أفضل الحالات المنتجة لقيم المواطنة خاصة حينما يستشعر المواطن تقدير واهتمام وخدمة مؤسسات الدولة له والوفاء بحقوقه التي كفلها النظام الأساسي للدولة، فيبادلها "الفعل المواطني"، بأداء واجباته، واستعداده لتقاسم المسؤوليات والأعباء معها .لهذا ومن أجل تفعيل المواطنة الحقيقية لا بد من توفر كل الإمكانيات والقدرات لدى أفراد المجتمع من قبل مؤسسات الدولة لتمكينهم من الوفاء بما تتطلبه الفرص التي يهيئها المجتمع لهم، كالمؤسسات التعليمية ومؤسسات الخدمات وعناصرها المختلفة .

وعلى هذا الأساس فلا يمكن أن تتحقق المواطنة، بدون مواطن يشعر شعوراً حقيقياً بحقوقه وواجباته في وطنه، إذ لا مواطنة بدون مواطن، ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شؤون الوطن على مختلف مستوياته. وأن أي قصور في أداء مؤسسات الدولة وأجهزتها ومسؤوليها خليقُ بأن يكون سبباً في اختلالات لمفهوم المواطنة لدى المواطن. فإذا قصرت جهة في دعم مواطن يريد أن ينشء مصنعاً أو شركة فعقَّدت له الأمر، وأعاقت له الأسباب، فقد أضعفت لديه قيمة المواطنة ودفعته

إلى البحثِ خارج نطاق الوطن جغرافياً عن حاضنٍ آخر لمشروعه..! وإذا قصرت في تعليمه دفعته إلى الجهل والتخلف..! وإذا قصرت في رعايته والعناية بشؤونه دفعه للانحراف..! وإذا لم تضمن له توفير العلاج الصحي السليم دفعته للسقم والمرض..! وإذا لم توفر له فضاءات الإبداع والابتكار فقد ألقته في براثن التسكّع والضمور..! وإذا لم توفر له عوامل الإصلاح وعلى رأسها القاعدة الإيمانية دفعته إلى التميع والتماهي..! وإذا لم تحمِه من وسائل الانحراف فقد يسّرت له طريق الضياع والفساد..! الفكرة المنطقية هنا هي بإيجاز تتمثّل في الآتي: أن المسافة بين الوطن والمواطن لا تجسرها ولا تجسدها محض كلمات ومشاعر وشعارات، ولكن التجسيد والتجسير يتمثل في سلوك المواطن بين حقوقه وواجباته.

العـــدل

إذا تحدّثنا عن أحد ركائز المواطنة وهو العدل فإن أقصى مطامح أيّة حكومة هي أن يكون المواطن عادلاً، لا يعتدي على حقوق المواطنين الآخرين ولا يظلمهم ولا يتغوَّل أموالهم، ولا لا يعتدي على ممتلكات الوطن بل يصونها ويحافظ عليها وفي المقابل له حق في أن يعامل بعدالة مطلقة في تقاضيه أو وظيفته، أو مصالحه، فالمسؤول عليه واجب التعامل بعدلٍ مع موظفيه وفق القوانين والأنظمة وليس وفق أهواءه وأمزجته ومصالحه..! ولأجل ذلك لابد وأن تكون معايير الكفاءة هي مناط الحكم، وميزان العدل، فصاحبُ الكفاءة هو الخليقُ بالأفضلية عن غيره. والعدلُ هو أساسُ ضمان حقوق المواطنين التي يفترضُ أن تبعدَ عن المحسوبيات والواسطات والتمييز لهذا فإن يمنحُ مواطنٌ ما أرضاً صناعية وتجارية وسياحية وسكنية، وزراعية لن يكون ذلك عادلاً لمواطنٍ آخر لا يحصلُ حتى على قطعة أرضٍ سكنية في سيح أقفر..!! هنا يكمن الإشكال الذي تقع فيه بعض المؤسسات في إضعافها للمواطنة

في قلب المواطن من حيث تدري ولا تدري..!

قلتُ ذات مرّة في مجلس الدولة وقد كان الملتقى عن تعزيز المواطنة: أن حساسية التعاطي في مفهوم المواطنة يستوجبُ التوقّف والإمعان فيه لأن بعض المؤسسات تسهم للأسف في إحداث إخلالات بالمواطنة وضربتُ لذلك ثلاثة أمثلة. أما المثل الأول فهو لحالةٍ من حالات الإصلاح الاجتماعي قامت به طالبات جامعيات لإصلاح الأحداث في السجون لم يجدن من يموّل مشروعهن الوطني من مؤسسات الحكومة. المثل الثاني ركّز على عدم التساوي في مكافآت البعثات – قبل تعديله– بين بعثةٍ كاملةٍ وأُخرى جزئية، مما أنتجَ شعوراً نفسياً بالانتقاص من حقوق المواطنة في نفوس الذين اجتزأت مكافآتهم..!. المثل الثالث: هو في الترقيات الجمعية التي لا تميّز بين صالح وطالح، ومهملٍ ومتميّز مما لا ينتجُ عنها شعوراً بالعدل وهو جوهرُ المواطنة الصالحة..! ولجلالة السلطان رعاه الله قول مؤثور بليغ يقول فيه «إن العدل أبو الوظيفة وحارسها فتمسكوا به وعاملوا الجميع بمقتضاه وإنني لرقيب على أن يفي كل منكم بهذه الأسس والمعاني» هذا القول المنطقي إنّما جاء من قول النبي عليه أفضل الصلاة والسلام: «كلّكم راعٍ وكلّكم مسؤولٌ عن رعيته.. إلخ».. ويؤكّد جلالته في إرساء مفهوم العدل بقوله:» كل الأفراد العمانيين هم إخوة وأبناء ولا نحب أن نسمع أن هناك توظيفاً أو تقريباً أو تمييزاً على أسس غير الكفاية واللباقة والإخلاص».

إن المؤسسات التي تتخذ من العدلِ منهجاً لها إنما تسهم في تفعيل لبّ المواطنة، فتحافظ – كنتيجةٍ لذلك على ترابط النسيج الاجتماعي القوي بين مكونات المجتمع حين لا يشعرُ مواطن بالدونيةِ في نيل الحقوق مقابل تمييز مواطنٍ آخر..! كما أن القانون الذي يكفل العدالة الاجتماعية يسهم في تقوية المواطنة بين أفراد المجتمع فيطمئنون على حقوقهم وعلى ممتلكاتهم وأنفسهم. هذا فضلاً على أنها تدفع بهم إلى احترام حقوق المواطنة في علاقاتهم مع بعضهم البعض أو مع

مؤسسات المجتمع وتعمق لديهم الشعور بالانتماء الوطني، وتحفيزهم للمشاركة الفاعلة في المجتمع.

المســـــاواة:

أما المساواة فإن أيّة دولة تعمل على التزام مواطنيها في تعاملاتهم مع بعضهم البعض دون إقحام، أو ترقية، أو تفضيلات، لأية انتماءات قبلية أو أسرية أو مهنية أو عرقية أو انتماءاتٍ، فالوطنُ هو ميدانُ المساواة للجميع، وعلى هذا الأساس يفترضُ على مؤسسات الحكومة أن تعمل على سيادة مفهوم المساواة بين المواطنين في كل شيء وعدم التمييز بين أفراد المجتمع في المعاملة وفقاً لخصائص الأفراد أو مصالحهم، أو عرقياتهم أو طوائفهم أو طبقاتهم، فلا بد أن يكونوا سواسية تحت ظل القانون. وفي هذا النهج يقول جلالة السلطان حفظه الله: » «المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تميز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي».

الثقـــة:

إن الثقة بين الحكومة والشعب هي أساس المواطنة لأنها الرابط الوثيق بين الطرفين –في النطاق القانوني– وفي هذا يروى أن حواراً جرى بين الفيلسوف الصيني كونفوشيوس وتلميذه (هو تسي كوج) الذي سأله عما يجب أن توفره السياسة للشعب، فأجابه قائلاً: يجب أن توفر السياسة ثلاثة أشياء: لقمة العيش لكل فرد، والقدر الكافي من التجهيزات العسكرية، والقدر الكافي من ثقة الناس في حكامهم. فسأل التلميذ:

وإذا كان لا بد من الاستغناء عن أحد الثلاثة فبأيها تضحي؟ فيرد الأستاذ: بالتجهيزات العسكرية. ويعود تسي كوج فيسأل: وإذا كان لا بد أن نستغني عن أحد الشيئين الباقيين فبأيهما تضحي؟ فيجيب الأستاذ: في هذه الحالة نستغني عن القوت لأن الموت كان دائماً مصير الناس ولكنهم إذا فقدوا الثقة لم يبق أي أساس للدولة».

إن المواطن ليعبّر عن الثقة به من خلال عمله وإخلاصه وتفانيه وخدمته ومبادراته، أمّا الحكومة فإنها تعبّر عن الثقة بصدق التعامل مع المواطن، وحسن الأداء وجودة الخدمات التي تقدّمها للشعب..هذا المفهوم لا يغفل عنه جلالته فيؤكّد عليه بتوصيته لكبار المسؤولين عام ١٩٧٨ قائلاً لهم :» لقد أولانا شعبنا منذ تولينا أموره ثقته الكاملة بنا، ومن خلال ثقته هذه، وثق بمن اخترناه ونختاره لتولي المسؤولية لإدارة مصلحته العامة، ولذا فإن علينا وعليكم المحافظة على هذه الثقة وعدم التفريط بها».

وإذا كانت الدولة تطمحُ في أن يقدّر المواطن وطنه وتاريخه ويحترم رموزه السياسية والعلمية والفكرية والدينية، ويقدّر ما تحقق من منجزات ومكاسب فيدفعه ذلك للمحافظة عليها وصيانتها وحمايتها من أن تطالها يد العابثين فإن على الحكومة في المقابل أن تقدرالمواطن وأن لا تنظر إليه على أنه صاحب حاجة، بل صاحب حق وأنها قد وضعت لخدمته، وهذا ما يؤكّده جلالته في سياق النصيحة ذاتها قائلاً:»وهناك أمر مهم يجب على جميع المسؤولين في حكومتنا أن يجعلوه نصب أعينهم، ألا وهو أنهم جميعاً خدم لشعب هذا الوطن العزيز».

النزاهة ضد الفساد:

إن من نافلة القول أن انتشار الفساد يسهم في إضعاف المواطنة لأن المواطن يتحمل عبئاً كبيراً في الحصول على خدمة وهي حق من حقوقه، كما أن ثروات الوطن تسلب وتسرق لصالح افراد، بالإضافة إلى إضعاف النسيج الاجتماعي الذي من نتائجه احتكار السلطات السياسية والاقتصادية والخدمية ويعد هذا الاحتكار

مؤثراً سلبياً للمواطنة. لهذا فإن كانت الحكومة تنصحُ المواطن وتوصيه بضرورة الحرص على مكتسبات الوطن، والحفاظ على موارده، وصيانة ثرواته من الفساد، والبذخ والإهدار، والضياع فإن على مسؤولي مؤسساتها تجنّب الوقوع في وخائم الفساد المالي والإداري، وعدم إضاعة أموال الدولة، كما أن عليهم الحذر من الارتشاء ومبادلة المصالح على حساب أموال الشعب. ولأجل ذلك يحذر جلالته في ذات السياق والزّمن مسؤولي الحكومة بقوله: «نود أن نشير إلى أنه قد يتحبب البعض إلى مسؤوليهم بأعمال خاصة وخدمات خاصة لا تمت إلى الدولة بأية فائدة هؤلاء ينبغي ان يكافأوا بمكافآت خاصة وليس على حساب الدولة كترقيات أو تساهلات بأوقات العمل المطلوب منهم».

إن الفساد آفة الأوطان، وانتشاره يعني اضمحلال موارد الوطن، وانتشار الفوضى والانفلات على اختلافه فما أضر الفساد وطناً إلا أنهكه بل وسحقه. ولهذا فإن المواطنة كقيمة أساسية لا يمكن أن تستقيم في أجواء من الفسادِ العفن الذي يفتك بمؤسسات الدولة.

القـــدوة:

هذا الأمر يرتبطُ بالأمانة، فإن تنامى الشعور بالأمانة ضعف الفساد إن لم نقل تلاشى واضمحل، وإن ضعف وازع الأمانة استشرى وتجذّر. وعلى ذلك فإن كانت الدولة تطالب – من أجل المواطنة – مواطنيها بالتحلّى بالأمانة وتناشدهم الحفاظ على ثروات الوطن، وصيانة ذخائره، والذود عن حياضه، والإخلاص في أداء أعماله، فإن على رؤساء مؤسساتها الحكومية أن يكونوا قدوة مثلى للمواطنين في الأمانة وذلك بعدم إهمالهم للواجبات، واهتمامهم بمصالح المواطنين، وإعلائهم لمصلحة

الوطن ووضعها فوق كل اعتبار، لأن تضييعهم للأمانة يزرع البغضاء في قلوب المواطنين فيضعف تلقائياً قدر المواطنة لديهم. يقول جلالة السلطان في أمرِ القدوة: «إن الوظيفة تكليف ومسؤولية قبل أن تكون نفوذاً وسلطة، عليكم جميعاً أن تكونوا قدوة ومثلاً يحتذى(المدير، الوزير)، سواء في الولاء للوطن أو المواظبة على العمل واحترام مواعيده أو في السلوك الوظيفي داخل مكان العمل أو خارجه، وفي حسن الأداء وكفايته».

بإيجازٍ أقول إن قيمة المواطنة متعلّقة بأداء الحكومةِ، وإدراكها لأبعاد تعاملاتها مع المواطنين، ومنهجها الذي تتّبعه فيما تقدّمه من حقوق مستحقّة للمواطن، أكثر مما تتعلّق بالمواطن الذي تتشكّل مشاعره وأحاسيسه في إذكاء المواطنة كردّة فعلٍ لأداء الحكومة وتعاطيه مع الشأن العام والخاص، ومدى القرب أو التقدير الذي يتلقّاه من مؤسساتها. المؤسسات الحكومية بيدها تعزيز وتنمية المواطنة وبيدها إضعافها وهو ما يعتمدُ على إدراك وفهم وبصيرة القيادات والأفراد التي تتولى زمام الإدارة فيها.

إن هدف تعزيز المواطنة هو تقوية الوحدة الوطنية فالمواطنُ مطالبٌ بواجبه المقدس نحو وطنه وذلك بالولاء الظاهر والباطن لوطنه، وحرصه على كل العوامل التي تساعد على الوحدة والبعد عن الفتن وشحن الصدور وتنفيذ الوصايات أجنبية كأنه حجر نرد ..! كما أن مؤسسات الحكومة عليها واجب استيعاب كافة المذاهب والطوائف وإعلاء حقوق المواطنة المتكافئة فوق كل اعتبار دون تمييز. كما أن عليها واجبُ نشر العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين. يؤكد جلالة السلطان على هذه المنهج بقوله:»إن السياسية التي اخترناها وآمنا بها هي دائماً وأبداً تقريب التفهم بين الحاكم والمحكوم وبين الرئيس والمرؤوس وذلك ترسيخ للوحدة الوطنية وإشاعة لروح التعاون بين الجميع».

هكذا تصبحُ المواطنة حقاً تؤديه مؤسسات الدولة نحو المواطن قبل أن يكون واجباً يطالبُ به المواطن، وما أضرّ بالمواطنة أكبر الضرر أكثر من إساءة أداء بعض المؤسسات لواجباتها، ولا نفعها أعظم النفع أكثر من حسن أدائها لواجباتها نحو المواطنين.

ركائز اقتصادية

الأوطان التي لا تقدّر ثرواتها البشرية لا تسعى إلى النماء في حقيقتها
لأن الإنسان هو محور التنمية، وهو أساسُ التطور

كتبت إحدى الجدّات إلى مارك زوكربيرج مؤسس الفيسبوك أنها نصحت حفيدتها بالزواج من مخترع لعله يصبح نسخة أخرى من مارك زوكبيرج، فردّ عليها صاحب الفيسبوك بالقول:» قومي بخطوة أفضل وشجعيها على الاجتهاد لتصبح هي ذاتها مخترعة..!»

في الوقت الذي تطأُ فيه أقدامُ بعض الشعوبِ ظهور الصحارى القاحلة، تحرقها أشعة الشمسِ، وتلسعها ألسنة الرمال، لا ترى أمامها إلاّ صحارى مجرّدة، وكأنّما هي سطحٌ مقفر، تنبري المعرفة من الخارج لتلفت أنظار هذه الشعوب إلى أنها طوال الدهور إنّما تمشي على كنوز ستقلبُ موازيين الحياةِ على ظهر هذا الكوكب..!! قَدَرُ الذين لا يدركون قيمة ما يحملونه في عقلياتهم أنّهم لا يلاقون في الحياةِ إلاّ المشقّة والضنى، أمّا قدر الذين يعلمون أن الله وهبهم أثمن ما وهب عباده وهو العقل السعادة وتحقيق الطموحات والإنجازات المتوالية. يقول بيتر دراكر:»النجاح في اقتصاد المعرفة يأتي من أولئك الذين يدركون حقيقة أنفسهم ومكامن قوتهم، وقيمتهم وكيف يقومون بأداءٍ متميّز».

لكن وبعد أن فجّرت عصا المعرفة ينابيع الأرض فاندفقت عيون النفط هل وعى صنّاع السياساتِ أن النفط موردٌ ناضب وأنّه كلَّ نعمة مسلوبة إن لم يُحسن توظيفها، وأنّ كل فضلٍ إنّما هو – في سلّم الترقّي– قنطرةٌ لما هو أفضل؟! إن هذا الحديثُ يقترنُ بالوضعِ الاقتصادي الذي اتكأ على النفط كوسيلة مطلقة للمعيشة دون أن يستطيع أن يخلق اقتصاداً موازياً يقلّل من الضغط على هذا المورد الناضب

فضلاً عن أنّه مرتهن لنسبية العرضِ والطلب. يقول د. إبراهيم الرحبي في كتابه الموسوم (اقتصاد المعرفة البديل الابتكاري لتنمية اقتصادية مستدامة–سلطنة عمان نموذجاً) نقلاً عن باحثين: «إن إمكانية تضاعف عدد السكان في سلطنة عمان عام ٢٠٢٠ مع تراجع الاحتياطات النفطية، والتذبذب في أسعار النفط، فبينما كل واحد من هذه الأمور يعتبر معضلة بحد ذاتـها، فإن وجودها مجتمعة تشكل خطراً كبيراً على الاقتصاد العماني في ظل الاعتماد الكبير على إيرادات النفط».

ان اقتصاد المعرفة هو بناءُ الاقتصاد على أساس المعرفة واعتمادهُ عليه، وهذا أمرٌ بديهي فحين دمرت الصروح، وقضي على المباني، وأبيدت المؤسسات، كان على الإنسان أن ينهض بعقليته بالاقتصاد بعد أن وفّرت له البيئة المحفّزة لكي يفكر ويبحث ويبدع ويخترع ويبتكر. إن أعظم ما يؤسس لاقتصاد المعرفة هو التعليم السليم القائم على اكتشاف القدرات الإنسانية ووضعها في المساقات السليمة التي تكفل لها رعايةً طموحة، ونموّاً مضطرداً.

لقد تغيّرت طبيعة العصر، وطبقاً لذلك تغيّرت الوظائف لهذا فإن الدول التي بقيت تعملُ بالطرق التلقيدية فوجئت بالمتغيرات التي أحدثها اقتصادُ المعرفة، مما شلّ أياديها عن العمل لأنها كانت تعمل خارج التاريخ..! يقول د. إبراهيم الرحبي في كتابه المذكور أعلاه: «إن الإهتمام باقتصاد المعرفة مرده إلى أن الدراسات المعمقة التي أجريت من قبل الكثير من الدول والمنظمات الدولية والباحثين الاقتصاديين توصلت إلى أن المعرفة واستخداماتـها المثلى أصبحت تلعب دوراً حيوياً وهاماً في الحصول على الثروات، وما تزايد الاهتمام بفئة المتخصصين في شتى جوانب العمل المختلفة كالأطباء والمهندسين والقانونيين ومبرمجي الحاسوب وغيرها من الوظائف على حساب الوظائف التقليدية كالمزارعين والصناعيين والعمال الغير مهرة إلا نموذجاً لهذا التحول الأقتصادي المهم . وتؤكد دراسات الاتحاد الأوروبي أن ٢٥٪ من النمو الاقتصادي و ٤٠٪ من زيادة إنتاجية العمل يعود

فضلها إلى قطاع التكنولوجيا والإتصالات التي هي أحد أسس اقتصاد المعرفة وتشير الدراسات أيضاً إلى أن ٧٠٪ من الوظائف الجديدة في الدول المتقدمة تخلق في قطاع الخدمات الذي أساسه العمل التخصصي. إضافة إلى ذلك فإن أهمية هذا الاقتصاد الجديد تكمن في قابليته في توفير الكثير من فرص العمل لمخرجات التعليم والتدريب بأنواعها، حيث أظهرت بعض الدراسات في الولايات المتحدة أن الصناعات التقليدية تضيف في المتوسط ٣,٤ وظيفة مساندة لكل فرصة عمل جديدة أساسية كما هو الحال مع عملاق صناعة الطائرات الأمريكية بوينج، بينما الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة يضيف في المتوسط ٦,٧ وظيفة مساندة لكل وظيفة جديدة كما هوالحال مع مايكروسوفت».

إن الثروات البشرية هي أعظم ما تمتلكه الأوطانُ من ثروات فهي الطريق الأمثل لتنويع الاقتصاد، عبر نظام تعليمي قادر على المنافسة عالمياً وبلا شك فإن المسابقات العالمية التي تُجرى نظرياً أو عملياً إنّما تدلّ على المستوى الذي وصل إليه النظام التعليمي في كل بلد لهذا تستطيع البلدان المشاركة تقييم تجربتها من خلال هذه المسابقات. على أن المؤشر الأكبر هو الوضع الإقتصادي للبلدان، فالدّول التي تتمتع بنظام تعليمي قائم على تفعيل وسائل البحث والتفكير والتجديد والإبداع والابتكار والتجربة تتمتع بنمو اقتصادي أفضل من تلك التي لا توفر البيئات المشجعة للقدرات الإنسانية كي تحلّق في سموات الإبداع والتجديد. من أجل ذلك فإن إصلاح التعليم وتوجيهه الوجهة العصرية نحو اقتصاد المعرفة هو المطمح الأهم بالنسبة لبلداننا كي تكون في مصاف الدول التي تحقق نمواً اقتصادياً متصاعداً.

الأوطان التي لا تقدّر ثرواتها البشرية لا تسعى إلى النماء في حقيقتها لأن الإنسان هو محور التنمية، وهو أساسُ التطور لهذا فإن الاقتصاد الحقيقي هو الذي يرتكز على الثروة المعرفية للبشر .. يخبرني أحدهم: «لقد شاهدت مخترعاً ذات مرّة في لقاءٍ تلفزيوني وهو يتحدّثُ عن اختراعاتهِ والعراقيل التي يواجهها من أجلِ

الحصول على براءات اختراع أو الدعم، ثم صادفهُ المرّة الثانية وهو مرتحلٌ إلى كوريا الجنوبية لكي يعيشَ مغتَرباً عن وطنه، باحثاً عن بيئة داعمة لأساسِ ما يسمى باقتصادِ المعرفة»..!.. الأوطان التي لا تقدّر البحوث تتراجع، والأوطان التي تدسُّ الدراسات في الأدراج تتقهقر، والأوطان التي لا ترعى بالكفاءات البشرية تذوي.

إن الشعوب التي تنشغلُ بالتوافه والشائعات والنكت بعيدةٌ عن اقتصاد المعرفة لأنها لا تتعامل مع المعرفة كوسيلة للإنتاج الفكري، والتغيير الحضاري، والتقدم التنموي، ولا تتعامل مع التكنولوجيا بصفتها وسيلة للتقدم، وأداة للتطوير وهكذا أضاعت أوقاتها سدى وكان عليها أن تنشغل بالعلم والثقافة وتتبع الجديدِ والمفيد. في جانبٍ آخر في الشعوب التي تسعى للحصول على الشهادات بغضِّ النظر عن مضامين المعرفة إنّما هي في الحقيقة مصابة بالأميّة التي لم تعد مقصورة على عدم القدرة على الكتابة والقراءة، وإنّما أن يمتلك الإنسانُ عقلاً فلا يعرفُ كي يوظّفه من أجل نموّه، وأن يجهل الطريق الحقيقي نحو تلمّس أنوار المعرفة فيظلُّ متخبّطاً لا يستقرُّ له اتجاه..!

لِمَ لَمْ تتغير إذن نظم التعليم عندنا عن الطرق التقليدية؟! يقول أحدهم:» لقد تغير كل شيءٍ عدا الطاولة والكرسي في فصول المدرسة..!» لِمَ لم تتغير المناهج وطرق التدريس والوسائل والمعلمون..؟! كيف لنا أن نتحدث عن تنويع الاقتصاد ولا نتحدث عن إصلاح التعليم.. التعليم الذي يجب أن يكون منفتحاً ثقافياً.. التعليم الذي لا يرتهن للحفظ.. التعليم الذي لا يعتمد على التلقي والحشو .. التعليم غير البنكي.. التعليم المحفّز على البحث .. التعليم المشجّع على التفكير.. التعليم المحرّك للعقول الراكدة.. التعليم الذي يتعامل مع الفرضيات.. التعليم الذي يرتبطُ بالواقع المعاش، بتفاصيله، بفرصه، بتحدياته..؟!

أخبرني رئيس لجنة دولية بأن هناك جهوداً للجنة صداقة دولية بأن هناك جهوداً من أجل توفير التكنولوجيا لتقليل عدد العاملين في إنجاز المشاريع، مما يعني أن اقتصاد المعرفة ليس اقتصاد وفرة عددية بشرية وإنّما اقتصاد عقلية بشريّة. ولأجل التهيئة فإن هذا الاقتصاد يحتاج إلى أسس عصرية في مجالات التعليم والتدريب وهو ما يجب أن يتصدّى له مختصّون مطّلعون على مجالات التقدم المعرفي، والتطور التكنولوجي لكي يؤسسوا لهذه المجالات ما يكفلُ له القدرة على توظيف العامل البشري توظيفاً كيفياً لا كمياً.

أوجزُ القول إن المعرفة موردٌ غير قابل للنفاد كما هو شأن الموارد الأخرى بل هي مورد تراكمي تشكّل مفتاح اقتصاد المعرفة، لهذا فإن من يجهل هذه الحقيقة أو يتغافل عنها فإنه يمثّل الصخرة الكأداء أمام التنمية، وسوانحها التي تنداح أمام العقل البشري الباحث والمفكر والمخترع.

لإستثمار: الإستقطاب الحاذق

حين نتحدثُ عن استثمارٍ فإننا أولاً نتحدث عن عقلياتٍ منفتحةٍ نحو معنى الاستثمار في الوطنِ، وقيمته.

بعد أن كبّدهم المشروع مبالغَ لإجراءاتٍ لا تنتهي قائمتها، ومراجعاتٍ طويلةِ الأمدِ، وعراقيلَ بشريةٍ وتشريعيةٍ، وبعدما رسموا الأحلامَ والطموحات للإسهام في بناءِ الوطنِ تأتي عبارة «عدم الموافقة» صاعقةً تنسف كل شيء..! وليعودَ كل شيءٍ إلى العدم وكأنما أُلقي حجرٌ في بركةٍ فأثارَ بعض التموجات ثم استقرّ في بطنها فكأن شيئاً لم يكن..!

حين نتحدثُ عن استثمارٍ فإننا أولاً نتحدث عن عقلياتٍ منفتحةٍ نحو معنى الاستثمار في الوطنِ، وقيمته. هذه العقليات هي وحدها القادرة على «وضع الحصان أمام العربة»، و»وضع القاطرةِ في سكةِ القطار» بما تمتلكه من قدرةٍ لفهم أبعاد الاستثمار وعائداته على تنمية الوطن. أمّا العقليات المنغلقة، فهي سلبيةٌ لا يمكنُ لها أن تعمل على تهيئةٍ مناخٍ مناسبٍ للاستثمار سواء ذلك القادم من الخارج أو الداخل..!

إن أعظم عاملين للاستثمار في أي بلدٍ هما الاستقرار السياسي والأمن، فإذا توفرا لوطنٍ ما فإنه ما من أسبابٍ جوهرية أخرى يفترض بها أن تعيق فيه بيئة الاستثمار إلاّ فقدان القيادة الكفوءة التي تدير عجلة الاستثمار بطريقة واعية، منفتحة، عصريّة. لقد استطاعت دولٌ ناشئة لا تملكُ بُعداً جغرافياً، أو موارد طبيعية أن تستقطب الاستثمار في مجالاتٍ تخصصت فيها لسبب واحد مكّنها من ذلك وهو انتقاء القيادة الفاعلة، الكفوءة التي بدورها اهتمت بصناعة الإنسان لكي يبني الأوطان.

الاستثمار يحتاجُ إلى البيئة المشجّعة وهي تلك المتعلقة بالتشريعات التي يفترضُ بها أن تتوائم مع طبيعة الإستثمار العصري، وأن تدخل أجواء المنافسات الدولية المستقطبة للمستثمرين لا أن تظل التشريعات وكانها نصوصٌ لا يجوز التعديل فيها ولا التغيير. في إحدى الوزارات الخدمية قال لي مسؤولون أنهم بصدد تغيير الكثير من الإجراءات المعيقة، قلت لهم: تلك خطوةٌ على الطريق الصحيح، ولكنني أقول لكم بأنه لا فائدة من تغيير يأخذ وقته المديد قبل أن يطبّق، لأنه في حال تطبيقه بعد مدة طويلة سيكون الآخرون قد تجاوزه بمسافاتٍ بعيدة..! هذا عصرُ التحرّك السريع، والتغيّر المتلاحق، والقرار النافذ في حينه. لهذا فمن لا يؤمن بالتغيير فلا يجب أن يكون له مكان في قيادةٍ أو في وظيفة.

لا يجبُ أن تصاحب الاستثمارِ معاناة ترتبطُ بعسر الإجراءات والتصاريح

والاشتراطات، واللوائح، وسلبيات الموظفين، وإعاقات المفتشين، وعقليات الخبراء العتيقة..! بل يجبُ أن تتاح الطرق السالكة للاستثمار برفع القيود، وتسهيل الإجراءات، وتيسير كل السبل للحصول على الخدمات. وفي هذا المنحى لم تكن فكرة «الحكومة الإلكترونية» قد جاءت لتكون نسياً منسياً، وإنما لتكون هي الأداة الفاعلة في تسهيل الإجراءات..!

لا يمكن للحكومة الإلكترونية أن تنشأ كمجرد برنامج على أنظمة نظم المعلومات، فتترك لمن شاءَ أن يستثمر فكرتها كما شاء، بل تحتاج إلى قيادةٍ تتولى أمرها، وتعملُ على «فرضها» كأسلوبِ عمل لا يستغنى بغيره في هذا العصر التقني. أين ذهبت تلك الشعارات والإعلانات التي ظهرت في فترةٍ ما؟ كيف خبا صوتها الآن ويفترض به أن يعلو ويسود في كلّ مكان؟. سردتُ في حديثٍ سابق عن «حتمية التغيير» قصّة المسؤول الذي أعاق لسنوات وجود أجهزةٍ لمتابعة إجراءات الاستثمار في متناول أيادي الناس ثم عاد بعد هذه السنوات ليطبق الفكرة التي كانت قد أثارت غضبه في حينها..!

آلمني أن أرى شباباً يعملون في مقهى افتتحوه وبذلوا لأجله الأموال الطائلة أن أجده بعد فترةٍ وجيزة وقد أغلق بابه الزجاجي، وتكثفت الظلمة فيه وعمَّ السكون..! لا أدري ما هي نفسية أولئك الشباب الذين حكوا لي ذات مرّة معاناتهم، أحسبهم يصارعون الديون الآن صراعاً محتدماً ..!

لا أستطيع أن أفكّر في جهةٍ ما يمكن للإجراءات أن تستمر فيها أقل من شهورٍ عديدةٍ طويلة مصحوبة بمعاناةِ التأجيل والتسويف والتأميل وبطء الحركة وتجدِّد الاشتراطات غير الواضحة، وتعدِّد المتطلبات غير المنتهية. أغلبُ ما يردُ في ذهني من متابعات شتى، ومصالح تمرُّ في كل جهةٍ بنفس ما تمر به في الجهةِ الأُخرى..! ألا من طائرٍ يغرّد خارج السرب..؟!

اشتراطاتٌ لا تنتهي ابتداءً بما يسمى «الجدوى الاقتصادية» التي لا ينتفع منها أحد غير المكاتب الاستشارية التي يقوم بعضها بمجرد عملية «نسخ ولصق» البيانات، إذ لا تناقشها الجهة الطالبة، ولا يعلمُ ما فيها صاحب المشروع، لكنها مجرد شرط من الشروط طُلِبَ فلبِّيَ..!! سلسلةٌ من المتطلبات أحرى بها أن تحذف ويستغنى عنها لأنها معيقة بل ومحبطة..! ولوائح عفى عليها الزمن وتقدّم دون أن يشوبها التغيير، ويطالها التحديث لا يزال العمل جارياً بها أجدى بها أن تخضع لتغيير مستمر، وتطوير متكرر فهي أيضاً نصوصٌ جامدةٌ لا تساعدُ على الاستثمار، ولا تعينُ على التغيير..!

إننا بقدر حاجتنا إلى وجود جهات تدقق في الإجراءات الإدارية والمالية، وتدقق في أسعار السلع وفسادها، ومراقبةِ السوق وغير ذلك من الإجراءات، بحاجةٍ إلى جهة نافذةٍ تدفعُ الجهات الخدمية والتشريعية وغيرها لكي تزيح العقبات، وتفسح الطريق لتسهيل الإجراءات، وإزالة كل ما يسبب معاناة للمستثمر من أبناء الوطن أو من خارجه. جهة تراجعُ القوانين وتعمل على توافقها وانسجامها وعدم تناقضها وازدواجيتها بين جهةٍ وأخرى. جهة تملك الصلاحيات الواسعة، والقرارات النافذة لتدفع قدماً كل فرصة للاستثمار كي تتحقق، وتعين كل من يريد أن يستثمر أمواله بكل طريقة ممكنة وعلى رأس ذلك البُنى الأساسية.

القرارُ في الاستثمار لا يجب أن يستغرقه الكلام، ولا الأحلام وإنما يجبُ أن تبادر إليه العقول الفاعلة، والعزائم القوية التي تمتلكها الكفاءات الإنسانية التي يفترض أن تمكّن من أجل أن تقوم بعملها في سلاسة ويسر.

إن تقدّم الأمة مرتهن بحصول تقدم على صعيد الحياة الشخصية
لشريحة واسعة من أبنائها وبناتها. وهذا التقدم ملموس اليوم
لكنه بطيء للغاية وضيّق النطاق،
والسبب في هذا ربما كان كامناً في عدم امتلاكنا تقاليد ثقافية تمجّد العمل الشاق،
وتُعلي من شأن الإنجاز»
عبدالكريم بكّار
«نهوض التفكير»

حين حاول مذيع محطة الـ BBC أن يجسّ نبضَ العامل الألماني في أحد المصانع الألمانية ليرى كيف ستكون ردّة فعله، أخرج هاتفه النقّال فأخذ يكتبُ رسالةً نصيّة، وعلى الفورِ لمحَ العامل الألماني مشهداً غير مألوف في ثقافة العمل الألمانية، بل ومستنكراً، فتوجّه إليه طالباً منه ألا ينشغل بالهاتف في عمله، وأن يركّز على عمله. وردَ هذا المشهد في برنامج وثائقي عنوانه "Make Me A German" يستهلُّ بقولِ إحدى الألمانيات وهي تنتقدُ ما يدور في إحدى بيئات العمل البريطانية:" كنتُ في إنجلترا في مهمة عمل تبادلية، وكان الموظفون في المكاتب يتحدثون طوال الوقت عن أشياء خاصة بهم..» ماذا لو أُرسلت هذه الموظفة إلى بلدٍ عربي..؟!! أخبرني أحد المسؤولين عن مؤسسة تتعامل مع الألمان: »لقد بدأ الألمان يتأثرون سلباً بثقافة التأجيل والتسويف من كثرةِ ما يسمعون كلمة بُكرة عندنا..!»

القيمة العملية التي حرّكت العامل الألماني ليلفت نظر البريطاني(وهو في الحقيقة مذيعٌ تقمّص دور العامل لكي ينقل للمشاهد واقع ثقافة العمل الألمانية على حقيقتها)، هذه القيمة هي الإخلاصُ في العمل، ومنحه الوقت الخاص به، والإضرارُ بها يعني ممارسة الغشِّ والتدليس والتحايل واستلام مرتبٍ غير مستحق..! وهي في ديننا

تندرجُ في قول رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام: »من غشّنا فليس منّا«.. الغشُّ هنا لا يعني الفساد في السلعة، وإنّما هو أشمل إذ يعني الفساد النفسي..!

في دراسة أجريت على المجتمع الألماني حملت سؤالاً أساسياً: لماذا يعملُ الألمان ساعاتٍ أقل (عن الأمريكيين واليابانيين) ولكن بإنتاجيّة عالية؟ كانت الإجابة التي تحصّلت عليها الدراسة: الإخلاصُ في العمل..! وسرُّ ذلك في الآتي:

أن الألمان في عملهم لا يركزون انتباههم في أي موضوعٍ لا يخصُّ العمل، ويجتهدون لإنجاز أعمالهم بصورة دؤوبة، فلا وقتَ لديهم للقيلِ والقال، والشائعات، والتظاهرِ بالعمل حين يمرّ المسؤول، ومطالعةِ مواقع التواصل الاجتماعي، والأحاديث التي لا تمتُّ بصلة للعمل، وكثرة الكلام المنمّق مع المسؤولين فهذه جميعها في ثقافة العمل الألمانية غير مقبولة من زملاءِ العملِ قبل المسؤولين الألمان..! يقول أحد العاملين في ألمانيا: »الألمان يعملون بجهدٍ شديد، ويلعبون بجهدٍ شديد« ولذلك ترى اللاعب الألماني قد تميّز بالصلابةِ والقوّة والجهد حتى نهاية المباراة..! مشهده في الملاعب الرياضية يعكس ثقافة العمل لديه القائمة على التركيز الشديد، وحصر الجهدِ للعمل..!

كما أن ما يميّز ثقافة العمل الألمانية دقّتها في القوانين والأنظمة المتعلقة بالعمل وإنجاز المشاريع حتى لا يكاد يفوتها شيءٌ من الإجراءات والأنظمة التي يتوجبُ الالتزام بها في مشروعٍ من المشاريع بما في ذلك العقوبات المترتبة على التأخير..! هذا التوجّه يعكسُ تحرّزهم من الوقوع في الغموض، أو اللبْسِ، أو السيرِ في المجهول. كما يعتبرون أن الدقّة في المواعيد من الأخلاقيات العالية لديهم، لذلك فإن كل شيء عندهم محدّد سلفاً؛ وقته ومكانه والهدفُ منه. هذا فضلاً على أنّ ما يميّز ثقافة العمل الألمانية الاتصالات المباشرة والصريحة بين الرئيس والمرؤوس، كما أن الطباع الحادّة التي قد يبدو عليها الموظف الألماني وصراحته تعكسُ مدى جدّيته في

العمل لكنها لا تنسجم مع ثقافات أُخرى كالثقافة العربية التي تقومُ على التراتبية والهرمية والمجاملة في أغلبها..!

أخبرني أحد السفراء العرب الذين ذهبوا إلى ألمانيا لقضاء إجازة بقوله: كنت في مدينة ميونيخ حيث توجّهتُ إلى مبيعات التذاكر لاستخراج تذاكر ركوب وسيلة النقل العام في المحطة الرئيسية. بدا لي رقم الانتظار الذي حصلت عليه بعيد المنال، فظننت للوهلة الأولى بأن الوقت لن يكفي للوصول إلى منفذ بيع التذاكر وأنني لن أتمكّن من شراء التذاكر واللحاق بالرحلة التي أنوي القيام بها، ولذلك قضيت الوقت أُراقب بائعي التذاكر لمدة عشرين دقيقة تقريباً فلم أر واحداً منهم قد توقف للراحة، أو يتفقد جهاز هاتفه النقَّال..!.

وفي الصورة الموازية، فقد أخبرني أحدهم بأنه توجّه إلى وزارة عربية، حيث استخرج رقماً لإنهاء معاملة، يقول: شاهدتُ حشداً من الموظفين على وقد اصطفوا في صفوف المناضد المقابلة للمراجعين، وكنتُ أشاهد المراجع تلو الآخر ممن جاءوا بعدي وهم يتجاوزنني في إنهاء المعاملات، نظراً للعلاقات التي تربطهم ببعض الموظفين..!!

وإجمالاً توصف ثقافة العمل الألمانية من غير الألمان بأنها: دقيقة المواعيد، موضوعية، عملية، منضبطة، مركزة الأهداف، عالية الجودة، موثوق بها، منظمة للغاية، مبدعة..إلخ. هذه الصفات مكّنت ألمانيا من قيادة الاتحاد الأوروبي وحفظ وحدته من التفكك.

إن بناء ثقافة العمل في أي وطنٍ من الأوطان يتطلّبُ تكاملاً من مؤسسات المجتمع، فالبيت الذي يتربّى أبناؤه على عاملة منزلٍ تنجزُ وحدها أعماله من الألفِ إلى الياءِ لا يعزز ثقافة العمل في الأبناء منذ الصغر، بل يعزز فيهم ثقافة التواكل،

والمحسوبية، والخمود..! والمدرسة التي تتعامل مع الدروس التعليمية وكأنّها «لقم طعام» تحشوها في الأفواهِ لا تربيّ طلاّبها على ثقافة العمل، والجامعة التي تعتمدُ على المنهج النظري في التعليم لا تربطُ منتسبيها بالواقع العملي فيظهرُ في الكتبِ مجرّد نظريات وفرضيات وحالاتٍ لا تتعلق بالواقع..!

إننا نفتقدُ إلى أُسس ثقافة العمل، نحفظُ الآيات والأحاديث التي ترفعُ من قيمة العمل، وتُعلي من قيمة العامل ولكن لا نطبّقها..لماذا؟ لأننا لم نرسّخ المبدأ الأصيل في أنفسنا وهو الذي كان الصحابة رضوان الله عليهم يطبّقونه وهو: أنّهم لا يتجاوزون آية لحفظِ آيةٍ أُخرى حتى يعملون بالأولى..! أمّا نحن فكل ما يهمّنا ختم القرآن دون التدبّر فيه، وحفظ الآيات من أجل التحجج بها حتى نتحدث عن ثقافة العملِ في الإسلام..هذا كل ما نفعله..!!

إن السبب الكبير وراءَ نهضة الصين – كما هو وراء نهضة اليابان وقد ذكرتُ ذلك سابقاً – هو في تجديد القيم الكونفوشية (نسبة إلى الفيلسوف الصيني كونفوشيوس)، وفي هذا يقول Daniel Burstein ،Arne de Keijzer مؤلفا كتاب"التنين الأكبر:الصين في القرن الواحد والعشرينBig Dragon"[٣٢]: يسأل وانج شوبينج Wang Xuebing ئيس بنك الصين: ماهو جوهر فلسفة الصين الحديثة؟ وعلى الرغم من إحاطته المعرفية العالمية ونظرته الشبابية فإن إجابته عن السؤال الذي أثاره هو بنفسه هي الإجابة التقليدية"الكونفوشية". وفي موقع آخر في ذات الباب يقول المؤلفان:"والملاحظ أن الأديان والمعتقدات الصينية والأجنبية – على اختلاف شاكليتها وألوانها– تحقق رواجاً وذيوعاً في بحثها عن القيم التي يمكنها التَّصدي لمظاهر الأنانية والفساد والتكالب على جمع المال. ولقد أعادت دور العبادة جميعها ودون استثناء فتح أبوابها خلال الأعوام الأخيرة ويؤمها ليس

(٣٢) إصدار المجلس الوطني للثقافة والعلوم بالكويت– سلسلة عالم المعرفة، ٢٠٠١، ترجمة شوقي جلال.

كبار السن فقط (على نحو ما كانت عليه الحال في السبعينيات أو الثمانينيات) بل يؤمها كذلك الشباب ومحبو موضات العصر والنخبة المثقفة وطبقة رجال الأعمال. وبدأت تزدهر معتقدات الإسلام والبوذية والطاوية وغيرها من الأديان الشعبية" ويضيف المؤلفان:" وسوف يطّردُ نمو وانتشار الدين خلال العقود القادمة ذلك أن دور الدين ليس مقصوراً فقط على ملء فراغ أخلاقي، بل إن الحكومة التي سخرت منه يوماً وقالت إنه مخدّر للشعوب، ترى اليوم أن الممارسات الدينية السوية – عن طريق تحسين الأخلاقيات الاجتماعية والشخصية – يمكنها أن تدعم وتعزّز بناء أمة اشتراكية، ما دامت تعاليم الدين تضمنت جرعة من الروح الوطنية"..

الحكمة هنا ليس أن تؤمن بالمبدأ ولكن أن تطبقه "ليس الإيمان بالتمني ولا بالتحلي، ولكن ما وقر في القلب وصدقه العمل»[٣٣]، وإلاّ ما فائدة الإيمان إن لم يتحوَّل إلى منهج حياة..؟!

أخبرتني إحدى المتطوعات في جماعة شبابية عن مسابقة طرحت للشباب، يشارك بعدها الفائزون في تظاهرةٍ عالمية بإحدى الدول. المسابقة هي عبارة عن عملٍ بحوث نظرية حول التنوع الغذائي..! فقلت لها: لماذا بحوث؟! لما لا تكون الفكرة عملية؛ عبارة عن زراعة المشاركين في المسابقة مربعاً بسيطاً من الأرض بنوعٍ من أنواعِ الزراعةِ التي يصلحُ زراعتها، وتقديم ذلك كمشروعٍ واقعي، موثّق الخطوات، وهنا تكونون قد حققتم عدّة أهداف منها: شجّعتموهم على العمل، دفعتموهم لإجراء تجربة واقعية، حفّزتموهم ليتعلموا بصورة صحيحة، جعلتموهم يطعمون أنفسهم من غرسِ أياديهم، ونشرتم في المجتمعِ ثقافة العمل الزراعي..!

يبدو أننا لم نحسن توظيف تعاليم ديننا بالصورة (العملية) الصحيحة من أجل تغذية ثقافة العمل، وذلك بربطها واقعياً بالحياة، وإنّما أبقيناها مجرّد تعاليم تُحفظ ثم تصبُّ

(٣٣) مقولة تنسب للحسن البصري رحمه الله.

في ورقة الإمتحان..!! الأمر الآخر: أن هناك من يثري بطرقٍ مفاجئة، بفساد، أو رشوة، أو استغلالٍ وهذا ما يدفع آخرين إلى انتهاج طريق الإثراء السريع متبعاً نفس الطرق، إذ يُلاحظون ذلك فلا يتقبّلون أُسس ثقافة العمل لأنهم يرون متناقضاتها في الواقع..! الأمر الثالث: أن القدوات من العصاميين لا يُعرف عن كفاحهم، والمباديء التي انتهجوها، والخبرات التي اكتسبوها، والمفاهيم التي ساروا عليهم، حتى تقدّمَ للأجيال في المدرسة، والمجتمع والإعلام والمؤسسات المعنية بتنمية الإنسان.

تنويع الاقتصاد: خيارات النمو الإنساني

إن أول ما يحتاجهُ كل مشروع عظيم هو الإنسان قائداً ملهماً،
ومديراً مرشداً، وعاملاً منفذاً

منطقة الدقم أكبرُ من مساحة دولة سنغافورة بثلاثِ مرّات تقريباً، إذ أن مساحةُ الأولى في حدود ١٧٧٧ كلم، أمّا الثانية ففي حدود ٧٠٠ كلم..! نتطلّع إليها نحنُ العمانيون على أنها مدينة من مدن المستقبل العماني الحافل بالتنوع الاقتصادي والنمط المعيشي العصري الذي يزيده إثراءاً وجود تمازج ثقافي مختلف يمكن أن يشكّل فسيفساء ذات رونقٍ فريد.

الشركات السنغافورية تنظرُ إلى الدقم على أنها نموذج آخر لسنغافورة عربية تطل على بحر العرب، وتصبح بموقعها الاستراتيجي – كما هو موقع سنغافورة – لاعبةً عالمية في الخدمات اللوجستية، فما أعظمه من تطلّع بالنسبةِ لنا.

ما الذي نحتاجهُ لنحقق حلماً عظيماً في أن تكون مدينة الدقم التي كانت منطقة صيدٍ نائيةٍ عن لمسات العصر الحديث، إلى إمكانية أن تشبه سنغافورة الشرق الأوسط..!! أقول: إن ما نحتاجهُ ليس ضخُّ الأموال الهائلةِ في بنيتها الأساسية بل وجود قيادات تنهلُ من مدرسةِ لي كوان يو مؤسس سنغافورة أفكارها ومنهجها، وكفاءات تشبهُ تلك التي انتقاها، ومناهجَ تعليم عصريّ، يتطلع إلى المستقبل أكثر بكثير مما يعيشُ الماضي، ويعزفُ على أوتاره..! لقد فعلت إدارتها خيراً بالاستعانة بسنغافورة خبرةً وتخطيطاً وعملاً، إنّما الدقم ليستَ ميناءً ولا حوضاً جافاً بل هي أشبهُ بمدينة فيها مقوّمات الدولة، لهذا فإن لم ننظر لها على أنها نموذج عماني لصورة المستقبل العماني المشتمل على عناصر مكينة في جميع المجالات، والقائم على التجارب السابقة للدول المتقدمة وعلى رأسها سنغافورة، والمستقطب للاستثمارات الكبيرة فإن هذا المشروع الوطني سيعاني من العثرات والتباطؤات ..!

إن أول ما يحتاجهُ كل مشروع عظيم هو الإنسان قائداً ملهماً، ومديراً مرشداً، وعاملاً منفذاً، ولهذا فإن أول مهمة لتحقيق ذلك تتطلب إعداد البشر قبل الإقدام على تنفيذ المشروع..! الإنسان المعدُّ إعداداً مؤهلاً سيساعدُ على وضع رؤية مستقبلية بمقومات النجاح، كما أن ما يحتاجهُ كل مشروعٍ عظيمٍ مثل هذا هو الإرادة القوية التي تذلل الصعاب، والعمل بجهدٍ وصبر.

السؤال الكبيرُ هو: ما الذي نريدهُ من مشروعٍ كهذا؟! وما هي آثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الوطن؟ إجابة هذا السؤال تحتاجُ ليس إلى مؤتمراتٍ وحسب بل وإلى بيوت خبرةٍ عالمية ذات نظرات بعيدة المدى في مستقبل الأوطان، وطرق نمائها، وعناصر تطويرها.

أتى أوان هذا الحديثِ في وقتٍ تهاوت فيه أسعارُ النفط، والنفطُ هو عصبُ الحياةِ

لأوطاننا، به ربطت مصائرُ التنمية، وعليه اتكأت رهانات البُنى، وضمانات المستقبل..! مرّت الأعوام تلو الأعوام والتكهنات بشأن نضوبهِ أو انخفاض أسعارهِ تتزايد، بينما لم يقابلها ارتفاعٌ في المنحى الآخر؛ منحى البحث عن بدائلَ تعوّض عوائده. إنّما ليس هذا أوانُ الهرجِ والمرجِ فيما كان من المفترض أن يكون ولم يكن، بل هو وقتُ الإستيقاظ من الغفلةِ، أو التراخي، أو التسويف..!

لقد علّم والدٌ أبناءها حكمةً رجى بها أن تكون لهم درساً يبقى في عقولهم قبل أن يفارقهم وهو أن كسر العصا الواحدةِ سهلٌ جداً بينما اجتماعُ العصيِّ يجعل من الكسر أمراً غير يسير..! وهو مثالٌ يمكنُ أن نقيسَ به أحوال المعايش الإنسانية في أن الاعتماد على مصدرٍ واحدٍ يمكنه أن يعرّض الأوطان إلى نتائج وخيمةٍ لا تدرك أبعادها، بينما التنويع في مصادرِ دخلها يضمنُ لها تكيّفاً في المعايش، وسعةً في الأرزاق. الأمر الذي لم تعمل له دولنا ليس إيجاد مصادر دخلٍ بديلةٍ فحسب بل وتهيأة الناس بمرحلةٍ كهذه، حيث رسخ في قناعاتهم بأن الحياةَ دون النفطِ إنما هي عودةٌ إلى الوراءِ كما كان شأنُ الماضي البعيد..!! بل أنهم لا يستطيعون حتى مجرّد تخيل الوضع المعيشي دون عوائد النفط! ففي محاضرةٍ له يقول محمد جاسم الغتم رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث: "أن هناك حالاً من القلق عندما يفكر بعض السياسيين والباحثين في صورة عالمنا بعد اختفاء النفط في ظل عدم وجود بدائل عملية ومؤثرة للطاقة التي يعتمد عليها العالم بأسره في جميع أوجه الحياة اليومية".[٣٤]، فإذا كان القلق ينتابُ قلوب السياسيين والباحثين فكيف هو حال المواطن البسيط..!!

كذلك لم تغيّر الحكومات القناعات الشعبية السائدة بأنها المؤسسات الحكومات لن تستطيع أن تقوم بتحمّل أعباء الصرف على الوظائف المتزايدةِ عليها..! في الجهةِ المقابلة ترتفع نسبة السكّان مشكّلةً تحدّياً تنموياً غير متكافأ مع الوفرة المالية، والبنى

(٣٤) جريدة الوسط العدد ٩٥٣ – السبت ١٦ أبريل ٢٠٠٥م الموافق ٠٧ ربيع الاول ١٤٢٦هـ

اللازمة. وقد ورد في سياق تقرير صادر عن شركة (آسيا كابيتال الاستثمارية): «أن دول مجلس التعاون الخليجي في معظمها تواجه تحديات مرتبطة بتطورها الديمغرافي وهيكلها الاقتصادي المعتمد على النفط، متوقعاً استمرار النمو السريع في التركيبة السكانية بتلك الدول»[٣٥].

لقد ظللنا نتغنى بالسياحة لفترات طويلة، وبإسهام هذا القطاع الحيوي الواعد في الناتج القومي، وما تحفلُ به أوطاننا من مقومات سياحيّة ذات جاذبية ساحرة للآخرين.. ولكن ماذا تحقق في الواقع؟! أينَ هي المواقع السياحية التي تشتملُ على ما تتطلبه السياحة من مقوّمات؟! لقد اصطحبتُ ضيوفاً إنجليز منذ سنوات وتمنيتُ طول الخط البحري الممتد من قريات إلى صور أن أجدَ ما يلفتُ النظر غير الطبيعية..! تمنيتُ أن أقف في قلهات فأرى فيها شواهد التاريخ، وآثاره الماثلة، وقصصه العظيمة في هذه المدينة التي تناوبت على سكناها أمم وحضارات..! تمنيت أن أجدَ متحفاً بحريّاً في مدينة صور هذه المدينة التي عرفت بتاريخها البحري العريق..! تمنيت أن أجدَ في بني خالد مقومات حيويّة ذات صبغة عصريّة تحيطُ بتلك البرك المائية الطبيعية..! ولولا أنني وجدتُ في رمالِ الشرقية ومخيّماتها الراقية، وفي مدينة نزوى وقلعتها ومتحف القلعة ما يؤنسُ القلبَ، ويحرّك العقل، لعدتُ خالي الوفاض مع ضيوفي..! لستُ أدري ماهية العوائق وراءَ ذلك إنّما السياحةُ تحتاجُ لبناءِ أُسسها المتينة، وأركانها المكينة، إلى كفاءات ذات وعي وقرار وخبرة بهذا القطاع، إضافة إلى موازنات ضخمة تضخُّ في بنيتها الأساسية، وتحتاجُ إلى الوسائل الإعلامية النافذة التي تمتلك القدرات على الترويج للسياحة داخلياً وخارجياً.

ما الذي فعلناه في خلق اقتصادٍ موازي – لا أعني هنا قطاع المؤسسات الصغيرة –

(٣٥) العربي الجديد الإلكترونية http://www.alaraby.co.uk/economy

اقتصادٌ يخفف الاعتماد على النفط والغاز ليس بصفتهما موردان ناضبان وحسب بل لكونهما خاضعان لتقلبات السوق، وللتجاذبات السياسية والاقتصادية..! أينَ هي مشاريع الطاقة البديلة؛ النووية والشمسية وطاقة الرياحِ والموج وغيرها مما يعرفها المختصون ؟! يتحدث محمد حسين طلبي عن عالم الفضاء فاروق الباز فيقول:» ما يزال ومنذ أكثر من أربعين سنة مضت يجهد نفسه ويجوب البلاد العربية دافعاً إياها إلى الاستقلال في هذا النوع من الأبحاث الخاصة بالمنطقة وبالأخص أن العالم مقبل بأجمعه على أزماتٍ وحروب مياه مستقبلاً، والمياه عندنا في قلب صحارينا التي تعتبر ليس فقط خزانات للنفط وللمياه الجوفيه التي بدأنا كما يبدو من خلال بعض المحاولات الاقتراب منها بل هي كذلك خزانات عظيمة في الكثير من أجزائها لطاقة لا نهائية هي الطاقة الشمسية بالإضافة إلى كونها منابع التربة الصالحة للزراعة»[٣٦].

لا يمكنُ لبلد ما أن يعقدَ الرهانَ على مواردَ ناضبةٍ، أو خاضعةٍ للمتغيرات، والتقلبات والمصالح أياً كان نوعها، لذلك سعت بعض البلدان إلى تنويع اقتصادياتها، وخلق اقتصاديات موازية استطاعت أن ترفدها بعائدٍ مربحٍ من قطاعات مختلفة. لا غنى عن دولنا عن هذه السياسة؛ سياسة تنويع الاقتصاد لكن وحسب ما يخلص الباحث Martin Hvidt في بحثه حول "التنويع الإقتصادي في دول الخليج: الملفات الماضية والتوجهات المستقبلية": أن عملية التنويع لا تشمل فقط الاستثمارات الاستراتيجية في الأصول الاقتصادية، والبنى التحتية، والتعليم، إنما أيضاً – وهذه تحديات سياسية– الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من أجل إعادة إنشاء الروابط بين الجهد والمكافأة في الحياة الوظيفية للمواطنين من أجل الاستثمار الأمثل للموارد البشرية"[٣٧].

(٣٦) جولة مع فاروق الباز، مجلة الرافد، دائرة الثقافة والإعلام، إمارة الشارقة، عدد يناير ٢٠١٦

(٣٧) Martin Hvidt, Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends

ها نحنُ إذن نقفُ -تاريخياً وتنموياً- أمام مفترق طرقٍ تتخايل أمامنا أطيافُ المصير، والمستقبل، والأجيال القادمة، إلى جانب الفرص التي تستبطنها هذه الأرض المليئة بالأسرار والمحتاجة إلى فكرةٍ، وجرأةٍ، وقرارٍ، وعمل لكي تبوح بما ألقى الله فيها من نعم وسخرها تحتاجُ إلى عقول تتفكرّ فيها، قال الخالق القدير «وسخر لكم ما في السموات ومافي الأرض جميعاً منهن إن في ذلك لآيات لقومٍ يتفكرون»(الجاثية/١٣).

السياحة: مثالٌ عصريٌّ على تنويع الاقتصاد

العامل الأساسي لنجاحنا هو دائماً توظيف الكوادر المؤهلة».

Bill Gates

سألني ابني ونحنُ على سفح جبلِ باينbaiyun الواقع في مدينة جوانزو Guang-zhou ثالث أكبر المدن الصينية: لماذا لا تكون جبال صلالة كهذا الجبل؟ أجبتهُ: أأنا أسألُ نفس سؤالك..! صعدنا على الجبل بواسطة عربات الأسلاك tele-freak، وألفينا سفحه وقد رصّفت أرضياته بالإسفلتِ، وأصنافٍ مختلفة من البلاط والحجر، وهُيّأت فيه مواقعَ مظّلة على المدينة، والمقاهي، ونادٍ للترفيه والألعاب والحدائق. يمكنُ القولُ هنا بأن المقوّمات السياحيةِ لأيّة بلدٍ من طبيعةٍ خلاّبة، وتضاريس جيلوجية غنيّة، وشواطيء جميلة، وصروح تاريخية، ومدنٍ عريقة، وحدائق غنّاء لا تغني إن لم تدعّمها البنية التحتية بمقوّمات سياحية صلبة. فماذا يعني أن تمتلك المقومات الطبيعية التي تفتقد إلى أبسط أبجديات السياحةِ من طرقٍ، وخدماتٍ، وسكنٍ، وغير ذلك؟! أحد الذين جالوا في سياحةٍ محليّة رجعَ وهو يشكو من فقدان أبسطَ الخدمات السياحية التي لا غنى للسياحةِ عنها لكي تزدهر.

ومنذ بضعة أعوام زارني ضيوف من أوروبا فأخذتهم في جولة لبعض المدن التي عُرفت بتاريخها البحري العتيق فلم أجد إلا سفينة مائلةً تلفحها الشمس، ذكّرتني بسفينة صحار الراسية على أحد الدوّارات وقد امتصَّ وهجُ الشمس نضارتها. هذه السفينة التي طالبتُ بوضعها في متحفٍ بحري سيدرُّ للبلادِ دخلاً كبيراً لا تزالُ تجلدها أسياطُ الشمس اللافحة لتتشطّر بعد لأيٍ من الانتظار فتصبح مجرّد ركامٍ سيحرقه عمّال النظافة في أحد المرادم..!! في المقابل فإن سنغافورة قد بنت متحفاً بحرياً خاصاً للسفينة "جوهرة مسقط" التي أهديت لها من قبل السلطنة.

يجب أن يناقش موضوع السياحة بمنتهى الصراحة وتتخذ فيه قرارات بمنتهى الجرأة لأن السياحة ليست مجرّد ترفيهٍ وتسلية بل هي مصدرٌ من مصادر الدخل الوطني، خاصة في وقتٍ انكشف فيه الغطاءُ عن أثر النفط على سيرورة التنمية الوطنية. السياحة أصبحت وجهاً للثقافة الوطنية ومصدراً من مصادر تصدير القيم التي يمتلكها أي شعب. يقول Aldous Huxley "السياحة اكتشاف أن الجميع مخطئون في رأيهم عن الدول الأخرى" وهذا بالفعلِ ما يتضّحُ من الانطباعات الرائعة التي يظهرها السائحون العرب قبل الأجانب عن بلدنا خاصة تلك المتعلقة بأخلاقيات أهله. هذا الأمر الذي يدفعنا قُدُماً لوضعِ هذا القطاعِ موضع العنايةِ الرفيعةِ في الخطط الاستراتيجية للبنية التحتية للوطن.

يستوجبُ السؤال التاريخي في قطاعِ السياحةِ عدّة محاور من أهمّها: مستوى القيادات التي تتولّى القطاع السياحي وكفاءتها في إدارة هذه القطاع الحيوي بامتياز وجدارة. القيادة هي أُسُّ التطوير فإن توفرت الكوادر المناسبة فإن مستوى توقعات الأداء سترتفع وإن لم تكن الكوادر مؤهلة للقيادة فإن التوقعات ستتراجع مع مرور الوقت نظراً لعدم حدوث تغييرات على الأرض..! ولا يضيرُ أي وطنٍ أن يستفيد من أيّة كوادر ذات خبرةٍ وإن كانت لا تنتمي إليه، فعدّةُ بلدانٍ أُخرى نهجت هذا

المنهج الذي رفع حاجز الحصريّة في تولي المناصب العليا لصالح كفاءات استطاعت أن تحصد المكاسب للأوطان التي ألقت على كاهلها المسؤولية. يقول Bill Gates صاحب شركة Microsoft»العامل الأساسي لنجاحنا هو دائماً توظيف الكوادر المؤهلة».

أما المحور الآخر الرؤية والاستراتجية لقطاع السياحة وهي رؤية شاملة تتضمن العناصر المادية والثقافية لهذه المجال الخصب، وذلك يستوجب إحصاء الإمكانات التي يمتلكها أي وطنٍ من أجل حصرها ووضع الخطط المناسبة لتطوير كل مجال بالصورة التي تميّزه وتكسبه صفة فريدة يمتاز بها عن غيره في بلدانٍ أُخرى. يقول الكاتب Raymond Bonner"إذا فكرت في أندونيسيا والسياحة فأول ما يتبادر إلى ذهنك هو على الأرجح منطقة بالي. فكر في عطلة لممارسة رياضة لعب الغولف، إن معظم الناس يحلمون بإسكتلندا أو أيرلندا، لكن مرافيء إندونيسيا ستبقى واحدة من الأسرار الدفينة في عالم السفر: إنها الجنة للاعب الغولف.". هذا المحور يعني التخصصية إذ لا يمكن لأي بلدٍ أن يوزع اهتماماته في كل شيء، وإنما هي التركيز على مجالات معينة لكي يبرز فيها بصورةٍ لافتة وجاذبة ليصبح رمزاً عالمياً فيها. ما الذي يتمتع به وطننا إذن من هباتٍ ربّانيةٍ، وصفاتٍ إنسانية، وسماتٍ حضارية؟! هذا ما يجب أن يُحصر ويوضع في استراتجيات عملية ذات خطواتٍ واضحة.

أما المحور الثالث: فهو ترسيخ مفاهيم السياحة لدى المسؤولين عن هذا القطاع والمجتمع عامة لكي تصبح ثقافة ذات طابعٍ رفيع يأخذ في الاعتبار أمرين: الأول هو الحفاظ على قيم المجتمع، وتقديم الموروث بصورة حضارية عصرية للآخر، أما الثاني فهو معرفة طبيعة السائح والعوامل الجاذبة له فكل شعبٍ في عمومه له ذوقه وتفضيلاته وتوجّهاته الثقافية التي يختلفُ بها عن غيره.

إن الإهتمام بالسياحة لا يتوقف في حدود الكلام، والخطط وحسب بل إنه يحتاج إلى حراكٍ وطني كبير في مجالات مختلفة إبتداءً من وضع المخططات التي ترتقي من هذا القطاع إلى توظيف الكفاءات المناسبة، مروراً برصد الموازنات اللازمة وتوفير كل العناصر التي تكوّن البنية الأساسية.

المحور الرابع: القوانين والتشريعات الخاصة بالسياحة والاستثمار فيها وهو محورٌ إما أن يعيقَ بسبب التعقيد في الإجراءات والقوانين والتشريعات وإما أن يسهل فيفسح المجال للمستثمرين لكي يوظفوا أموالهم في خدمة السياحة في بلدٍ ما.

إن لدينا من الأماكن التي تتمتع بميزات سياحية فريدة، غير أن الاستغلال السياحي أبعد ما يكون عنها والأمثلة في ذلك لا تحصى ولا تعد..!! فضلاً على أن هذا الأمر لا يترافق بالصورة الملائمة مع أهم ميزة للسياحة وهي الاستقرار السياسي واستتباب الأمن الاجتماعي فهذه عوامل أصبحت مصدر جذب للبشر في هذا العالم المضطرب الذي يهرع إلى كل واحة أمنٍ واستقرار.

أما السياحة الداخلية فيتحتم أن يكون لها قصب السبقِ في وطنها كجزءٍ لا يتجزأ من كيانها الثقافي الذي يفترض أن تتشرّب به من خلال التراث المادي والمعنوي والبيئة وما تشمله من عادات وتقاليد وطقوس ومفاهيم، ووفق هذا الفهم فإنه لا يعقل أن يجد المواطن معاملةً تفوق تكلفةً عن السائح الأجنبي. هذا الأمرُ لا يبدو أنه مفهومٌ لدى المواطن كما أنه ليس مستساغاً ولا مقبولاً أيضاً..!! إذ أن المواطنة في حدِّ ذاتها تركيبة معنوية لا بد وأن يشترك فيها البناء الثقافي للفرد، والسياحة جزءٌ مهم من هذا البناء لهذا يصبح من الأهمية بمكان منح المواطن الامتياز في السياحة الداخلية وتشجيعه بدلاً من سفره إلى بلدانٍ أخرى أقل تكلفةً من بلده..!

أوجزُ القول بأن السياحة إن لم تلق الاهتمام المتنامي، والإرادة الأكيدة، فإنها ستظل

مجرّد دعايات لا تضيف إلى صندوق الدخل الوطني شيئاً..! السياحةُ فكرٌ عصري، وقطاعٌ حضاري يجبُ التعامل معه وفق سياسات عالية التخطيط، نافذة القرار، حازمة التنفيذ، بعيدة الأثر. السياحة مشاريعَ واقعية، وبُنى تحتية ماثلة للعيان، وسلسلة مترابطة من المرافق والخدمات حينها تصبحُ بالفعل قطاعاً يعوّل عليه مسؤولية الإسهام في ناتج الدخل الوطني. أما أن تصبح السياحة مجرّد شعاراتٍ تعلّق، وأغانٍ تردد، فلن يكون لها مردود على الوطن بل وستكون عبئاً عليه.

ختامـــاً..

وضعتُ بين دفّتي هذا الكتاب رؤيتي للركائز المهمّة لصناعة الإنسان، وبناءِ الأوطان، مستنداً على تجاربَ ملهمة من عينِ الواقع. هذه الرؤية تتناغم مع دعوتي الدائمة لاقترانِ التعلم بالواقعِ أكان ذلك على صعيد المنهج المدرسي، أو المنهج الحياتي في المؤسسةِ أو النظمِ، أو صنع الوعي الإنساني.

وإيماناً مني بأنه لن يسهم في رقي الإدراك الإنساني، وتحفيزِ الهمم البشرية، أكثر من التجارب القائمة التي لا تحتاجُ إلى برهانٍ أو دليل لأن منجزها التاريخ ماثلٌ للعِيان. ومن نافلة القوم إن الركائز التي أوردتها في هذا الكتابِ هي حصيلةُ الرّصد والتقصي والملاحظة في حقولٍ مختلفة ذات تأثيرٍ وتأثر في علاقاتها البسيطةِ والمعقّدة على صعيد صقل القدرات البشرية والرقي بها إلى مصاف العمل الحضاري الذي يمّكنها من بناءِ أوطانٍ ذات بُنى صلبة لا تهتزُّ في المحنِ والنوازل على اختلافها وتفاوت درجات تأثرها.

وبهذا فإنني أرجو بهذا العمل أن يُسهم في تركيز الإهتمام على صناعة الإنسان وفق منهجية محدّدة الملامح، قويّة الإرادة، لا يخبو حماس يقينها، ولا ينطفيءُ نور إيمانها ليستطيع هذا الإنسان مواجهة الواقع بما فيه من تقلبات وتغييرات وأزمات بفكرٍ حصيف، وهمّة صامدة.

والله من وراءِ الجهدِ، وهو سبحانه الموفق لسداد الأمر.

الفهرس

الموضـــــوع	رقم الصفحة
• ركائز سياسية	٧
• ركائز دينية	٦٧
• ركائز أخلاقية	٨٥
• ركائز إدارية	١٠٩
• ركائز علمية	١٦٥
• ركائز علمية وفكرية	٢٠٧
• ركائز اجتماعية ووطنية	٢٣٩
• ركائز اقتصادية	٢٥٩

رقم الإيداع المحلي: ٢٠١٧/٢٥
رقم الإيداع الدولي: ٤-٦١٤-١-٩٩٩٦٩-٩٧٨
الناشر : الرؤيا للصحافة والنشر
ص.ب : ٣٤٣ الرمز البريدي : ١١٨
مسقط - سلطنة عمان

salehAlfahdi

الطبعة الأولى
١٤٣٧هـ - ٢٠١٥م

ISBN 978-99969-1-614-4

9 789996 916144 >

Printed by
Al-Anan Printing Press
www.alananprinting.com